الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

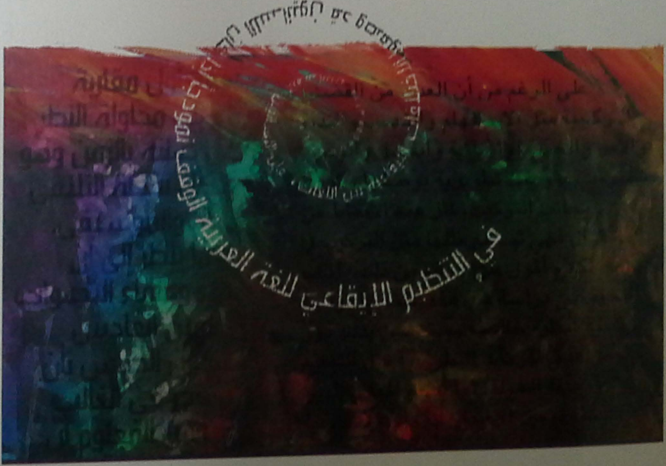
دار الأمان
الرباط

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef

مبارك حنون

في التنظيم الإيقاعي للغة العربية

نموذج الوقف



في التنظيم الإيقاعي للغة العربية

نموذج الوقف

مبارك حنون

- كاتب من المغرب

نعتقد أن معالجة الوقف بحسب مظهره الإيقاعي تفرض علينا أن ننطلق مما انتهت إليه الصواتة العروضية في صيغتها المتمثلة في ما يسمى بالصواتة المركبية أو المكون الإيقاعي. ولأن للوقف في اللغة العربية مكانة وعناية خاصتين لما له من تأثير مباشر على اللفظ إذ يترك أثراً خاصاً على المتواليات الصوتية الموقوف عليها – وهذا أمر لا نظير له في اللغات الأخرى، باستثناء العبرية فيما نعلم – فمن شأن ذلك أن يدفَعَنا إلى أن نعاكس منطق هذه الصواتة قائلين: إذا كان للغة تنظيم مماثل للموسيقى، ألا يمكن لنظرية إيقاعية أن تعالج المظهر الصوتي للغة بكافة أبعاده؟ ألا يمكن أن يكون لهذه النظرية دور حاسم في تنظيم شؤون الأقوال؟ وفي هذه الحالة، تكون لكل مكونات النحو أدوار متكافئة في تنظيم اللغة. ومن هذه الزاوية، وأخذاً بعين الاعتبار مكانة الوقف في التراث العربي، نعتبر الوقف جزءًا من البنية الإيقاعية يتوقف على الإيقاع ويتوقف عليه الإيقاع.

ولأن النظرية المتبناة في النظرية الصواتية الإيقاعية عند ليبرمان وبرينس، وبرينس، وسيلكورك، ونيسبور وفوجل، وهييز... فنعتقد أنها لا تستطيع مدّ الباحث في اللغة العربية إلا بما يسد الرمق المعرفي. ولهذا سيكون من الغريب القول بأنها تشكل الإطار النظري الذي علينا أن نشغل فيه وبه. إنها، في الحقيقة، لا تشكل إلا الإطار العام للعمل، وبذلك تفسح أمام الباحث إمكانات التحرر منه.

من التمهيد للكتاب

ISBN 978-9953-87-728-0
9 789953 877280

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef
149 شارع حسيبة بن بوعلي
الجزائر العاصمة – الجزائر
editions.elikhtilef@gmail.com
ردمك: ISBN: 978-9947-945-02-5

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com
ص.ب. 13-5574 شوران 2050-1102 بيروت – لبنان
هاتف: 785107/8 (1-961+) فاكس: 786230 (1-961+)
البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

تصميم الغلاف: سامح خلف

في التنظيم الإيقاعي للغة العربية

نمـوذج الوقـف

في التنظيم الإيقاعي للغة العربية

نموذج الوقف

مبارك حنون

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL
منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef
دار الأمان

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى
1431 هـ - 2010 م

ردمك 978-9953-87-728-0

ردمك 978-9947-945-02-5
رقم الإيداع: 2009-3395

دار الأمان
الرباط
4، زنقة المامونية - الرباط - مقابل وزارة العدل
الهاتف: 537.72.32.76 (212) - الفاكس: 537.20.00.55 (212)
البريد الالكتروني: darelamane@menatra.ma

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef
149 شارع حسيبة بن بوعلي
الجزائر العاصمة - الجزائر
هاتف/ فاكس: 676179 21 213+
e-mail: editions.elikhtilef@gmail.com

الدار العربية للعلوم ناشرون ش م ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL
عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص.ب: 13-5574 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: bachar@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (1-961+)
الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (1-961+)

إهـــداء

إلى كل العاملين بجامعة الأخوين بإفران بالمغرب

إلى ابني محمد إلياس

وابنتي سارة وأميمة

إلى أمهم نادية

المحتويات

الفصل الثاني:
الوقف ووظائفه في اللغة العربية

الفصل الثالث:
الوقف وأحواله في اللغة العربية

الفصل الرابع:
في التنظيم الإيقاعي للوقف في اللغة العربية
(أو نحو صواتة إيقاعية)

تقديم

يندرج هذا الكتاب في سياق مشروع بحث يتكون من أربعة مؤلفات ويتناول بالدراسة مسألة الوقف. وقد أصدرنا ضمن هذا المشروع كتابنا الأول «**في الصواتة الزمنية: الوقف في اللسانيات الكلاسيكية**»[1]. والكتاب الذي نضعه اليوم بين أيدي القراء هو الكتاب الثاني الذي يتناول المقاربة الإيقاعية للوقف والذي يحمل عنوان «**التنظيم الإيقاعي للغة العربية**». وسيلي هذا العمل، وفي سياق الاهتمام بالوقف، كتاب ثالث يتمحور حول ما نسميه بالصواتة البصرية (**Visual phonology**) أي التنظيم الفضائي للغة أو الموسيقى الخطية للغة العربية. أما الكتاب الرابع فسيتمحور حول «**التمثيل الصواتي للوقف**».

يتذكر قارئ الكتاب الأول- **في الصواتة الزمنية**- أننا قد أنهينا هذا المؤلف بخلاصات - القسم الثاني- التي تشكل في جوهرها إضافات وإعادة صياغة للمقاربة المتبناة الموسومة **بالصواتة الإيقاعية**.

وتوضيحا منا للإطار النظري المعتمد في المعالجة، فإننا سنعمد إلى تصدير هذا الكتاب بأهم الأسس الفكرية والنظرية للمقاربة المتبناة وللفرضيات التي سنعتمدها في تحليلنا لظاهرة الوقف في اللغة العربية وفي نصها المقدس - القرآن الكريم - آملين أن نتمكن من استجلاء الملامح الأساسية للمكون الإيقاعي في اللغة العربية أو المساهمة في شق هذا السبيل العلمي الذي ظلت تغشوه الكثير من الشوائب.

---

(1) صدرت طبعته الأولى سنة 2003 بدار الأمان. الرباط، المغرب.

ما قبل الكلام في الوقف

في النظرية المعتمدة

الزمن والإيقاع في اللغة: الصواتة الزمنية

0. تمهيد:

منذ أن تعاطى الإنسان لدراسة اللغات وهو يحاول جاهدا تصنيفها. وقد توفق، في الكثير من الأحيان، في محاولات التصنيف تلك، مثلما ظهر لاحقا أن بعض عمله التصنيفي قابل للمراجعة والتصحيح. إلا أن تصنيفه لها كان، في عمومه، موفقا. وقد اعتمد اللسانيون، في هذا التصنيف، على برامترات متعددة منها المتغيرات التطريزية التي لم تبد مقاومة تذكر لرغبة الإنسان في مثل هذا التصنيف. لكن الإيقاع وقف عصيا أمام كل محاولة من هذا النوع. ومن المعروف أن التطريز قد استعمل للتصنيف، فتم تصنيف اللغات اعتمادا على النبر، والتنغيم، والنغم المعجمي والصرفي، والإيقاع.

1. الإطار النظري إطار للعمل وللتحرر

نعتقد أن معالجة الوقف باعتبار مظهره الإيقاعي تفرض علينا أن ننطلق مما انتهت إليه الصواتة العروضية في صيغتها المتمثلة في ما يسمى بالصواتة المركبية أو المكون الإيقاعي (نيسبور 1989، نيسبور وفوجل 1990). ولأن للوقف في اللغة العربية مكانة وعناية خاصتين لما له من تأثير مباشر على اللفظ إذ يترك أثرا خاصا على المتواليات الصوتية الموقوف عليها - وهذا أمر لا نظير له في اللغات الأخرى باستثناء العبرية فيما نعلم- فمن شأن ذلك أن يدفَعَنا إلى أن نعاكس منطق هذه الصواتة قائلين: إذا كان للغة تنظيم مماثل للموسيقى، ألا يمكن لنظرية إيقاعية أن تعالج المظهر الصوتي للغة بكافة أبعاده ؟ ألا يمكن أن يكون لهذه النظرية دور حاسم في تنظيم شؤون الأقوال؟ وفي هذه الحالة، تكون لكل مكونات النحو أدوار متكافئة في تنظيم اللغة. ومن هذه الزاوية، وأخذا بعين الاعتبار مكانة الوقف في

التراث العربي، نعتبر الوقف جزءا من البنية الإيقاعية يتوقف على الإيقاع ويتوقف عليه الإيقاع.

ولأن النظرية المتبناة في النظرية الصواتية الإيقاعية عند ليبرمان وبرينس (1977) وبرينس (1983) وسيلكورك (1984-1986) ونيسبور وفوجل (1986) وهييز (1990)... فلا نعتقد أن يكون بإمكانها أن تمد الباحث في اللغة العربية إلا بما يسد الرمق المعرفي. ولهذا سيكون من الغريب القول بأنها تشكل الإطار النظري الذي علينا أن نشغل فيه وبه. إنها، في الحقيقة، لا تشكل إلا الإطار العام للعمل، وبذلك تفسح أمام الباحث إمكانات التحرر منه.

2. باتجاه التأسيس النظري للوقف

لقد كان من ملابسات ظهور اللسانيات أن تم تهميش الظواهر الفوق-قطعية suprasegmentals التي تعددت مقارباتها. وبما أن الوقف عُدّ ظاهرة مركبة فقد كان من جراء ذلك موضوعا لعدة علوم مختلفة ومتنوعة، لسانية وغير لسانية.

لقد كان الوقف ولمدة طويلة ثانويا وهامشيا لعدة أسباب. ولأن التمثيل الصواتي كان قطعيا segmental وخطيا linear وسكونيا Static (سوسير 1916، بلومفيلد 1933، تشومسكي وهالي 1968) فقد نُظر إلى العناصر الفوق- قطعية باعتبارها قطعية. ولم تتبلور نظرية لسانية تدمج التطريز prosody إلا مع الصواتة التطريزية Prosodic Phonology التي تم تهميشها ولم تعد بعض جوانبها الوضاءة إلا مع الصواتة المستقلة القطع Autosegmental Phonology والصواتة العروضية Metrical phonology.

وبسبب تعدد المقاربات المختلفة والمتفاوتة ظلت دراسة الوقف يكتنفها الكثير من الالتباس والغموض والخلط واللايقين. ونعتقد أن تصور الوقف، باعتباره سلوكا إنسانيا ملموسا (لفظيا أو غير لفظي) مجسدا لأمور عميقة وتجريدية، هو الموقف الذي تحكم في المقاربات اللسانية.

3. الوقف والمقاربة الصواتية المحدودة

لقد بلورت النظريات اللسانية البنيوية ثم التوليدية مفهوم «الوحدات المركبية» Syntagmatic Units أو المفاصل Junctures و«المركبات» أو المركبات الصواتية Phonological Phrases.

ولأن مسألة المفاصل والحدود Boundaries، بما هي تطريزات Prosodies حدية، قد اقترنت إلى حد كبير بالوقف، فقد كان من الضروري إيلاؤها عناية خاصة عند كل من البنيويين والتوليديين الكلاسيكيين. وبذلك فقد نظرت الصواتة إلى الوقف لا باعتباره ظاهرة صواتية بل باعتباره ظاهرة إنجازية performative صوتية. إننا نزعم، في هذا المضمار، أن الوقف، مثله في ذلك مثل كل الظواهر الفوق- قطعية، لم يكن ليحظى بالمقاربة المطابقة له، إذ عُد مجرد تحقيق وإنجاز لحدود صرفية وتركيبية أو مجرد تحقيق لملامح features فوق - قطعية. وبذلك، لم يكن له وضع لساني ثابت في هذه المقاربات. وإذا كان له بعض الموقع فلأنه يجسد التركيب. فمبحث الوقف، وإن اتخذ في الظاهر صورة مبحث صواتي، فإنه قد كان، في الجوهر، مبحثا تركيبيا. وتشغل مسألة التقطيع إلى مركبات phrasing أهمية بالغة وتقف وراء هذا التصور الذي أريد له أن يكون «صواتة» بينما ليس، في واقع الأمر، سوى تصور تركيبي.

لقد كان التصور السائد ينطلق من كون متكلمي اللغة الأصليين ينزعون إلى تجميع الكلمات في مركبات في حال التكلم، وأن هذه المركبات تبدو مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبنية التركيبية. وقد تبلورت ملامح features متنوعة عرفت بالتطريز وهي تشكل معالم لعدد من الملامح اللغوية بما في ذلك حدود هذه المركبات. وقد أجمع اللسانيون، عموما، على أن التطريز يلعب دورا هاما في ما يتصل بقدرة المستمع على تأويل قصد المتكلم. مثلما قَبِلَ أغلب اللسانيين الفكرة القائلة بأن الحدود المركبية التطريزية يُعْلِمها تنوع مكوَّن من المؤشرات الفيزيائية التي تشمل التنغيم Intonation والوقف Pause والمدة Duration . وقد تساوى في ذلك البنيويون والتوليديون الكلاسيكيون الذين عُدَّت عندهم الوقوف علامات تطريزية للتركيب وعُدَّ التطريز، عندهم، ظاهرة إنجازية. وقد اعتُبِر الإخبار الصواتي، منذ كتاب تشومسكي وهالي (1968)، موجودا في البنية المفردة أو مشتقا منها.

ومنـذ 1977 بـدأ الصواتيـون يطـورون أطـرا نظرية تحتـوي على هرمية منفصلة للمكونـات. وهكـذا، انتهـى ليبرمـان وبرينـس إلـى دمـج البنيـات الهرمية فـي البنية الشـجرية السـطحية التركيبيـة وإلـى اقتـراح تخصيـص ملائـم للجمـل المطلوبة في وصف ما وذلك بمنطق هرمية صواتية منفصلة لا تماثل مكوناتُها مكوناتِ التركيب السطحي. كما ركزا بحثهما على أهمية هرمية المكونات الصواتية في وصف علاقات البـروز prominence بيـن كلمـات جملـة مـا ومقاطعها. وقد بَرْهَنَا، من جهة أخرى، على أن الاختلافات بين الأشجار التركيبية والأشجار الصواتية تقتصر على الكلمة والبنيات الدنيا؛ أما على مستوى ما فوق الكلمة فإن تفريع الشجرتين يكون متماثلا. وإلى جانب هذه المقاربة، اعتبرت مقاربات أخرى مفهوم هرمية المكونات الصواتية منفصلا عن الهرمية التركيبية واقترحت اختلافات بين الهرميات الواقعة فوق مستوى الكلمـة أيضـا. وتمـت البرهـنة علـى أن المكونـات الجديـدة تيسِّـر صياغـة القواعد الصواتية للغة التي تتحكم في التفاعلات بين القطع segments الصوتيةأو الفونيمات phonèmes وأيضـا القواعـد الصواتيـة التـي تتحكم في الأنسـاق التنغيمية والإيقاعية rhythmic والوقفية التي تبين أنه من الصعب صياغتها بمنطق البنية التركيبية (فالوقف والتطويل lengthening الواقع ما قبل الحد، على سبيل المثال، لا يرِدان دائما في حـدود المكونـات التركيبيـة الأساسـية). وقـد أضـاف جي وكروجـان (1983) حجة أخرى لصالح البنية التطريزية التي تختلف عن البنية السـطحية التركيبية. فقد قدَّما البنيات الإنجازية التي تجمع بين الكلمات بالنظر إلى طول الوقوف المُدْرَجة بينها وذلك في نِسَـب التكلم البطيئة. ومن البيِّن أن هذه البنيات بنيات متميزة عن تلك التجميعات التي اقترحها التعقيف التركيبي.

ضمن هذا الأفق الذي يجعل من مفهوم المركب مفهوما تركيبيا ومن التقطيع إلى مركبات عملية تركيبية في جوهرها نُظر إلى الوقف باعتباره أثرا صوتيا للتركيب وتجسيدا فيزيائيا له ذلك أن البعض قد عَدَّ التنغيم والمدة والسعة amplitude بمثابة علامات تُعْلِم الحدود المركبية الأساسية، وهناك من اعتبر التطويل الواقع قبل الحد وإدراج الوقف وتطويل التفعيلة foot مؤشرات مختلفة للمدة قد تم اقترانها بالحدود التطريزيـة أو التركيبيـة. واعتبـرت القواعـد الوقفيـة «قواعد صوتيـة». واعتبر التركيب محدِّدا للوقف ولمواضعه. والوقوف تدمجها القواعد التحويلية (داونينغ 1970، 1973،

1975)؛ وكوبر (1980) كوبر وباكيا كوبر (1980)... وتنوولت مدة الوقف في صلتها بـ «القوة» التركيبية للحد (كوبر وباكيا كوبر (1980) وجي وكروجان (1983).

4. حضور الزمن في الصواتة أو نحو صواتة زمنية

Temporal Phonology

لقد تم الحديث في التراث اللساني عن عدد من الوحدات الزمنية من قبيل الأبعاد المابين نبرية (مارتن 1972)، والمجتزأ mora في اللغة اليابانية (بورت،دالبي، وأودل 1987؛ هان 1994)، والتفعيلة الثنائية المقطع في الفينلندية والأستونية (لوهيست 1990) إلخ.. ولقد بدا أن الصعوبة تكمن في كون هذه الوحدات لا يبدو أنها مطردة كما قد يتمنى المرء ذلك. فقد أفضت الدراسات إلى أن كل المحاولات التي استهدفت إيجاد نبرات متساوية الزمن في اللغة الإنجليزية (أبيركرامبي 1967) لم تكن ناجحة بما يكفي (لوهيست 1977، داور 1983).

لقد قاربت الصواتة موضوع اللغة من زاوية كونها تنظيما ذا أبعاد ثلاثة، أي أن اللغة تُنظَّم تنظيما تطريزيا وتنظيما عروضيا وتنظيما زمنيا (جون لافر 1994). وبذلك يبدو أن التنظيم الزمني قد تم اختزاله في مدة القطعة. وقد تمت نمذجتها باستعمال رموز مرتبة هرميا وسكونية داخليا. ومن الواضح أن هذه الظواهر لا تستنفد الظواهر الزمنية. فقد اختزلت هذه الظواهر في ما سمي بالظواهر الكمية والنبر stress والطول والترافق النطقي coarticulation. وأضافت الصواتة الحديثة ممثلة في الصواتة المستقلة القطع والصواتة العروضية والصواتة النطقية Articulatory Phonology بعض الخاصيات الزمنية (طبقة الهيكل skeletal tier؛ طبقة التقطيع الزمني timing tier ؛ الأحياز الزمنية Slots tier؛ التقطيع الزمني بين الحركات النطقية...). مثلما يبدو أن هناك «متغيرات زمنية» قد أُبقي عليها خارج هذا البعد الزمني في الصواتة وذلك بسبب النظر إليها باعتبارها ملامح هامشية وخارج- لسانية. ومن هذه المتغيرات «الوقف» الذي أذهب إلى أنه جزء من هذه الشبكة الزمنية التي تساهم في تنظيم اللغة.

من هذه الزاوية، نتوخى، في هذا العمل أن نساهم في بحث الأنساق الزمنية ومدى تشكيلها بنية ومدى مساهمتها في بناء اللغة وذلك من خلال موضوع

الوقف. ومن الجلي أن تكون وراء هذه الأنساق الزمنية متواليات من النبضات plusses المتميزة. لقد أصبح من البديهي أن المتكلمين ينظمون التقطيع الزمني للغة حول النقرات beats، ويحصل عليها المستمعون من خلال الخرج output الموصول المستمر.

إن تناول الأنساق الزمنية ما زال يبدو تناولا يقع خارج الصواتة. ونحن نتصور أن البناءات الصواتية ما تزال، في جوهرها، بناءات غير زمنية، وأن الزمن ليس بعدا إنجازيا بل هو بعد مكون لنسق اللغة، وإذن فهو بعدٌ مكونٌ للصواتة. ولا أحيل في هذا الصدد إلا على ما سمي بالتقطيع الزمني والبرنامج النطقي.

لقد وُصِفت اللغة الطبيعية باعتبارها مكونة من سلاسل من الرموز المتميزة الشكلية وأنها مرتبة ترتيبا سكونيا في سلاسل متعاقبة. وهذه السلاسل هي التي يتم تحقيقها على المستوى الفيزيائي كلاما في حال إنتاج اللغة. ومن المفترض في المكون الصوتي لنسق إنتاج الكلام أن يتخذ الوحدات الرمزية للصواتة بوصفها دُخولا inputs ويُنْتج حركات بواسطة أعضاء النطق. وفي هذا السياق، ذكر فاولر وآخرون (1981) أن هذا التحويل انطلاقا من الذهني والرمزي إلى وقائع فيزيائية مستمرة في الزمن يُعد غريبا وإشكاليا، وذلك لأن الوقائع الصوتية الفيزيائية للكلام ليست مختلفة اختلافا جوهريا عن أنواع أخرى من الوقائع الفيزيائية التي تعتبر تجريدات ووقائع ذهنية. ومن هذا المنطلق، وبما أن حركاتِ اللغة وكلماتِها وجملَها هي أيضا فيزيائية ووقائع مستمرة ملحوظة في الحركات اللغوية، اقترح روبرت بورت وفريد كامينز ومايكل كاسّر (1995) فرضيةً للعمل مفادها أن الوحدات اللسانية هي بمثابة وقائع وأفعال تقع في الزمن ويؤطرها الزمن. إذ يتم إنتاج الجمل والتخاطب في الزمن مثلما يتم تأويلهما في الزمن. ومن زاوية النظر هذه، يصير الزمن والبعد الزمني للأفعال اللسانية على كل المستويات مُشْكِلَيْن مركزيين. وإذا كانت كل مستويات اللغة تجري في الزمن فإن المعرفي والفيزيولوجي يجب أن يتشابكا ببعضهما البعض. وبهذا المعنى يتحول البعد الزمني من بعد هامشي إلى بعد مركزي.

وقد دعوا إلى ما سموه بالصواتة الزمنية Temporal Phonology للغة، وهي

علم متفرع عن الصواتة. ويهتم هذا المجال بإدراك اللغة وإنتاجها في الذهن وبوصف اللغات الطبيعية. وهي تُعنى ببنية اللغة والكلام في الذهن. ومن البديهي أن بعض الظواهر التي قيل إنها تشكل التنظيم العروضي للغة تجد نفسها مندمجة ضمن هذا التنظيم الزمني للغة.

إن اللغة (ات) تَكشف عن بنيات زمنية دورية، وهذه الأنساق يدركها الإنسان المستمع باعتبارها تكشف عن بنيات زمنية دورية حتى ولو كانت الاطرادات بعيدة عن الوضوح في العُروض المرئية. ولا شك أن لهذه البنية خاصيات كليّة. ومن هذه الزاوية أيضا، يمكن القول بأن التناوبات الزمنية بين العناصر القوية والعناصر الضعيفة في إنتاج اللغة واسعة الانتشار في اللغات أو أنها خاصية كلية كما أشار إلى ذلك ليبرمان وبرينس (1977). وقد سبق أن أشار بايك (1945) وأبيركرامبي (1967) إلى أن الدورية أو ما يقارب الدورية على مستوى زمني ما أو آخر يُعَد خاصية كلية للغة. كما ميز بايك بين لغات ذات تقطيع زمني نبري ولغات ذات تقطيع زمني مقطعي، وأقر أبيركرامبي بأن كل اللغات الإنسانية تتوفر على إيقاع نبري أو مقطعي، واقترح أن للمستمعين الذين يتحدثون عن النمط الإيقاعي الأول للغة توقعات بخصوص اطراد تعاقب النبرات وأن للمستمعين الذين يتحدثون عن النمط الإيقاعي الآخر توقعات بخصوص اطراد تعاقب المقاطع. وعلى الرغم من الخلافات التي أثيرت بين اللسانيين في هذا الموضوع، فقد بدا أن الطريقة المثلى والأكثر بساطة لنقل الرموز اللسانية المتميزة إلى فرضيات حول الحجم (المدى) الزمني تكمن في التنبؤ بالتساوي الزمني isochrony التام (المثالي). وكان كلاس (1939) قد تحدث عن نزوع عميق نحو التساوي الزمني. إذ تتضمن الدورية وقوعا مطردا لأفعال لا تتماثل وإنما تتشابه على مستوى مدارات متعاقبة. أما الانحرافات عن التساوي الزمني فإنها غير كافية لتفسير انعدام التساوي الزمني الملحوظ. ويبدو أن المستمعين يفرضون اطرادا على العلامة اللغوية التي تعكس قدرتهم على التنبؤ بما سيحدث ومتى سيحدث. ولعل أبيركرامبي (1967) كان على حق حينما أكد أن للمستمعين إدراكا مباشرا وحدسيا لإيقاع اللغة.

ويُستنتج من ذلك أن للغة بنية زمنية (تنظيما زمنيا) طالما تم إقصاؤها أو اختزالها. وضمن هذا التصور الذي عرضناه، قد يكون من المفيد تقديم تصورات

صوتية مختلفة للوقف من شأنها أن تنهض بالتصور الإيقاعي للوقف الذي يمكننا بلورتـه اعتمـادا على بعـض مـا توفره الصواتة العروضية والصواتة المركبية Phrasal Phonology. وفي هـذا السياق، نذهـب إلى أن علـم الأصـوات هو القادر على أن يرشد الباحث إلى إدماج عامل الزمن في الصواتة باعتباره بُعدَ كفاءةٍ Competence. ولعل هذا هو ما سيمكننا من تكوين بناءات لسانية زمنية ومن النظر إلى أن البعد الزمني بعد مكوِّن للتمثيل الصواتي. ومن ثمة، فاللغة تتكون من أحياز slots زمنية بعضها مملوء وبعضها فارغ. ويكون الوقف بهذا المعنى حيزا زمنيا فارغا أو حيزا زمنيا تم إفراغه. وإذا كان الوقف منظما زمنيا للأقوال فلا شك أن له نظاما وبنية. وهذا يعني أن الأمر يتعلق بتعويض المفهوم الصوتي للوقف بمفهوم صواتي أي أن الأمر يتعلق بصناعة مفهوم الوقف. فما عساه يكون هذا المفهوم؟ وما هي بنيته؟

يبـدو أن الموقـف الـذي يعتبـر الوقـف مجـرد أثـر صوتـي فقـط موقـف مبالغ فيه. ويمكن الانطلاق، في هذا المسعى، من مجموعة من مبادئ الصواتة الإيقاعية Rhythmic Phonology وأسسها مؤكدين أن الكلام يبدو منظما حول أنساق مُبَنْيَنَة هرميا ومكونـة مـن مواقـع قويـة ومواقع ضعيفة. وفي الأدبيات اللسـانية الحديثة ما يُسـند مـا نذهـب إليـه، وفـي التـراث الوقفي العربي وفي الموسـيقى العربية ما يُعزز هذا الرأي.

5. تنظيم الزمن وتحويله إلى تطريز وإيقاع

كانـت بعـض النظريـات اللسـانية تـرى أن التركيب هـو المتحكم في التقطيع الزمنـي (المـدة والتسـاوي الزمنـي)، وقـد كانت هذه النظـرة هي النظرة الغالبة في الحقل اللساني. وإلى جانبها، تظافرت عدة آراء لتفضي إلى أن الوقف ينبغي النظر إليه من زاوية نظر إيقاعية. ويتعلق الأمر بالتصور القاضي بأن الفضاء الأفقي الذي تشغله الوحدات يختلف من وحدة إلى أخرى من حيث طبيعتها ونوعيتها (صامت consonant أو مصوت vowel) ومن حيث جهرها voicing وجهارتها sonority، ومـن حيـث بنيتهـا الداخليـة، ومـن حيث تعاقب المـدد المختلفة والمتفاوتة، ومن حيث توزيـع هـذه المـدد علـى المسـتوى الأفقي... وبعبارة أخرى، فقد بدا لنا أن التقطيعَ الزمني للقول يشكِّل البدايةَ الحقيقيةَ غير المعلنة للنظر الجدي إلى الوقف.

فقد أصبح الاهتمام موجها نحو البعد الزمني للغة الذي طالما تم اختزاله فيما سُمِّي بـ «خطية الدليل» linearity of the sign، وكأن ذلك كان إيذانا بضرورة إدماج المتغيرات الزمنية في الصواتة بهدف تأسيس صواتة زمنية. لقد أصبح جليا القول إن القِطَع تشغل أحيازا وبأن ما يسمى بـ«الوحدات التطريزية» تشغل أحيازا. وأن هذه الأحياز أحياز زمنية متفاوتة تشكل فيما بينها أنساقا مبنينة بنينة هرمية. وبما أن الزمن هو الذي يؤطرها، فإنها قد تكون قوية وقد تكون ضعيفة بحسب قوة الزمن المؤطر أو ضعفه.

ويبدو أن الصواتة العروضية بقولها إن تنظيم اللغة مماثل في تنظيمه الإيقاعي وفي هرميته للتنظيم الموسيقي ستكون لا محالة الإطار النظري التام لمعالجة الوقف. غير أن هذا التصور الجديد ظل محكوما بالتصور التوليدي السابق. فقد صاغت الطريقة المقبولة التي يتدخل بها التركيب في الصواتة. هكذا تمت إعادة تحليل الحدود المركبية داخل إطار النظرية العروضية باعتبار هذه الحدود جزءا من البنية العروضية. وركزت على المكون الإيقاعي في الصواتة وميزته عن البنية التطريزية ونظرت في صلاتهما بالتركيب. وعلى الرغم من عودة الصواتة الإيقاعية لأبيركرامبي (1967 و1971) وكاتفورد (1985)، وعلى الرغم مما توقفت عنده من تشديد على الطبيعة الإيقاعية للغة، وعلى الطبيعة الإيقاعية للوقف، وعلى تأثير الوقف على التركيب وتنظيمه له في ما يتصل،مثلا، برفع الالتباس Disambiguisation، وعلى الصلة الوثيقة للوقف بالموسيقى، وعلى الخاصية التجريدية التي جاءت عرضا عند سيلكورك (1984)، وعلى الرغم من إعادة التفكير في طبيعة التمثيل الصواتي للوقف الذي أصبح مواقع مدرجية (مدرج= grid) صامتة ذات تناسق تام مع المقاطع، فإن ما أنجزته الصواتة العروضية قد مثل نوعا من الانحسار الذي نرد أسبابه العميقة إلى:

1. تناقض خلاصاتها هاته مع واقع التحليل ومع مقاربتها للوقف؛
2. لا يتم استحضار الإشارات إلى الإيقاع إلا ليتم توظيفها تركيبيا وذلك ليغدو الإيقاع خادما طيعا في يد التركيب فتبهت بذلك معالم الإيقاع.
3. إذا كان هذا العمل قد رسخ النظرية الإيقاعية ومثل لها، في أحد جوانبها بالوقف في صلته ببعض الظواهر الأخرى كالطول، فإنه ظل، مع ذلك، خاضعا للتركيب

بمفاهيمه ومصطلحاته والذي بدا أنه يشكل إطار العمل؛

4. ما زالت النظرة إلى الوقف تركيبية وما زالت مواضعه يحددها التركيب وما زال الوقف مجرد أثر صوتي للتركيب؛

6. بعد الزمن في النظر الصوتي العربي

ربما يصح القول بأن إدماج اللغة في الزمن عند العرب هو الذي مكنهم من التقاط هذا البعد الزمني. وربما كان القرآن وترتيله قد رسخا في العرب هذه النظرة إلى التنظيم الزمني للغة. ولا شك أن الغناء والشعر كفيلان بإثارة انتباهنا إلى ذلك التنظيم الزمني للغة.

إن وفرة تأليف العرب في الوقف تعني من بين ما تعنيه الأهمية القصوى التي يولونها له. ونعتقد أن هذه النظرة قد أُدمجت ضمن أفق إيقاعي. فالترتيل هو الوضع العام للنص في شكل مفهوم وقادر على التأثير في المستمعين. إن تنظيم النص (والوقوف والسكوت المناسبة تشكل جزءا لا يتجزأ منه) يتم بتعاقب سليم للانسياب الإيقاعي متخذا شكل أحياز مملوءة (ناطقة) وأحياز فارغة (صامتة) وتضمنه مراقبة صارمة للنَّفَس. إن هذا التنظيم الإيقاعي هو الذي يُسند إليه نقلُ محتوى النص. ومن شأن تغييره أن يغير توزيع مواضع الأحياز المملوءة والأحياز الفارغة فيفضي هذا التغيير إلى تأويل غير سليم. فباحترام ذلك التنظيم الإيقاعي يصبح القارئ الناطِقَ الرسمي بالصيغة الرسمية ومؤوِّلها. وقد نُظِر إلى الوقف باعتباره خاصية أساسية للقراءة وخلفية ذهنية لها. وقد ذكر القدماء قواعد خمس أساسية للقراءة نظن أنها تشدِّد على البعد الموسيقي وهي:

- **الاسترسال** وهو تمديد الصوت دون انخفاضه؛
- **والترخيم** وهو لذة الصوت دون الذهاب بالتنغيم؛
- **والتفخيم** وهو تسمين الصوت؛
- **وتقدير الأنفاس** وهو مراقبة التنفس؛
- **والتجريد** وهو الانتقال من صوت قوي إلى صوت ضعيف والعكس بالعكس.

وتشكل كل هذه القواعد ما يسمى بالصوت الحسن. ومفهوم الصوت الحسن وتحديده يظهران بتواتر في الأدبيات المتعلقة بالقراءة وبالموسيقى. ومن يتأمل في

كتب الموسيقى العربية ومنها على وجه الخصوص كتاب **الموسيقى الكبير** للفارابي وكتاب **كمال آداب الغناء** للحسن بن أحمد بن علي الكاتب سيلاحظ قرابة لافتة للنظر بين علم الأصوات والموسيقى والبلاغة والشعر والتطريز. وفي هذا السياق لاحظ عمون شيلوواه (1991) أنه لم يتم الاحتفاظ إلا بأحد عشر تنوعا من الألحان في القراءة والترتيل من بين ثلاثين تنوعا في الموسيقى.

لقد عُدَّ الوقف، إذن، جزءا لا يتجزأ من النص باعتباره ظاهرة تطريزية للغة وللكلام. فهو لا يلغيهما وإنما يقوم عليهما ليهيكلهما ويبنينهما، مثلما عُدَّ جزءا لا يتجزأ من الإيقاع، إذ الإيقاع لا يتم بدونه. وبذلك يبدو ألا مفر من دراسة الوقف باعتباره مندرجا ضمن الإيقاع.

7. حجج إضافية لصالح التصور الزمني

وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه بالإمكان أن تنضاف إلى هذه الحجج حجج أخرى تعزز المقاربة التي نذهب إليها، ومنها:

- لقد كانت الموسيقى من مصادر علامات الترقيم. ولعل ذلك قد يعني أن للوقف صلة بالموسيقى وأن للصمت رسالة موسيقية. ويمكن للباحث أن ينتهي، أيضا، إلى أن علامات الترقيم قد كانت توظف لرفع الالتباس.
- اللغة إبداع وتشكيل في الزمن ووحداتها القطعية والفوق- قطعية تتوزع وتتنوع على مستوى الأحياز الزمنية، ومن وحداتها الفوق-قطعية الصمت والسكوت. وقد عززت الدراسات الصوتية خضوع نسق حركات النطق والتنفس لإيقاع يتراكب على الصوامت والمصوتات. كما ظهر أن للتقطيع الزمني دوره في رفع التباس مجموعة من التراكيب، وفي الإخبار بالحد التركيبي إما بالوقف وإما بالتطويل وإما بهما معا. وفي هذا الإطار كانت لوهيست (1977) قد ذكرت أن إدراج الوقف طريقة من طرق رفع اللبس التركيبي. مثلما أشار أبيركرامبي (1968) إلى أن للنبر الصامت وظيفة تضطلع بتمييز البنيات التركيبية الغامضة والملتبسة.
- اللغة منظمة تنظيما إيقاعيا، وتشغل في هذا التنظيم الوحداتُ الإيقاعية الأحيازَ الزمنية بنوع من التساوي. وما دام الوقف جزءا من اللغة وبعدا من أبعادها الزمنية، فهو مكون فرعي من مكون الإيقاع.

- سبق لستوكويل (1972) أن ذكر أن الوقف يقع بين النطاقات التنغيمية intonational countours وأنه باعتباره حدودا لا يتناسب مع الصمت أو غياب التصويت أو المجموعات التنفسية.
- ذهب كارتشيفسكي (1931) إلى أن التنغيم هو الذي يتحكم في التركيب لا العكس، وأن بناء الجملة بناء إيقاعي في أصله (نَفَسي- فيزيولوجي).

وقد تقود مجمل تلك الأفكار-والأفكار المتصلة بالوقف في التراث العربي وتصوره ضمن أفق إيقاعي، - إلى معالجة فرضية توجيه الوقف للنحو (التركيب أساسا) ويعني ذلك أن الوقف هو الذي يتحكم في التركيب مستحدثا أبوابا نحوية من قبيل النعت المقطوع والاختصاص والجملة الاعتراضية والجملة الاستئنافية والبدل والكلمة والمركب والكلام والجملة ... كما أن تناول مسألة رفع الوقف للالتباس التركيبي تفضي بنا إلى أنه بوضع الوقف في مواضع معينة يتم رفع الغموض فيكون الوقف بذلك مصفاة تطريزية تراقب ما ينتجه التركيب. ومن جهة أخرى، ستكشف للباحث بعض الأمثلة أن من شأن إدراج الوقف في مكان معين أن يؤسس علاقات تركيبية جديدة فيتسبب ذلك في إحداث الكثير من الوجوه النحوية. وسنعرض هنا أمثلة من القرآن والشعر يُرَخَّص فيها للوقف بخرق التركيب صونا للإيقاع ورعاية له، وإذن صونا للوقف واحتفاء به. ويعني ذلك أن الوقف يصون الإيقاع ويحفظه. كل ذلك يدفع بالمرء إلى القول إن الوقف ينظم اللغة ويهيكلها ويبنينها، ويجعله يقول إن مكونات النحو تتظافر وبصفة متكافئة في عملية بناء اللغة.

8. على سبيل مقدمة الخاتمة

1.8. من الإيقاع إلى بناء تصور شمولي صواتي والمساءلة الدائمة للمرتكزات:

ربما تعود أول مقاربة للإيقاع إلى محاولة النظر إليه في صلته بالزمن وهو ما يشكل نقطة التلاقي بين اللغة والموسيقى. وعادة ما ينظر إلى أن الشعراء وعلماء الأصوات والمتكلمين العاديين يتقاسمون الحدس بأن الكلام ينجز في الغالب مُوَقَّعا. ومن المعلوم أن عددا من الأصناف من قبيل الشعر والغناء والنشيد والترتيل والتجويد والحداء والشعارات السياسية والكلام المسجوع تعتبر نماذج إيقاعية لغوية. وقد يفضي بنا ذلك إلى القول بأن الكلام الإنساني كله يحتوي على الإيقاع. بل إن ليبرمان كان

قد صاغ فرضية سماها **بفرضية التنظيم العروضي** تفيد بأن «**كل السلوك المنظم زمنيا منظم عروضيا**» (1977) [1].

وهو ما دعا بعض اللسانيين إلى البحث عما يجعل القول البشري قولا مُوَقَّعا فانتهوا إلى القول بوجود وحدتين هما النبر والمقطع. لكن التساوي الزمني المثالي غير موجود. ومرورا بكلاس (1939) وشين وبيترسون (1962) وبولينغر (1965) وأولدال (1971) وداو، (1983) وماركوس (1981) وسكوت (1993) تأكد أن المستمعين يفرضون الاطراد على العلامة اللغوية التي تعكس قدرتهم على توقع ما سيحدث ومتى سيحدث، ويبرز توفق هذه التوقعات في ما يسمى بالدورية periodicity. وقد يحدث لبعض النقرات beats أن تتقيد بحيث ترد في مراحل مخصوصة . ومن ثمة، يمكن النظر إلى **الإيقاع باعتباره استراتيجية تنسيقية بحيث** إن كل الأطراف التي تنتج إيقاعا ما تجد نفسها عرضة للتقييد في ما يتصل بتقطيعها الزمني النسبي، مختزلة بذلك عدد درجات حرية النسق (برنشتاين 1967).

لكن كامينز وبورت (1997) قد أكدا أن نموذج التساوي الزمني في علم الأصوات يحتاج إلى أن يستبدل، فيما يحتاج التنظيم الهرمي في الصواتة إلى اختبار تجريبي.

وعادة ما تم التطرق لدراسة الإيقاع من زاويتين للنظر: أحدهما نظر اللسانيين، والثاني نظر اللسانيين النفسانيين. وإذا كان اللسانيون قد وصفوا الاختلافات الإيقاعية بين اللغات، فإن اللسانيين النفسانيين قد استعملوه ليصوغوا فرضيات حول اكتساب اللغة. ومن الطبيعي القول بأن الإيقاع مفهوم لساني بالدرجة الأولى، بحسبه توجد أنواع مختلفة من الإيقاع من خلال لغات العالم، وتتوزع لغات العالم إلى ثلاثة «أصناف إيقاعية» هي: اللغات النبرية، واللغات المقطعية، واللغات المجتزئية moraic. ومن البين أن عددا من الدراسات قد انتهت إلى أن هذا المفهوم اللساني قد وجد لنفسه مقابله الأكوستيكي في مفهوم التساوي الزمني الذي بحسبه تعود أصناف الإيقاع إلى التعاقب المنتظم لمختلف وحدات اللغة (أي التفعيلة foot، والمقطع syllable، والمجتزأ mora).

وقد بات معروفا أن مفهوم الإيقاع اللغوي قد أثار جدالا واختلافا واعتراضا.

---

(1) ص: 204.

فمن وجهة النظر اللسانية، ظهر أن هناك لغات لا يبدو أنها تناسب أي صنف إيقاعي من الأصناف الإيقاعية المعلومة. ومن وجهة النظر الأكوستيكية، اتضحت صعوبة التأكد الإمبريقي من فرضية التساوي الزمني.

ولقد تقدم كليتمان ووانر (1982) بفرضية مفادها أن تطريز الكلام، أي خاصياته الإيقاعية واللحنية، يوفر عددا ما من القرائن المتصلة بحدود الكلمات والمكونات النحوية. وهو ما دفع بموركان (1986) إلى أن الطفل يدرك اللغة باعتبارها فئة من المكونات يحدها تحديدا مضبوطا التطريز. وكان كيللر قد أحكم الأسس العصبية للتنظيم الزمني للغة.

وتشتق الفرضية القائلة بأن الخاصيات الإيقاعية للغة هي المصدر الممكن للإخبار حول الخاصيات الأكثر تجريدا للغة من تصنيف اللغات بحسب خاصياتها الإيقاعية إلى عدد محدود من الأصناف، ومن التجارب التي تفيد بأن المواليد شديدو الحساسية تجاه هذه الخاصيات. ومن أجل تأكيد فرضية من هذا النوع، ذكر فرانك راموس (1999) أن عدة عناصر للبرهنة تبدو ضرورية.

ويمكن للغة أن تعرف إيقاعا آخر يأتيها من المتكلم، ويتعلق الأمر بالفصاحة والطلاقة. ولعل لذلك صلة بالجرود القطعية والصواتة التأليفية المقطعية.

وأمام المأزق الذي انتهى إليه التحليل اللساني والمتمثل في محدودية هذا التصور، فقد جاء البديل من النظرية الصواتية للإيقاع التي تعتبر أن الإيقاع متولد من بنية المقاطع التي تكون الكلام، والظواهر الصواتية التي تؤثر على هذه البنية. **إن الإيقاع في اللغة يؤَوَّل باعتباره التنظيم الهرمي للوحدات التطريزية المتناسقة زمنيا**[1]. لقد حاول فرانك راموس (1999) وراموس وآخرون (1999)، وهو يبحث في علامة الكلام عن قرائن للخاصيات الصواتية التي تنتج الإيقاع، أن يبرهن، وهو يحلل ثمان لغات، أن هذه الخاصيات يمكن استقراؤها من تقطيع إلى صوامت/مصوتات، ومن إحصائيات بخصوص مدة الأبعاد المصوتية والصامتية. وقد حدد، على وجه الدقة، ثلاثة متغيرات تعكس تعقيدات مجموعات الصوامت والأنوية المصوتية في اللغة. وبالإضافة إلى ذلك، وجد أن اللغات لا تتوزع بشكل موحد وفق هذه الأبعاد، بل إنها، على العكس من ذلك، تتجمع في ثلاثة أصناف: الأصناف

(1) Cummins, Fred and Port, Robert F. "Rhythmic constraints on stress timing in English."

الإيقاعية. ومن ثمة، ربط العلاقة بين العلامة اللغوية والنظرية الصواتية للإيقاع والأصناف الإيقاعية للغات. وقد انتهت مختلف الدراسات إلى تعداد للوحدات التي منها وحدات تساهم في العلاقات الهرمية التقطيعية للزمن، بحيث تتجمع وحدات تطريزية صغرى داخل وحدات تطريزية كبرى (المقاطع في التفعيلة foot، والتفعيلة في المركب phrase ....).

هكذا، يبدو أن لكل الوحدات بعدها الزمني، وإذن بعدها الإيقاعي بدءا من القطعة إلى القول. وهو يعني أن للإيقاعية مستويات مختلفة وهو ما يؤكد التصور القاضي بأن الإيقاع بناء معرفي متعدد الأبعاد وغير خطي.

9. مفاصل الدراسة

ونحن نحاول مقاربة الوقف، يجابهنا، من داخل اللغة العربية، أمران شديدا الأهمية هما: 1. وفرة الكتابات القديمة، عن الوقف، وعناية العرب القدامى به وبأحواله ونوعية المتن الذي اعتمده العرب، وهو القرآن الكريم؛ 2. قلة، إن لم نقل ندرة، اهتمام العرب المحدثين بالوقف. هذان الأمران يشكلان أمام عملنا تحديا كبيرا ومتاعب في التفكير والتنظيم، وربما تنتصب أمامنا باعتبارها عوائق تكبح البحث وتحد من طموحه. لكننا نعتقد، من جهة أخرى، بإمكان فتح هذا "التراث الوقفي" الزاخر أمام أذهاننا أبواب المغامرة الهادئة الهادفة. ويلتحق بهذين الأمرين أمر إعراب القرآن وصلته بالوقف، وهو أمر يخلق الكثير من الارتباك للنظريات اللسانية. فهل يعني ذلك إسهام العربية، مرة أخرى، في كشف أمور وقضايا لسانية أخفاها العمى العقائدي اللساني؟

واعتبارا منا للإشكالية الرئيسية والأسئلة المتفرعة عنها، وأخذا بعين الاعتبار لتلك الصعوبات التي كثفناها واختزلنا أبعادها، حملنا أنفسنا مسؤولية تتبع خطوات معينة مع ما يتطلبه ذلك من صعوبة تعقب الأبحاث المنجزة في الموضوع وربطها ببعضها بما يحدث تناسقا بين مختلف فقرات هذا العمل.

ولعل الوضوح المنهجي يلزمنا بأن نلقي الضوء المطلوب على المراد بالوقف في هذه الدراسة. إن هذا العمل، وهو يركز على الوقف، فإنما ليحصره في تجسيده وتمظهره في لغة القرآن ولغة الشعر ولغة النثر الفني، أي أنه وقف غير الوقف

العادي أو وقف اللغة الطبيعية في استعمالاتها العادية. وإذا لم يكن وقفا عاديا، فهو، إذن، يكاد يكون وقفا مصنوعا، أي وقفا قائما على مقوم الصنعة. ومن ثمة، يتأكد لنا أن الوقف المتوخى هنا هو ما يمكننا الاصطلاح عليه بالوقف العالم (بكسر اللام) Pause savante.

إن هذه الدراسة المتمحورة حول الوقف، باعتباره مقوما إيقاعيا، قد ارتأينا أن تتمفصل في أربعة فصول. وقد كانت وراء هذا التنظيم أهداف منها:

1. إلمام بما يوفره تراثنا في باب الوقف وإضاءته وإعادة تنظيمه بما يسهل علينا أمر البحث في الإطار النظري الذي نتبناه؛
2. الوقوف على أحواله وقواعده وتفسيرها في ضوء ما زودتنا به الصواتة التوليدية غير الخطية non-linear phonology؛
3. التنظيم الإيقاعي للقول في اللغة العربية،

وفي هذا السياق، يرمي الفصل الأول إلى تناول العرب القدماء للظواهر التطريزية ومكانة الوقف فيها، فيما يخصص الفصل الثاني لتحديد الوقف ووظائفه في التراث، ويخصص الفصل الثالث للعمليات الصواتية للوقف من زاوية نظر القدماء وزاوية نظر الصواتة الحديثة. أما الفصل الرابع، فنريد منه تدعيم رأينا القائل بالطبيعة الإيقاعية للوقف وتنظيمه (الإيقاعي) للأقوال، وهو دعم من اللغة العربية ووقائعها للاستنتاجات النظرية والعملية التي توقفنا عليها في كتابنا الموسوم بـ"الصواتة الزمنية". ومن الطبيعي أن نختم هذا العمل بما انتهينا إليه من أجوبة في موضوع إشكاليتنا الرئيسية وما يرتبط بها وآفاق البحث وأسئلته المعلقة القديمة والجديدة.

الفصل الأول

في
الظواهر التطريزية عند العرب

0.1 تمهيد

نود، في هذا الفصل، أن نمهد لدراسة الوقف عند العرب القدماء بوصفه ظاهرة تطريزية غير منفصلة عن ظواهر تطريزية أخرى مثل النغم والتنغيم والإيقاع والكم. ويطرح علينا هذا الطموح إشكاليات متعددة نجملها في ما يلي:

1. صعوبة - إن لم نقل استحالة - الكشف عن طبيعة هذه العناصر التطريزية وعن وظائفها وأشكالها وبنيتها للقول انطلاقا من كتب النحو والتجويد والقراءات وعلم المعاني ذلك أن هذه المصنفات لا تخص بالذكر أي مظهر من هذه المظاهر التطريزية.
2. وعلى عكس ما سبق، توفر كتب الموسيقى والخطابة مواد قد تلقي بعض الأضواء على تعريف هذه المظاهر وتحديد وظائفها.

ومن شأن هذه المفارقة أن تجعلنا نتأمل في الوضع الذي يسند إلى العلماء العرب لتبرير ذلك الحذف الخطير الموجود في كتب النحو وعلم المعاني وتفسيره أسباب (انظر 1.2) وسيتسنى لنا بعد ذلك أن نمضي إلى تقديم آراء بعض العرب المحدثين حول هذا الحذف الخطير (1.2.1). نعرض فيما بعد بعض الإشارات حول التنغيم عند النحاة وعلماء المعاني مقدمين أسباب هذا الحذف (2.2.1). ونخصص القسم (3.2.1.) للظواهر التطريزية في بعض كتب الخطابة والموسيقى وعلم التجويد والقراءات. فنعرض للنغم والنبرة والوقف. ونتناول بالدرس الإيقاع والنبض وصلته به، وصلة النغم بالإيقاع. ثم نتحدث عن النبر والنغم والمقطع. ونختم هذا الفصل بخلاصات نثبتها في القسم (3.1).

ونتوخى، في هذا الفصل، الكشف عن روافد التصور الذي نسعى إلى بلورته في الفصل الرابع في هذا البحث. وهي روافد قد يبدو أن لها دورا فعالا في تفسير قضايا صواتية في اللغة العربية.

1.1 وضع العلوم العربية(*)

لا يمكـن إرجـاع دراسـة الأصـوات ونسـبها إلـى النحـوي فحسـب، بـل إنهـا كانت محط اهتمام مجموعة من المجالات المعرفية بما فيها علم الكلام والتفسير والتشريح والموسيقى والطبيعيات وعلم الأصول وعلم المعاجم والبلاغة والقراءات والتجويد. وبناء على ذلك، يحق لنا القول بأن المعرفة الصوتية لم يستوعبها علم واحـد مـن علـوم العربيـة. ويعـود ذلـك إلى أن التراث اللغوي العربي غالبا ما كانت منظومات الدين والتشريح تستوعبه إلى هذا الحد أو ذاك. وإذا سلمنا بذلك، استنتجنا بالضرورة أنه قد كان للعرب تصور توحيدي للعلوم. ويعني ذلك فيما يعنيه أن علوم العربية تتكامل وتتعاون، بحيث يصح القول بأن العلوم تتداخل وتتقاطع بل وتتوحد. ويمكن القول بأنها قد كانت توزع فيما بينها مختلف مظاهر الظاهرة الصوتية. فما يستفيض فيه علم ما قد لا يعالجه علم آخر بنفس التفصيل والاستفاضة، بل إن علما ما قد يضمر، وبذلك يفترض، معرفة ضمنية بما وفرته العلوم الأخرى.

ومن منطق وحدة العلوم وتكاملها، يمكننا أن نفهم فهما جزئيا لماذا أغفل النحاة والقراء والمجودون وعلماء المعاني مجموعة من الظواهر التطريزية التي تلعب دورا أساسيا في بنية الأقوال. ويمكننا، علاوة على ذلك، أن ندمج عطاءات العلوم الأخرى وخاصـة عطـاءات الطبيعيـات والموسـيقى والخطابـة في ما قدمتـه باقي العلوم لنكون بذلك صورة تامة وواضحة عن الدراسة الصوتية عند العرب. ويمكننا، ثالثا، أن نقدم توضيحـا وتفسـيرات للعديـد مـن الظواهـر الصواتيـة كمـا عالجهـا العـرب القدمـاء.

2 1. الظواهر التطريزية في التراث العربي

سنحاول، إذن، أن نقدم صورة واضحة عن معالجة العرب للظواهر التطريزية فـي مجـالات معرفيـة غيـر النحـو علـى وجه الخصوص. غير أن هذا الأمر لا يعفينا من تقديم تفسـير ثان لإغفال النحاة للكثير من هاته الظواهر التطريزية علاوة على ما ذكرناه في الفصل الثاني من كتابنا «**في الصواتة البصرية**»(**) في موضوع الوصل والفصـل. وقبـل كل ذلـك، سنعرض بعـض آراء الدارسـين العرب المحدثين حول القدماء وإغفالهم لهذه الظواهر التطريزية.

(*) يقوم هذا الفصل على أهم الخلاصات التي وقفنا عليها في دراستنا المعنونة بـ "في النظرية الصوتية العربية" (1989) مخطوط.

(**) قيد الطبع.

1.2.1 دواعي هذا الإغفال عند العرب المحدثين

يشير محمد الأنطاكي إلى أن قواعد التنغيم في العربية مجهولة تماما، لأن النحاة لم يشيروا إلى شيء من ذلك في كتبهم(1). ويذكر توفيق محمد شاهين في معرض تقويمه السريع لمحاولة تمام حسان وضع ضوابط للتنغيم في العربية أنه «ليس في الأبجديات ما يدل عليها [أي على خصائص صوتية مهمة]، ويكشف عنها، مع أن العرب القدماء أسهموا بقسط وافر في دراسة الصوتيات»(2) . أما تمام حسان فيعزو عدم اهتمام العرب بالتنغيم والاحتفاظ بأدوات نحوية في الكتابة إلى عدم وجود الترقيم أو التنغيم في الكتابة. فكان «أن حافظوا على ذكر الأدوات باطراد لأن التراث مكتوب تتضح فيه العلاقات بالأدوات وليس منطوقا تتضح فيه العلاقات بالنغمات»(3).

يمكننا أن نستخلص مما أوردناه من أقوال لبعض الدارسين المحدثين أمرين اثنين: **أحدهما** يقر بجهل قواعد التنغيم لأنه ليس فيما أورده النحاة أي ذكر لذلك مع أن لهم إسهامات جلى في الدراسة الصواتية. ومن الواضح أن مثل هذا الرأي لا يجهد نفسه للبحث في مظان أخرى عما لم يذكر في كتب النحو على نحو جلي. **وثانيهما** يفسر هذا الغياب بحرص العرب على توضيح العلاقات بين أجزاء القول على صعيد الكتابة، ولذلك تحتم عليهم، أمام انعدام وجود علامات الترقيم، تعويض النغمات بالأدوات النحوية. ومع أن هذا الرأي ينطوي على ما يقنع، كما سنرى في ما بعد، فإن صاحبه لم يفطن إلى مجالات معرفية أخرى لم تخل من قول لا يخلو من أهمية حول التنغيم وظواهر تطريزية أخرى. وهذه نقطة يتقاسمها الرأيان معا.

ويبدو، من جهة ثانية، أن هذين الرأيين يقطعان ألا وجود لأية إشارة إلى التنغيم، أساسا، في كتب النحو. ومن شأن هذا الحكم القطعي أن يحرف أبصارنا وبصائرنا عن الحقيقة العلمية حتى ولو كانت نسبية وبسيطة أو ناتجة عن مجرد حدوس. وهذا يعني أن تفحصا متمعنا في كتب النحو، بصدد هذا الموضوع، يفرض نفسه علينا وعلى كل من يترصد الحقيقة ويقتفيها.

---

(1) (1969)، ص 252.

(2) (1980)، ص 113.

(3) (د ت)، ص226 و227.

2.2.1 التنغيم عند النحاة وعلماء المعاني

على الرغم من أن العديد من القضايا التركيبية مثل الاستفهام والتعجب والنداء والأمر والجملة الإنشائية والفصل والوصل تستوجب مقومات تطريزية بوصفها مكوِّنة، بجانب التركيب، لمثل هذه الأنماط من الأقوال - فهي تساهم مثلها مثل التركيب في بنينة الكلام- أقول على الرغم من ذلك، انكب النحاة على دراسة مثل هذه القضايا دراسة تركيبية شكلية خالصة مستبعدين بذلك دور بعض هذه المقومات التطريزية مثل التنغيم في بنينة الجملة. أما علماء المعاني الذين أخذوا بعين الاعتبار الجوانب التداولية للغة، فلم يلامسوا هذه القضايا التطريزية لا من قريب ولا من بعيد.

ويبدو أن مرد هذا الإغفال ذو بعدين نذكرهما في ما يلي:

1. بما أن توحيد اللغة كان يفرض سن معيارية تركيبية وصواتية... فقد عمد النحاة إلى إبعاد «لحون» العرب والاختلافات اللهجية، ومن هذه اللحون الظواهر التطريزية التي كانت تختلف، دون شك، من قبيلة إلى أخرى. وهذا يعني أن النحاة قد وضعوا قوالب شكلية خالصة لا ينبغي الانحراف عنها، غير أن ذلك لا يحول دون أن تملأ القبائل هذه القوالب بخاصياتها التطريزية اللهجية.
2. ونتيجة لذلك، لجأ النحاة إلى «تكليف» الأدوات النحوية بالإنابة عن الظواهر التطريزية، بحيث يمكننا القول بأن الظواهر قد اخْتُزلت أدوارها في العلاقات النحوية الشكلية فانصهرت في الأدوات إلى درجة افتقدت فيها هويتها وطبيعتها. ولعلنا نجد في ما أورده سيرج كارتشيفسكي ما يسند هذا الرأي. فقد أورد أن الذات المتكلمة تلجأ، على الخصوص، إلى الحجاج المنطقي للحصول على ما ترغب فيه لا إلى الوسائل العاطفية. وعلاوة على ذلك، فهي تجد نفسها مرغمة على تعويض غياب التنغيم بعلامات تعاقدية خطية (علامات الترقيم، رتبة الكلمات). وهكذا يختفي كل ما هو عفوي وطبيعي في الحوار، فيصير الوضع عقليا وتعاقديا، ويصير دور التنغيم أضأل[1].

وإذا كان صحيحا أن النحاة لم يعتنوا بهذا الجانب، فإن ذلك لم يعدم وجود

(1) Karcevsky.S. (1931). P.192.

بعض الإشارات والتلميحات الدالة، فقد أورد ابن جني في باب (حذف الاسم على أضرب) حالات لا تجد تفسيرها إلا بالتنغيم، يقول ابن جني: «وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : سير عليه ليل، وهم يريدون : ليل طويل، وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك، وأنك تحس هذا من نفسك إذا تأملته. وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول كان والله رجلا! فتزيد في قوة اللفظ ب(الله) هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها (وعليها) أي رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنسانا ! وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسانا سمحا أو جوادا أو نحو ذلك. وكذلك إن ذممته أو وصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنسانا ! وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنسانا لئيما أو لحزا أو مبخلا أو نحو ذلك»[1].

يثير ابن جني في هذا النص مسألة في غاية الأهمية تتجلى في إمكان حذف الصفة ويقوم مقام الصفة التنغيم أو ما سماه ابن جني بـ «التطويح» و«التطريح» و«التفخيم» و«التعظيم». وتعني هذه الكلمات في سياق قوله «الزيادة في قوة اللفظ» و«التمكن في تمطيط اللام» و«إطالة الصوت» و«تمكن الصوت». وإذا كان «طوح» يعني، كما جاء في **لسان العرب** لابن منظور، «ذهب وجاء في الهواء»، وإذا كان «طرح» يعني «طول» و«رفع وأعلى»، وإذا كان يعبر بالتمكين، كما يرى **ابن الجزري**، «عن المد العرضي، يقال منه مكن، إذا أريدت الزيادة»[2]، فإن الأمر يعني أن يذهب الصوت وأن يجيء في الهواء وأن يطول ويرفع ويعلى ويزاد في مده، أي أن المتكلم يحدث تغييرات في طبقة الصوت. ومن شأن هذه التغييرات في طبقة الصوت أن تقوم، على مستوى التركيب، مقام الصفة التي حذفت، ومن شأنها ثانيا أن تقوم بدور دلالي يناسب التغييرات الحادثة في طبقة الصوت.

إلا أن ابن جني إذا كان قد أشار في الشق الأول من هذا النص إلى عناصر

(1) (د.ت)، ج.2، ص. 370- 371.
(2) ابن الجزري، شمس الدين (1986)، ص 68.

صوتية مثل النغم والعلو باعتبارها عناصر أساسية لسانية، فإنه يعوض هذه العناصر اللسانية، في الشق الثاني من نصه هذا، بعناصر مصاحبة للسان paralinguistic مثل ملامح الوجه («وتزوي وجهك وتقطبه»)، هذا مع أن ذم الشيء ووصفه بالضيق قد يعبر عنه أيضا بتغييرات في طبقة الصوت. إن العناصر السيميائية غير اللسانية لا تلغي هنا العناصر الصوتية اللسانية.

ومن الأكيد أن هذه التلوينات التنغيمية التي تلحق بالكلام والتي تشير إلى حذف الصفة ذات صلة بالمقام والشروط التي تؤطر عملية إنتاج الكلام، وهذا أمر لم يعره النحاة أي اهتمام، إذ لم يعتنوا بقصد المتكلم وبتجسيد أبعاد ذاته في الكلام المؤلف.

وقد تحدث ابن جني، في مكان آخر، عن «همزة التذكر». فعند التذكر، يمد المتكلم ويمطل أحرف اللين الثلاثة في الوقف وعند التذكر. فحينما تقف وتمطل الحرف، فإن ذلك يعني أنك لم تتمم كلامك، وأنك بهذا المد والمطل تتطاول إلى كلام يتلو الكلام الأول[1]. وهكذا، يتضح أن همزة التذكر تعني الضغط وارتفاع الصوت، الشيء الذي يحيل مباشرة على المنحنى اللحني وعلى الطول بوصفه ظاهرة تطريزية أخرى.

وقد أشار ابن جني أيضا إلى ظاهرة لغوية أخرى ذات صلة بالتنغيم، فهو يقول: «من ذلك لفظ الاستفهام، إذا ضامه معنى التعجب استحال خبرا، وذلك قولك: مررت برجل أي رجل، فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل، ولست مستفهما، وكذلك مررت برجل أيما رجل، لأن ما زائدة، وإنما كان كذلك لأن أصل الاستفهام الخبر، والتعجب ضرب من الخبر، فكأن التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله: من الخبرية. ومن ذلك لفظ الواجب، إذا لحقته همزة التقرير عاد نفيا، وإذا لحقت لفظ النفي عاد إيجابا. وذلك كقول الله سبحانه: «أأنت قلت للناس» أي ما قلت لهم، وقوله: «الله أذن لكم» أي لم يأذن لكم. وأما دخولها على النفي فكقوله -عز وجل- «ألست بربكم» أي أنا كذلك وقول جرير: «ألستم خير من ركب المطايا» أي أنتم كذلك، وإنما كان الإنكار كذلك لأن منكر الشيء إنما غرضه أن يحيله إلى عكسه وضده، فلذلك استحال به

(1) (د.ت)، ج.2، ص. 337، وج.3، ص 128.

الإيجـاب نفيـا، والنفـي إيجابـا»[1].

يعالـج ابـن جنـي فـي هـذا النص قضايا تتصل بالاستفهام والتعجب من جهة، وبالإيجاب والنفي من جهة أخرى. وهي قضايا تركيبية، إلا أنها تلازمها، لكي تقوم بوظيفتها المنوطة بها، منحنيات تنغيمية تبرز أساسـا حينما يتلبس الاستفهام معنى التعجب وحينما يتلبس الإيجاب بالنفي والنفي بالإيجاب. وهذا يعني أن ما يجعل الاستفهام تعجبا والإيجاب نفيا والنفي إيجابا هو التنغيم بالدرجة الأولى.

وباختصـار، فـإن ابـن جنـي قـد ألمـح، بوعـي أو بغير وعي، إلى ما للتنغيم من دور فـي بنيـة الـكلام علـى المسـتويين التركيبـي والدلالـي. إذ بات واضحاً أنه يغير وظيفة الأدوات النحوية. إلا إنه من المعقول أن نلاحظ أن هذه الإلماحات لا تتأطر داخل منظور لسـاني عربي يسـند إلى التنغيم وظواهر تطريزية أخرى وضعا نظريا. فالتنغيم ما زال يشوبه الكثير من الغموض مادام غير معرف وغير محدد الوظائف والعلاقات مع المستويات اللسانية الأخرى وخاصة التركيب والدلالة.

غيـر أن هـذه الإلماحـات مـن جهـة أخرى تؤكـد أن النحاة لم يكونوا يجهلون ظواهـر تطريزيـة ومـا يمكـن أن تقـوم بـه فـي بناء الجمل والأقـوال. ولعل مرد ذلك يعود، بالإضافة إلى الأسباب السابق ذكرها، إلى قصور شديد في استيعاب ما وفرته حقول معرفية أخرى في هذا المضمار.

3.2.1 الظواهر التطريزية في الموسيقى والخطابة والتجويد والقراءات

على عكس النحاة وعلماء المعاني، خص المؤلفون في الموسيقى وفي الخطابة النغم والتنغيم والمقطع والنبر والطول والوقف بالدرس تعريفا وتحديدا ودورا في بنيـة الخطـاب الموسـيقي أو اللفظـي. ويعـود هـذا الاهتمام، فـي رأينا، إلى عوامل نذكر منها العوامل التالية:

أولا، أن الأمر يتعلق، في الحالتين، بالأداء أو بالإلقاء اللذين يُعتمدان في الشعر والأغاني والخطب. فالشـعر كان معدا، في الأصل، للإلقاء والإنشـاد والأغنية معدة للإلقاء والتطريب، والخطبة معدة للمخاطبة والإلقاء. وبما أن الأمر يتعلق بالإلقاء، فلم يكن بد من الاهتمام بالمشافهة وبكل تلاوين الصوت وتلاوين النغمات وائتلافها.

(1) (د.ت)، ج.3، ص.269.

ثانيا، لأن للشعر والأغنية والخطبة لحنا يلازم كلا منها في حال القراءة بحيث يمكننا أن نفترض وجود ثوابت تطريزية وبنيات إيقاعية تعكسها النصوص الشعرية أو النثرية أو المغناة. وإذن، فالأمر يتعلق بـ «موسيقى لفظية» في ما يتصل بهذه النصوص. ومن هنا يمكن اعتبار الإيقاع اللفظي مناسبا للإيقاع الموسيقي.

ثالثا، لأن هؤلاء المؤلفين قد واجهوا مسألة طريقة التصويت أو أسلوب التصويت أو التعبير في مقتضيات حالية متنوعة ومقامات متعددة تتنوع معها الانتقالات التطريزية.

أما كتب التجويد والقراءات فقد اعتنت، هي ذاتها أيضا، بالأداء. ويترتب عن ذلك أن تولي للظواهر التطريزية ما يماثل اهتمام الموسيقى والخطابة. إلا أن هذه العناية، في رأينا، لم تشمل بشكل تنظيري وصريح التنغيم والنبر والنغم، بينما أوفت الطول والوقف والإيقاع حقها من العناية والدرس (انظر في ما يتصل بالوقف الفصلين الثاني والثالث من هذا الكتاب). بل إن الأمر في ذلك ربما يعود إلى توقف هذين العلمين على معطيات علم الموسيقى ونتائجه. يقول إخوان الصفاء: «فأما استعمال أصحاب النواميس الإلهية لها (أي للموسيقى) في الهياكل، وبيوت العبادات وعند القراءة في الصلوات وعند القرابين والدعاء، والتضرع والبكاء كما يفعل داوود النبي -عليه السلام- عند قراءة مزاميره، وكما يفعل النصارى في كنائسهم، والمسلمون في مساجدهم من طيب النغمة ولحن القراءة، فإن كل ذلك لرقة القلوب ولخضوع النفس ولخشوعها، والانقياد لأوامر الله - تعالى - ونواهيه والتوبة إليه من الذنوب، والرجوع إلى الله سبحانه وتعالى باستعمال النواميس كما رسمت»(1). هكذا، فإننا لا نعدم ما قد يشير إلى بعض الملامح التطريزية. ونورد هنا مثالين اثنين. يقول السمرقندي ناظما:

إذا ما لنفي أو لجحد فصوتها ار ... فعن وللاستفهام مكن وعدلا
وفي غير اخفض صوتها والذي بما ... شبيه بمعناه فقسه لتفضلا
كهمزة الاستفهام مع من وأن وإن ... وأفعل تفضيل وكيف وهل ولا(2)

(1) (1957)، ج.1، ص186.
(2) محمد بن محمود السمرقندي نقلا عن: قدوري غانم الحمد (1986)، ص 561.

إذ يرفع الصوت مع النفي والجحد، ويزيد رفع الصوت تمكينا مع الاستفهام. أما في غير هذه المواضع، فالصوت يخفض، وبذلك نقول إن وجود الأدوات النحوية لم يدفع المجودين إلى اعتبارها تلغي التنغيم وملامحه الثلاثة التي ذكرها السمرقندي أي الرفع والخفض والعدل.

وأشار الزركشي إلى أن من أراد «أن يقرأ القرآن بكمال الترتيل فليقرأه على منازله، فإن كان يقرأ تهديدا لفظ به لفظ المتهدد، وإن كان يقرأ لفظ تعظيم لفظ به على التعظيم»[1]، كما أشار إلى أن تناسبَ القراءةُ الوعدَ وموضع التخويف والأمر والنهي والاستمالة والاستعطاف والإغضاب والترغيب والترهيب[2]. هكذا، يتضح أن طيب النغمة ولحن القراءة أمران مستوجبان في قراءة القرآن وتجويده. فالقراءة لا يمكنها أن تخلو من ذلك لأن في القرآن وعدا ووعيدا وأمرا ونهيا وترغيبا وترهيبا وما إلى ذلك من المقاصد والأغراض. وبسبب ذلك، فالقرآن لا يمكنه أن يقرأ بنغمة واحدة ولا بلحن واحد. وفي هذا إشارة إلى التنغيم والنغم والنبر كما سيتضح ذلك في الفصل الثاني من هذا الكتاب في حديثنا عن التجويد والوقف.

إن الاعتبارات المقدمة أعلاه تبرهن على أن الحاجة قد كانت أكيدة إلى دراسة تلك الظواهر التطريزية في تشكيلها لمختلف الخطابات وجهات القول. وبما أن الموسيقى قد كانت العلم الذي أفاض في دراسة هذه المظاهر، فإنه قد كان عليها أن تكون المرجع الجوهري لدراسة الأصوات اللغوية مفردة ومركبة، ذلك أن علم الأصوات والحروف له تعلق ومشاركة للموسيقى لما فيه من صنعة الأصوات والنغم»[3]، وأن بعض علم النحو مأخوذ من صناعة الموسيقى كقولهم: الحركات أنواع: صاعد عال ومنحدر سافل، ومتوسط بينهما[4].

1.3.2.1 النغم والنبرة والوقف

سنقدم، في هذا القسم، تعريفات للنغم وتحديدا لوظائفه وتعريفا للنبرة ودورها

(1) (1972)، ج.1، ص450.
(2) نفسه، انظر الصفحات 450 – 452 و312 – 317.
(3) ابن جني (1985)، ج 1، ص.9.
(4) السيوطي (1976)، ص. 95.

في بنية الكلام ووزنه (بما في ذلك نبرة الوقف) لنستنتج في الأخير الخلاصات المطلوبة.

يرى الفارابي أن النغم صوت لابث زمان واحدا محسوسا ذا قدر في الجسم الذي فيه يوجد...»[1]، ويرى الحسن بن أحمد بن علي الكاتب أن النغم صوت لابث زمانا، منفرد... والصوت يتقدم النغمة، وهو كالجنس لها فلا تكون نغمة إلا بصوت ولا صوت إلا بقرع ولا أصوات مؤتلفة إلا بنغم[2]، ويرى الأرموي أن: «النغمة صوت لابث زمانا ما على حد ما من الحدة والثقل محنون إليه بالطبع»[3].

ويقول مؤلف مجهول: «وأما ماهية النغم المطلق، فقد قال الفلاسفة: صوت بقي من النطق ولم يقدر اللسان على استخراجه فاستخرجته الطبيعة بالألحان بالترجيع لا على التقطيع....وأما حد النغم فهو صوت يظهر باصطكاك الأجرام...» [4].

النغم، إذن، عبارة عن صوت مخصوص لابث قدرا من الزمن في الجسم المهتز المتذبذب. إنه صوت غير مقطَّع بل هو صوت ناشئ عن الترجيع. فإذا كان الصوت يسببه القرع أو اصطكاك الأجسام، فإن النغمة يولدها الصوت أو الأصوات المؤتلفة، أي أن النغم عبارة عن الحال الناتجة عن تحريك الأجسام المتذبذبة المهتزة والمجوَّفة إذ تبقى فيها الحركة زمانا (أي تتكون من أكثر من دورة) وتشيع في أجزائها، وهذا هو ما يسمى بالقرعات المتصلة بحيث يقرع الهواء نفسه بعضه بعضا على اتصال زمانا معينا. وإذا كان الصوت هو الحال الناتجة عن اصطكاك جسمين، فإن النغم هو حالة تموج الهواء تموجا متصلا زمانا معينا[5]. ومن الجدير بالملاحظة أن النغم، كما يتضح من تحديد المؤلف المجهول السابق ذكره، ليس عبارة عن قطعة مثل القطع الصوتية الأخرى، وإنما هو عنصر ترجيعي لا تقطيعي، أي أنه عبارة عن مستوى لحني melodic لا مستوى قطعي segmental.

وفيما يتصل بوظائف النغم، فقد تمت الإشارة إلى الهيآت المناسبة للانفعالات الملقاة على النغمة، وإلى أحوال أخرى تتصل بالمتكلم أو بالسامع أو تتصل

(1) (1967)، ص.214.
(2) (1975)، ص 41.
(3) (1980)، ص 41.
(4) (1983)، ص 33.
(5) انظر الفارابي. (1967)، 215 – 216.

بتشكيل المعاني أو تشكيل نوع من الإيقاع. وقد قاد هذا الحديث إلى الحديث عن النبرات.

1.1.3.2.1 . وظيفة انفعالية أو تعبيرية

يتحدث الحسن بن أحمد بن علي الكاتب عما يسميه بالنغم الانفعالية مصنفا إياها إلى ثلاثة أصناف: «منها ما يكسب النفس الانفعالات القوية وينسب إلى القوة، مثل العزة والقساوة والغضب والنفور وما جانس ذلك، ومنها التي تكسب النفس الضعف، مثل الخوف والرحمة والجزع والجبن وما أشبه ذلك،... وفصول النغم هي حالاتها التي تختص بها وتكسب النفس انفعالات...»[1]. ويرى ابن زيلة «أن الانتقال إلى النغمة الحادة يحاكي شمائل الغضب، والانتقال إلى الثقيلة يحاكي شمائل الحلم والدراية، والانتقال إلى هبوط يُتَدارك بصعود راجع يعطي النفس همة شريفة مقوية مع شجى مخيل، وضدها يعطي هيئة لذيذة مائلة إلى الحق مع شجى أثيث»[2]، ويرى أيضا أن «أفضل الانتقالات في تركيب النغم هو: الانتقال المحدث للسرور، وهو الذي يكون فيه من ثقل النغمات إلى حدتها، فيتبعه انتقال الصوت من خفض إلى رفع، وأما ما أشبهه فهو الذي يكون الانتقال فيه من حدة النغمات إلى ثقلها، فيتبعه انتقال الصوت من رفع إلى خفض. ومنها انتقالات في تركيب النغم تحدث السخاء، وأخرى تحدث الشجاعة، وأخرى تحدث الحمية والألفة، وأخرى تميل بالنفس إلى القوة، وأخرى تميل بها إلى أضداد هذه الشمائل...»[3]. أما الأرموي فيرى أن «للنغم صفات تلحقها من باب الكيف كالصفاء والكدورة والخشونة والنعامة والبح الملذ وغير الملذ والجهارة والخفاية... وأما الحدة والثقل على الوجه الذي يخصص ويميز النغمة عن الصوت، فمن الأعراض الذاتية لها وقد تنفعل النفس بعارض يعرض من حزن أو فرح أو خوف أو ذل أو استعلاء أو غير ذلك فيلقى على النغمة هيئة مناسبة لتلك الانفعالات وهي أيضا عوارض بالنسبة إلى النغمة وخاصة بالصوت...»[4]. وفي نفس السياق،

(1) (1975)، ص 36.
(2) (1964)، ص 43.
(3) نفسه، ص. 65.
(4) (1982)، ص. 36.

يورد ابن سينا ما يناسب الأنغام المختلفة من الانفعالات المختلفة مُدْرِجا مفهوما جديدا هو مفهوم النبرة: «...للنغم مناسبة ما مع الانفعالات والأخلاق. فإن الغضب تنبعث منه نغمة بحال، والخوف تنبعث منه نغمة بحال أخرى، وانفعال ثالث تنبعث منه نغمة بحال ثالثة... ومن أحوال النغم النبرات، وهي هيآت في النغم مدية، غير حرفية، يبتدأ بها تارة، وتخلل الكلام تارة، وتعقب النهاية تارة، وربما تكثر في الكلام، وربما تقلل. ويكون فيها إشارات نحو الأغراض، وربما كانت مطلقة للإشباع، ولتعريف القطع، ولإمهال السامع ليتصور، ولتفخيم الكلام. وربما أعطيت هذه النبرات بالحدة والثقل هيئات تصير بها دالة على أحوال أخرى من أحوال القائل إنه متحير أو غضبان، أو تصير به مستدرجة للمقول معه بتهديد أو تضرع أو غير ذلك»[1].

تفصح هذه النصوص عن أن النغم يمكن أن تناط به وظيفة انفعالية أو تعبيرية، إذ بحسب الانفعالات المختلفة التي تنتاب المتكلم يختلف النغم فيكون، بفضل التغيير في طبقة الصوت، دالا على انفعال معين من الانفعالات: انفعالات القوة أو الضعف أو انفعالات حالات السرور والحزن والخوف وسائر الأحوال الذاتية والمواقف الأخلاقية. إن النغمة، إذن، تتخذ هيئة تناسب كل حالة من هاته الحالات: كأن تكون النغمة حادة في حالة الغضب، وأن تكون ثقيلة في حالة الهدوء والاستقرار، وكأن تكون هابطة يعقبها صعود أو صاعدة يعقبها هبوط، أو كأن تنتقل من الثقل إلى الحدة أو من الحدة إلى الثقل.

وقد ميز ابن سينا، داخل النغم، بين عدة أحوال من بينها النبرات والحدة والثقل. والنبرات، فيما يرى ابن سينا، هي هيآت مد وتطويل تلحق بالنغم. وهذه الهيآت لا تلحق إلا بحروف المد، أي المصوتات الطويلة. والنبرات، كما يرى الحسن بن أحمد بن علي الكاتب، «حروف قصار في أوائلها همزات، وهي تقع أبدا في الحروف المصوتة»[2]. ويعني ذلك أن النبرة ضغط يقع على المصوتات تجعل الصوت يرتفع بعد خفض. ومن شأن هذه الهيآت النغمية أن تشير إلى أغراض المتكلم وإلى إطلاق الإشباع والطول وإلى مواطن القطع والوقف وإلى تفخيم

(1) (1954)، ص. 198.
(2) (1975)، ص. 79.

الكلام والتشديد على بعض فقراته وإلى تمكين المتكلم من مهلة زمنية ليدرك ويفهم محتوى الخطاب.

وهكذا يتضح أن هناك نطاقات تنغيمية مختلفة يناسب كل نطاق تنغيمي منها حالة أو موقفا للمتكلم يخص ما يرمي إليه. وعليه، فكل تشكيل تنغيمي متميز يسند إلى القول وظيفة انفعالية أو تعبيرية متفردة. وبطبيعة الحال، فالأمر لا يتعلق فحسب بصعود النغم وهبوطه، وإنما يتعلق أيضا بالحدة والثقل. يعرف ابن سينا الحدة والثقل قائلا: «أما نفس التموج فإنه يفعل الصوت، وأما حال المتموج في نفسه من اتصال أجزائه وتملّسها أو تشظيها وتشذبها فيفعل الحدة والثقل، أما الحدة فيفعلها الأولان، وأما الثقل فيفعله الثانيان»[1]. ويقدم الفارابي لهذين المصطلحين تعريفا مفصلا موضحا تكونهما على الشكل التالي: «وأما حدة الصوت وثقله، فإنما يكون بالجملة متى كان الهواء النابي شديد الاجتماع، أو كان في الحال الدون من الاجتماع، فإنه إن كان شديد الاجتماع كان الصوت أحد، ومتى كان أقل اجتماعا وتراصا كان الصوت أثقل، [...] وأحدَّ ما يفعل الاجتماع في الهواء هو سرعة حركته وسرعة نبوه، فإنه بسرعة حركته يسابق بشدته فيصل إلى السمع مجتمعا. وكذلك متى كان زحم القارع أشد كان الصوت أحدّ، من قبل أنه يفعل في الهواء النابي اجتماعا أشد، ومتى كان زحمه أقل كان الصوت أثقل. وأيضا فإن الجسم المقروع متى كان أكثر صلادة وملاسة وصلابة كان الصوت أحد، من قبل أن الهواء متى نبا عن جسم بهذه الحال كان اجتماعه أشد. وأيضا فمتى كان الهواء المدفوع أكثر وكانت قوة الذي دفعه أضعف كان الهواء أبطأ حركة ويكون الاجتماع بالحال الدون فيكون الصوت أثقل، ومتى كان الهواء قليلا والقوة الدافعة أقوى كانت حركة الهواء أسرع وكان أشد اجتماعا، فكان الصوت أحد. [...] وأيضا فإن الأوتار متى كانت أصلب وأشد ملاسة كان صوتها أحد، وأنها إذا كانت على غلظ واحد وتفاوتت في الطول، فإن أطولها وأقصرها متى قرعا قرعا بقوة واحدة، كان صوت الأطول أثقل بسبب إبطاء حركته، وصوت الأقصر أحدّ بسبب سرعة حركته، وكذلك متى كانا على طول واحد وتفاوتا في الغلظ. وكذلك متى كانا

(1) (1983)، ص. 59.

متساويين في الغلظ والطول، فإن أرخاهما أثقلهما صوتا، وأشدهما توترا وامتدادا هو أحد، من قبل أن حزقه وشدة مده يجعل سطحه أكثر ملاسة، فينبو عنه الهواء وهو أشد اجتماعا، وأيضا يكسبه ذلك سرعة حركة[1]. ويضيف الفارابي إلى ذلك، في مكان آخر من كتابه، أن الحدة والثقل تحدثان بقرب الهواء السالك من القوة التي دفعته أو ببعده عنها، ذلك أنه يكون أسرع حركة وأشد مصادمة حينما يكون الهواء قريبا من الدافع فتكون أجزاؤه أشد اجتماعا، بينما يكون أثقل في الحالة المغايرة. وتحدث الحدة والثقل أيضا بالنظر إلى ضيق التجويف أو سعته بحيث يسبب التضييق ازدحام الهواء ومصاكته واجتماع أجزائه، في حين يكون أثقل في الحالة المعاكسة[2].

إن الحدة والثقل صفتان وخاصيتان للصوت والنغم «تصفان درجة وضوح الصوت وقوته، أو ضعفه ورخاوته، وهي صفات تعتمد، فيما تعتمد، على مقدار توتر الوتر ودرجة هذا التوتر (قوة شده) إذا ثبتت قوة قرعه»[3]، بحيث تكون نغمة أقل الأوتار شدا هي أكثرها ثقلا، ونغمة أكثرها شدا هي الأقل ثقلا، أي الأكثر حدة ووضوحا. وبذلك تكون الشدة صنوا لحدة الصوت وعلو تواتره أي تزايد ذبذبته. فلين جسم الوتر أو الأجسام المهتزة والمجوفة وغلظها من مسببات حدة النغم أي من مسببات قلة تواتر النغم، بينما تعد صلابة هذه الأجسام من مسببات حدة النغم أي عظم تواتره وتزايده. وبذلك فالحدة صفة للنغم ذي التواتر العالي الذي يترك في الأذن انطباع صوت حاد رفيع، أما الثقل (أو الغلظ) فهو صفة للنغم ذي التواتر القليل الذي يترك في الأذن انطباع صوت ثقيل (غليظ).

وهكذا، يتبين أن التعبير عن مواقف المتكلم الذاتية يتم بواسطة مقومين اثنين: صعود النغم وهبوطه، وحدته وثقله. ومن الواضح أن هناك تراوحا بيت الحدة والثقل في الأقاويل. يقول ابن زيلة موضحا ما نرمي إليه بأن إيجاد النغم وإحداثها «... إما أن يكون من طرف الثقل هابطا إلى الحدة، أو يكون من طرف الحدة صاعدا إلى الثقل، أو من الوسط هابطا إلى الحدة مرة، وصاعدا إلى الثقل مرة»[4]، فإما

(1) (1967)، ص. 216 – 219.
(2) نفسه، ص. 772 – 773.
(3) يوسف شوقي في ابن المنجم (1976)، ص 305.
(4) (1964)، ص. 41.

أن يكون هبوط من الثقل إلى الحدة أو صعود من الحدة إلى الثقل، وإما أن يكون هبوط من الوسط إلى الحدة أو صعود من الوسط إلى الثقل.

2.1.3.2.1. الوظيفة التركيبية

أثناء حديث ابن سيناء عن النبرات وتعداد الأغراض التي تجيء من أجلها، يذكر أنه «ربما صارت المعاني مختلفة باختلافها، مثل أن النبرة قد تجعل الخبر استفهاما، والاستفهام تعجبا، وغير ذلك. وقد تورد للدلالة على أن هذا شرط، وهذا جزاء، وهذا محمول، وهذا موضوع»[1]. ويقول أيضا: «وأما اللفظ المتخلل، وهو المقطع مفردا مفردا، فهو شيء غير لذيذ، لأنه لا يتبين فيه الاتصال والانفصال في الحدود التي تتناهى إليها القضايا وغير القضايا أيضا التي هي مثل النداء والتعجب والسؤال، إذا تمت فإن لكل شيء منها حدا وطرفا يجب أن يفصل عن غيره بوقفة، أو نبرة، فيعلم»[2]، ويوضح ابن سينا ذلك كما يلي: «وربما احتيج أن تخلل الألفاظ المفردة، إذا كانت في حكم القضايا، خصوصا حيث تكون على سبيل الشرط أو الجزاء، كقولهم: لما التمس، أعطيت، فيقول بين «التمس» وبين «أعطيت» نبرة إلى الحدة، وهو عند الشرط، ويعقب «أعطيت» نبرة أخرى إلى الثقل، وهي للجزاء...» [3].

يشير ابن سينا، هنا، إلى اختلاف بنينة الكلام باختلاف بنينة النبرات على المستوى التركيبي. ذلك أن استبدال نبرة بنبرة يغير الجملة الخبرية إلى جملة استفهامية، والجملة الاستفهامية إلى جملة تعجبية، كما أن توزيع نبرة الحدة ونبرة الثقل يميز الشرط والجزاء، إذ تقع نبرة الحدة بعد الشرط وتقع نبرة الثقل بعد الجزاء. ومن جهة أخرى، تقع النبرة لتدل على أن جزءا من القول يشكل مسندا وعلى أن الجزء الآخر يشكل مسندا إليه. وعلاوة على ذلك، يشير ابن سينا إلى وصل الكلام بالكلام أو فصله إلى أجزاء، ويرتبط كل من الفصل والوصل بنهاية جمل النداء والتعجب والسؤال وتمامها أو عدم نهايتها ونقصانها من حيث التعلق اللفظي التركيبي. ومن البديهي أن فصل الكلام التام عما يلحق به يتأتي بواسطة

---

(1) (1954)، ص. 198.
(2) نفسه، ص 222.
(3) نفسه، ص. 225.

وقف أو نبرة دالة على الوقف. ومن شأن هذه النبرة أن تشير إلى تمام المعنى المقصود واستيفاء التعلق اللفظي التركيبي.

وبذلك، يكون التنغيم ظاهرة تطريزية من شأنها أن تحدد جهات القول وصنف الجمل وتوكل إليها مهمة تقطيع السلسلة الكلامية إلى وحدات تركيبية ودلالية مستقلة ومنفصلة عما يلحق بها من سلاسل كلامية. ومن ثمة، يتمكن التطريز من تقسيم القول إلى جمل أو إلى جُمَيلات small clauses.

3.1.3.2.1 . التنغيم والإيقاع

ولم يفت ابن سينا أن يشير إلى الإيقاع، وقبل تفصيل القول في هذه الوظيفة كما قدمها ابن سينا، ومن أجل ذلك، وجب تقديم تصور العرب للنبض بما أن للإيقاع علاقة بالنبض.

1.3.1.3.2.1. النبض

يعرف ابن سينا النبض بوصفه «حركة.. مؤلفة من انبساط وانقباض»[1]، وكل نبضة تكون، في رأيه، مركبة من حركتين وسكونين لأن كل نبض مركب من انبساط وانقباض ثم لابد من تخلل السكون بين كل حركتين متضادتين لاستحالة اتصال الحركة بحركة أخرى.. وإذا كان كذلك لم يكن بد من أن يكون لكل نبضة إلى أن تلحق الأخرى أجزاء أربعة حركتان وسكونان: حركة انقباض وسكون بينه وبين الانقباض وحركة انقباض وسكون بينه وبين الانبساط»[2].

من الواضح أن النبض يتألف من حركتين: انبساط وانقباض، ومن سكونين يعقب أولهما الانبساط ويعقب ثانيهما الانقباض، ذلك أن «النبضة الواحدة ما كانت من سكونين أحدهما عن حركة الانبساط ويسمى الخارج لأن السكون فيه من المركز إلى المحيط والآخر عكسه»[3]. وهكذا، فالنبض سلسلة من السلاسل المتكررة بصفة مطردة، أي أن هناك تعاقبا مطردا لأجزاء.

وقد قسم ابن سينا وأحد تلامذة داود الأنطاكي أجناس النبض إلى عشرة:

(1) (د. ت)،ص. 123.
(2) نفسه، نفس الصفحة.
(3) داوود الأنطكي، (د.ت)، ص 43 – 44.

1. الجنس الأول مأخوذ من مقدار الانبساط وينقسم إلى **طويل** و**قصير**.
2. الجنس الثاني مأخوذ من كيفية قرع الحركة، ومنه **القوي** وهو الذي يقاوم الجس عند الانبساط ويقابله **الضعيف**.
3. الجنس الثالث مأخوذ من زمان كل حركة، ومنه **السريع** وهو الذي يتمم الحركة في مدة قصيرة وضده **البطيء**.
4. الجنس المأخوذ من قوام الآلة ومنه **الليّن** وهو القابل للاندفاع إلى داخل عن الغامر بسهولة وضده **الصلب**.
5. الجنس المأخوذ من حال ما يحتوي عليه ومنه **الممتلئ** وهو الذي يحس أن في تجويفه رطوبة مائلة يعتد بها لإفراغ صرف وضده **الخالي**.
6. الجنس المأخوذ من ملمسه ومنه **الحار** و**البارد**.
7. الجنس المأخوذ من زمان السكون ومنه **المتواتر** وهو القصير الزمان المحسوس بين القرعتين وضده **المتخلخل**.
8. الجنس المأخوذ من الاستواء والاختلاف، فهو إما **مستو** وإما **مختلف غير** مستو وذلك باعتبار تشابه نبضات أو أجزاء نبضة أو جزء واحد من النبضة في أمور خمسة: العظم والصغر والقوة والضعف والسرعة والبطء والتواتر والتفاوت والصلابة واللين.
9. الجنس المأخوذ من النظام وغير النظام فهو ذو نوعين مختلف **منتظم** ومختلف **غير** منتظم. و**المنتظم** هو الذي لاختلافه نظام محفوظ يدور عليه، وضده **غير المنتظم**.
10. الجنس المأخوذ من الوزن فهو بمقايسة مقادير نسبة الأزمنة الأربعة التي للحركتين والوقوفين، وإلا فبمقايسة مقادير أزمنة الانبساط إلى الزمان الذي بين انبساطين وبالجملة الزمان الذي فيه الحركة إلى الزمان الذي فيه السكون» [1] .

2.3.1.3.2.1 . الإيقاع

نقدم هنا تعريفات الموسيقيين للإيقاع، ثم نردف ذلك بتعريف للإيقاع اللفظي

(1) ابن سينا (د.ت)، ج 1، ص. 124 – 125.

لكي يتسنى لنا فيما بعد عرض الوظيفة الإيقاعية للتنغيم. فما هو الإيقاع الموسيقي؟
يعرف الأرموي الإيقاع بقوله: «هو جماعة نقرات تتخللها أزمنة محدودة المقادير على نسب وأوضاع مخصوصة»[1]، ويقول عن اللحن بأنه «مجموع نغم مختلفة الحدة والثقل رتبت ترتيبا ملائما وقرنت بها ألغاز دالة على معان محركة للنفس تحريكا ملذا فيكون إذن ما يترنم به القراء والخطباء لحنا. وقد يرسم بما هو أخص من ذلك بأن تكون ألفاظا منظومة يسمى شعرا في أزمنة موزونة يسمى إيقاعا»[2].
ويعرف الحسن بن أحمد بن علي الكاتب الإيقاع بقوله: «الإيقاع هو قسمة زمان اللحن بنقرات، وهو النقرة على أصوات مترادفة في أزمنة تتوالى متساوية،[...] والإيقاعات هي أوزان أزمنة النغم، والزمان إنما سمي زمانا لأن على نهايته نقرتين يحصرانه بينهما، وهو الدوي الحادث من القرع الذي يبقى زمانه في السمع [...] والأزمنة هي التي تحيط بها النقرات والتي كل واحد منها ينغم به، وبائتلاف بعضها مع بعض يأتلف لحن، فمثالها كما ترى، وكل لفظة نقرة...»[3]، ويقول في مكان آخر: «وجملة، فإن الإيقاع هو قسمة الزمان الصوتي، أعني مدة الصوت المنغم بنقرات، إما كثيرة وإما قليلة،...»[4] ويعرفه الفارابي بوصفه «النقرة على النغم في أزمنة محدودة المقادير والنسب»[5]. ويعرفه ابن زيلة باعتباره تقديرا ما «لزمن النقرات، فإن كانت النقرة منغمة كان الإيقاع شعريا لحنيا، وإن كانت محدثة للحروف - المنتظم منها كلام - كان الإيقاع شعريا وهو نفسه إيقاع مطلق»[6].

وبغية توضيح الإيقاع، نرى من الضروري تحديد مفاهيم أساسية هي النقرة والتوزين. النقرة «مدة زمنية يُسمع من خلالها صوت أكان صادرا من الحنجرة أو من الآلات الوترية أو النغمية أو من القرعية التي تحدد الزمن»[7]، وتنقسم النقرة إلى ساكنة «وهي النقرة التي تعقبها وقفة»، وإلى متحركة «وهي النقرة التي لا تعقبها وقفة»، وإلى ثقيلة وهي النقرة التي زمانها ضعف زمان النقرة الخفيفة»، وإلى خفيفة

(1) (1982)، ص. 189.
(2) نفسه، ص.44.
(3) (1975)، ص. 92.
(4) نفسه، ص. 94.
(5) (1967)، ص. 436.
(6) (1964)، ص. 44.
(7) الأرموي، (1982)، ص. 188.

«وهي النقرة التي زمانها نصف زمان النقرة الثقيلة»، وإلى لينة و«هي النقرة التي تشغل زمان سكوت الفاصلة»[1]، والفاصلة هي نهاية جزء تام في اللحن. ويقسم الحسن ابن أحمد بن علي الكاتب النقرة إلى ثلاثة أنواع: نقرة قوية وهي المشبعة، ونقرة لينة وهي الغمزة وهي التي ترام أو تشم يسيرا، ونقرة متوسطة وهي المستحدة[2]. أما الوزن اصطلاحا فهو «صياغة الجمل في اللحن حسب نقرات أي أجزاء زمنية معدودة في كل هواء...»[3]، والتوزين هو «تعادل أجزاء الكلام والأصوات وتساوي مقاديرها الزمنية إذا قوبلت ببعضها جملة»[4].

إن الإيقاع، إذن، يستمد تعريفه من ائتلاف أو تأليف الأنغام. فالأنغام تتألف فتتوالى مشكلة بذلك لحنا شريطة أن تتخلل النغم المتوالية أزمنة. وإذا قسم زمان اللحن بنقرات أو بمدد زمنية منغمة وفق مقادير متساوية ومتناسبة، بحيث تترتب عن ذلك أوزان للأزمنة النغمية المتوالية وفق مقادير ونسب محدودة حدث الإيقاع وبذلك يكون الإيقاع تقسيما لمدة الصوت والنغم تقسيما متناسبا.

يستوجب الإيقاع، إذن، تقديرا للأزمنة التي تتخلل النقرات التي قد تختلف من حيث الطول والقصر أو السرعة والبطء أو التوسط بينهما. فقد تكون الأزمان بين النقرات متساوية وقد تكون متفاوتة بالنظر إلى سرعة الزمان الفاصل بين هذه النقرات أو بطئه. فإذا كانت متساوية سمي الإيقاع بالموصل، وإن كانت متفاوتة سمي الإيقاع بالمفصل[5]. ثم ما بين النقرات زمان سكون، وإذا تواترت النقرات تواترت أيضا سكونات بينها، ولا تخلو أزمان تلك السكونات من أن تكون مساوية لأزمان تلك الحركات، أو أن تكون أطول منها...الخ[6]. وعليه، فلا ينبغي أن تطول أزمان السكونات بين النقرات والزمان الصوتي وأن تزيد على المقدار المرسوم إذ لا بد أن يكون ما بين أزمان السكونات وأزمان الحركات تناسب وتساو.

وبعد، ما علاقة الإيقاع الموسيقي بالنبض؟ يقول في ذلك ابن سيناء: «وينبغي

(1) نفسه، نفس الصفحة.
(2) (1975)، ص. 100.
(3) ميخائل الله ويردي (د.ت)، ص. 465.
(4) نفسه، نفس الصفحة.
(5) الأرموي (1982)، ص. 192.
(6) إخوان الصفا (1957)، ج. 1، ص. 200.

أن يعلم أن في النبض طبيعة موسيقاوية موجودة، فكما أن صناعة الموسيقى تتم بتأليف النغم على نسبة بينها في الحدة والثقل وبأدوار إيقاع مقدار الأزمنة التي تتخلل نقراتها كذلك حال النبض. فإن نسبة أزمنتها في السرعة والتواتر نسبة إيقاعية، ونسبة أحوالها في القوة والضعف وفي المقدار نسبة كالتأليفية. وكما أن أزمنة الإيقاع مقادير النغم قد تكون متفقة وقد تكون غير متفقة، كذلك الاختلافات قد تكون منتظمة وقد تكون غير منتظمة، وأيضا نسب أحوال النبض في القوة والضعف والمقدار قد تكون متفقة وقد تكون غير متفقة بل مختلفة..»[1].

إن النبض، إذن، يشكل أساس الإيقاع. فكما أن فواصل الألحان تكون بالحركة والسكون، فكذلك حركة النبض. وأهم أجناس النبض توجد أيضا في الإيقاع: إذ هناك السرعة والبطء، والقوة والضعف، وانتظام وغير انتظام. وإذا كانت النبضة تتكون من حركة وسكون، فالجزء الإيقاعي الأساسي عبارة عن نقرة يليها سكون. وإذن فالنبضة عبارة عن نقرة. وهكذا فالتنظيم الزماني للموسيقى مماثل للتنظيم الزماني للنبضات.

وإذا كنا قد وقفنا عن تصور ما للإيقاع الموسيقي، فإنه قد بات علينا أن نحدد المراد بالإيقاع اللفظي والعلاقة بين هذين النوعين من الإيقاع. نعتقد أن الإرهاصات الأساسية لهذه المسألة توجد في التعريف الذي قدمناه للتوزين الذي يعني ما يلي:

1. تعادل أجزاء الكلام،
2. تعادل أجزاء الأصوات،
3. تساوي مقادير أجزاء الكلام زمنيا،
4. تساوي أجزاء الكلام زمنيا.

هكذا، يتضح أن أجزاء الكلام مقسمة تقسيما متعادلا، وأن الأصوات اللغوية، باعتبارها تشكل الكلام، تقسم إلى أجزاء متعادلة، وأن أجزاء الكلام متساوية المقادير تساويا زمنيا، وأن أجزاء الأصوات متساوية تساويا زمنيا. ومجمل هذا الطرح أن للكلام إيقاعا مضبوطا ومحكما. وهكذا، فالأشعار، مثلا، «مركبة من المصاريع'

(1) (د.ت)، ج.1، ص. 125.

والمصاريع مركبة من المفاعيل، والمفاعيل مركبة من الأسباب والأوتاد والفواصل، وأصلها كلها متحركات وسواكن»[1]، والعروض «هو ميزان الشعر يعرف المستوي والمنزحف وهي ثمانية مقاطع في الأشعار العربية وهي هذه: فعولن، مفاعيل، متفاعلن، مستفعلن، فاع لاتن، فاعلن، مفعولات، مفاعلتن. وهذه الثمانية مركبة من ثلاثة أصول وهي : السبب والوتد والفاصلة. فالسبب حرفان: واحد متحرك، والآخر ساكن ومتحرك[...]، والوتد ثلاثة أحرف، اثنان متحركان وواحد ساكن [...]، والفاصلة أربعة أحرف ثلاثة متحركة وواحد ساكن [...]، وأصل هذه الثلاثة حرف ساكن وحرف متحرك، فهذه قوانين العروض وأصوله»[2]. ويرى الكندي أن «السبب نقرة وإمساك، وهو حرفان متحرك وساكن، مثل هل، بل، والوتد وتدان، الأول نقرتان وإمساك، وهو حرفان فساكن مثل رضا، وهو الوتد مجموع، والثاني نقرة وسكون ثم نقرة، وهو حرف ساكن بين متحركين، مثل طاب، والفاصلة ثلاثة أحرف متحركة وحرف ساكن، مثل عنب، والغاية أربعة أحرف متحركة فساكن وهي أربعة نقرات وإمساك مثل حبسهم»[3]. ويقول أحد تلامذة داوود بن عمر الأنطاكي: «...وهذه الصناعة التي هي الغناء مؤلفة من سبب ووتد وفاصلة كالعروض، فالسبب هنا نقرة يليها سكون وهكذا أجزاء النبضة والوتد سكون بعد اثنين والفاصلة بعد ثلاثة، وهذه كالنبضة الواحدة...»[4].

الإيقاع اللفظي الشعري يمكن اختزاله، انطلاقا من هذه النصوص في توالي متحركات وسواكن ترتب ترتيبا معينا تتألف منها التفعيلات التي تتألف تأليفا معينا لتشكل مصاريع، والمصاريع تشكل الشعر. إن الأمر يتعلق هنا بتناسب المتحركات والسواكن: تماثلها وتعادلها وتساوي مقاديرها، وبواسطتها يجزأ الكلام الشعري إلى أجزاء متساوية زمنيا. ومن ثمة، فإن هناك تساويا، على المستوى الصوتي، بين الحروف المتحركة والحروف السواكن، وتساويا بين أجزاء الكلام. ومن الواضح أن القول بأجزاء الكلام يتضمن الفواصل والوقفات التي تقع عند نهاية البيت وعند نهاية الشطر. وبذلك، فالإيقاع يتضمن، بالإضافة إلى تناسب الحركات والسكنات

(1) أخوان الصفا (1957)، ج.1، ص. 197.
(2) نفسه، نفس الصفحة.
(3) (1962)، ص. 81.
(4) (د.ت)، ص. 41.

وتناسب أجزاء الكلام، تناسب الوقفات، أو لنقل تناسب بين الكلام والوقف.

3.3.1.3.2.1 النغم والنبر والإيقاع

ونعود الآن إلى الحديث عن الإيقاع والنبر والنغم. فقد أشار ابن سيناء إلى النبرات باعتبارها حالة من أحوال النغم، «قد تورد للدلالة على الأوزان والمعادلة»[1]، وأن لها حكما «في القول يجعله قريبا من الموزون»[2]. وبعدما أشار إلى اتصالات الكلام وانفصالاته وما تحدثه من لذة، انطلق إلى الحديث عن إيقاع الكلام قائلا: «وإذا كان الكلام مقطعا ليس فيه اتصالات وانفصالات، لم يلتذ به. وهذا الوصل والفصل وزن ما للكلام، وإن لم يكن وزنا عدديا. فإن ذلك للشعر. وهذا الوزن هو الذي يتحدد بمصاريع الأسجاع. فإن قرُب من الوزن العددي تقريبا ما، لا يبلغ الكمال فيه، فهو حسن. وهذا التقريب أن تكون المصاريع متقاربة الطول والقصر، وإن لم تكن قسمتها قسمة متساوية إيقاعية [...]، فمن الأقاويل ما ينبغي أن تورد النبرات فيه عند تمام قول قول، وذلك عندما يكون الكلام قصيرا، ويحتاج أن يكون مع قصره مفخما، فتخلل أجزاؤه القولية الصغرى بنبرات [...]، وأحوج الأقوال إلى النبرات هي القصيرة المتعادلة الأجزاء؛ وأما الطوال فتقل حاجتها إليها، فإنها تزداد بذلك طولا وأعني بالطويل من الأقاويل مثل ما تكون القضايا فيه كثيرة أجزاء الموضوع والمحمول. ومثل ذلك أيضا في سائر أقسام اللفظ المركب. فيجب ألا تخلل هذه الأقاويل الطويلة إلا النبرات التي لا ينغم فيها، وإنما يراد بها الإمهال فقط»[3]. وينتهي ابن سيناء من ذلك متحدثا عن الإيقاع النثري عند العرب فيقول «وللعرب أحكام أخرى في جعل النثر قريبا من النظم، وهو خمسة أحوال. أحدها: معادلة ما بين مصاريع الفصول بالطول والقصر، والثاني: معادلة ما بينها في عدد الألفاظ المفردة، والثالث معادلة بين الألفاظ والحروف [...]، والرابع: أن يناسب بين المقاطع الممدودة والمقصورة [...]، والخامس: أن يجعل المقاطع متشابهة»[4].

(1) (1954)، ص. 198.
(2) نفسه، ص. 223.
(3) نفسه، ص. 222 – 225.
(4) نفسه. ص225.

يكشف ابن سيناء عن الطبيعة الإيقاعية للقول والتي تتمثل في نبرة الوقف التي تحقق نوعا من الالتذاذ. وهذا ما يدفعنا إلى القول بوقوفه عند البنينة الإيقاعية للكلام. فالفصل والوصل لا يحيلان فقط على استمرار التعلق اللفظي والمعنوي أو انقطاعه فحسب بل هما وزن للكلام. غير أن هذا الوزن ليس وزنا كميا كما هو الحال في الشعر. وذلك كأن تنتهي الجمل أو أجزاء الجمل بأسجاع أو أن تتقارب وتتشابه أجزاء الأقاويل من حيث طولها وقصرها، أو أن تتناسب في عدد الكلمات أو في عدد الأصوات التي تتشكل منها الكلمات، أو أن تتناسب المقاطع الممدودة والقصيرة من حيث توزيعها وعددها، أو أن تتشابه المقاطع من حيث طولها وقصرها ومن حيث انغلاقها وانفتاحها. وإذن، فالكلام، بما هو ترادف حركات وسكنات وترادف كلمات وأجزاء من الجمل وجمل، يكون متقارب المقادير والنسب بحيث يتحقق نوع من التوازي وذلك سواء تعلق الأمر بالكلام الشعري أو بالكلام النثري.

ثم يتحدث ابن سينا، بعد ذلك، عن أنواع الأقاويل وما يناسبها من العناصر التطريزية طولا. فمتى كان الكلام قصيرا مكونا من أجزاء متعادلة فإن أجزاءه الصغرى تستوجب نبرات وقف عند تمامها، متسمة بالتفخيم والتشديد والطول. أما إذا كانت الأقوال طويلة، فإنها قلما تنبر نبرات تنغيمية، لأن النبرات المستعملة هنا لا تعدو كونها نبرات تتوخى المهلة التي قد يراد منها إما إمهال المتكلم ليتنفس وإما إمهال المستمع ليدرك فحوى الخطاب. وبذلك فنبرات الوقف قد تكون تنغيمية وقد لا تكون. ومن شأن تعاقب مثل هذه التنغيمات على أطراف أجزاء الكلام أن تتلبس وظيفة إيقاعية تسهم في بنينة الأقوال على هذا المستوى.

وقد أورد ابن رشد كلاما أقرب إلى كلام ابن سينا يقول فيه شارحا أرسطو: «إن الكلام الخطبي ينبغي أن يكون غير ذي وزن ولا عدد، يعني بقوله غير ذي وزن، ألا تكون الأزمنة التي بين أجزاء المقاطع أو الأرجل أزمنة يحدث عنها إيقاع وزني، ويعني بقوله ولا عدد، ألا تكون حروف الأرجل والمقاطع متساوية. وإنما يكون القول موزونا إذا جمع هاتين الصفتين. والأزمنة التي بين المقاطع والأرجل ربما كانت سكنات ووقوفات على ما عليه الأمر في أوزان العرب، وربما كانت مركبة على ما عليه الأمر في سائر أوزان الأمم [...]، ولربما كانت الأقاويل المركبة على ثلاثة أصناف: إما أقاويل موزونة وهي التي يجمع فيها الإيقاع والعدد، وإما أقاويل

لا يكون بين ألفاظها المفردة أزمنة، فتنتهي بها كل لفظة، عند السامع أو علامات تدل على ماهيتها [...]؛ وإما أقاويل تكون بين ألفاظها المفردة أحوال تنهيها عند السامع وتفصلها وذلك إما بسكنات أو نبرات، إلا أنها ليست نبرات تجعل القول موزونا؛ فإن الوزن إنما يتم بالنبرات والوقفات التي تكون بين المقاطع والأرجل وبالعدد، أعني أن تكون حروف المصرع في البيت الأول مساوية لحروف المصرع الثاني، وكان قد ظهر أن الأقاويل الموزونة ليست بمقنعة، فكذلك يظهر أيضا في الأقاويل التي ليست بينها نبرات بل هي متناسقة إنها قليلة الإقناع وذلك لسببين: أما أحدهما فلأن الألفاظ إذا لم يكن بينها فصول زمنية عسر فهم تلك المعاني لأنها إذا وردت مشافعة في الذهن لم يتمكن الذهن من فهم واحد منها حتى يرد عليه الآخر، شبيه ما يعرض لمن يحب أن يتناول شيئا من أشياء سريعة الحركة فإنه لا يتمكن منها. وأما الثاني، فإن القول يكون بها غير لذيذ المسموع لأنه إنما يلتذ السامع بالنبرات والوقفات التي بين أجزاء القول وأيضا فلكون الفصول التي في أمثال هذه الأقاويل متساوية لتقاربها فهي مملولة، لأن اللذة إنما هي في الانتقال من جنس إلى آخر.

وإن كان هذا هكذا فلم يبق أن يكون أجزاء القول الخطبي إلا القسم الثالث من الأقسام، وهو الذي يكون بين أجزائه نبرات ووقفات لا يخرج القول إلا أن يكون بها موزونا.»[1].

ثم ينتقل ابن رشد إلى الغاية من النبرات فيقول: «والنبرات تستعمل إما في أبعاد ما بين الأقاويل، وإما في أبعاد ما بين الألفاظ المفردة، إما في أبعاد ما بين الأرجل والمقاطع، وإما في أبعاد ما بين الحروف. والتي تستعمل منها في أبعاد ما بين الأرجل والمقاطع تخص الوزن الشعري. والتي تستعمل منها أبعاد ما بين الحروف تخص الأغاني. فإذن الذي يخص الأقاويل الخطبية من ذلك ما كان مستعملا في أبعاد ما بين الألفاظ المفردة والأقاويل. والأقاويل صنفان: منها قصار ومنها طوال ومنها التام ومنها غير التام...»[2] ثم يعقب هذا الكلام كلام يضمنه ابن رشد المواضع التي يستعمل فيها الخطيب النبرات فيقول: «فالنبرات يستعملها

(1) (1959)، ص. 283 – 284.
(2) نفسه، ص. 285.

الخطيب في أحد ثلاث مواضع: إما في نهاية الألفاظ المفردة، والأقاويل القصار التي تقرب من الألفاظ المفردة، وإما في نهاية الأقاويل القصار التي هي أجزاء الأقاويل الطوال، وإما في أطراف الأقاويل التامة بالوجه الثاني أو في أنصافها أعني في أجزاء الخطبة الكبرى، فالتي يستعمل منها في نهاية الأقاويل القصار جدا والألفاظ المفردة تضارع الكلام الموزون لقرب مساواة الألفاظ المفردة والأقاويل القصار للمقاطع والأرجل. ولذلك ينبغي للخطيب أن يتوقى عند استعمال هذه النبرات أن يصير الكلام موزونا. وذلك أنها متى وقعت بين المقاطع والأرجل كان القول موزونا، ومتى وقعت بين الألفاظ المفردة والأقاويل القصار كان القول موزونا خطبيا. وكثيرا ما يعرض في الخطب أن تقع هذه النبرات والسكنات عند الأمة التي تستعمل السكنات أكثر ذلك موضع النبرات بين المقاطع والرجل من غير أن يقصدوا ذلك، فيكون القول موزونا وهم لا يشعرون، وإنما يصح للخطيب هذا النوع من الوزن إذا اختار من الألفاظ المفردة والأقاويل القصار ما يقرب أن يكون مساويا للمقاطع والأرجل. والذي يستعمل هنا في أجزاء الأقاويل القصار التي هي أجزاء الأقاويل الطوال إنما يستعمل ليدل على انفصال قول من قول. وهذا إنما يستعمل في الأقاويل التامة بالتمام الأول فيها أحسب، وهي ضرورية في جودة التفهيم. وهذا الصنف من النبرات هو قليل إذا كان إنما يقع في نهاية الأقاويل القائمة بأنفسها، وهذه فيما أحسب هي التي تسمى عند العرب مواضع الوقف، فإن العرب إنما تستعمل أكثر ذلك عوض النبرات: وقفات.

«والصنف الثالث مستعمل في ابتداء الأقاويل وفي ختمها وفي توسطها لموضع الراحة. وهذه النبرات التي تستعمل في هذه المواضع الثلاث عند الأمة التي تستعملها: منها ما يبتدأ فيها بمقاطع ممدودة وتنتهي بمقاطع مقصورة، ومنها ما يبتدأ بمقصورة وتنتهي بمدودة، ومنها ما تكون كلها ممدودة. والتي تكون من مقاطع تشاكل الوسط لموضع الراحة. وينبغي أن تعلم أن الوقفات إذا أقيمت مقام النغمات صار القول باردا. وإن عادة العرب في النغم قليلة. والنغم إنما تحدث إما مع المقاطع الممدودة، أو مع الحروف التي تمتد مع النغم وتتبعها كالميم والنون. وأما المقاطع المقصورة فقد تمد عن الحاجة إلى استعمال النبرات فيها. إلا أن العرب يستعملون النبرات بالنغم عند المقاطع الممدودة كانت في أواسط

الأقاويل أو في أواخرها. وأما المقاطع المقصورة فلا يستعملون فيها النبرات والنغم إذا كانت في أواسط الأقاويل. وأما إذا كانت في أواخر الأقاويل فإنهم يجعلون المقطع المقصور ممدودا: فإن كانت فتحة أردفوها بألف، وإن كانت ضمة أردفوها بواو، وإن كانت كسرة أردفوها بياء. وذلك موجود في نهايات الأبيات التي تسمى عندهم القوافي. وقد يمدون المقاطع المقصورة في أواسط الأقاويل إذا كان بعض الفصول الكبار ينتهي إلى مقاطع مقصورة في أقاويل جعلت فصولها الكبار تنتهي إلى مقاطع ممدودة مثل قوله تعالى: «وتظنون بالله الظنونا». وبالجملة إنما يمدون المقطع المقصور عند الوقف»[1].

يمكن أن نعيد ترتيب الأفكار الواردة في هذه النصوص ترتيبا يستجليها ويوضحها، وذلك على الشكل التالي:

1. النبرات نوعان: نوع يجعل القول موزونا، ونوع لا يجعله موزنا أو يجعله موزنا وزنا غير شعري. ويراد بالوزن تناسب الأزمنة الفاصلة بين أجزاء المقاطع والأرجل وتعادلها وتساوي حروف الأرجل والمقاطع. ويعني الوزن عند غير العرب أن تكون تلك الأزمنة سكنات ونبرات وعددا، بينما يعني عند العرب سكنات ووقوفات. فإذا وقعت النبرات بين المقاطع والأرجل كان القول موزنا وزنا شعريا، وإذا وقعت بين الألفاظ المفردة والأقاويل القصار كان القول موزنا وزنا غير شعري. وتستعمل النبرات، هنا، لفصل قول عن قول.
2. إن هذه النبرات التي تتخلل القول الخطبي تقع في نهاية الأقاويل غير المتعلقة تعلقا لفظيا أو معنويا بما بعدها. وتطلق على هذه النبرات، عند العرب، مواضع الوقف. وعليه، فالعرب تعوض النبرات بالوقفات.
3. إن الوقفات، إذن، تقوم مقام النغمات. ومن عادة العرب التقليل من النغم. والأصوات التي تحمل النغم هي الحركات الممدودة وبعض الحروف كالميم والنون، أما الحركات المقصورة فلا تمد إلا إذا نبرت. ويمتاز العرب، عن غيرهم، بإيقاع النبرات والنغم على الحركات الممدودة سواء كانت في وسط الأقاويل أو في أواخرها. أما الحركات القصيرة، إذا كانت في وسط الأقاويل، فلا تقع عليها النبرات والنغم. بينما إذا كانت في أواخر الأقاويل فإنها تصير

(1) نفسه، ص 285 – 287.

ممدودة خاصة في الوقف.،

4. إن الفصول الزمانية الواقعة بين الألفاظ، في الأقوال غير الموزونة، ضرورية من أجل التفهيم الجيد وتسهيله. كما أنها تجعل القول لذيذ المسموع وذلك بفضل النبرات والوقفات الواقعة بين أجزاء القول. وفي تكسير الوزن لذة كذلك.
5. إن ما يجعل الكلام موزونا مقومات ثلاثة هي النبرات والوقفات والعدد.
6. تتحول المقاطع المقصورة، إذا ما نبرت، إلى مقاطع طويلة كما هو حال تمديد المقطع القصير عند الوقف أو إشباعه في القافية.
7. إذا كان النغم يقع على المقطع الطويل، فإنه يجب القول بأن النغم والنبر يتلازمان ويتراكبان، هذا من جهة. ومن جهة ثانية، فإن النغم والنبر معا يرافقان أحيانا الوقفَ إذا كان المقطع الموقوف عليه ممدودا.
8. إن المقاطع القصيرة لا تحمل النبر، وفي حالة نبرها، فإنها تتحول إلى مقاطع ممدودة.

إن ابن رشد، مثله مثل ابن سينا، يتحدث عن البنينة الإيقاعية للكلام المتمثلة في الفصول الزمانية وما يرافقها من نبرات ووقفات ونغمات بحيث تكون الألفاظ المفردة والأقاويل القصار مساوية على وجه التقريب للمقاطع والأرجل.

4.1.3.2.1. الوظيفة الدلالية

لم يفت كلا من ابن سينا وابن رشد أن يتحدثا عن الوظيفة الدلالية للتنغيم وبعض الظواهر التطريزية الأخرى. فالنبرات، فيما يرى ابن سينا، يراد بها «إمهال السامع ليتصور»[1] وأنه «يراد بها الإمهال فقط»[2]. بينما يرى ابن رشد أن هناك «أقاويل تكون بين ألفاظها المفردة أحوال تنهيها عن السامع وتفصلها، وذلك إما بسكنات أو نبرات»[3]، وأن «الألفاظ إذا لم يكن بينها فصول زمانية عسر فهم تلك المعاني، لأنها إذا وردت مشافعة في الذهن، لم يتمكن الذهن من فهم واحد منها حتى يرد عليه آخر»[4]. وفي حديثه عن الوزن الخطبي، يرى أنه قد يستعمل «في

(1) (1954)، ص. 198.
(2) نفسه، نفس الصفحة.
(3) (1959)، ص. 284.
(4) نفسه، نفس الصفحة.

الأقاويل التامة بالتمام الأول فيما أحسب وهي ضرورية في جودة التفهيم»[1].

إن التنغيم قد يوظف أيضا من أجل البنينة الدلالية للقول. ويتعلق الأمر هنا بنمط من التنغيم المتصل بالوقف. إذ قد يستعمل في حالات نعددها كالتالي:

أ- إمهال المتكلم ليتنفس،

ب - إمهال المخاطب ليتدبر ويفهم محتوى الخطاب،

ج - الفصل بين أزمنة القول حتى يسهل فهم المعاني،

د - تحقيق التفهيم بصفة تامة ومضبوطة ورفيعة.

غير أن هذه الاستعمالات يمكن اختزالها في موضعين اثنين أو لغايتين اثنتين: أولاهما، تمكين المتكلم من أن يستريح ليأخذ في كلام لاحق يتطلب طاقة من الهواء جديدة. ثانيهما: تمكين المخاطب من إدراك فحوى الخطاب فيتحقق بذلك التفهيم. وينبغي لهذا التفهيم أن ينتهي إلى السامع على الصورة التي يتوخاها المتكلم. وهذا يشترط الفصل بين أزمنة القول حين تمام المعنى المقصود وإيفاء شروط التعلق المعنوي حقها. وهو شرط يخص المتكلم وحده.

2.3.2.1. النبر والنغم والمقطع

نتوقف هنا لنستجلي وحدة تطريزية أخرى، وهي المقطع، وما يمكنها أن تضيفه من إضاءات على بعض الظواهر التطريزية بما في ذلك النبر والنغم. وبعبارة أخرى، هل هناك من علاقة بين المقطع وسائر الظواهر التطريزية؟ وماهي طبيعة هذه العلاقة ؟

بما أن المقطع، كما سنرى، يتكون من صامت ومصوت، فقد وجب تقديم تحديد بعض العرب لهاتين الوحدتين. يقول الفخر الرازي: «الحروف إما مصوتة، وهي التي تسمى في النحو حروف المد واللين، ولا يمكن الابتداء بها. أو صامتة وهي ما عداها، أما المصوتة فلا شك أنها من الهيآت العارضة للصوت، وأما الصوامت فمنها ما لا يمكن تمديده كالباء والتاء والدال والطاء، وهي لا توجد إلا في الآن الذي هو آخر زمان حبس النفس وأول زمان إرساله، وهي بالنسبة إلى الصوت كالنقطة بالنسبة إلى الخط والآن بالنسبة إلى الزمان، وهذه الحروف ليست

(1) نفسه، ص 286.

بأصوات ولا عوارض أصوات، وإنما هي أمور تحدث في مبدإ حدوث الأصوات، وتسميتها بالحروف حسنة لأن الحرف هو الطرف، وهذه الحروف أطراف الأصوات ومبادئها، ومن الصوامت ما يمكن تمديدها بحسب الظاهر، ثم هذه على قسمين: منها ما الظن الغالب أنها آنية الوجود في نفس الأمر، وإن كانت زمانية بحسب الحس، مثل الحاء والخاء، فإن الظن أن هذه جاءت آنية متوالية كل واحد منها آني الوجود في نفس الأمر، لكن الحس لا يشعر بامتياز بعضها عن بعض فيظنها حرفا واحدا زمانيا، ومنها ما الظن الغالب كونها زمانية في الحقيقة فإنها كالسين والشين، فإنها هيآت عارضة للصوت مستمرة باستمراره»[1]. وفي نفس الإطار، يقول ابن سينا: «والحروف بعضها في الحقيقة مفردة، وحدوثها عن حبسات تامة للصوت أو الهواء الفاعل للصوت، يتبعها إطلاق دفعة. وبعضها مركبة وحدوثها عن حبسات غير تامة لكن تتبع إطلاقات. والحروف المفردة هي : الباء والتاء والجيم والدال والضاد أيضا من وجه، والطاء والقاف والكاف واللام والميم والنون أيضا من وجه. ثم سائر ذلكم مركبة تحدث عن حبسات غير تامة، بل يكون الحبس مع الإطلاق معا، وذلك أن تعدها عدا.

«وهذه المفردة تشترك في أن وجودها وحدوثها في الآن الفاصل بين زمان الحبس وزمان الإطلاق. وذلك لأن زمان الحبس التام لا يمكن أن يحدث فيه صوت حادث عن الهواء وهو مسكن بالحبس. وزمان الإطلاق ليس يسمع فيه شيء من هذه الحروف لأنها لا تمتد البتة، إنما هي مع إزالة الحبس فقط . وأما الحروف الأخرى فإنها تشترك في أنها تمتد زمانا وتفنى مع زمان الإطلاق التام، وإنما تمتد في الزمان الذي يجتمع فيه الحبس مع الإطلاق»[2]. ويقول مؤلف مجهول: «والحروف الحبسية هي الحروف التي لا يمكن أن يزاد على مستحقها من زمان. وهي عشرة حروف: الباء والتاء والجيم والدال والطاء والقاف والكاف واللام والميم والنون. وباقي الحروف تسمى تسريبية. وهي الحروف التي لا يمكن أن تمد»[3].

ويميز ابن رشد، داخل ما يسميه بالحرف غير المصوت، بين قسمين: أحدها

(1) (1992)، ص. 29 – 30.
(2) (1983)، ص. 60 – 61.
(3) نقلا عن الأرموي (1980)، ص. 142.

ما لا يقبل المد البتة - مثل الطاء والتاء - والآخر ما يقبل المد - مثل الراء والسين، وهو الذي يسمى نصف مصوت»[1]، ويحدد الحرف غير المصوت والنصف مصوت كما يلي: «وأما الحرف الذي هو نصف مصوت فهو الذي يكون له مع القرع -أعني الحرف المصوت- امتدادا ما وليس له على انفراده صوت مسموع وأما الحرف الغير مصوت فهو الذي يكون مع الحرف المصوت -أعني الحادث عن القرع- وليس له على انفراده صوت مسموع مثل ما للحرف المصوت - أعني أن له صوتا مسموعا إذا ركب مع غيره وهو غير المصوت. وإنما يكون للحروف غير المصوتة إذا قرنت بالتي لها صوت [...] وهي التي تعرف عندنا بالحروف الساكنة والمجزومة»[2]. أما عن المصوت فيقول عنه بأنه «هو الذي يحدث عن القرع الذي يكون من الشفتين أو الأسنان أو غير ذلك من أجزاء الحلق، وهو صوت مركب غير مفصل -أعني أنه ليس يمكن أن يفصل بالنطق من الحرف الغير مسموع. وهذه الحروف -أعني المصوتة- هي التي تسمى عندنا حركات وحروف المد واللين»[3].

إن الأصوات اللغوية تنقسم إلى قسمين أساسيين هما المصوتان والصوامت، فأما المصوتات فهي الحركات وحروف المد واللين. والمصوتات هيآت وأشكال مختلفة تعرض للصوت أو هي أصوات ناتجة عن القرع الحادث عن قرب اللسان من الشفتين أو الأسنان أو أجزاء الحلق، إنها هيآت وأشكال قابلة للتمديد أي أن إنجازها لا يتطلب أي حبس للصوت أو الهواء. وتتميز بأن لها صوتا مسموعا في حالة انفكاكها عن الصوامت. أما الصوامت فهي أصوات تتميز بكونها لا تتوفر على صوت مسموع في حالة انفرادها، أي أنها لا تصوت بنفسها وإنما تصوت مع المصوت الذي يعقبها. فهي إذن صامتة أو ساكنة. ومن جهة ثانية، فالصوامت مجموعة من الأصوات اللغوية التي يتطلب إنجازها حبسات للصوت إما تامة أو غير تامة. والصوامت الناتجة عن حبس تام هي تلك الموجودة في النقطة الفاصلة بين زمان الإطلاق أو آخر زمان حبس النفس وأول زمان إطلاقه. فالنفس يحبس بواسطة اتصال أعضاء النطق ببعضها البعض لفترة من الزمن ثم يطلق بعد ذلك حينما يرتفع هذا التماس. ولهذا السبب سميت بالحبسية stops. ولأن هذه الصوامت

(1) (1986)، ص. 109.
(2) نفسه، ص. 109 – 110.
(3) نفسه، ص. 110.

تشكل أطراف الصوت، فهي لا تقبل التمديد ولذلك سميت بالآنية لأنها وليدة ذلك الآن الذي هو آخر زمان الحبس وأول إطلاقه. وإذن، فهذه الصوامت لا تمد لأن إنجازهـا يتوقـف علـى حبـس تـام للصوت أو للهواء لأن مجرى الهواء مغلق إغلاقا محكما بحيث يتعذر على الهواء أن يتسرب إلى الخارج. وأما الصوامت الناتجة عن حبـس غيـر تـام فهـي تلـك الصوامت التي لا يحبس النفس معها حبسـا تاما، وذلك ناتج عن كون أعضاء النطق لم تتصل اتصالا محكما، الشيء الذي لا يحول دون تسـرب الهواء إلى الخارج. وإذن، فالنفس يلازم هذه الصوامت التي تمتد معه أو تقبـل التمديـد معـه. وهـذا النـوع مـن الصوامـت هو الصوامت الممتـدة زمانا، فهي إذن زمانية أو مسـتمرة continu، وتجمع بين الحبس والإطلاق لأن مجرى الهواء ليـس مغلقـا إغلاقـا تامـا، وإنمـا هو مضيق. ولذلك سـميت بالتسـريبية fricative ما دام الهواء يتسـرب إلى الخارج ولا يتوقف. وتنقسـم هذه الصوامت على قسـمين: صوامت آنية وزمانية في نفس الوقت، لأن كل صامت منها عبارة عن آنات متعاقبة، وصوامـت زمانيـة فـي حقيقـة أمرهـا لأنها تعرض للصـوت وتلازمه وتمتد بامتداده، وبذلـك نخلـص إلـى أن الصوامـت تصنـف إلى ثلاثة أصناف، وذلك من وجهة نظر إغلاق القناة المصوتة وانفتاحها. فالقناة المصوتة تعرف ثلاث درجات من الانفتاح، يناسـب كل درجة منها صنف من الصوامت. فالصوامت الحبسـية تناسـب الحبس التام، والصوامت الزمانية تناسب انفتاحا أكبر أو تضييقا أدنى، والصوامت الآنية - الزمانية تناسب انفتاحا أدنى أو تضييقا أكبر.

أما المصوتات فتنقسـم، حسـب ابن سـينا، إلى مصوتات ممدودة long وهي المـدات، وإلـى مصوتـات مقصـورة short وهي الحـركات[1]. ويميز الفارابي داخل المصوتات الطويلة بين أصناف مختلفة إذ يقول: «والمصوتات الطويلة، منها أطراف، ومنها ممتزجة عن الأطراف، والأطراف ثلاثة، إما الطرف العالي وهو الألف، وإما الطرف المنخفض وهو الياء، وإما المتوسط وهو الواو، والممزوجة إما ممزوجة من الألـف واليـاء، وإمـا مـن يـاء وواو، وإمـا من ألف وواو. وكل واحد من هذه الثلاثة الممتزجة، إما مائلة إلى أحد الطرفين، أو متوسطة غير مائلة، والمائلة إما إلى هذا وإما إلى ذاك. ولما كانت المصوتات الممتزجة بالجملة ثلاثة، وأصناف كل واحد

(1) (1966)، ص. 65.

منها ثلاثة، صارت جملتها تسعة [...] فتصير أصناف المصوتات الطويلة المنفصلة بفصول بينة في السمع اثني عشر مصوتا»[1].

يتضح، إذن، أن المصوتات الطويلة لا تختزل إلى حروف المد الثلاثة: الألف والياء والواو، بل إنها تنقسم أولا إلى ثلاثة مصوتات طويلة أصول هي الألف المستعلية والياء المستقلة والواو المتوسطة. وتنقسم ثانيا إلى تسع إمالات تتفرع عن حروف المد الثلاثة نبينها كما يلي:

1. ميلان الألف نحو الياء.
2. ميلان الياء نحو الألف.
3. حالة تتوسط بينهما.
4. ميلان الياء نحو الواو.
5. ميلان الواو نحو الياء.
6. حالة تتوسط بينهما.
7. ميلان الألف نحو الواو.
8. ميلان الواو نحو الألف.
9. حالة التوسط بينهما.

هكذا، إذن، يصل تحقيق المصوتات الطويلة الثلاثة إلى اثني عشر تنوعا مصوتيا..

ونعود الآن إلى الحديث عن المقطع. يعرف ابن رشد المقطع كالتالي: «وأما حدود المقاطع ففيها كلمة الحروف التي تركب منها المقاطع وذلك أن الحروف منها مصوت وغير مصوت، والمصوت منه ممدود ومنه مقصور. والمقطع هو الذي يأتلف من حرفين مصوت وغير مصوت، فإن كان المقطع مقصورا قيل في حده إنه الذي يأتلف من حرفين مصوت وغير مصوت، فكان منحصرا في حده حد الحرف المصوت وغير المصوت، وكذلك المقطع الممدود ينحصر في حده الحرف الغير مصوت والمصوت الممدود..»[2]. ويقول، في مكان آخر: «وإذا تقرر أن هاهنا أمورا مركبة لم يجتمع منها شيء واحد بالفعل كالمركبة من الأشياء التي لا يكون منها واحد إلا بالتماس مثل الكدس المجموع من حبوب كثيرة بل يكون المجتمع

(1) (1967)، ص. 1073 – 1074.
(2) (1967)، ص. 892.

منها بحيث يحدث عنه شيء زائد غير المجتمعات من غير أن يكون المجتمعات أنفسها مثل المقطع الذي يحدث عن اجتماع الحرف المصوت وغير المصوت، فإن المقطع ليس هو اجتماع الحروف التي تولد منها شيء بل هو شيء زائد على الحروف مثل المقطع الذي هو باء أو لام [...] فإذ السلابي شيء آخر هو وليس هو الحروف أي الحرف المصوت والذي لا صوت له بل هو شيء آخر أيضا... فإذا المقطع ليس هو الحروف التي تركب منها أعني المصوت وغير المصوت»(1).

إن المقطع، كما تصوره ابن رشد، وحدة صوتية عليا مركبة من التأليف بين صوامت ومصوتات. أي أن المقطع ليس تجميعا فحسب بين صامت ومصوت، وإنما هو وحدة لسانية أكبر من الصوت اللغوي. إن المقطع ليس ركاما من صوامت ومصوتات، أو اجتماع صوامت ومصوتات، وإنما هو شيء مغاير لهذا التكديس أو هذا الاجتماع وإن كان يؤلف بين هاتين الوحدتين. إنه بنية لها نظامها الخاص المتميز المتفرد بفضل صوغه الخاص لوحدتي الصامت والمصوت. وبما أن المصوت يمكنه أن يكون ممدودا أو مقصورا، فإن المقطع ينقسم إلى صنفين: مقطع ممدود ومقطع مقصور. وكما أن المقطع يمكنه أن يتكون من مصوت قصير أو مصوت طويل، فإنه يمكنه أن يتألف من صامت حبسي أو صامت تسريبي بنوعيه: الزماني أو الآني-الزماني.

والآن، نود أن نتساءل عن علاقة مكونات المقطع بالنغم. يقول الفارابي في هذا الصدد: «والحروف غير المصوتة، منها ما يمتد بامتداد النغم، ومنها ما لا يمتد بامتدادها، والممتدة مع النغم هي مثل اللام والميم والنون والهمزة والعين والزاي وما أشبه ذلك، وغير الممتدة مثل التاء والدال والكاف وما جانس ذلك. والحروف الممتدة بامتداد النغم، منها ما يبشع مسموع النغم إذا اقترنت بها، مثل العين والحاء والظاء وما أشبه ذلك، ومنها ما لا يبشعه، وهي الثلاثة اللام والميم والنون، فاللام من بينها، تمتد وإن لم يسلك الهواء في مقعر الأنف، والميم والنون، لا يمتدان إلا أن يسلك الهواء في الأنف»(2). ويقول ابن الطيب السرخسي: «فالألف والواو والياء حروف الأصوات التي تلزمها النغم، لأنها في كل حال لا تخلو من مراتب الرقة

(1) نفسه، ص. 1016.

(2) (1967)، ص. 1072 - 1073.

والغلظ اللازمة للأصوات، وهي التي تسمى الشدة واللين [...] ولكن الصحيح أن النغمة لا تنفك من حركة، فحيث يكون الحرف تكون الحركة وحيث تكون حركة تكون نغمة، والحرف لا ينفك من حركة وسكون»[1]. ويضيف الفارابي الحرف (أي المصوتات الطويلة)، من غير المصوتات الممتدة، قائلا: «ويجمع إلى هذه تلك الثلاثة التي لا تبشع مسموع النغم فتكون جميع الحروف التي تساوق النغم وتقترن بها ولا تنفك منها نغمة إنسانية وتستعمل استعمالا سلسا وتبين بيانا غير مستكره وتحس حسا غير مستبشع، خمسة عشر حرفا»[2].

يقترن النغم على التوالي بالمصوتات الطويلة والمصوتات القصيرة، ذلك لأن هذه المصوتات ليست لا بالحبسية التامة ولا بالحبسية غير التامة لأن إنتاجها يتسم بانفراج القناة المصوتة واتساعها انفراجا واتساعا كبيرين. ثم يقترن النغم بصنفين من الحروف: الصنف الأول ويتكون من الهمزة والعين والزاي والحاء والظاء، إلا أن هذه الحروف تبشع مسموع النغم، الصنف الثاني ويتكون من اللام والميم والنون، وهي حروف لا تبشع مسموع النغم. وهذه الحروف التي يقترن بها النغم حروف تسريبية. والأصوات التي تقترن بها الأنغام لا تخلو «من مراتب الرقة والغلظ» أو «الشدة واللين». وإذا صح أن الرقة هنا هي الدقة، وإذا صح أن «النغم الدقيقة.. هي النغم ذات التردد العالي الذي يترك في الأذن إحساسا بالصوت الحاد الرفيع»، وإذا صح أن «النغم الغليظة هي النغم ذات التردد القليل الذي يترك في الأذن إحساسا بالصوت الغليظ»[3]، وإذا صح أن الشدة «هي من صفات النغم التي تعبر تعبيرا نسبيا عن قدر وضوح الصوت في الأذن»[4]، وأن اللين «هي من صفات النغم التي تعبر تعبيرا نسبيا عن قدر خفوت الصوت في الأذن»[5]، فإن الأمر يتعلق، إذن، بالأصوات الحاجزية obstruants والأصوات الجهيرة sonorants. ومن ثمة يبدو أن الأصوات التي يقترن بها النغم هي الأصوات الجهيرة، وأن للجهارة sonority هرمية نمثل سلميتها كما يلي:

---

(1) الكاتب: الحسن بن أحمد بن علي الكاتب (1975)، ص. 64-65.
(2) الفارابي (1967)، ص. 1074.
(3) يوسف شوقي في ابن المنجم (1976)، ص. 347.
(4) نفسه، ص. 348.
(5) نفسه، ص. 348.

1. المصوتات الطويلة.
2. المصوتات القصيرة.
3. حرفا اللين (الواو والياء).
4. م، ن، ل.

وهكذا، نستنتج أن أي مقطع لا يخلو من أن يقترن بمكون من مكوناته (أو من مكونيه) نغم مادامت الأصوات الجهيرة نغمية وفي مقدمتها المصوتات الطويلة والقصيرة.

لقد رأينا، منذ قليل، أن المقطع ينقسم إلى صنفين: مقطع قصير ومقطع طويل، وأن المقطع الطويل عبارة عن مقطع يحتوي على مصوت طويل. وهنا نتساءل عما إذا كان المقطع الطويل لا يقتصر على ما سبق ذكره، وعما إذا لم تكن هناك أصناف أخرى من المقاطع في العربية في تصور القدماء؟

بعد حديث الفارابي عن المقطع القصير والمقطع الطويل، انتقل مباشرة إلى الحديث عن أركان العروض: السبب والوتد والفاصلة فيقول: «وكل حرف متحرك أتبع بحرف ساكن، فإن العرب يسمونه «السبب الخفيف». وكل حرف متحرك أتبع بحرف متحرك، فإنهم يسمونه «السبب الثقيل». والسبب الثقيل متى أتبع بحرف ساكن، سموه: «الوتد المجموع» لاجتماع المتحركين فيه. والسبب الخفيف متى أتبع بحرف متحرك سموه «الوتد المفروق» لافتراق المتحركين فيه بالساكن المتوسط. والسبب الخفيف متى أتبع بحرف ساكن، سمي «الوتد المفرد» لانفراد المتحرك فيه. والسبب الثقيل متى أتبع بمتحرك، فلنسمه نحن «السبب المتوالي لتوالي المتحركات الثلاثة فيه»[1]. والوتد المفرد، عند الفارابي، هو الوتد المقرون، والسبب المتوالي هو الفاصلة الصغرى. وعن الفاصلة الكبرى يقول صاحب كتاب **الشجرة ذات الأكمام**: «وإذا اجتمع خمسة أحرف وكان آخرها فقط ساكنا سمي فاصلة كبرى»[2].

وهنا، نتساءل: لماذا هذا الانتقال إلى أركان العروض؟ ألا تخفي أركان العروض هاته أصنافا مقطعية أخرى؟ وكيف يمكننا أن نستجلي مثل هذا الأمر؟ نعتقد أن الفارابي نفسه قادر على الإجابة عن بعض هذه الأسئلة. يقول الفارابي: «وكل مقطع طويل، فإن قوته قوة السبب الخفيف، فلذلك يعد في الأسباب الخفيفة،

(1) (1967)، ص.1076-1078.
(2) (1983)، ص.87.

وكل ما لحق الأسباب الخفيفة لحق المقاطع الطويلة وسائر ما يركب تركيبا أزيد مما عددناها، فإن جميعها مركبة إما عن أسباب وإما عن أوتاد وإما عنهما جميعا. وكل سبب خفيف فإنه يقوم مقام نقرة تامة تعقبها وقفة، وكذلك كل مقطع طويل. وكل حرف ساكن تبع السبب الخفيف فإنه يقوم مقام نقرة لينة تتبع نقرة تامة ساكنة [...] والحروف المتحركة، إذا مدت حركاتها أدنى مد أو قرنت حركاتها بنبرات، أو «هاء» خفيفة، كانت قريبة من سبب خفيف»[1].

من الواضح، أن كلا من السبب الخفيف والمقطع الطويل يعدان نقرة تامة تعقبها وقفة، وعليه فالسبب الخفيف يعد مقطعا طويلا. ومن ثمة أمكننا القول بأن المقطع الطويل إما أن يتركب من صامت ومصوت طويل، وإما من صامت ومصوت قصير فصامت، وذلك لأن المقطعين ص مص مص وص مص ص يعدان متساويين من وجهة نظر عروضية[2]. وعلى نفس المنوال، تعتبر الصوامت التي تعقبها مصوتات مدت مدا خفيفا أو قرنت بها نبرات أو هاء خفيفة قريبةً من السبب الخفيف وإذن قريبة من المقطع الطويل، ويعني هذا أن مد الحرف أدنى مد أو قرنه بنبرة أو هاء خفيفة إنما يقوم «مقام نقرة ساكنة فيوقف عليها، لأن الوقوف على المتحرك يعسر»[3].

واعتمادا على ذلك، يمكن النظر إلى أركان العروض نظرة مقطعية لتتفكك إلى ما يلي:

السبب الخفيف = مقطع طويل

السبب الثقيل = مقطع قصير + مقطع قصير

الوتد المجموع = مقطع قصير + مقطع طويل

الوتد المفروق = مقطع طويل + مقطع قصير

الفاصلة الصغرى = مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع طويل

الفاصلة الكبرى = مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع طويل.

---

(1) (1967)، ص. 1084-1078.

(2) انظر مبارك حنون (1994).

(3) الحسن بن أحمد بن علي الكاتب (1975)، ص. 73.

وهكـذا يمكـن التنبه إلـى أن البنيـة المقطعيـة، في اللغة العربية، تشـمل مقطعا قصيرا ومقطعين طويلين:

1. ص مص
2. ص مص مص
3. ص مص ص

إلا أننـا نعتقـد أن الصياغـة الموسـيقية المجسـدة فـي قولـة الفارابي المشـار إليهـا أعـلاه توحـي بأصنـاف مقطعيـة أخـرى غير ما توصلنا إليه الآن. فلقد أشـار الفارابي إلى أن كل حرف سـاكن تبع السـبب الخفيف يقوم مقام نقرة لينة تتبع نقـرة تامـة سـاكنة. وهـذا يعنـي أن هناك تأليفـا ممكنا بين المصوتات والصوامت. فإذا أعقبنا السـبب الخفيف (أي المقطعين الطويلين: ص مص مص وص مص ص) صامتـا، فإنـه يترتـب عـن ذلـك مقطعان طويلان آخران هما: ص مص مص ص وص مص ص ص

4- ص مص مص ص
5- ص مص ص ص.

وإذا نـحـن تذكرنـا تعريـف الأرمـوي للنقـرة الثقيلـة والنقـرة الخفيفـة (أنظـر 2.3.1.3.2.1)، وإذا عرفنـا أن السـبب الخفيـف والمقطـع الطويـل يقومـان مقـام نقرة تامة تعقبها وقفة، وإذا أقررنا مع ابن زيلة أن «زمان «ت» يسمى خفيفا، وزمان «تن» الثقيل»[1]، فإنه أمكننا أن ندمج هذين الزمانين الخفيف والثقيل للتمييز بين مقطعين اثنين: مقطع خفيف light يتكون من صامت ومصوت، ومقطع ثقيل heavy يتكون إما من صامت ومصوت طويل وإما من صامت ومصوت وصامت.

وعـلاوة علـى ذلـك، يمكننـا أن نميـز بيـن صنفين آخريـن من المقاطع وذلك إذا نحن ميزنا بين النقرتين القوية والضعيفة. فالحسن بن أحمد بن علي الكاتب يرى أن «النقرات البينة القوية هي الكبار... والضعيفة المختلسة هي الصغار...»[2]، ويرى أن «النقرة القوية هي المشبعة»[3]. وإذن فالنقرة القوية هي النقرة التامة الثقيلة ذات الزمان

(1) (1964)، ص. 47.
(2) (1975)، ص. 94.
(3) نفسه، ص. 100.

الطويل أو المشبعة، والنقرة الضعيفة بضدها. وإذا أدمجنا القوة والضعف، أمكننا أن نميز بين نمطين من المقاطع: مقطع قوي strong ومقطع ضعيف weak، فيكون المقطع القوي هو المقطع الذي يحتوي على أكبر عدد من المكونات أي ما كان زمانها ثقيلا، ويكون المقطع الضعيف ذلك المقطع الذي يكون زمان مكوناته خفيفا.

هكذا نخلص، إذن، إلى أن المقاطع تنقسم إلى مقطع طويل ومقطع قصير، ومقطع خفيف ومقطع ثقيل، ومقطع قوي ومقطع ضعيف. وقد بدا لنا واضحا كيف أن الصياغة الموسيقية لاجتماع الصوامت والمصوتات قد أخفت مثل هذه الحقائق المتصلة بأصناف المقاطع، بل وببنية المقطع.

ونعود الآن، بعد أن استكملنا حديثنا عن المقطع، إلى علاقة النبر بالمقطع. ولكي نستجلي ذلك، نجد أنفسنا ملزمين بإعادة إثبات جزء من نص ابن رشد حول النبرات. يقول ابن رشد عن استعمال النبر عند العرب: «إلا أن العرب يستعملون النبرات بالنغم عند المقاطع الممدودة، كانت أوساط الأقاويل أو في أواخرها. وأما المقاطع المقصورة فلا يستعملون فيها النبرات والنغم إذا كانت في أواسط الأقاويل. وأما إذا كانت في أواخر الأقاويل فإنهم يجعلون المقطع المقصور ممدودا [...] وقد يمدون المقاطع المقصورة في أوساط الأقاويل إذا كان بعض الفصول الكبار ينتهي إلى مقاطع مقصورة في أقاويل جعلت فصولها الكبار تنتهي إلى مقاطع ممدودة [...] وبالجملة إنما يمدون المقطع المقصور عند الوقف»[1].

يتضح أن العرب تستعمل النبرة على المقاطع الممدودة سواء كانت في أوساط الأقاويل أو في أواخرها. ويتضح أيضا أن النبرة لا تقع على المقاطع القصيرة. لكنه قد يحدث أن تقع في حالات معينة ووفق شرط معين: قد تقع النبرة على المقطع القصير في أواخر الأقاويل وذلك شرط تحويل المقطع القصير إلى مقطع طويل، وقد تقع النبرة على المقطع القصير في أوساط الأقاويل فيمد هذا المقطع وذلك في أقوال ذات فصول زمانية كبيرة تنتهي بمقاطع طويلة، والغاية هي تجانس مقاطع هذه الفصول. ويتضح، أخيرا، أن النبر يقع على المقاطع الطويلة فحسب، أي أن النبر والطول يتلازمان: إذ يكون كل مقطع منبور طويلا دائما، وفي حالة وقوعه على المقاطع القصيرة يستلزم وقوعه تطويل هذه المقاطع.

(1) (1959)، ص. 100.

غير أن النبر المتحدث عنه هنا ليس نبر الكلمة فيما يبدو، بل هو نبر الجملة لأن نص ابن رشد يربط وقوع النبر بالأقاويل.

3.1. خلاصة

لقد انتهينا من استعراضنا لبعض المظاهر التطريزية، ظهورها وغيابها، في مجالات معرفية مختلفة. وقد تبين لنا كيف أن بعض العرب القدماء قد كشفوا عن دورها في بنينة الكلام وخاصة منهم من اهتموا بالأداء مثل الفلاسفة في مؤلفاتهم في الموسيقى والخطابة ومثل القراء والمجودين. وقد كشفت نصوصهم عن العلاقة المتينة بين النغم والنبرة والطول والوقف والإيقاع والمقطع. وبذلك تبين أن الأقوال منظمة تنظيما صواتيا (تطريزيا) وتركيبيا ودلاليا، وأن لهذا التنظيم هرمياته المتداخلة والمتشابكة. وقد تبين، هنا أيضا، أن للوقف دورا إيقاعيا مميَّزا، وأن له صلة بالتنغيم والنبر.

ويبقى علينا أن نبحث في الوقف عند القدماء وصلاته بمختلف الظواهر التطريزية المدروسة في هذا الفصل، ومدى موضعته ضمن هذا الإطار الفوق-قطعي.

الفَصْــل الثَـاني

الوقف ووظائفه في اللغة العربية

0.2 تمهيد

سنعرض، في هذا الفصل، إلى تقديم تصور العرب القدماء للوقف، نحاة وعلماء تجويد وقراء ونقاد شعر. وسنقسم هذا الفصل إلى قسمين: قسم يعنى بتصور النحاة والمجودين والقراء (1.2)، وقسم يعنى بتصور نقاد الشعر (2.2). وسنعمد إلى توضيح كون هذا التصور يتأسس على قاعدة تصورات فرعية مختلفة، إلا أنها تتكامل في الغالب الأعم. وهكذا، وبعد أن نعرض تعريفا عاما للوقف (1.1.2)، سنردفه بعلاقة الوقف بالتنفس (2.1.2) ثم بعلاقة الوقف بفصول القول تركيبا ودلاليا (3.1.2)، ثم بعلاقة الوقف بالفواصل والازدواج (4.1.2). ونخصص القسم الثاني للحديث عن الوقفة العروضية أساسا (2.2). ونستتبع هذا القسم بصلة الوقف بالظواهر التطريزية الأخرى (3.2) الذي يعقبه قسم مخصص للوقف وأنواعه (4.2). وفي الأخير، نقدم خلاصة نثبت فيها ما توصلنا إليه من نتائج (5.2).

وإذا كنا قد ألزمنا أنفسنا بتقديم تصور العرب للوقف ووظائفه، فلأن وصف العرب القدماء للوقف ودراسته لا يمكن، بأي حال من الأحوال، إغفاله أو تهميشه نظرا لأن العرب قد خصوا **الوقف** بعناية خاصة ولأن له في العربية **موقعا خاصا** في ما أزعم. وعلاوة على ذلك، فإننا نزعم بأن قراءتنا لهذا التراث فيها الكثير من التنظيم والترتيب الجديدين بما يخدم تواصل المعارف القديمة والحديثة.

1.2. الوقف عند النحاة والمجودين والقراء

1.1.2. تعريف الوقف

يجمع النحاة وعلماء التجويد والقراءات على أن الوقف هو «قطع النطق عند إخراج آخر اللفظة»[1]، وأنه هو «قطع الكلمة عما بعدها»[2]، و«قطع الصوت عن آخر الكلمة»[3]، و«قطع الصوت عن الكلمة»[4]، و«قطع الصوت عند آخر الكلمة»[5].

إذا كانت القراءة ـ قراءة أي نص كيفما كانت طبيعته ـ قد تفترض تواصل الأصوات واسترسالها وتواليها من غير ما حاجز يحول دون انسياب الموجات الصوتية وتدفق السلسلة اللفظية، فإن الوقف يعد بمثابة انقطاع الصوت والسلسلة اللفظية المتواصلة، وتقطيع السلسلة الكلامية إلى أجزاء. ومن ثمة، فهو توقف عن القراءة يتخلل هذه المتواليات اللفظية في أماكن ومواضع محددة، وتوقف يفصل بعض الكلمات المتجاورة عن بعضها البعض. هذه الانقطاعات والفصول توحي بأن القول يتألف من تعاقب ألفاظ تتخللها في مواطن ما سكوتات، وكأن القول يتكون من منطوقات وسكوتات. وإذا اعتبرنا قطع الصوت ظاهرة صوتية، أمكننا القول بأن الكلام أو القول يتألف من سلاسل لفظية تخترقها وقوف تقع عند آخر اللفظة. وعليه، فالسلسلة الكلامية لا تتسم بالاتصال والامتداد والاستطالة، وإنما تتسم بقابليتها لأن تقطَّع إلى أجزاء ولأن تقسم إلى فصول.

2.1.2. الوقف والتنفس

يعيد العرب القدماء قطع النطق أو قطع الصوت أو قطع الكلمة إلى انقطاع النفس. فقد أورد الداني ناقلا أننا «نقف حيث انقطع النفس»[6]. وأورد المارغني

(1) أبو حيان الأندلسي (1984)، ج. 1، ص. 392.
(2) الجاربردي، (د.ت)، ج. 1، ص. 168، والأستراباذي (1975)، ج. 2، ص. 271.
(3) المارغني (د.ت)، ص 156.
(4) ابن الجزري شمس الدين (د.ت)، ج. 1، ص. 240، وابن الجزري أحمد (1950)، ص. 46، والسيوطي (1967)، ج. 1، ص. 244.
(5) القاري (1948)، ص. 63.
(6) (1983)، ص. 106.

وغيره أن قطع الصوت يتم لفترة أو زمان«يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، فلا بد من التنفس فيه»[1]. ويرى ابن الجزري أنه: «لما لم يمكن القارئ أن يقرأ السورة أو القصة في نفس واحد ولم يجر التنفس بين كلمتين حالة الوصل، بل ذلك كالتنفس في أثناء الكلمة، وجب حينئذ اختيار وقف للتنفس والاستراحة وتَعَيَّنَ ارتضاءُ ابتداءٍ بعد التنفس والاستراحة...»[2]. ويقول ابن يعيش: «والوقف على الساكن صنعة واستحسان عند كلال الخاطر من ترادف الألفاظ والحروف والحركات...»[3]. أما الجاربردي فيرى أن الوقف على الساكن: «استحساني عند كلال اللسان..»[4]. ويفسر ابن جماعة قول الجاربردي: «وقوله عند كلال اللسان أي عند قطع النفس...»[5]. أما مكي ابن أبي طالب القيسي فينص على أن القارئ لا يقف «إلا وقد وهنت قوة لفظه وصوته، فيما قرأ قبل وقفه»[6]، وبذلك يكون الوقف مستلزما «سكتة توذن بوقفة»[7] أي أن تسكت على آخر الكلمة[8]، «لأنه لا بد للوقف من سكتة بعد الإسكان ولو كانت خفيفة وإلا لم يعد المسكن واقفا»[9]، وهذا هو «... السكون الذي يقصد به القارئ التنفس»[10] و«أول السكوت الذي ينقطع فيه عمل اللسان ويسكن...»[11]. ومن البين أن مثل هذا الوقف بعد العناء والكلال يكون للاستراحة. فابن جني يرى «أن آخر الكلمة موضع الوقف ومكان الاستراحة والأون»[12]، ويقول الأسترابادي: «لأن الوقف للاستراحة، ومحل تخفيف الأواخر، لأن الكلمة تتثاقل إذا وصلت إلى

(1) (د.ت)، ص. 156، انظر أيضا ابن الجزري (1950)، ص. 46، والقاري (1948)، ص. 63، والسيوطي (1967)، ج. 1، ص. 244.
(2) ابن الجزري شمس الدين (د.ت)، ج. 1، ص. 224.
(3) (د.ت)، ج. 9، ص. 66.
(4) (د.ت)، ج. 1، ص. 163.
(5) نفسه، نفس الصفحة.
(6) (1982)، ج. 1، ص. 95.
(7) ابن جماعة (د.ت)، ج. 1، ص. 168.
(8) الأسترابادي (1975)، ج. 2، ص. 271.
(9) نفسه، ص. 294.
(10) ابن الجزري شمس الدين (د.ت)، ج. 1، ص. 504.
(11) القسطلاني (1972)، ج. 1، ص. 248.
(12) (د.ت)، ج. 1، ص. 234.

آخرها»[1]. ويكون الوقف أيضا للمهلة[2]، و«محل تخفيف وقطع...»[3]. إن الوقف يكون على مقاطع الأنفاس «لينجذب عند السكت إلى باطنك من الهواء ما تستعين به ثانيا على الكلام الذي تنشئه بإخراجه على الوجه المذكور»[4]، «لاسيما من كان ضيق الحنجرة لا يستطيع أن يتكلم بكلام كثير في نفس واحد»[5].

تكشف هذه الأقوال عن أن مرد الوقف إلى انقطاع النفس لاستحالة القراءة في نفس واحد، أي أن عملية القراءة تستوجب إدخالا للهواء على دفعات وإخراجه على دفعات، وكما استنفد القارئ الكمية الهوائية المختزنة في الرئتين اضطر إلى الوقوف والسكت لانقطاع نفسه، لأن لابد من معاودة عملية إدخال الهواء، أي لابد من التنفس كي يستمر القارئ في القراءة ويستأنفها ويخرج الكلام وفق ميكانيزمات العمليات النطقية المخصوصة. ومن ثمة، بات عليه أن يقف على مقاطع الأنفاس. وإذن، فالسلسلة الكلامية تقطع، بالضرورة، إلى وحدات تنفسية، كل وحدة تنفسية تنشئ مجموعة من الألفاظ المتعاقبة. ومن جهة أخرى، فإن العملية النطقية، بما هي عملية تكرارية لإدخال الهواء وإخراجه وحركات مختلفة متعاقبة ومتداخلة لأعضاء النطق المخصوصة مع ما يصاحب ذلك من قوة دفع للهواء وضغط عليه واستعلاء واستفال وما إلى ذلك، من شأنها أن تتعب القارئ خاصة إذا تخللها تناقص كمية الهواء اللازم لإخراج الصوامت والمصوتات. يعني ذلك أن أعضاء النطق، نتيجة للجهد الذي تقوم به ونتيجة للضغط الممارس عليها، تكل وتضعف، الشيء الذي يترتب عنه إضعاف للصوت واللفظ لأن القارئ قد استنفد قوته فيما قرأه من قبل. وبذلك يكون الوقف موضعا لاستراحة أعضاء النطق وسكونها. فاستنفاد قوة الصوت ووهنه يشيران إلى عدم قدرة القارئ على إخراج الأصوات اللغوية المسموعة، نظرا للإجهاد الذي تمكن منه. وعلاوة على ذلك، يكون الوقف بمثابة تخفيف على القارئ من العياء الذي لحق به. كما

---

(1) (1975)، ج. 2، ص. 274، انظر أيضا المارغني: (د.ت)، ص. 157، وابن جماعة (د.ت)، ج. 1، ص. 168، وابن يعيش: (د.ت)، ج. 9، ص. 66 و75، ومكي ابن ابي طالب: (1988)، ج. 1، ص. 98، والسيوطي: (د.ت 2)، ج. 2، ص. 207.

(2) ابن الجزري شمس الدين (د.ت)، ج. 1، ص. 241 و243.

(3) الجاربردي، (د.ت)، ج. 1، ص. 150.

(4) الزركشي (1972)، ج. 1، ص. 368.

(5) الصفاقسي (1974)، ص. 136.

أنه يعد بمثابة مهلة تعطى للقارئ لكي يسترد أنفاسه ويجتلب الهواء مرة ثانية استعدادا لمواصلة الكلام. وهكذا، نخلص إلى أن التقطيعات التنفسية للسلسلة اللفظية يتقاسمها توتر متلو بارتخاء وكلاهما يؤذن بمجيء الآخر. ويترتب عن هذا الارتخاء ويُتَوِّجُهُ السكوت الذي يؤذن بالوقفة ولو كانت مدتها خفيفة. وخلاصة القول هي أن الوقف مرتبط بانقطاع النفس، أي أنه «لاشيء من انقطاع النفس إلا ومعه الوقف»[1].

3.1.2. الوقف وفصول الكلام

يقول القسطلاني: «... الوقف يكون من تنفس القارئ وعدم تنفسه»[2]، ويقول الزركشي: «واعلم أن الوقف في الكلام قد يمكن أن يكون من غير انقطاع نفس... **والوقوف أمرها على سبيل الجواز**...»[3]. واضح، إذن، أن الوقف يطلق على معنيين: أحدهما يحيل على انقطاع النفس، فيكون بذلك وقفا اضطراريا، وثانيهما: وقف لا يعتد فيه بانقطاع النفس، وإنما مرده إلى عوامل أخرى، وهي «المواضع التي نص عليها القراء. **فكل موضع منها يسمى وقفا وإن لم يقف القارئ عنده**. ومعنى قولنا هذا وقف أي موضع يوقف عنده، وليس المراد أن كل موضع من ذلك يجب الوقف عنده بل المراد أنه يصلح عنده ذلك وإن كان في نفس القارئ طول... والناس مختلفون في الوقف، فمنهم من جعله على مقاطع الأنفاس، ومنهم من جعله على رؤوس الآي، والأعدل أنه قد يكون في أوساط الآي وإن كان الأغلب في أواخرها، وليس آخر كل آية وقفا...»[4]. في القرآن، إذن، مواضع للوقف نص عليها القراء، إلا أنها لا تستوجب الوقف ضرورة، وإنما هي مواضع صالحة للوقف حتى وإن لم ينقطع النفس عندها. إنها مواضع يكون الوقف عليها جائزا لا واجبا، اختياريا لا إجباريا، وباختصار، فإن الوقف قد تحدده مقاطع الأنفاس وقد لا تحدده هذه المقاطع.

اعتبارا لما سبق، سنوضح، هنا، تحكم التركيب والدلالة في الوقف اعتمادا على ما أورده النحاة وعلماء التجويد والقراءات. ينص العرب القدماء على أن

(1) الزركشي (1972)، ج. 1، ص. 368.
(2) (1972)، ج. 1، ص. 248.
(3) (1972)، ج. 1، ص. 368.
(4) الأنصاري (1985)، ص. 4.

الوقف لا يأتي في وسط الكلمة»[1]، ويتحتم ألا يكون ذلك «مما يحيل المعنى، ولا يخل بالفهم»[2]، وأنه يكون لـ«تمام المقصود»[3]. ويقول الأستراباذي: «قوله قطع الكلمة عما بعدها، أي أن تسكت على آخرها قاصدا لذلك مختارا لجعلها آخر الكلام سواء كان بعدها كلمة أو كانت آخر الكلام (...) قوله عما بعدها يوهم أنه لا يكون الوقف على كلمة إلا وبعدها شيء، ولو قال السكوت على آخر الكلمة اختيارا لجعلها آخر الكلام لكان أعم»[4]. ويعتبر ابن هشام الوقف «محل انتهاء الكلام»[5]، فيما يرى الأنصاري: «وليس آخر كل آية وقفا بل المعاني معتبرة والأنفاس تابعة لها...»[6].

إن الوقف، إذن، ليس ناتجا عن انقطاع النفس، وإنما يتحكم في تحديد مواضعه شرطان أساسيان هما الدلالة والتركيب، إذ يجب أن نقف متى تم المعنى وحصل الفهم وانتهى الكلام وتم، أي أن تتحقق الإفادة منه. ولكي تتحقق الإفادة، يجب أن يستوفي الكلام ركني الجملة من المسند والمسند إليه، أي أن يكون مستقلا بنفسه من وجهة نظر التركيب؛ كما يجب أن يستقل معنى ودلالة. وإذن، فليس للنفَس دور في الوقف، في إحداثه وموضعته، بل إن النفس قد يكون تابعا وخاضعا لعملية انتهاء الكلام واستقلاله تركيبا ودلالة.

إلا أن الكلام التام قد ينقسم إلى قسمين اثنين: فإما ألا يكون له تعلق بما بعده لا لفظا ولا معنى أو أن يكون له تعلق[7]. وإن كان له تعلق، فلا يخلو إما أن يكون تعلقه من جهة المعنى أو من جهة اللفظ[8]. ويوضح القاري التعلق اللفظي والتعلق المعنوي بقوله: «والتعلق اللفظي هو أن يكون ما بعده متعلقا بما قبله من جهة الإعراب كأن يكون صفة أو معطوفا بشرط أن يكون ما قبله كلاما تاما. وأما التعلق المعنوي فهو أن يكون تعلقه من جهة المعنى فقط دون شيء من تعلقات

(1) المارغني (د.ت)، ص. 156، وانظر أيضا: السيوطي، (1967، ج. 1، ص. 230. - 231
(2) السيوطي (1967)، ج. 1، ص. 231.
(3) ابن جماعة (د.ت)، ج. 1، ص. 168.
(4) (1975)، ج. 2، ص. 271.
(5) (1977)، ج. 2، ص. 298.
(6) (1985)، ص. 4.
(7) ابن الجزري أحمد (1950)، ص. 42.
(8) نفسه، نفس الصفحة.

الإعراب...»[1].

وهكذا، فالكلام التام قد يستغني عما بعده من جهة الإعراب أو من جهة المعنى، وقد لا يستغني عنه إما من جهة الإعراب أو من جهة المعنى. وحتى نوضح أكثر المقصود بالتعلق أو التعليق، نورد النص التالي لعبد القاهر الجرجاني، فهو يقول: «واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يُعَلَّق بعضُها ببعض ويُبْنَى بعضها على بعض، وتُجعلَ هذه بسبب من تلك... وإذا كان كذلك فَبِنَا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما معناه وما محصوله، وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا، أو أن تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر، أو تُتْبِعَ الاسم اسما على أن يكون الثاني صفة أو حالا أو تمييزا أن تتوخى في كلام هو الإثبات معنى أن يصير نفيا أو استفهاما أو تمنيا فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطا في الآخر فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف -وعلى هذا القياس»[2].

ظاهر أن هذا النص يتحدث عن التعلق اللفظي. وهو يعني ارتباط الكلمات ببعضها البعض ارتباطا وثيقا من حيث الوظائف الإعرابية، فتتحد أجزاء الكلام وتوصل ببعضها البعض وكأن الكلام بناء متراص الوحدات. ومن المعلوم أن الكلام يتألف من جمل، والجمل تتألف من أجزاء وأركان من بينها ركنان أساسيان هما المسند والمسند إليه. إلا أن هذا لا يعني أن كل ما زاد على ركني الجملة فهو بمثابة زيادة في الفائدة فحسب مادام تمام الكلام يتوقف على هذين الركنين، فيجوز بذلك أن ينقطع ما زاد عن الجملة البسيطة، بل إن الكلام له أجزاء وأركان يأخذ بعضها برقاب بعض وإن تفاوتت درجات التعلق والربط. إن الكلام مبني بناء علاقيا، إلا أن بعضه أوثق علاقة من بعض، بل إن جملتين يمكنهما أن تشكلا مجموعا واحدا بحيث ننظر إليهما بوصفهما جملة واحدة، أو أنهما تشتركان في وظيفة

(1) (1948)، ص. 59.
(2) عبد القاهر الجرجاني (1978)، ص. 44 – 45.

وبين متبوعاتهما تعلقا وربطا. ويفيد ذلك أن استغناء كلام عن كلام سابق لا يتم إلا من حيث تحقيق الإفادة النحوية والتعلق اللفظي.

إعرابية واحدة. وهكذا فإن ما بين توابع الجملة الاسمية والجملة الفعلية، مثلا،

وبجانب التعلق اللفظي، هناك التعلق المعنوي. ذلك أن المعاني مرتبطة فيما بينها في نسيج علاقي متفاوت الوثوق والارتخاء. لذلك قد يجب التأكد من أن هنالك تعلقا معنويا أو لا. يشير عبد القادر الجرجاني إلى أن معاني الكلام كلها «معان لا تتصور إلا فيما بين شيئين، والأصل والأول هو الخبر...»[1]، والخبر، في رأيه، يقسم إلى «خبر هو جزء من الجملة لا تتم الفائدة دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له. فالأول خبر المبتدأ كمنطلق في قولك زيد منطلق والفعل كقولك خرج زيد. فكل واحد من هذين جزء من الجملة وهو الأصل في الفائدة. والثاني هو الحال كقولك: جاءني زيد راكبا. وذلك لأن الحال خبر في الحقيقة من حيث إنك تثبت بها المعنى لذي الحال...»[2]. ويقول، في مكان آخر: «..اعلم أنك إذا قلت زيد منطلق، كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقا كان من زيد ولا من عمرو فأنت تفيده ذلك ابتداء، وإذا قلت: زيد المنطلق، كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان إما من زيد وإما من عمرو، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره، والنكتة أنك تثبت في الأول الذي هو قولك: زيد منطلق فعلاً لم يعلم السامع من أصله أنه كان، وتثبت في الثاني الذي هو: زيد المنطلق فعلا قد علم السامع أنه كان ولكنه لم يعلمه لزيد فأفدته ذلك، فقد وافق الأول في المعنى الذي له كان الخبر خبرا وهو إثبات المعنى للشيء،...»[3]. ويَشْتَرِطُ القولُ بوجودِ الخبرِ وجودَ مُخبَر به ومخبَر عنه[4]، ووجود مخبِر[5].

ينظم الكلام تنظيمين: تنظيما تركيبيا وتنظيما قوليا ènonce – دلاليا، ذلك أن الإخبار يستلزم وجود شيء معلوم وشيء مجهول، شيء معلوم وخبر. وعلى كل رسالة إخبارية أن تنظم هذين المكونين: أي المعلوم والخبر أو المخبر عنه

(1) نفسه، ص. 405.
(2) نفسه، ص. 132 – 133.
(3) نفسه، ص. 136 – 137.
(4) نفسه، ص. 405.
(5) نفسه، ص. 406.

والمخبر به. ولأن الأمر يتعلق بفعل القول énonciation، فإن هذا التنظيم المرتبط بفعل الكلام لا يستقر قراره بدون وجود مخبر يصدر عنه القول والخبر، «ويحصل من جهته، ويكون له نسبة إليه، وتعود التبعة فيه عليه...»[1]. وعلاوة على ذلك، فإن الإخبار يشترط سامعا قد يكون خالي الذهن أو مترددا أو شاكا أو منكرا. وقد وجبت معرفة قصد المتكلم ومناحي فهم الخطاب. ويتطلب ذلك شروطا أولية ذات صلة بتداول الخطاب واستراتيجية التخاطب.

ومؤدى هذا الكلام أن الجملة النحوية لا تبدو مستقلة ومستغنية عما بعدها إلا إذا ما صُرِّحَ بالخبر، أما في حالة عدم التصريح به فإنها تكون مفتقرة إلى ما بعدها. وبذلك يتأتى لنا القول بأن هناك نظاما أعم للكلام: نظاما نَحويا ونظاما دلاليا - قوليا قد يتوازيان وقد لا يتوازيان. ومن ثمة، وجب تحديد متى يتناسب التعلق اللفظي والتعلق المعنوي ومتى يتفاوتان.

وإذا كان الأمر كذلك، بدا واضحا أن الوقف متوقف على البناء التركيبي والدلالي-القولي للكلام، فاستوجب منطق الأشياء استعراض الأبواب النحوية للوقوف على هذين التعلقين.

يقول ابن الأنباري بخصوص ما لا يتم الوقف عليه: «اعلم أنه لا يتم الوقف على المضاف دون ما أضيف إليه، ولا على المنعوت دون النعت، ولا على الرافع دون المرفوع، ولا على المرفوع دون الرافع، ولا على الناصب دون المنصوب ولا على المنصوب دون الناصب، ولا على المؤكد دون التوكيد، ولا على المنسوق دون ما نسقته عليه، ولا على «إن» وأخواتها دون اسمها، ولا على اسمها دون خبرها، ولا على «كان وليس وأصبح ولم يزل» وأخواتهن دون اسمها ولا على اسمها دون خبرها، ولا على «ظننت» وأخواتها دون الاسم ولا على الاسم دون الخبر، ولا على المقطوع منه دون القطع، ولا على المستثنى منه دون الاستثناء، ولا على المفسر عنه دون التفسير، ولا على المترجم عنه دون المترجم، ولا على «الذي وما ومن» دون صِلاتهن، ولا على صِلاتهن دون معربهن، ولا على الفعل دون مصدره، ولا على المصدر دون آلته، ولا على حروف الاستفهام دون ما استفهم بها عنه، ولا على حروف الجزاء دون الفعل الذي يليها، ولا على الفعل

(1) نفسه، نفس الصفحة.

الذي يليها دون جواب الجزاء، فإن كان جواب الجزاء مقدما لم يتم الوقف عليه دون الجزاء ولا على الأمر دون جوابه.

والفاء تنصب في جواب ستة أشياء، في جواب الأمر والنهي والاستفهام والجحود والتمني والشكوك، لا يتم الوقف على هذه الستة دون الفاء.

ولا يتم الوقف على الأيمان دون جواباتها، ولا على «حيث» دون ما بعدها ولا على بعض أسماء الإشارة دون بعض.

ولا يتم الوقف على المصروف عنه دون الصرف، ولا على الجحد دون المجحود، ولا على «لا» في النهي دون المجزوم، ولا على «لا» إذا كانت بمعنى «غير» دون الذي بعدها، ولا على «لا» إذا كانت تبرئة دون الذي بعدها، ولا على «لا» إذا كانت توكيدا للكلام غير جحد، ولا على «لا» إذا كان الحرف الذي قبلها عاملا في الذي بعدها، فإن كان غير عامل صلح للمضطر أن يقف عليه.

ولا يتم الكلام على الحكاية دون المحكي ولا على «قد وسوف ولما وإلا وثم» لأنهن حروف معان تقع الفائدة فيما بعدهن.

ولا يتم الوقف على «أو ولا وبل ولكن» لأنهن حروف نسق يعطفن ما بعدهن على ما قبلهن»[1].

ويقول الصفاقسي: «...ومرجع هذا إلى فهم المعنى ومراعاة الأحكام النحوية، فلا يوقف على العامل دوت المعمول ولا على المعمول دون العامل، وسواء كان العامل اسما أم فعلا أم حرفا، وسواء كان المعمول مرفوعا أم منصوبا أم مخفوضا، عمدة أم فضلة، متحدا أم متعددا، ولا على الموصول دون صلته، ولا على ما لا جواب دون جوابه، ولا على المستثنى منه قبل المستثنى، ولا على المتبوع دون التابع، ولا على ما يستفهم به دون ما يستفهم عنه، ولا على ما أشير به دون ما أشير إليه، ولا على الحكاية دون المحكي، ولا على القسم دون المقسم به وغير ذلك مما لا يتم المعنى إلا به...»[2]. ويقول أبو جعفر النحاس: «فقد صار في معرفة الوقف والائتناف التفريق بين المعاني، فينبغي لقارئ القرآن إذا قرأ، أن يتفهم ما يقرأه، ويشغل قلبه به، ويتفقد القطع والائتناف، ويحرص على أن يفهم

(1) أبو بكر الأنباري (1971)، ج. 1، ص. 116 – 119.
(2) (1974)، ص. 129 – 130.

المستمعين في الصلاة وغيرها، وأن يكون وقفه عند كلام مستغن أو شبيه، وأن يكون ابتداؤه حسنا...»[1].

واضح، إذن، أن الوقف يعتمد فيه على التراكيب النحوية واستيفاء المعنى، إذ يشترط، على المستوى الدلالي، فهم المعنى وكماله، أي حال استنفاد التعلقات المعنوية بحيث يكون الكلام السابق مستغنيا عما يليه حين تمام القصص وانقضائها، ويوجد مثل هذا الوقف في الفواصل ورؤوس الآي. ويكون الكلام شبه مستغن عما بعده حينما يكون متعلقا تعلقا معنويا بالكلام الذي يليه وذلك كتمام قصة أو وعد أو وعيد أو حكم أو احتجاج أو إنكار أو الإخبار عن حال قوم. أما إذا لم يتم المعنى، فلا يجب الوقف لأن المراد من ذلك الكلام يبقى مجهولا ومعمى، بل إن الوقف، في هاته الحالة، سيغير المعنى وينقصه ويفسده إذ قد يوهم بخلاف المقصود. وإذن، فإنه لا يجوز «تعمد الوقف عليه إلا لضرورة من انقطاع نفس ونحوه»[2]. ومن جهة ثانية، فإن الوقف لا يتأتى ما لم يُقصد به تفهيم السامع وتبليغه المقصود على أحسن وجه أمنا للبس في التأويل والفهم.

وإذا كان المعنى لا يتأتى بدون تركيب ومراعاة الأحكام النحوية والتعلقات اللفظية، فإن مراتب الوقوف تتطلب أخذ العوامل اللفظية بعين الاعتبار. فقد يأتي بعد الكلام الذي يستوفي المسند والمسند إليه، فيكون الكلام مستغنيا، من جهة التعلق اللفظي، عما بعده. وقد لا يجوز الوقف إلا بعد كلام غير متعلق بما بعده، من جهة اللفظ، بحيث «يتصل الفاعل بفعله والمبتدأ بخبره والنعت بمنعوته والمفعول بفاعله والمستثنى بالمستثنى منه والتمييز بمميزه، وغير ذلك من أبواب النحو»[3]. وتجدر الإشارة، بهذا الصدد، إلى أن البناء التركيبي قد يكون تاما، أي أن الجملة قد تكون مستوفية لأجزائها وأركانها، بينما لا يكون الكلام، من جهة المعنى، قد انتهى. وبطبيعة الحال، فإن المرء إذا حقق الوقف دون الانتباه إلى التعلقات اللفظية الحقيقية بحيث يتوهم أن ما وقف عنده مستقل تركيبيا، فإن المعنى قد يختل، أو أن التركيب والدلالة معا قد يفسدان. وقد يتحقق الوقف بعد كلام مفيد - بالمفهوم

(1) (1978)، ص. 97.
(2) ابن الجزري شمس الدين (د.ت)، ج. 1، ص. 230.
(3) الصفاقسي (1974)، ص. 134.

النحوي العربي القديم- بحيث إننا لو وقفنا عنده دون أن نذكر ما بعده لحصلنا على فائدة وعلى معنى، وذلك كتوفر الفاعل للفعل والخبر للمبتدأ وجواب الشرط للشرط، «إلا أنه لا يبتدأ بما بعده لتعلقه بما وقفت عليه، فإذا وقفت على الحمد لله، وابتدأت رب العالمين فقد فصلت بين النعت والمنعوت، وابتدأت بمجرور، ولا يجوز ذلك لأن المجرور معمول، والعامل والمعمول كشيء واحد، ولكنك إذا ابتدأت بشيء فقد عريته عن العوامل، والمعرى عن العوامل اللفظية هو المبتدأ والمبتدأ مرفوع...»[1].

والآن، دعنا نخلص إلى ما يترتب عن هذه النظرة للوقف، ولتحديد الوظيفة المسندة إلى الوقف اعتمادا على تقسيم للكلام وتجزيء له يرتضيه كل من النحو والدلالة وفعل القول. إن الوقف، هنا، **وسيلة صوتية** يلجأ إليها المرء للفصل بين الجمل وأجزاء الجمل، وللفصل بين الأقوال الصغار والأقوال الكبار، فهو تقطيع للسلسلة الكلامية وفق محددات نحوية ودلالية وقولية. ومن شأن مثل هذه الفصول الوقفية أن يلازمها تغيير في المنحنيات التنغيمية، مما قد يعمل على إنشاء مستويين من التنغيم intonation على الأقل- تنغيم استمراري وتنغيم اختتامي. وهكذا، يبدو أن مثل هذا التقطيع والفصل لا تفرضه الضرورات الفيزيولوجية للتنفس، بل إن التنغيم هو الذي يقوم به. وهذا التنغيم يقوم بوظيفة تركيبية ودلالية وقولية في آن واحد، أي أن التنغيم هو الذي يجزئ منحنى التنغيم إلى جمل وأجزاء من الجمل وإلى الوحدات الدلالية المناسبة لها، وذلك بأن تشير هذه التغيرات إما إلى النهاية القادمة للجملة وإما إلى استمرارها.

إلا أن تقسيم القول ليس خاضعا فحسب للنحو، وإنما هو خاضع أيضا للمنطق وعلم النفس: أي لتنظيم المعنى وإيصاله وفق قواعد منطقية وحسب الاستعدادات النفسية للمستمع واستجابته للنص المقروء وقدرته على اكتشاف الخبر وتحديده في الرسالة الإخبارية الموجهة إليه.

ولا شك أن العلم بالوقف في القراءات القرآنية يتوقف على الكثير من العلوم، لا على النحو وحده. يقول أبو جعفر النحاس: «حكى لي بعض أصحابنا عن أبي بكر بن مجاهد (رضي الله عنه) أنه كان يقول: لا يقوم بالتمام (في الوقف) إلا

(1) نفسه، ص. 136

نحوي عالم بالقراءة، عالم بالتفسير، عالم بالقصص وتلخيص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن، وقال غيره: يحتاج صاحب علم التمام إلى المعرفة بأشياء من اختلاف الفقهاء في أحكام القرآن... ويحتاج إلى المعرفة بالقراءات»[1]. ويقول القسطلاني: «ولا مرية أن بمعرفتهما [الوقف والابتداء] تظهر معاني التنزيل، وتعرف مقاصده، وتستعد القوة المفكرة للغوص في بحر معانيه، على درر فوائده. وقد قال الهذلي - مما رأيته في كامله- الوقف حلية التلاوة، وزينة القارئ وبلاغ التالي، وفهم للمستمع، وفخر للعالم، وبه يعرف الفرق بين المعنيين المختلفين، والنقيضين المتباينين والحكمين المتغايرين»[2]. وقال أيضا: «لا ينبغي أن يعتمد في الوقف إلا على ما يرتضيه المتقنون من أهل العربية، ويتأوله المحققون من الأئمة، فليس كل ما يتعسفه بعض المعربين، أو يتكلفه متكلف من المقرئين أو يتأوله محرف من أهل الأهواء المخطئين - يُعتمد عليه...»[3].

لا مراء في أن معرفة الوقف تتوقف على النحو، كما رأينا، حتى غدا من الصحيح القول بألا وقف من دون معرفة النحو وأبوابه. لكن معرفة الوقف تتوقف، أيضا، على معرفة بالقراءات، إذ تجب معرفة اتفاق القراء واختلافهم في اللغة والإعراب وما قد يترتب على ذلك من فصل ووصل، ومعرفة اعتبارهم لما يحسن من قطع الكلام ووصله، ومعرفة علم الإسناد لأن القراءات سنة متبعة ونقل، فلا بد من إثبات صحتها والوجوه التي وضعت بها. وعلاوة على ذلك، يتوقف الوقف على التفسير لأن من شأن العلم بالتفسير أن يوجه المعنى الوجهة الصحيحة المقصودة، كما أن الجهل به قد يكون مدعاة لتغيير الأحكام الشرعية. إذن، فلا مفر من معرفة التنظيم الديني والاجتماعي والعقائدي، ولابد من الإحاطة بالنصوص الدينية السابقة وغيرها. كما يتوقف الوقف على العلم باللغات التي نزل بها القرآن لأن إغفال ذلك وجهله يؤدي، بالضرورة، إلى ارتكاب المعاني الفاحشة. وهكذا، يبدو ألا مهرب من معرفة المرجع الثقافي للقرآن والسنة. وعليه، فلابد من معرفة لسانية ومعرفة خارج -لسانية إحالية ومرجعية. وما ذلك إلا لأن الأنساق الفرعية الدالة أنساق ثقافية تعكس وتخدم ثقافة إسلامية وتأويلا معينا للإسلام. ومن ثمة، فهي توجه الاستعمال

(1) (1987)، ص. 94 – 96.
(2) (1972)، ج. 1، ص. 249.
(3) نفسه، ص. 263.

اللغوي على مختلف مستوياته. ولذا، كان من الضروري معرفة مقامات الخطاب القرآني وجهات التخاطب حتى لا تفسد المعاني وتختل وتلتبس. ووجبت معرفة المقاصد كي يتحقق الفهم والإفهام ويرجَّح أمر على أمر في حال الكلام القابل للالتباس. ويعد كل إخلال بذلك لحنا. فمن المعروف أنه قد تم التمييز بين لحنين: لحن جلي وهو الخطأ في الإعراب، ولحن خفي وهو إخلال يختص بمعرفته القراء ومنه الخطأ في الوقف[1]. وقد كان الناس يعمدون إلى تفادي اللحن الثاني كما يتفادون اللحن الأول، فقد كانوا يتعلمون الأوقاف كما يتعلمون القرآن[2] بحيث إن ابن الأنباري نص على أن تمام معرفة القرآن معرفة الوقف والابتداء[3]. وفي هذا الباب قال النكزاوي: «باب الوقف عظيم القدر، جليل الخطر، لأنه لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن، ولا استنباط الأدلة الشرعية منه إلا بمعرفة الفواصل...»[4].

4.1.2. الوقف والفاصلة والازدواج والترتيل

للوقف، أيضا، صلة بالفاصلة والازدواج والترتيل. فما هي طبيعة هذه الصلة؟ وماذا يمكن أن يترتب عن ذلك بالنسبة لهذه الظاهرة التطريزية؟ تقودنا الإجابة عن هذين السؤالين إلى عرض مجموعة من الأقوال الموضحة في هذا الموضوع.

فقد أورد السيوطي نقلا عن الجعبري أن لمعرفة فواصل الآي طريقين: «توقيفي وقياسي، أما التوقيفي فما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم وقف عليه دائما تحققنا أنه فاصلة، وما وصله دائما تحققنا أنه ليس بفاصلة، وما وقف عليه مرة ووصله أخرى احتمل الوقف أن يكون لتعريف الفاصلة أو لتعريف الوقف التام أو للاستراحة»[5]. إلا أن الجعبري ينتقد من يقول بسنية وقف الفواصل قائلا: «وجهل قوم هذا المعنى فسموه وقف السنة إذ لا يسن إلا ما فعله تعبدا، ولكن هو وقف

(1) السيوطي (1967)، ج. 1، ص. 282.
(2) نفسه، ص. 230.
(3) نقلا عن: السيوطي، نفسه، نفس الصفحة.
(4) نقلا عن: السيوطي، نفسه، نفس الصفحة.
(5) الجعبري، نقلا عن السيوطي (1967)، ج. 3، ص. 290 – 291. وانظر أيضا: القسطلاني (1972)، ج. 1، ص. 253.

البيان»[1]. ويوضح القسطلاني ذلك بقوله: «أي بيان الفواصل»[2]. ويقول الزركشي: «إن مبنى الفواصل على الوقف، ولهذا شاع مقابلة المرفوع بالمجرور وبالعكس، وكذا المفتوح والمنصوب غير المنون...»[3]، ويقول أيضا: «وتقع الفاصلة عند الاستراحة في الخطاب لتحسين الكلام بها...»[4] و«تسمى فواصل لأنه ينفصل عنده الكلامان وذلك أن آخر الآية فصل بينها وبين ما بعدها...»[5]. كما يقول الزركشي أيضا: «...ولا شك أن كلمة الأسجاع موضوعة على أن تكون ساكنة الأعجاز، موقوفا عليها، لأن الغرض المجانسة بين القرائن والمزاوجة، ولا يتم ذلك إلا بالوقف...»[6] و«اعلم أن إيقاع المناسبة في مقاطع الفواصل حيث تطرد متأكد جدا، ومؤثر في اعتدال نسق الكلام وحسن موقعه من النفس تأثيرا عظيما، ولذلك خرج عن نظم الكلام لأجلها في مواضع...»[7]. وتنقسم الفواصل إلى خمسة أصناف: الفواصل المتماثلة وهي ما تماثلت حروفها في المقاطع، والفواصل المتقاربة وهي ما تقاربت حروفها في المقاطع، والفواصل المتوازية وهي التي تتفق فيها الكلمتان في الوزن وحروف الفاصلة، والفواصل المطرَّفة وهي التي تتفق فيها الكلمتان في حروف الفاصلة فحسب، والفواصل المتوازية وهي مراعاة الوزن فحسب في مقاطع الكلام[8]. كما تنقسم الفواصل أيضا إلى فواصل قصيرة وفواصل طويلة وفواصل متوسطة[9].

وقد تحدث النحاة وغيرهم عما أسماه بعضهم بـ«الوقف الترنمي» «كالوقف على نحو: أقلي اللوم عاذل والعتابا، بالتنوين ويسمى تنوين الترنم»[10]. وقد قال سيبويه، في هذا المضمار: «أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف والواو والياء، ما ينون وما لا ينون، لأنهم أرادوا مد الصوت... وإنما ألحقوا هذه المدة في حروف

(1) نقلا عن القسطلاني (1972)، ج. 1، ص. 253.
(2) نفسه، نفس الصفحة.
(3) (1972)، ج. 1، ص. 69.
(4) نفسه، ص. 54.
(5) السيوطي (1967)،)، ج. 3، ص. 292.
(6) (1972)، ج. 1، ص. 71.
(7) نفسه، ص. 60.
(8) نفسه، ص. 72، وص. 75 – 76. وأنظر أيضا السيوطي (1967)،)، ج. 3، ص. 211.
(9) الزركشي (1972)، ج. 1، ص. 78.
(10) الجاربردي وابن جماعة(د.ت)، ج. 1، ص. 168.

الروي لأن الشعر وضع للغناء والترنم، فالحقوا كل حرف الذي حركته منه»[1].

ويقول السيوطي في الإتقان: «كثر في القرآن ختم الفواصل بحروف المد واللين وإلحاق النون، وحكمته وجود التمكن من التطريب... وجاء في القرآن على أسهل موقف وأعذب مقطع»[2]. وقد ذكر الزركشي المواضع التي يخرج فيها نظم الكلام إلى إيقاع المناسبة في مقاطع الفواصل ومنها: إلحاق الألف وحذف الهمزة أو حرف اطرادا والجمع بين المجرورات وتأخير ما أصله أن يقدم وإفراد ما أصله أن يجمع وجمع ما أصله أن يفرد وتثنية ما أصله أن يفرد وتأنيث ما أصله أن يذكر وصرف ما أصله ألا ينصرف وإمالة ما أصله ألا يمال والعدل عن صيغة المضي إلى الاستقبال[3].

أما عن الازدواج، فقد قال ابن الجزري: «ربما يُراعى في الوقف الازدواج فيوصل ما يوقف على نظيره مما يوجب التمام عليه وانقطع تعلقه بما بعده لفظا وذلك من أجل ازدواجه...»[4]. وفي نفس السياق، يقول حازم القرطاجني: «وللناس في الكلام المنثور من جهة تقطيعه إلى مقادير تتقارب في الكمية، وتتناسب مقاطعها على ضرب منها، أو بالنقلة من ضرب واقع في ضربين أو أكثر، إلى ضرب آخر مزدوج، في كل ضرب ضرب منها أو يزيد على الازدواج، ومن جهة ما يكون غير مقطع، إلى مقادير يقصد تناسب أطرافها، وتقارب ما بينها في كمية الألفاظ والحروف»[5].

تقودنا مختلف هذه النصوص إلى إثبات جملة من الحقائق والاستنتاجات. فبجانب الوقف الفيزيولوجي (للاستراحة) والوقف التركيبي-الدلالي، هناك وقف يحدد الفاصلة ويعرف بها. والفاصلة كما هو معلوم قرينة السجعة أو السجع تفصل بين كلامين، أو أنها «كلمة آخر الآية كقافية الشعر، وقرينة السجع»[6]، أو أنها «كلمة آخر الجملة»[7]، فيما يرى الباقلاني أن «الفواصل حروف متشاكلة في المقاطع، يقع

(1) (1966)، ج. 4، ص. 204 – 206.
(2) (1967)، ج. 3، ص. 314.
(3) (1972)، ج. 1، ص. 60 – 67.
(4) ابن الجزري، شمس الدين (د.ت)، ج. 1، ص. 368.
(5) (1981)، ص. 388.
(6) القسطلاني (1972)، ج. 1، ص. 265.
(7) الناني (1983)، ص.

بها إفهام المعاني»[1]. وإذن، فالكلام يفصل عن سابقه ولاحقه بشروط:

- فإما أن تتماثل الحروف الختامية التي يفصل بها أو أن تتقارب من حيث المخارج والصفات،
- وإما أن تتفق الكلمات التي يفصل بها في الحروف الختامية فحسب،
- وإما أن يراعى الوزن فحسب في مواضع قطع الكلام،
- وإما أن يكون الكلام من حيث الكم طويلا أو قصيرا أو متوسطا.

ولا بد من تعيين هذا الفصل بوقف يسمى بوقف الفاصلة أو بوقف البيان أي بيان الفواصل وإظهارها.

ومن ثمة، يتبين أن بيان الفواصل يشترط تحقيق الوقف. إلا أن الغاية من الوقف هنا، حتى وإن كانت للاستراحة، فهي ترمي إلى تحسين الكلام بما سمي بـ«المجانسة» بين القرائن و«المزاوجة» و«الازدواج». ذلك أن الكلام (أو الخطاب) يقطع إلى مقادير متناسبة أو متقاربة في الكمية، فيحدث الإيقاع اللفظي الناتج عن التوازي الصوتي والتركيبي والصرفي، إذ تتماثل الوحدات التي تتشكل منها الجمل على مستوى البناء التركيبي والوزن الصرفي والأصوات الفاصلة.

إن الوقف هنا، إذن، يكشف هذا البناء الإيقاعي وينظمه بما هو عملية تكرار وتواز: تكرار بناءات تركيبية متوازية وبناءات صرفية متناسبة قابلة لأن تخرق مع تكرار لهذا الخرق، وتكرار أصوات متماثلة و/ أو متقاربة، وتكرار للوقوف مع نوع من التساوي في الوحدات التنفسية، وتكرار للوزن أو لموالاة الكلام على وزن ما، وتكرار لتكسير الوزن، وتكرار لتفاوت الكلام من حيث طوله وقصره.

وعلاوة على ذلك، فإن فواصل القرآن تختم بحروف المد واللين وإلحاق النون، وقد كثر ذلك في القرآن. ويقصد من ذلك «وجود التمكن من التطريب» و«الترنم». وقبل توضيح ذلك، يبدو لنا أنه من الضروري أن نفصل القول عن الترتيل وعلاقته بالوقف، فمن دواعي الوقف الترتيل، والترتيل هو التبيين[2]، ومن التبيين «تفصيل الحروف، والوقف على ما تم معناه منها»[3]. وفي هذا المعنى يقول

(1) (1951)، ص. 286.
(2) أبو جعفر النحاس (1987)، ص. 73.
(3) نفسه، ص. 74.

الزركشي: «وكمال ترتيله تفخيم ألفاظه والإبانة عن حروفه، والإفصاح لجميعه بالتدبر حتى يصل بكل ما بعده، وأن يسكت بين النفس والنفس حتى يرجع إليه نفسه، وألا يدغم حرفا في حرف...»[1]، ويقول أيضا: «ومما يدعو إلى الوقف في موضع الوقف الترتيل... ويدعو إليه اجتناب تكرير اللفظة الواحدة في القرآن تكريرا من غير فصل...»[2]. وقد ورد عن علي بن أبي طالب أن الترتيل «تجويد الحروف ومعرفة الوقوف»[3]. والترتيل، فيما يرى القسطلاني، «مصدر رتل فلان كلامه إذا أتبع بعضه بعضا على مكث وتفهم، من غير عَجَلَة»[4]. أما التجويد فهو: «مصدر جود تجويدا، إذا أتى بالقراءة مجودة الألفاظ، وهو تقويم حروفها، وإعطاؤها حقها، وتوفيتها واجب مستحقها، من غير إفراط، ولا تفريط، ولا تكلف، ولا تعسف، ولا تخليط، سالمة من تمضيغ اللسان، وتقعير الفم، وتعويج الفك، وتقطيع المد، وتطنين الغنات، وحصرمة الراءات...»[5]. ويعرفه القاري بقوله: «هو إعطاء الحروف بعد إحسان مخارجها وتمكينها في محايزها حقها من كل صفة من صفاتها... وإعطاؤها مستحقها من تفخيم وترقيق وسائر أوصافها [الآتية]. والفرق بين حق الحروف ومستحقها أن حق الحرف صفته اللازمة له من همس وجهر وشدة ورخاوة وغير ذلك من الصفات... ومستحقها ما ينشأ عن هذه الصفات كترقيق المستفل وتفخيم المستعلي ونحو ذلك من ترقيق الراءات وتفخيم بعضها وكذا حكم اللامات، ويدخل في الثاني ما ينشأ من اجتماع بعض الحروف إلى بعض [...] فالحق صفة اللزوم والمستحق صفة العُروض...»[6]. وقد اندرج ضمن مفهوم التجويد تحسين القراءة بالصوت انطلاقا من قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «من لم يتغن بالقرآن فليس منا». وقد أورد القسطلاني قول الطبري: «والترنم لا يكون إلا بالصوت، إذا حسنه القارئ وطرب به»[7]. ويرجح القسطلاني، بعد عرضه لمختلف التأويلات لقولة الرسول، أن «المراد تحسين الصوت، ويؤيده قوله: يجهر به، ويمكن الجمع

(1) (1972)، ج.1، ص. 450.
(2) نفسه، ص. 368.
(3) نقلا عن القسطلاني (1972)،)، ج. 1، ص. 220.
(4) القسطلاني- (1972)، ج. 1، ص. 219.
(5) نفسه، ص. 207.
(6) (1948)، ص. 21.
(7) (1972)، ج. 1، ص. 214.

بين أكثر التأويلات المذكورة، وهو أنه يحسن به صوته، جاهرا به، مترنما على طريق التحزن، مستغنيا به عن غيره من الأخبار، طالبا به غنى النفس، راجيا به غنى اليد، ولا شك أن النفوس تميل إلى سماع القراءة بالترنم، لأن للتطريب تأثيرا في رقة القلب، وإجراء الدموع، لأن ذلك سبب الرقة، وإثارة الخشية، وإقبال النفوس على استماعه، وكان بين السلف اختلاف في جواز القراءة بالألحان، أما تحسين الصوت، وتقديم حسن الصوت على غيره فلا نزاع فيه»[1]. وأضاف قائلا: «ومن جملة تحسينه (القرآن) أن يراعي فيه قوانين النغم، فإن الحسن الصوت يزداد حسنا بذلك، وإن خرج عنها أثر ذلك في حسنه»[2].

الترتيل، إذن، هو تجويد الحروف ومعرفة مواطن الوقف. وتجويد الحروف يستلزم إخراج الحروف من مخارجها وإعطائها صفاتها اللازمة الثابتة وصفاتها العرضية الناتجة عن التأليف بين مختلف هذه الحروف. ولاشك أن ذلك يستلزم تفصيل الحروف وعدم التخليط بينها. وهذا يتطلب موالاة الحروف بعضها البعض من غير إسراع وعجلة لأن من شأن ذلك أن يذهب ببعض من خاصياتها فتكاد لا تبين ولا تتميز عن بعضها البعض. وبما أن الأمر كذلك، فإن الترتيل يعني أيضا وضع فصول وقفية عند تمام المعنى حتى يسترد القارئ نفسه ليستأنف القراءة بنفس التبيين والإيضاح. ويشترط، من جهة ثانية، في القراءة بالترتيل مراعاة قوانين النغم، بما في ذلك مد الصوت الذي لا يجري إلا في حروف المد واللين وحرف النون بسبب أنفيته، والتنغيم والنبر والوقف والإيقاع. وهذا ما يؤدي إلى تحسين القراءة والترنم والتطريب بها. ومن ثمة، وجب على القارئ تلوين صوته بما يناسب هذه المظاهر التطريزية، وبما يناسب تنظيمها وبنيتها. ولاشك أن الترنم المتصل بالوقف، مع ما يرافقه من مد ونبر وإيقاع، يترتب عنه تناسب أطراف الكلام وتساوي المقاطع الختامية وتناسب نهاية الفواصل. ومن دون شك، فمثل هذه القراءة الموقعة بحسب القوانين التطريزية الداخلية للنص لابد أن تطرب المستمع وأن تشد انتباهه إلى المقروء وأن تستميله إلى فحوى الخطاب وتسهل عليه مهمة فهمه وتدبره. ولعله من البين أن الوقف من لوازم الترتيل والتجويد والقراءات. إذ بمراعاة قواعد الترتيل

(1) نفسه، ص. 215.
(2) نفسه، ص. 217.

الجيدة للوقف. أما إذا راعينا قواعد التجويد فقد ألزمنا أنفسنا بالوقوف على هذه المواطن بكيفية خاصة. ويبقى، ثالثا، أن نراعي القراءات لأن اختلافها يؤثر في اختيار المواضع الصالحة للوقف. فتكون هذه المراعاة تقتضي اختيار المواضع نلزم أنفسنا باختيار مواطن الوقف، ولا غرو أن يريدوا بهذا النوع من الكلام الترنم وأن يقرؤوا بالألحان، فكلام القرآن إما موزون أو شبيه بالموزون. يقول السيرافي شارحا قولة سيبويه السابق ذكرها: «وأما قوله لأن الشعر وضع للغناء والترنم، فهو من أصح الكلام، وذلك أن الغناء يحتاج إلى ألحان موزونة ونغم منظومة تكرر على مقادير من الحروف وبسبب لا يختلف، فلا يجوز أن يحمل ذلك إلا كلام موزون يكون قدر بعضه إلى بعض معروفا، ولولا ذلك ما احتيج إلى المنظوم، وهذا في جميع الألسنة، ما أرادوا الترنم به والغناء من الكلام كان موزونا، ومنهم من يلزم حرفا بعينه مع الوزن، ومنهم من يعتمد على اتفاق الوزن ومقدار الحروف وإن لم يقف على حرف معلوم [...] فلما كان موضوع الشعر للغناء والترنم احتاجوا إذا ترنموا إلى الحروف التي يمد فيها الصوت وهي الألف والواو والياء، وهذه الحروف مأخوذة من الحركات، [...] فإن قال قائل: فإذا كان موضوع الشعر للغناء والترنم فلم جاز أن يكون في الشعر مقيد؟ قيل له: يجوز أن يكون الترنم به قبل حرف رويه، لأنه ليس جميع حروف البيت يقع عليه المد والنغمة، وإنما تقع النغمة والتمديد ببعضه على حساب الطريق الذي يسلكونه فيه، وعلى أنه قد روي عن العرب إطلاق الموقوف وإلحاق الموصل به...»(1). وبما أن القرآن كلام موزون وزنا نثريا، كما تبين ذلك أعلاه، وبما أن وزنه يختلف عن وزن الشعر، فإن قراءته تستوجب ترنما وتغنيا شبيهين بالترنم بالشعر والتغني به. وهكذا، ففيما يتصل بخواتيم الفواصل، فإنها تلحقها حروف المد واللين التي يقترن بها، كما رأينا، النغم والنبر. ولا شك أن الفاصلة تختلف عن الروي أو بالأحرى عن القافية، لأن وزن القرآن ليس وزنا شعريا. فما يعتبر عيبا في القافية، لا يعد عيبا في الفاصلة. فقد أشار القسطلاني إلى أن اختلاف الحذو (وهو حركة الحرف الذي قبل الردف)، والإشباع، والتوجيه ليس بعيب في الفاصلة، «لئلا يتوهم أن فصاحة القرآن بالتزامها مع التركيب، لا بمجرده، وجاز الانتقال في الفاصلة، والقرينة، وقافية الأرجوزة، من نوع إلى آخر،

(1) (1983)، ص. 488.

بخلاف قافية القصيدة [...] والأصل في الفاصلة والقرينة المتجردة في الآية التجرد، وفي الآية والسجعة المساواة، كالبيت، فدار أمر الفاصلة على المناسبة والاستقلال والمساواة، والوصل على المباينة والتعلق والتفاوت»[1].

ونعود الآن لنعالج ظاهرة متصلة بالحرف الموقوف عليه محاولين تبيان صلتها بالوقف، وجاهدين في استجلاء طبيعة ما طرأ عليها وصلة ذلك بالإيقاع. يقول ابن يعيش: «لأن الوقف يمكن الحرف ويستوفي صوته ويوفره على الحرف الموقوف عليه فيجري ذلك مجرى الحركة لقوة الصوت واستيعابه كما جرى المد في حروف المد مجرى الحركة، وليس كذلك الوصل لأن الأخذ في متحرك بعد الساكن يمنع من امتداد الصوت لصرفه إلى ذلك المتحرك، ألا ترى أنك إذا قلت بكر في حال الوقف تجد في الراء من التكرير وزيادة الصوت ما لا تجده في حال الوصل... لأن الصوت إذا لم يجد منفذا انضغط في الحرف الموقوف عليه ويوفر فيه»[2]. ويقول الجاربردي: «لأن الوقف على الحرف ساد مسد حركته لأنه يمكن جرسه وتوفر الصوت به. فإنك إذا وقفت على عمرو مثلا وجدت للراء من التكرر وتوفر الصوت عليه ما ليس له إذا وصلته بغيره. ومتى أدرجتها زال لك الصوت لأن أخذك في حرف سوى المذكور يشغلك عن إتباع الحرف الأول صوتا. فبان بما ذكرنا أن الحرف الموقوف عليه أتم صوتا وأقوى جرسا من المدرج، فسد ذلك مسد الحركة...»[3]. ويقول سيبويه عن الراء: «والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة، والوقف يزيدها إيضاحا»[4]. ويقول أيضا: «واعلم أن من الحروف حروفا **مشربة** ضغطت من مواضيعها. فإذا وقفت خرج معها من الفم **صويت** ونبا اللسان عن موضعه، وهي **حروف القلقلة**.. وذلك القاف والجيم والطاء والدال والباء. والدليل على ذلك أنك تقول: الحذق، فلا تستطيع أن تقف إلا مع الصويت لشدة ضغط الحرف. وبعض العرب أشد صوتا، كأنهم الذين يرومون الحركة. ومن المشربة حروف إذا وقفت عندها خرج معها نحو **النفخة** ولم تضغط ضغط الأولى وهي الزاي والظاء والذال والضاد، لأن هذه الحروف إذا خرجت بصوت الصدر انسل

(1) (1972)، ج. 1، ص. 275.
(2) (د.ت)، ج. 9، ص. 71.
(3) (د.ت)، ج. 1، ص. 150.
(4) (1966)، ج. 4، ص. 136، انظر أيضا ص. 140.

آخره وقد فتر من بين الثنايا لأنه يجد منفذا، فتسمع نحو النفخة. وبعض العرب أشد صوتا، وكأنهم الذين يرومون الحركة. والضاد تجد المنفذ من بين الأضراس... وذلك قولك: هذا نشز، وهذا خفض، وأما الحروف المهموسة فكلها تقف عندها مع نفخ، لأنهن يخرجن مع التنفس لا صوت الصدر، وإنما تنسل معه. وبعض العرب أشد نفخا، كأنهم يرومون الحركة فلا بد من **النفخ**، لأن النَفَس تسمعه كالنفخ. ومنها حروف (غير) مشربة لا تسمع بعدها في الوقف شيئا مما ذكرناه، لأنها لم تضغط ضغط القاف ولا تجد منفذا كما وجد في الحروف الأربعة. وذلك اللام والنون، لأنهما ارتفعتا عن الثنايا فلم تجدا منفذا. وكذلك الميم، لأنك تضم شفتيك ولا تجافيهما كما جافيت لسانك في الأربعة حيث وجدنا المنفذ. وكذلك العين والغين والهمزة، لأنك لو أردت النفخ من مواضعها لم يكن كما لا يكون من مواضع اللام والميم وما ذكرت لك من نحوهما. ولو وضعت لسانك في مواضع الأربعة لاستطعت النفخ فكان آخر الصوت حين يفتر نفخا. والراء نحو الضاد. واعلم أن هذه الحروف التي يسمع معها الصوت والنفحة في الوقت، لا يكونان فيهن في **الوصل** إذا سكن، لأنك لا تنتظر أن ينبو لسانك، ولا يفتر الصوت حتى يبتدئ صوتا. وكذلك المهموس، لأنك لا تدع صوت الفم يطول حتى تبتدئ صوتا...»[1]

ويقول السيرافي شارحا الحروف المشربة التي يسمع معها صويت: «وينبغي إذا أردت امتحان ذلك أن تبتدئ بحرف من الحروف وتثني بأحد هذه الحروف الخمسة (أي القاف والجيم والطاء والدال والباء) فتقف عليه، فإنك تسمع صويتا عند الوقف عليه كقولك اق واج واط واد واب، وقد تدخل في ذلك الكاف كقولك: اك، وذلك أن هذه الحروف لما انضغط موضعها ولم يكن للصوت منفذ صار الوقف عليه وقطعه بمنزلة قطع شيء شديد التحزيق، والتحزيق الذي يوجب التصويت؛ لأن ما كان منفذا لم يكن له في التصويت من الأثر ما للمحزق[2]. وبصدد المشربة التي تخرج معها النفخة، يقول: «وإذا امتحنته بما ذكرته لك وجدت النفخة التي ذكرها إذا قلت: اظ، اذ، اض، از، ومعنى قوله : «انسل آخره وقد فتر من بين الثنايا، لأنه لا يجد منفذا» يريد انسل آخر هذه الحروف من بين الثنايا، لأنه لا يجد منفذا غير

(1) نفسه، ص. 174 – 175.
(2) (1983)، ص. 425 – 426.

ذلك وانسلاله هو النفخ، ومعنى قوله: «وفد فتر»، يريد آخره إذا ضعف، وما يخرج في الظاء والذال والزاي من بين الثنايا يخرج في الضاد من بين الأضراس»[1]. وعن الحروف المهموسة يقول: «ذكر الأربعة الظاء والذال والضاد والزاي لأنها من الحروف المهجورة، ومثلها من النفخ جميع الحروف المهموسة، فأجملها وهي عشرة أحرف: السين والشين والصاد والحاء والخاء والثاء والكاف والفاء والهاء والتاء، وقد ذكر التاء في حروف القلقلة وهي من الحروف المهموسة، وقد ذكر لها نفخا»[2]. وعن نفس الظاهرة يقول ابن جني: «فإن قلت: فقد نجد من الحروف ما يتبعه في الوقف صوت، وهو مع ذلك ساكن، وهو الفاء والثاء والسين والصاد ونحو ذلك، تقول في الوقف: اف،اث،اس،اص، قيل: هذا القدر من الصوت إنما هو متمم للحرف وموف له في الوقف، فإذا وصلت ذهب أو كاد. وإنما لحقه في الوقف **لأن الوقف يضعف الحرف**، ألا تراك تحتاج إلى بيانه فيها بالهاء [...] وذلك أنك لما أردت تمكين الصوت وتوفيته ليمتد ويقوى في السمع وكان الوقف يضعف الحرف ألحقت الهاء ليقع الحرف قبلها حشوا، فيبين ولا يخفى. ومع ذلك فإن هذا الصوت اللاحق للفاء والسين ونحوهما إنما هو بمنزلة الإطباق في الطاء، والتكرير في الراء، والتفشي في الشين، وقوة الاعتماد الذي في اللام»[3]. ثم يضيف: «فكما أن سواكن هذه الأحرف إنما تكال في **ميزان العروض** الذي هو عيار الحس وحاكم القسمة والوضع بما تكال به الحروف السواكن غيرها. فكذلك هي سواكن. بل إذا كانت الراء - لما فيه من التكرير تجري مجرى الحرفين في الإمالة، ثم بعد ذلك لا تعد في وزن الشعر إلا حرفا واحدا، كانت هذه الأحرف التي إنما فيها تمام وتوفية لهذا أحجى بأن تعد حرفا لا غير»[4]. ويقول في مكان آخر: «... وذلك لأن من الحروف حروفا إذا وقفت عليها لحقها صويت ما من بعدها، فإذا أدرجتها إلى ما بعدها ضعف ذلك الصويت، وتضاءل للحس، نحو قولك: اح، اث، اف، اخ، اك، فإذا قلت: يجرد ويصبر ويسلم ويثرد ويفتح ويخرج، خفي ذلك الصويت وقل، وخف ما كان له من **الجرس** عند الوقوف عليه [...]

(1) نفسه، ص. 426.
(2) نفسه، ص. 427.
(3) (د.ت)، ج. 2، ص. 328.
(4) نفسه، ص 329-328.

وسبب ذلك عندي أنك إذا وقفت عليه ولم تتطاول إلى النطق بحرف آخر من بعده تلبثت عليه، ولم تسرع الانتقال عنه، فقدرت بتلك اللبثة، على اتباع ذلك الصوت إياه، فأما إذا تأهبت للنطق بما بعده، وتهيأت له، ونشمت فيه، فقد حال ذلك بينك وبين الوقفة التي يتمكن فيها إشباع ذلك الصويت [...] فحركة الحرف تسلبه الصوت الذي يسعفه الوقف به..»[1].

وبما أن الوقف يقضي، كما سنرى في الفصل الثالث، بسلب الحرف حركته فإن عملية سلب الحركة تضعف الحرف وتخفيه، وذلك لعدة اعتبارات :

أولها، أن الحرف يصير ساكنا - أي صامتا - والساكن لا يجري فيه الصوت[2]. أي أن الحرف لا يصوّت إلا إذا ما أعقبه مصوت. والمصوت، كما مر بنا في الفصل الأول، حامل للنغم وأكثر جهارة من الصوامت. وهذا يستتبع أن الحرف الموقوف عليه يصير ضعيف الوضوح السمعي.

ثانيها، أن الحرف الموقوف عليه يكون مع انقطاع النفس وضعفه وكلال القوة الدافعة للهواء إلى الخارج، فيضعف في السمع وينقص جرسه.

ثالثا، أن الحروف الموقوف عليها إما أن تكون حبسية مجهورة (شديدة مجهورة) أو احتكاكية مجهورة (رخوة مجهورة) أو حبسية مهموسة أو احتكاكية مهموسة. وهذه الحروف، باستثناء اللام والنون والميم والعين والغين والهمزة، لا رنين لها أو أنها ضعيفة **الجهارة** sonority.

وتنقسم هذه الحروف إلى حروف حبسية stops لا يجد معها الهواء منفذا يتسرب منه فينضغط الهواء لحظة الحبس يعقبه تسريح مدوّ له. وحروف احتكاكية fricatives تسمح للهواء بأن يتسرب إلى الخارج، وحروف مهموسة غير مهتزة ولا متذبذبة لتباعد الوترين الصوتيين vocal cords عن بعضهما البعض، إلا أن لهذه الحروف وضعين مختلفين بحسب وصلها أو فصلها: فهي إذا كانت موصولة وساكنة، فإن اللسان لا يرتفع عنها ولا يضعف صوتها حتى يشرع الناطق في إنجاز الصوت اللاحق، أي أن العمليتين النطقيتين الخاصتين بإنتاج هذه الحروف وبإنتاج ما يليها تتداخلان، بحيث يسرع المرء في الانتقال عنها إلى الصوت الموالي. أما

---

(1) نفسه، ج. 1، ص. 57 - 58.
(2) نفسه، ج. 3، ص.130.

إذا كانت مفصولة، فإن الناطق ينتظر ارتفاع اللسان ويضعف الصوت بحيث لا يرد أي داع إلى الإسراع في الانتقال عن هذا الصوت.

فإذا حدث ما ذكرناه لهذه الحروف حالة الوقف، ودرءا لذهاب بعض الملامح المميزة distinctive features للحرف الموقوف عليه نتيجة ضآلة وضوحه السمعي، بل ونتيجة لذلك التلبث وسريان ما تبقى من النفس- في حال كل الحروف ما عدا اللام والنون والميم والعين والغين والهمزة، يكون من مفعول الوقف، بالنسبة لهذه الحروف، أن «تتمكن» و«تتم» و«توفى»، فيتمكن الصوت ويتوفى ليقوى في السمع ويبين ويتوفر جرسه، ويعني ذلك أن بعض الحروف يلحقها نفخ أو نفس مسموع aspiration .

وإذن فالحروف الموقوف عليها بالسكون صنفان: صنف يوقف عليه بصويت shwa أو نفخة، وصنف لا يوقف عليه بالصويت ولا بالنفخة. وينقسم الصنف الأول إلى صنفين فرعيين:

أولهما، حروف القلقلة وهي عبارة عن حبسيات مجهورة. ويعقبها في الوقف، حسب أندري رومان، ما نسميه نحن بالصويت أو مصوت ذو تلوين خفي[1] وذلك للنطق بالحرف **انفجاريا** explosive لا انحباسيا implosive. وقد سبق لكايْرْدْنَر أن ارتأى أن العرب يدمجون مصوتا قصيرا جدا (رمز له بـ e) وذلك لتفادي تهميس devoicing الحبسيات المجهورة[2].

ثانيهما، الحروف الرخوة الأربعة: ز، ظ، ذ، ض، التي يعقبها في الوقف نفخ، وهو عبارة عن نفس مجهور متولد عن الاحتفاظ بتذبذب الوترين الصوتيين لفترة معينة بعد إطلاق النطق الفموي[3]. وتتفرع عن هذا الصنف الفرعي الثاني الحروف المهموسة التي يعقبها **نفخ أو نفس مهموس**، أي أن المصوتات ذات التلوين الخفي التي ينتجها البعض مع هذه الصوامت يمكن أن تُهَمّس devoiced[4]. أما الصنف الثاني فيتعلق بالحروف التي لا يعقبها لا صويت ولا سكون، ذلك لأن تقويتها وتميم صوتها توفره جهارتها.

(1) (1983). p 515

(2) .Gairdner. W.H. (1935).p 53

(3) .Roman. A. (1983) p 518

(4) نفسه، ص. 520.

إلا أن ابن جني، كما رأينا، يعتبر أنّ هذا الصوت (أي الصويت والنفخة معا) الذي يعقب هاته الحروف يعد بمنزلة الإطباق في الطاء والتكرير في الراء والتفشي في الشين وقوة الاعتماد في اللام. ويعني ذلك أن هذا الصوت اللاحق يعد بمثابة صفة وخاصية ملازمة لهذه الحروف حال الوقف بالسكون. ويعزز هذا الرأي اعتبار الحرف الموقوف عليه والصويت shwa الذي يعقبه على المستوى العروضي حرفا واحدا.

وبناء عليه، فالحروف الموقوف عليها بالسكون، والتي هي نوعان: ما يعقبه صويت وما تعقبه نفخة، إما أن تكون نفَسية وإما أن تكون انفجارية. وصفتا النفسية والانفجارية صفتان ملازمتان لتلك الحروف ولا تنفكان عنها. ومن ثمة، فالوقف لا يكون إلا على الصامت الأخير بعد أن تسلب منه حركته.

غير أن سيبويه تحدث، في حالة هذه الحروف، عن أن بعض العرب «أشد صوتا وكأنهم الذين يرومون الحركة». فماذا عساه يعني بذلك؟ وهل يقصد بذلك الروم؟

يعرف ابن يعيش **الروم** بقوله: «فأما الروم فصوت ضعيف كأنك تروم الحركة ولا تتممها وتختلسها اختلاسا وذلك مما يدركه الأعمى والبصير لأن فيه صوتا يكاد الحرف يكون به متحركا...»[1]. ويقول أيضا: «والروم فيه شيء من صوت الحركة»[2] و«من جوهر الحركة وهو الصوت»[3]، وأنه يبين بحركة ضعيفة[4]. وإذن فإن الحرف الموقوف عليه يعقبه صوت ضعيف هو صوت الحركة إلا أنها حركة غير تامة و**مختلسة**، أي أنها صويت. ونظرا لضعف هذه الحركة- ضعف مدتها- فإن الحرف يكاد يكون بها متحركا. وإذن، فالعرب لا تقف على الحرف الساكن، بخصوص الحروف المذكورة أعلاه، وإنما تقف عليه متبوعا بصويت.

لكن سيبويه ميز، كما ذكرنا، بين صويت ونفخة. فما عساه يقصد بذلك بخصوص نوعية الحركة التي تعقب مثل هذه الحروف؟ إذا صح أن الأمر يتعلق **بالروم**، أي **بالحركة المختلسة**، فإن الحروف التي يعقبها صويت هي بمثابة حروف انفجارية يعقبها صويت، أو على الأصح هي حروف انفجارية لأن صويتا يعقبها

(1) (د.ت)، ج. 9، ص. 67.
(2) نفسه، ص. 68.
(3) نفسه، ص. 70.
(4) نفسه، نفس الصفحة.

وإلا لنطقنا بها انـحباسـية أي ذات انفجار مكتوم. أما الحروف التي تعقبها نفخة فهي حـروف نَـفَسِـيَّـة aspirated يعقبهـا صويـت. وهـذا يعنـي أن الصـوت يجري في هذه الحروف السـواكن، إلا أنه صوت ضعيف، وعلى الرغم من ضعف هذا الصـوت (الصويـت shwa)، أي إضعـاف المصـوت الأخير التام فإن هذا الصوت يسعف على تبيان الحرف وإيضاحه وتوفيته وتتميمه.

وإذا كان الأمـر كذلـك، فلـم عـد ابـن جني الحـرف الموقوف عليه والصويت الذي يعقبه بمثابة حرف واحد؟، أو لماذا عد هذا الصويت بمثابة خاصية للحرف الموقوف عليه وملمح له؟

نعتقـد أن ابـن جنـي يميـز بيـن تصوريـن مختلفتين، أحدهمـا **صوتي** phonetic والثانـي **صواتـي** phonologic . فمـن الزاويـة الصوتيـة، هنـاك حرف وصويت، ومن الزاوية الصواتية هناك حرف فحسب، أي أن قيمة الصويت ووظيفته في الوقف قيمة ووظيفة صوتية لا غير. (انظر الفصل الرابع ففيه المزيد من التوضيح).

وإذا كانت تلك وضعية هذه الحروف، حال الوقف، على المستويين الصوتي والصواتي، فإن بقية الحروف تسـتثنى من ذلك. ونضيف إليها حرف الراء الذي يضاعف حال الوقف وذلك من أجل إيضاحه وتبيانه، لأنه يصير آنئذ بمثابة صامتين متعاقبين أو بمثابة صامت طويل. إلا أننا نعلم، كما سنرى ذلك في الفصل اللاحق، أن العرب تضاعف الحرف الموقوف عليه «بأن تزيد عليه حرفا مثله فيلزم الإدغام... وهذا التضعيف إنما هو من زيادات الوقف»[1]. وبذلك يتعزز صوت هذه الحروف ويتقـوى بفضـل مضاعفـة مدتهـا الزمنيـة وتمديدهـا. وفي كل الأحوال، فإن كل هذه النصوص تشـير إلى الوقف والحركة الملازمة له التي ليسـت في نهاية الأمر سـوى **وسيلة تطريزية تحقق الطول**، وكأنه **طول تعويضي** compensatory lengthening لما تم حذفه (انظر صلة الوقف بالتطويل في الفصل الرابع).

ولنختم هذا القسم، نقول بأنه قد اتضح أن وقف الفاصلة والازدواج والترتيل وطبيعة الحروف الموقوف عليها، على المستويين الصوتي والصواتي، يجسد جملة من مقومات الإيقاع اللفظي سـواء تعلق الأمر بتناسـب أجزاء الكلام وتسـاويها أم

(1) نفسه، ص. 67.

بتشاكل الحروف الموقوف عليها أو المقاطع الموقوف عليها وتماثلها وتقاربها، أم تعلق الأمر بتكسير هذا التوازي على هذه الأصعدة أو على أصعدة أخرى. ومن ثمة أمكنت الخلاصة التالية: إن للوقوف دورا في البنية الإيقاعية للكلام، وهو دور تشاركه فيه أصناف تطريزية أخرى مثل النغم والتنغيم والطول والنبر، وهذا ما سنعالجه، من زاوية أخرى، في الفصل الرابع.

2.2. الوقف في الكتابات النقدية والبلاغية

نرمي في هذا القسم إلى عرض مواقف النقاد والبلاغيين - وعلى الأصح بعضهم - حول علاقة الوقف بالسجع وعلاقة الوقف بالقافية محاولين التركيز على الكشف عن الوقف العروضي وعلاقته بالتركيب والدلالة. ولعلنا نستطيع، من خلال ما سنعرضه، الوقوف على جوانب تتصل بالوقف وصلته بالإيقاع.

فالسجع يحد بوصفه تماثل الحروف في مقاطع الفصول»[1]، ويشترط أنها موضوعة «على أن تكون ساكنة الأعجاز موقوفا عليها لأن الغرض أن يجانس بين القرائن ويزاوج بينها ولا يتم ذلك إلا بالوقف»[2]. وقد أورد أبو هلال العسكري أن من السجع ما يكون جزءاه «متوازيين متعادلين، لا يزيد أحدهما على الآخر، مع اتفاق الفواصل على حرف بعينه...»[3]، ومنه ما تكون ألفاظ جزئيه المزدوجة مسجوعة[4]، ومنه ما تكون أجزاؤه متعادلة، «وتكون الفواصل على أحرف متقاربة المخارج إن لم يكن أن تكون من جنس واحد...»[5]. ويقول أيضا : «ما رأيت رجلا تكلم فأحسن الوقف عند مقاطع الكلام ولا عرف حدوده إلا عمرو ابن العاص (رضي الله عنه) كان إذا تكلم تفقد مقاطع الكلام، وأعطى حق المقام، وغاص في استخراج المعنى بألطف مخرج حتى يقف عند المقطع وقوفا يحول بينه وبين تبعيته من الألفاظ»[6]. وعلى «البليغ» أن يكون «بصيرا بمقاطع الكلام

---

(1) ابن سنان الخفاجي (1982)، ص. 171.
(2) ابن القيم الجوزية (1982)، ص. 347.
(3) (1971)؛ ص. 268.
(4) نفسه، ص. 269.
(5) - نفسه، نفس الصفحة.
(6) نفسه، ص. 458.

ومواضع وصوله وفصوله»[1]. ومن اللازم الوقف عند مقاطع الكلام وحدوده[2].

تعد السجعة، إذن، نهاية كلام وفاصلة بينه وبين كلام لاحق. ويشترط في هذا الحرف الأخير أن يكون ساكنا لأنه حرف موقوف عليه. فالكلام المسجوع مقسم إلى أجزاء بحسب السجعات الواردة فيه، وإذن عدد الوقوف. وهذه الأجزاء إما أن تكون متوازية متعادلة وإما أن تكون مزدوجة. والغرض من الوقف هنا المجانسة بين أجزاء الكلام المتناسبة وإحداث توازيها. وبذلك تكون للكلام نهايات أو فصول أو مقاطع تحول دون استرساله وتواصله. ولا شك أن الوقف هنا ذو طبيعة إيقاعية، بذهابه يذهب هذا الإيقاع ويختل بحيث ينتفي تناسب الأجزاء وتساويها. وباختصار، فإن ما قيل عن الفاصلة والازدواج، في القسم 4.1.2، يسري على الكلام النثري المسجوع.

أما القوافي فتجري مجرى الفاصلة والسجع. والقافية، عند الخليل بن أحمد الفراهيدي، هي «من الحرف الأخير إلى أول الحرف الساكن قبله المتحرك». وهي، عند الأخفش، «الكلمة الأخيرة» من البيت، وعند آخرين هي «حرف الروي»[3]. وسميت القافية قافية «لأن الشاعر يقفوها لأنها تجري له في البيت الأول على السجية ثم يتبعها في سائر الأبيات»[4]. والقافية، كما يرى ابن سنان الخفاجي، «موضع قطع وسكوت ووقوف على ما مضى واستئناف لما يأتي»[5]. وأورد حازم القرطاجني قول بعض العرب لبنيه : «اطلبوا الرماح فإنها قرون الخيل، وأجيدوا القوافي فإنها حوافر الشعر، أي عليها جريانه واطراده، وهي مواقفه. فإن صحت استقامة جريته وحسنت مواقفه ونهاياته»[6]. كما يرى الدماميني «أن القافية محل الوقف والاستراحة»[7]. وقد أورد ابن رشيق أن «المقاطع: مقطع الأبيات، وهي القوافي»[8]. فيما أورد رأي الشيخ أبي عبد الله بن إبراهيم بن السمين قوله «المقاطع

(1) نفسه، نفس الصفحة.
(2) نفسه، نفس الصفحة.
(3) الدماميني (1994)، ص. 237، أنظر أيضا القسطلاني (1972)، ج. 1، ص. 267.
(4) الدماميني (1994)، ص. 239.
(5) (1982)، ص. 182.
(6) (1981)، ص. 271.
(7) - (1994)، ص. 271.
(8) (1972)، ج. 1، ص. 215.

أواخر الأبيات، والمطالع أوائلها، قال: ومعنى قولهم «حسن المقاطع جيد المطالع» أن يكون مقطع البيت -وهو القافية- متمكنا غير قلق بغيره، فهذا حسنه، والمطلع- وهو أول البيت- جودته أن يكون دالا على ما بعده كالتصوير وما شاكله»[1].

مهما كان الاختلاف حول تحديد القافية، فإنها تشكل نهاية البيت الشعري المتماثلة مع كل نهايات أبيات القصيدة. ولأنها مقوم أساسي من مقومات الإيقاع الشعري، ولأنها «كالموازين»[2]، فقد وجب اعتبارها موضع وقف يجب الالتزام به. إنها موضع وقف عروضي إذ يوقف بعد توالي عدد معين من الحركات والسكنات أو من التفاعيل وأركان العروض. إنها تؤذن بنهاية مجموعة إيقاعية ووشك بداية مجموعة إيقاعية ثانية. ولا شك أنها أيضا موضع استراحة مادام الترنم بالشعر يستوجب التمهل في الإلقاء ومد ما يجب مده.

لكن البيت الشعري، كما نعلم، يتكون من صدر وعجز، وما بين نهاية الصدر وبداية العجز، على المستوى الخطي، بياض، ألا يفصل ما بين الصدر والعجز وقف ما؟ وما طبيعة هذا الوقف؟ وقبل ذلك، كيف يتم الوقف العروضي، وما هي شروطه؟

يقول حازم القرطاجني: «فأما ما يجب فيها (في القافية) من جهة كونها مستقلة منفصلة عما بعدها أو متصلة به، فلا يخلو الأمر في هذا من أن تكون الكلمة الواقعة في القافية غير مفتقرة إلى ما بعدها ولا مفتقر ما بعدها إليها، أو يكون ما بعدها مفتقرا إليها ولا تكون هي مفتقرة إليه. فالقسم الأول هو المستحسن على الإطلاق. والأقسام الثلاثة أشدها قبحا مناقض القسم المستحسن. ويسمى افتقار أول البيتين إلى الآخر تضمينا لأن تتمة معناه في ضمن الآخر [...] والتضمين يكثر فيه القبح أو يقل بحسب شدة الافتقار أو ضعفه. وأشد الافتقار افتقار بعض أجزاء الكلمة إلى بعض. وربما صنع شعر قوافيه على هذا الوضع ليعمى موضع القافية وهو قبيح جدا. ويتلوه في شدة الافتقار افتقار أحد جزئي الكلام المركب المفيد إلى الآخر. وأما افتقار العمدة إلى تتمة الفضلة والفضلة إلى الاستناد إلى العمدة فأقل قبحا من ذلك، وإنما

(1) - نفسه، ص. 216.

(2) - نفسه، ص. 121.

يكون هذا حيث تقوم الدلالة على المراد بالإضمار. وافتقار المعطوف إلى ما يعطف عليه إذا كان المعطوف كلاما تاما أخف من ذلك وأقل قبحا، فإن كان المعطوف ناقصا كان أمر الإضمار سهلا»[1]. ويقول في وصل بعض الفصول ببعض: «فالتأليف في ذلك على أربعة أضرب:

1- ضرب متصل العبارة والغرض.

2- وضرب متصل العبارة دون الغرض.

3- وضرب متصل الغرض دون العبارة.

4- وضرب منفصل الغرض والعبارة.

[...] فأما **المتصل العبارة والغرض** فهو الذي يكون فيه لآخر الفصل بأول الفصل الذي يتلوه علقة من جهة الغرض وارتباط من جهة العبارة، بأن يكون بعض الألفاظ التي في أحد الفصلين يطلب بعض الألفاظ التي في الآخر من جهة الإسناد والربط [...]

وأما **المتصل الغرض المنفصل العبارة** فهو الذي يكون لذلك الكلام علقة بما قبله من جهة المعنى. وهذا الضرب إذا نيط برأس الفصل فيه معنى تعجيبي أو دعائي أو غير ذلك مما أشرنا إليه وهو أفضل الضروب الأربعة. [...].

وأما **الضرب الثالث** وهو ما كان منفصل الغرض متصل العبارة فإنه منحط عن الضربين اللذين قبله.[...]

فأما **الضرب الرابع** وهو الذي لا توصل فيه عبارة بعبارة ولا غرض بغرض مناسب له، بل يهجم على الفصل هجوما من غير إشعار به مما قبله ولا مناسبة بين أحدهما والآخر»[2].

ويقول الدماميني : «...وذلك لأن أول البيت إذا كان مفتقرا إلى أول البيت الثاني فليس بتضمين، نص عليه أبو العباس وسماه تعليقا معنويا، ووجه بأن القافية محل الوقف والاستراحة. فإذا كانت مفتقرة لما بعدها لم يصح الوقف عليها، أما إذا سلمت من الافتقار فلا عيب لانتفاء المحذور»[3].

(1) (1981)، ص. 277-276.
(2) نفسه، ص. 291-290.
(3) (1974)، ص. 271.

تعرف القافية، إذن، أوضاعا مختلفة بالنظر إلى البيت الذي يليها. فإما أن تستقل وتنفصل عما يتلوها من كلام بحيث تكون الكلمة الواقعة في القافية الموقوف عليها عروضيا مستغنية عما يعقبها من جهة التركيب والدلالة. وبذلك يتطابق الوقف العروضي والوقف التركيبي الدلالي. هذا **أولا**؛

وثانيا، يمكن للكلمة الواقعة في القافية أن تكون متعلقة بما يليها، ويمكن لما يليها أن يكون متعلقا بها، وهنا يتحقق الوقف العروضي وحده، فلا يتطابق والوقف التركيبي-الدلالي، وذلك لأن الكلمتين المفصول بينهما بالوقف العروضي - كلمة البيت الأول وكلمة البيت الثاني- لا تستغني أية واحدة منهما عن الأخرى من جهة التعلق اللفظي والتعلق المعنوي.

وثالثا، يمكن لكلمة القافية أن تكون متعلقة بما يتلوها ولا يكون ما يتلوها متعلقا بها. وفي هذه الحالة يتحقق الوقف التركيبي والوقف الدلالي العروضي، إلا أن كلمة القافية تتعلق، من جهة التركيب والدلالة، بما بعدها أكثر مما تتعلق كلمة البيت الموالي بها.

ورابعا، يمكن للكلمة التي تتلو كلمة القافية ألا تستغني عنها ولا تكون كلمة القافية متعلقة بها. وهنا يتحقق الوقفان العروضي والتركيبي- الدلالي، إلا أن الكلمة الموالية للقافية تكون من جهة التركيب والدلالة متعلقة بكلمة القافية.

ويترتب عن هذه الأصناف أربعة من أحوال كلمة القافية- عروضيا وتركيبيا ودلاليا- **وقف مستحسن** ويتصف به الصنف الأول. بينما تعتبر الأصناف الثلاثة الأخرى **أشد قبحا**. وتلك حالات ما يسمى بالتضمين. إلا أن لقبح التضمين- عدم تناسب الوقف العروضي والوقف التركيبي -الدلالي- مستويات تتفاوت بحسب شدة التعلق أو ضعفه وتراخيه. فالوقف الأشد سوءا هو الوقف في وسط الكلمة بحيث ينتمي جزء منها إلى القافية وينتمي الآخر إلى البيت الموالي. ويليه في ذلك افتقار أحد جزئي الكلام المفيد - بالمعنى النحوي القديم - إلى الجزء الآخر لشدة التعلق. ثم هناك افتقار العمدة إلى الفضلة وافتقار الفضلة إلى العمدة. وأخيرا، هناك الدرجة الأقل قبحا وتتعلق بافتقار المعطوف إلى ما يعطف عليه شريطة أن يكون المعطوف كلاما تاما.

ومن جهة أخرى، يمكن النظر إلى الوقف من جهة علاقة العبارة بالغرض الشعري. إذ قد تكون العبارة تتصل بعبارة تالية ويكون الغرض متصلا فيربط آخر الفصل بأول الفصل الموالي من جهة الإسناد والربط. هذا **أولا**

وثانيا، قد يكون الغرض متصلا منفصل العبارة ولا تكون العلاقة بين آخر الفصل وأول الفصل الموالي إلا من جهة المعنى الذي يجب إتمامه.

وثالثا، قد يكون الغرض منفصلا والعبارة متصلة أي وجود تعلق لفظي مع انتقال من غرض إلى آخر.

ورابعا، قد يكون الكلام غير متصل العبارة وغير متصل الغرض فلا توجد مناسبة لا بين العبارتين ولا بين الغرضين.

ففي **الحالة الأولى** لا يناسب الوقف العروضي الوقف التركيبي - الدلالي؛ وفي **الحالة الثانية**، لا يبدو أن هناك ما يشير إلى وقوع أي تضارب بين الوقفين وإن كان الكلام موصولا من جهة المعنى. وفي **الحالة الثالثة**، لا يتناسب الوقف العروضي والوقف التركيبي الدلالي مع أن الكلام غير موصول من جهة المعنى. أما **الحالة الرابعة** فتعرض استقلال البيتين السابق واللاحق عروضيا وتركيبيا ودلاليا.

هكذا نخلص إلى مراتب للوقف في الشعر قد يحدث أن تتضارب. إلا أنه لما كان المطلوب في الشعر هو الوزن «وقد كان مرجع الوزن إلى رعاية التناسب في الصوت- ومن المعلوم أن الأمور بخواتيمها - ناسب لذلك رعاية مزيد التناسب في القوافي التي هي خواتيم أبيات القصيدة»[1]. فإن المعول عليه، في الشعر، هو الوقف العروضي حتى يهيمن الإيقاع الشعري. فيحدث نتيجة لذلك، لاتناسب بين الوقفين العروضي والتركيبي - والدلالي.

ولكي نلخص هذا القسم، نقول بأنه من الواضح أن المتوخى في النثر الأدبي المسجوع وفي البيت الشعري أن الوقف يراد به بيان الأسجاع والقوافي مع بيان تعادل الأجزاء وتوازن الفصول على زنة واحدة والوقوف فيها إما على حروف متماثلة كما هو الحال في الشعر أو على حروف متجانسة أو متقاربة كما هو الحال في الخطاب النثري. فيحدث من جراء ذلك التكرار والتوازي بين أجزاء القول وبين

(1) أبو يعقوب السكاكي (1983)، ص. 240.

الوقفات، إضافة إلى ما في الشعر من ترنم في الوقف كما سبقت الإشارة إلى ذلك أعلاه. كما يتضح أن معرفة الوصول والفصول مسألة ضرورية لأنه من شأن الخلط بينهما أن يكون «أشد وأعيب من اللحن» على حد تعبير يزيد بن معاوية[1].

3.2. الوقف والتطريز

لا نود في هذا القسم سوى استخلاص علاقة الوقف بالظواهر التطريزية الأخرى انطلاقا مما سبق في الأقسام السالفة. وسنكتفي هنا بإشارات سريعة غير أنها كافية في حدود قراءتنا لتلك الجوانب من تراثنا العربي الإسلامي.

ففي ما يتصل بعلاقة الوقف **بالتنغيم** وبالأنغام، يمكن اعتبار الوقف واقعا إما في حدود النطاقات التنغيمية أو في وسطها أو أنه حد الوحدة النغمية. وبذلك، لا يمكن تصور وقف لا يلازمه نطاق تنغيمي ما. أما بخصوص **الإيقاع**، فيمكن القول بأن الوقف متوقف عليه وبأن الإيقاع متوقف على الوقف، ذلك أن الوقف يساهم في تحديد الوحدة الإيقاعية بحيث يمكن القول بأن حدود الوحدة الإيقاعية تتناسب مع الوقوف. وفيما يتصل **بالطول**، رأينا أن للوقف صلة بتطويل الصوت الأخير ومده. وإذا كان الوقف يقوم بهذا الدور فإنه يترتب على ذلك تغيير البنية المقطعية للكلمة الموقوف عليها كأن يصير المقطع الختامي مقطعا طويلا أو مقطعا ثقيلا.

ومن جهة ثانية، فإن النصوص المتحدث عنها هنا نصوص معدة للإلقاء والإنشاد والتجويد، لذلك استلزمت التمهل واللبث في النطق، فكان **الوقف عاملا أساسيا من عوامل إعاقة الإسراع**.

وبخصوص **النبر**، لا يسعنا سوى القول بأن المقطع الأخير يكون منبورا وأشد بروزا من مقاطع المجموعة القولية. وسنعود إلى هذه القضية في الفصل الرابع.

من الواضح أننا تحدثنا، إلى حدود هذه السطور، عن وقف بنيوي، وحاولنا قدر الإمكان إبراز نسق الوقف والكشف عنه وعن نسيج علاقاته بوحدات تطريزية أخرى تبنين معه أي خطاب من الخطابات المذكورة في الأقسام السابقة.

(1) - نقلا: عن أبي هلال العسكري (1971)، ص. 460.

4.2. الوقف وأنواعه

ميز العرب القدماء في الوقف عدة أنواع نحاول أن نرصدها بإيجاز حتى نستكمل صورة الوقف عندهم. هكذا وقفنا على التقسيمات التالية:

1.4.2 تقسيم أول

أ. **الوقف والسكت**: ميز المجودون والقراء بين الوقف والسكت. فابن الجزري يعتبر السكت «عبارة عن قطع الصوت زمنا هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس»[1]، ونقل عن حمزة أن السكت على الساكن قبل الهمز **سكتة يسيرة**، وأورد رأي الأشناني الذي يعتبر السكت **سكتة قصيرة**. كما نقل قول قتيبة عن الكسائي: سكت **سكتة مختلسة** من غير إشباع، وقول أبي الحسن طاهر بن غلبون: **وقفة يسيرة**، وقول مكي: **وقفة خفيفة**، وقول ابن شريح: **وقيفة**. وقول أبي محمد سبط الخياط أن حمزة وقتيبة يقفان وقفة يسيرة من غير مهلة، وقول أبي القاسم الشاطبي **سكتا مقللا**، وقول الداني **سكتة لطيفة** من غير قطع[2].

وبخصوص مدة السكت نقل ابن الجزري أن الحافظ أبا شامة يقول بأن الإشارة بقولهم دون تنفس إلى عدم الإطالة المؤذنة بالإعراض عن القراءة. كما أورد قول الجعبري بأن قطع الصوت زمانا قليلا أقصر من زمن إخراج النفس لأنه إن طال صار وقفا..[3]. ويقول القاري في تعريفه للسكت: «...والسكت قطع الصوت زمانا أقصر من زمن التنفس...»[4]. ويحدد القسطلاني الزمان بقوله: «وزمانا: وهو ما يزيد على الآن...»[5]. ويشير المارغني إلى جواز وقوع السكت في وسط الكلمة[6]. وبخصوص المواضع التي يسكت عندها، يقول ابن الجزري: «الصحيح أن السكت مقيد بالسماع والنقل، فلا يجوز إلا فيما صحت الرواية به لمعنى مقصود بذاته. وذهب ابن سعدان فيما حكاه عن أبي

(1) ابن الجزري شمس الدين (د.ت)، ج. 1، ص. 240.
(2) نفسه، ص. 241-240.
(3) - نفسه، ص. 241.
(4) (1948)، ص. 63.
(5) (1972)، ج. 1، ص. 248.
(6) (د.ت)، ص. 156.

عمرو وأبو بكر مجاهد فيما حكاه عنه أبو الفضل الخزاعي إلى أنه جائز في رؤوس الآي مطلقا حالة الوصل لقصد البيان. وحمل بعضهم الحديث الوارد على ذلك، وإذا صح حمل ذلك جاز»[1].

إن السكت، إذن، مثله مثل الوقف، يعد قطعا للصوت. إلا أن زمنه دون زمن الوقف. ويلزم في قطع الصوت فيه أن يكون من غير تنفس ومن غير مهلة. إنه سكت مختلس من غير إشباع ولا مد أو تطويل، بل إنه أخف من الوقف وأيسر منه وألطف وأقل طولا. وهذا يعني أن زمن السكت أقصر من الوقف الذي يكون أطول. ولهذا السبب، يمكن القول بأن الوقف ينقسم من حيث مدة استغراقه إلى: وقف وسكت أو إلى وقف طويل ووقف قصير.

ب. **الوقف الاختياري والوقف الاضطراري**: كما ميز القراء والموجودون بين وقف اختياري ووقف اضطراري. فالوقف الاختياري يتحقق، كما يرى ابن الجزري، حينما يكون الكلام تاما[2]، أما عند القاري فهو "أن يقصد لذاته من غير عروض سبب في جهاته"[3]، وهو «الذي يقصد القارئ الوقف عليه لكن تارة يفهم المعنى وتارة لا»[4]. أما الوقف الاضطراري فهو، عند القاري، «ما يعرض بسبب حصر وعجز ونسيان لما بعده من كلماته»[5]، وهو، عند ابن يالوشة، «عند ضيق النفس والتعب»[6]. وعليه، فالوقف الاختياري هو الوقف الذي يقصده القارئ مختارا، أما الوقف الاضطراري فهو الذي يجبر عليه بسبب النسيان وغيره.

ج. **الوقف الاختباري أو التعريفي**: وهو، عند القارئ، «ما يستحنه الأستاذ بقوله كيف تقف على هذا اللفظ بعينه ليعلم مهارته في وجوه قراءته»[7]، ويسميه المارغني بـ«التعريفي»[8]. وهو عبارة عن وقف يراد به اختبار المتعلم عن الوقف

(1) ابن الجزري، النشر (د.ت)، ج. 1، ص. 242.
(2) نفسه، ص. 225.
(3) (1948)، ص. 63.
(4) ابن يالوشة (د.ت)، ص. 47.
(5) (1948)، ص. 63.
(6) (د.ت)، ص. 47.
(7) (1948)، ص. 63.
(8) (د.ت)، ص. 166.

ومدى فهمه له وكيف يقف على الحروف الأواخر.

د. **الوقف الترنمي**: وهو «كالوقف على نحو: أقلي اللوم عاذل والعتابا، بالتنوين ويسمى **تنوين الترنم**»[1]. وقد سبق الحديث عنه.

هـ. **الوقف الاستثباتي**: كما تقول المن لمن قال جاء زيد فيأتي بمن معرفة باللام منسوبة للسؤال عن وصف زيد أي الهاشمي أم العلوي..»[2]. وهو وقف نستثبت فيه الشيء أو الشخص وتعينه.

و. **الوقف التذكري**: كما تقول في قال قالا وفي يقول يقولو وفي من العام من العامي فيقطع اللفظ عن تمامه بسبب عدم ذكره وتجعل هناك مَدَّة لتتذكر وتسمى مَدَّة التذكر»[3]. ويتحدث ابن جني عن نفس الوقف بالعبارات التالية: «وأما مدها عند التذكر فنحو قولك: أخوك ضربا زيدا ونحوه. وكذلك تمطل الواو إذا تذكرت في نحو ضربوا، إذا كنت تتذكر المفعول أو الظرف أو نحو ذلك: أي ضربوا زيدا، أو ضربوا يوم الجمعة، أو ضربوا قياما فتتذكر الحال. وكذلك الياء في اضربي، أي اضربي زيدا ونحوه. وإنما مطلت ومدت هذه الأحرف في الوقف عند التذكر، من قبل أنك لو وقفت عليها ممطولة ولا ممكنة المدة، فقلت: ضربا وضربوا واضربي وما كانت هذه حاله وأنت مع ذلك متذكر لم توجد في لفظك دليلا على أنك متذكر شيئا، ولأوهمت كل الإيهام أنك قد أتممت كلامك ولم يبق من بعده مطلوب متوقع لك، لكنك لما وقفت ومطلت الحرف علم بذلك أنك متطاول إلى كلام تال للأول منوط به، معقود ما قبله على تضمنه وخلطه بجملته.»[4] ويضيف: «فلما كانت هذه حال هذه الأحرف، وكنت عند التذكر كالناطق بالحرف المستذكر، صار كأنه هو ملفوظ به، فتمت هذه الأحرف وإن وقعن أطرافا [...] وكذلك الحركات عند التذكر يمطلن حتى يفين حروفا. فإذا صرنها جرين مجرى الحروف المبتدأة توام، فيمطلن أيضا حينئذ، كما تمطل الحروف...»[5].

---

(1) ابن جماعة (د.ت)، ج. 1، ص. 168.
(2) ـ نفسه، نفس الصفحة.
(3) نفسه، نفس الصفحة.
(4) (د.ت)، ج. 3، ص. 128.
(5) ـ نفسه، ص. 129.

هذا النوع من الوقف إنما هو للتذكر. ولكي يدل على أنه كذلك وجب مد الحركة إلى أن تصير حرف مد، أو وجب مد حرف المد وإشباعه والزيادة في طوله وذلك لكي لا يتوهم السامع أن الكلام قد تم وألا شيء يتوقع بعده. بل إن ذلك يشير إلى أن المتكلم لم ينه كلامه وأن ما سيقوله بعد التذكر له صلة بما سبق. فالمدة المستحدثة، إذن، إنما هي للتذكر لا غير. وقد سماها ابن جني أيضا «**همزة التذكر**»[1]. ولعل ذلك يعني أن القارئ يضغط عليها وينبرها.

وهكذا، نلاحظ أن **الوقف**، هنا، **يلازمه الطول والنبر معا**. ولعل هذا المد والإشباع ليس سوى صوت يلازم المتذكر تكون وظيفته الإعلام بأن المتكلم لم يتم بعد كلامه. وهذا هو **الوقف المعروف بالصائتي** في تعارض مع الوقف المعروف **بالوقف غير الصائتي**.

ز. **الوقف الإنكاري**: «فتمده (أي اللفظ) أيضا ثم إن كان آخر الكلمة منونا كسر التنوين وتعينت الياء، كما تقول منكرا أزيدنيه بدال مضمومة ونون مكسورة وهي التنوين حرك لسكون **مَدة الإنكار**[...] ثم لمدة الإنكار معنيان أحدهما إنكار خبر المخبِر، وثانيهما إنكار أن يكون الأمر على خلاف ما ذكر...»[2]. والغرض من هذا الوقف، كما هو واضح، إنكار أن يكون الأمر المتحدث عنه مغايرا في حقيقته لما قيل. ويلزم في هذا النوع من الوقف مد اللفظ الموقوف عليه، أما إذا كان آخر الكلمة منونا ضم الحرف السابق على التنوين وكسرت النون لكيلا يلتقي ساكنان : سكون النون وسكون مَدَّة الإنكار.

2.4.2. تقسيم ثان

ينقسم الوقف بحسب التعلقين اللفظي والمعنوي إلى عدة أقسام نذكر منها ما يلي:

أ. **الوقف التام**: يقول ابن الجزري: «..الكلام إما أن يتم أوْ لا، فإن تم لا يخلو إما أن لا يكون له تعلق بما بعده لا لفظا ولا معنى أو يكون له تعلق، والأول الوقف المصطلح عليه **بالتام**، فيوقف عليه ويبتدأ بما بعده..»[3]. ويعرفه

(1) (د.ت)، ج. 2، ص 337.
(2) ابن جماعة (د.ت)، ج. 1، ص. 169.
(3) - ابن الجزري أحمد (1950)، ص. 42.

الداني باعتباره «الذي يحسن القطع والابتداء بما بعده، لأنه لا يتعلق شيء مما بعده به، وذلك عند تمام القصص وانقضائهن، وأكثر ما يكون موجودا في الفواصل ورؤوس الآي..»[1]، وهو عند الزركشي: «الذي يكون بحيث يستغني كل واحد من جزئي القول اللذين يكتنفانه عن الآخر»[2]، ويكون في رأي القسطلاني، «بعد تمام الكلام والفواصل وانقضاء القصص والأخبار، وقد يكون قبل انقضاء الفاصلة [...] وقد يكون في وسطها [...] وقد يكون بعد انقضاء الفاصلة بكلمة [...] وقد يكون تاما على قراءة، حسنا على غيرها [...] وقد يكون تاما على تأويل، وغير تام على آخر..»[3].

ب. **الوقف الكافي**: ويعرفه ابن الجزري كما يلي: «وإن كان له [للكلام] تعلق، فلا يخلو إما أن يكون تعلقه من جهة اللفظ، فالأول الوقف المصطلح عليه **بالكافي**، وهو كالتام في جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده»[4]. في حين يحدده الداني بوصفه الوقف «الذي يحسن الوقف عليه أيضا، والابتداء بما بعده، غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ..»[5]. ويرى القسطلاني أن الكافي كالتمام «في جواز الوقف عليه، والابتداء بتاليه، ويكثر في الفواصل كغيرها، وقد يكون كافيا على تفسير أو إعراب، غير كاف على آخر [...] وقد يكون كافيا على قراءة، غير كاف على غيرها..»[6].

ج. **الوقف الحسن**: ويذكر بصدده ابن الجزري أن الكلام إن كان «متعلقا من جهة اللفظ فهو الوقف المصطلح عليه **بالحسن**، فيجوز الوقف عليه لتمامه، ولا يجوز الابتداء بما بعده لتعلقه بما قبله لفظا ومعنى إلا أن يكون رأس آية فإنه يجوز في اختيار الأكثر...»[7]. أما الداني فيقول: «اعلم أن الوقف الحسن هو الذي يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده، لتعلقه من جهة اللفظ والمعنى

(1) -(1983)، ص. 107، وانظر أيضا: ابن الجزري شمس الدين (1986)، ص. 108.
(2) -(1972)، ج. 1، ص. 360.
(3) -(1972)، ج. 1، ص. 251-250.
(4) ابن الجزري أحمد (1950)، ص. 42.
(5) (1983)، ص. 109، وانظر أيضا: ابن الجزري شمس الدين (1986)، ص. 183.
(6) (1972)، ج. 1، ص. 252-251.
(7) ابن الجزري أحمد (1950)، ص. 42.

فيما يرى القسطلاني أن الوقف الحسن يحسن «الوقف عليه، لا الابتداء جميعا..»[1]. بلاحقه، لتعلقه به [...] إلا أن يكون رأس آية، وأمن اللبس..»[2].

د. الوقف القبيح: وهو عند ابن الجزري ما «لا يتم الكلام عليه [...] ولا يجوز الوقف عليه ولا الابتداء بما بعده..»[3]، وعند الداني: «هو الذي لا يعرف المراد منه [...] والجملة من القراء وأهل الأداء ينهون عن الوقف على هذا الضرب وينكرونه، ويستحبون لمن انقطع نفَسه، عليه أن يرجع إلى ما قبله، حتى يصله بما بعده..»[4]. ويقول ابن الجزري «وهو الذي لا يجوز تعمد الوقف عليه إذا غير المعنى أو نقصه»[5].

وقد وصف الزركشي هذه الأقسام الأربعة كما يلي: «تام مختار، وكاف جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك»[6]. واعتبر في مكان آخر الوقف في الكلام ستة أصناف «خمسة منها:

(1) **بحسب الكلام نفسه، وهي الأتم والتام، والذي يشبه التام، والناقص المطلق، والأنقص.**

(2) **وواحد من جهة المتكلم أو القارئ وهو الذي بحسب انقطاع النفس**»[7] **ويقصد الوقف الاضطراري.**

وأما التام والأتم والناقص فهي وقوف من قبيل الوقف الاختياري[8].

فما المقصود بالوقف الأتم الناقص والوقف الأنقص؟

هـ. الوقف الأتم: ينقسم الوقف التام في ذاته إلى أتمه، وهو «ما لا يتعلق اللاحق فيه من القولين بالسابق معنى، كما لا يتعلق به لفظا»[9].

و. الوقف الناقص: «وهو أن يكون ما قبله مستغنيا عما بعده، ولا يكون ما

---

(1) (1983)، ص. 109، وانظر أيضا: ابن الجزري شمس الدين (1986)، ص. 187- 186.
(2) - (1972)، ج. 1، ص. 252.
(3) ابن الجزري أحمد (1950)، ص. 42.
(4) (1983)، ص. 111.
(5) ابن الجزري شمس الدين (1986)، ص. 187.
(6) (1972)، ج. 1، ص. 350.
(7) نفسه، ص. 367.
(8) نفسه، ص. 360.
(9) نفسه، ص. 362.

بعده مستغنيا عما قبله»[1]، «وهو يحسن بأمور: منها أن يكون لضرب من البيان [...] ومنها أن يكون على رؤوس الآي [...] ومنها أن تكون صورته في اللفظ صورة الوصل بعينها [...] ومنها أن يكون الكلام مبنيا على الوقف، فلا يجوز فيه إلا الوقف صيغة..»[2]. ويعد الناقص، عند القسطلاني، عدم تمام اللفظ «وقد يسمى قبيحا»[3]، وقد يشترك الحسن والناقص في التعلق اللفظي، لكن تعلق الناقص قد يكون أقوى، فكل حسن ناقص بالنظر إلى تاليه، وليس كل ناقص حسنا، إذ قد يشتد تعلقه بلاحقه حتى يقبح الوقف عليه»[4]، وقد يكون بعضه أقبح من بعض، كالوقف على ما يحيل المعنى[5].

وبالإضافة إلى هذه الأقسام، تحدث القسطلاني عن الوقف الكامل:

ز. **الوقف الكامل**: ويعني به اللفظ التام المستغني عن تاليه استغناء كليا، ومثل له بأواخر السور [6].

والآن، دعنا نكشف عن أقسام الوقف الناتجة عن التعلقين اللفظي والمعنوي ونقف بوضوح عند أهم الفروق بينها، ونقترح، لتوضيح ذلك، الانطلاق من نصين أحدهما للقسطلاني والثاني للزركشي. يقول القسطلاني فيما يتصل بتقسيم الوقف: «والذي أعتمده من ذلك وأقول به أن اللفظ إما أن يتم، أوْ لا، الثاني الناقص، وقد يسمى قبيحا [...]، والأول إما أن يستغني عن تاليه أوْ لا، والثاني إما أن يتعلق به من جهة المعنى فالكافي، أو من جهة اللفظ فالحسن، والأول إما أن يكون استغناؤه استغناء كليا أوْ لا، فالأول الكامل [...]، والثاني التام»[7].

إذن، إذا كان الكلام تاما، فهو يقسم قسمين فرعيين:

1. القسم الفرعي الأول عبارة عن كلام يستغني عن لاحقه إما استغناء كليا، وفي هذه الحالة يكون الوقف وقفا كاملا؛ وإما ألا يستغني عنه استغناء كليا،

---

(1) نفسه، ص. 360.
(2) نفسه، ص. 364-365.
(3) (1972)، ج. 1، ص. 250.
(4) نفسه، ص. 250.
(5) نفسه، ص. 255.
(6) نفسه، ص. 250.
(7) - نفسه، نفس الصفحة.

ويتعلق الأمر **بالوقف التام**.

2. والقسم الفرعي الثاني عبارة عن كلام لا يستغني عما يليه كأن يكون له تعلق معنوي به، وهو **الوقف الكافي**، أو أن يكون له تعلق لفظي به وهو **الوقف الحسن**.

أما إذا كان الكلام **غير تام**، فالأمر يتعلق بـ:

3 . **الوقف الناقص**

4. **أو القبيح**.

ويقول الزركشي، بعد أن يقسم الوقف إلى اضطراري واختياري: «والاختياري وهو أفضلهما؛ هو الذي لا يكون باعتبار انفصال ما بين جزأي القول، وينقسم بانقسام الانفصال أقساما: الأول **التام**؛ وهو الذي يكون بحيث يستغني كل واحد من جزأي القولين اللذين يكتفانه عن الآخر [...] الثاني **الناقص**؛ وهو أن يكون ما قبله مستغنيا عما بعده، ولا يكون ما بعده مستغنيا عما قبله [...]، الثالث **الأنقص**[...] والفرق بينهما أن التام قد يجوز أن يقع فيه بين القولين إلا قليل لبث، والذي دونهما لا لبث فيه ولا مهلة أصلا. ثم إن كلا من التام والناقص ينقسم في ذاته أقساما. **فالتام أتمه** ما لا يتعلق اللاحق فيه من القولين بالسابق معنى، كما لا يتعلق به لفظا [...] وينقسم الناقص بانقسام ما مر من التعلق اللفظي بين طرفيه، فكلما كان التعلق أشد وأكثر كان **الوقف أنقص**، وكلما كان أضعف وأوهى كان الوقف أقرب إلى التمام، والتوسط يوجب التوسط.»[1].

انطلاقا من اعتبار انفصال ما بين جزأي القول وتعيين انقسامات الانفصال وطبيعة كل قسم، فإن هذا الوقف الاختياري إما أن يكون تاما أو أتم، وإما أن يكون ناقصا أو أنقص. فالتام يستغني جزءا القول فيه عن بعضهما البعض فيستوجب مهلة وتراخيا في اللفظ أي وقفا أطول. والأتم هو الذي لا يتعلق جزء القول اللاحق فيه من جزأي القول بالجزء السابق لا معنى ولا لفظا. وأما الناقص فهو الذي يكون جزء القول السابق فيه مستغنيا عما بعده، إلا أن ما بعد ليس مستغنيا عما قبل، وبذلك فهو يستلزم قليل لبث أي وقفا أقصر. وكلما كان التعلق اللفظي بين طرفي القول أشد وأمتن وحصل الوقف بينهما، فإن هذا الوقف أنقص.

(1) (1972)، ج. 1، ص. 362-360 وص. 366.

وهكذا، يكون بمقدورنا أن نقول إن للوقف مراتب بنيت بحسب مراتب التعلقين اللفظي والمعنوي، وندرجها مرتبة على الشكل التالي:

(1)الكامل

ثم (2) الأتم

ثم (3)التام

ثم (4)الكافي

ثم (5)الحسن

ثم(6) الأنقص

ثم (7) الناقص

وإذا نحن أدرجنا مرتبة أخرى نص عليها البعض - ويتعلق الأمر بالوقف الأكفى-[1] كانت لدينا ثمان مراتب:

(8) الأكفى؛

وبما أننا قد تحدثنا بما فيه الكفاية عن هذين التعلقين وصلتهما بالوقف عموما، في القسم 3.1.2،، فإننا لن نتحدث هنا سوى عن مراتب التعلق حتى تتبين شرعية مراتبه.

يقول الزركشي في هذا الصدد: «فمن وكيد التعلق ما يكون بين توابع الإسمية والفعلية وبين متبوعاتها، إذا لم يمكن أن يتحمل لها في إعرابها وجه غير الإتباع [...] على أن هذه الطبقة من التعلق قد تنقسم أقساما، فإنه ليس بين البدل والمبدل منه من التعلق بين الصفة والموصوف [...]. وأوهى من هذا التعلق ما يكون بين الفعل وبين ما ينتصب عنه من الزوائد التي لا يخل حذفها بالكلام كبير إخلال، كالظرف، والتمييز، والاستثناء المنقطع [...] فإن وسطت بين التعلق بالمذكور من المتعلق الذي للمفعول أو الحال المخصصة، أو الاستثناء الذي يتغير بسقوطه المعنى وانتصب -كان لك في الوقف على نحو «مسغبة» من قوله تعالى «أو إطعام في يوم ذي مسغبة. يتيما ذا مقربة»[...] مرتبة بين المرتبتين المذكورتين. فهذه ثلاث مراتب للوقف الناقص كما ترى، بإزاء ثلاث طبقات من التعلق المذكور، فإن قسمت طبقة

(1) - الصفاقسي (1974)، ص. 134.

من الطبقات انقسمت بإزائها مرتبة من المراتب.»[1] ثم يقول: «والوقوف أمرها على سبيل الجواز إلا الذي بني عليه الكلام وما سواه، فعليك منه أن تختار الأفضل فالأفضل، بشرط أن تطابق به انقطاع نفسك..»[2].

واضح أن لكل وقف مرتبة من مراتب التعلق من جهة المعنى ومن جهة اللفظ. فكل وقف يناسب مرتبة،

فمن جهة المعنى، يمكن النظر إلى أقسام الوقف كالتالي:

(1) **فالوقف التام** هو الوقف الذي يستنفد التعلقات المعنوية، إذ يكون الكلام مستغنيا عما يليه وذلك حينما تنقضي القصص وتتم، وهو يوجد في الفواصل ورؤوس الآي. ومن مواضعه قبل ياء النداء، وفعل الأمر والقسم ولامه دون القول و(الله) بعد رأس كل آية والشرط ما لم يتقدم جوابه،[3] وعند انتهاء مقول القول كي لا يتوهم السامع أن ما بعد ذلك داخل في مقول القول»[4]. إلا أن التام قد يكون له تعلق بما بعده على احتمال مرجوح أو يكون بعده كلام فيه تنبيه وحث على النظر في عواقب من هلك بسوء فعله[5]. وفي هذه الحالة يقدم **الوقف الأتم**.

(2) **والوقف الكافي** وقف له تعلق بما بعده من جهة المعنى، وذلك كتمام قصة أو وعد أو وعيد أو حكم أو احتجاج أو إنكار أو الإخبار عن حال قوم. إلا أن الوقف عليه لا يخل بالمعنى، لأن ما بعد ليس أشد تعلقا بما قبل، وإذا بدا أن هذا الوقف يستوجب الأمر تجاوزه فليقف القارئ على **الأكفى**.

(3) **والوقف الحسن** وقف على كلام مفيد بحيث لو لم يذكر ما بعد لحصلنا منه على معنى مفيد. إلا أن الفائدة قد تزيد بذكر وصف أو غيره وعليه فليتجاوزه القارئ إلى **الوقف الأحسن**.

ومن جهة اللفظ، يمكن لأقسام الوقف أن تناسب هذا التعلق على الشكل التالي:

---

(1) - (1972)، ج. 1، ص. 367-366.
(2) نفسه، ص. 368.
(3) نفسه، ص. 151.
(4) نفسه، نفس الصفحة.
(5) الصفاقسي (1974)، ص. 135.

(1) فالوقفان التام والأتم لا تعلق لهما بما بعدهما، فما يفصلانه من جزأي القول يعتبران مستغنيين عن بعضهما البعض، إذ يستوفي الكلام الموقوف عليه المسند والمسند إليه.

(2) والوقفان الكافي والأكفى لا تعلق لهما بما بعدهما ذلك أن الفاعل يتصل بفاعله والمبتدأ بخبره والنعت بمنعوته والمفعول بفاعله والمستثنى بالمستثنى منه والتمييز بمميزه الخ..[1]. ومنه الوقف بين المعطوفات، وكل رأس آية بعدها (لام كي)، و(إلا) بمعنى لكن، و(أن) المكسورة المشددة، والاستفهام و(بل) و(ألا) المخففة و(السين) و(سوف) على التهدد و(نعم) و(بئس) و(كيلا) ما لم يتقدمهن قول أو قسم[2].

(3) والوقفان الحسن والأحسن عبارة عن وقفين يتوفران حينما يتوفر الفعل على الفاعل والمبتدأ على الخبر والشرط على جوابه، «إلا أنه لا يبتدأ بما بعده لتعلقه بما وقفت عليه، فإذا وقفت على الحمد لله وابتدأت رب العالمين فقد فصلت بين النعت والمنعوت وابتدأت بمجرور، ولا يجوز ذلك لأن المجرور معمول، والعامل والمعمول كشيء واحد، ولكنك إذا ابتدأت بشيء فقد عريته عن العوامل، والمعرى عن العوامل اللفظية هو المبتدأ، والمبتدأ مرفوع..»[3]. وإذن، فهذان الوقفان لهما تعلق تركيبي بما بعدهما، إلا أنه لا يحول دون تحقيقهما، غير أن الابتداء لا يكون بما بعدهما بسبب من التعلق المذكور.

وقد يصح أن نعتبر هذه الأقسام -المراتب على التوالي كما يلي:

فالوقف التام والأتم عبارة عن وقفين أحدهما تام الاستقلالية والآخر ذو استقلالية أتم من جهة اللفظ والمعنى، والوقف الكافي والأكفى عبارة عن وقفين أحدهما كافي الاستقلالية والثاني ذو استقلالية أكفى من جهة المعنى، إلا أنهما تاما الاستقلالية من جهة اللفظ، والوقف الحسن والأحسن عبارة عن وقفين أحدهما حسن الاستقلالية والثاني ذو استقلالية أحسن لحصول الفائدة النحوية والمعنوية، إلا أنهما يتعلقان بما بعدهما تعلقا أقل قوة. وفي ذلك يقول القسطلاني: «وقد

(1) ـ نفسه، ص. 134.
(2) السيوطي (1967)، ج. 1، ص. 233.
(3) الصفاقسي (1974)، ص. 136.

يشترك الحسن والناقص في التعلق اللفظي، لكن تعلق الناقص قد يكون أقوى. فكل حسن ناقص بالنظر إلى تاليه، وليس كل ناقص حسنا، إذ قد يشتد بلاحقه حتى يقبح الوقف عليه»[1]. كما أن التام قد يوجد في درجة الكافي من طريق المعنى لا من طريق اللفظ[2]، وقد يحتمل الموضع الواحد أن يكون تاما وأن يكون كافيا وأن يكون حسنا[3].

وكلما كان التعلق أوثق كان الوقف أنقص. وبذلك يمكن القول بأن للوقف الناقص ثلاث مراتب:

الأولى ذات تعلق ضعيف مثل التعلق بين الصفة والموصوف إذ يجوز الوقف على الموصوف،

الثالثة ذات تعلق أضعف مثل ما بين الفعل والزوائد التي ينصبها والتي إن حذفت لا يختل من جراء ذلك الكلام كالظرف والتمييز والاستثناء المنقطع،

الثانية ذات تعلق يتوسط التعلقين المذكورين.

وفي ختام هذا القسم، نذكر بأننا قد حاولنا الكشف عن كل أصناف الوقف محاولين ترتيبها والكشف عن الغاية من تمييزها، وما يمكن لأي صنف من هذه الأصناف أن يجلوه من مظاهر ذات أهمية قصوى نذكر منها مدة الوقف، وملازمة الطول والنبر للوقف، والوقف الصائتي والوقف غير الصائتي، ومراتب التعلق وصلتها بمراتب الوقف، وتداخل هذه المراتب.

5.2. خلاصة

رأينا في هذا الفصل تصور العرب القدماء للوقف ودوره في بنينة بعض مستويات الكلام. فانتهينا، على هذا المستوى، إلى:

- صلة الوقف بالتنفس، فبدا الكلام، باشتراط حدوثه إلى الهواء، مقسما إلى وحدات تنفسية Respiratory units مفصولة بوقوف.
- فإذا ناسبت هذه الوقوف جملا أو أجزاء من الجمل وحدات تامة المعنى أو ذات

(1) (1972)، ج. 1، ص. 250.
(2) ابن الجزري شمس الدين (1986)، ص. 181.
(3) السخاوي علم الدين (1987)، ج. 2، ص. 564.

تعلق لفظي ومعنوي أدنى، كان **الوقف ظاهرة تطريزية تنظم الكلام إلى وحدات إخبارية ووحدات قولية أو نـحوية.**

- وإذا ناسبت هذه الوقفات تناسب أجزاء الكلام وتشاكل الحروف الموقوف عليها أو تماثلها أو تقاربها، كان **الوقف ظاهرة تطريزية تنظم الكلام إلى وحدات إيقاعية. فكان للإيقاع، بذلك، دور في تنظيم مستويات الأقوال وبنينتها.**

ومن جهة ثانية. أبرزنا مجموعة من أنواع الوقف:

- من حيث مدته
- أو سببه مثل الاختيار والاضطرار.
- وصلة الوقف بالتذكر أو العمليات النفسية المعرفية لبناء الكلام واختيار القوالب التركيبية والألفاظ والوحدات المعجمية.
- واعتمـادا علـى مسـتويات التعلـق، عرضنـا أنـوا ع الوقـف المعروفة عنـد القراء، والمجوديـن وحاولنـا تبيـان كل نـوع ومدى صلته بالتركيب والدلالة وهرمية هذه الصلة.

الفَصْلُ الثَّالِث

الوقف وعملياته الصواتية

0.3 تمهيد

نرمي في هذا الفصل إلى عرض رأي العرب القدماء، نحاة وقراء ومجودين ونقادا، حول «أحكام» الحروف الموقوف عليها، أو «أحوال» الوقف و«أوجهه»، ذلك أن الحرف الموقوف عليه يحتمل أوجها عديدة بالنظر إلى طبيعته وإلى علامته الإعرابية وإلى القبيلة أو القبائل التي تحقق ذلك الوقف، بل وبالنظر إلى الغاية الإيقاعية التي من أجلها وُضعَ، وعليه، فحديثنا يدور حول العمليات الصواتية التي يسببها الوقف. إن الأمر يقتضي، إذن، تفسير هذه العمليات الصواتية وتصنيفها إلى إجبارية واختيارية والنظر فيما تؤول إليه البنية المقطعية على إثر تطبيق هذه العمليات الصواتية.

وسنقسم هذا القسم إلى قسمين فرعيين: أحدهما عن أحوال الوقف في الكلام المنثور، وثانيهما عن أحوال الوقف في الشعر. وتجدر الإشارة، هنا، إلى أن هذه العمليات الصواتية آثار يخلفها الوقف ويتسبب فيها. ومن المعلوم أن غاية المجودين والنحاة من دراسة الوقف هي تلك التغييرات الطارئة على أواخر الكلمات .

وتبقى أمور أخرى تتصل بالعمليات الصواتية وبدواعيها الإيقاعية نعود إليها في مكانها في الفصل اللاحق.

غير أننا لا ندعي الإلمام بمجالات تطبيق الوقف أي شموله لكل استعمالات اللغة العربية. همنا الأساس يكمن في الاقتصار على العربية "المصنعة" أو العربية "العليا" التي يجمعها الشعر والقرآن الكريم. وهو ما يدفعنا إلى التمييز بين نوعين من الوقف. الوقف في اللغة العربية العادية وفي لهجاتها، والوقف في الشعر والقرآن.

ولأن هناك صلة بين الشعر والقرآن، من حيث الاحتفال ببنية الكلام، فالوقف، هنا، عبارة عن وقف شعري أو وقف مقدس pause sacrèe أو وقف عالِم pause savante. وهكذا، فالمتن محدد لطبيعة الدراسة وحاصر لأبعادها ومتحكم في نتائجها. ولعل اختيارنا ذاك، نابع من كون المقدس يبقى مؤطرا ثقافيا أساسيا لكل الإنتاجات والممارسات المنظمة للفعل اللغوي ومختلف تجلياته.

1.3. في الكلام المنثور والقرآن الكريم

1.1.3. الإسكان quiescence: وقد يسمى أيضا بالقطع truncation.

يقول ابن الجزري: «سمي الوقف وقفا لأنه ترك الحركة[...] وإنما كان الأصل فيه السكون **لأن الوقف يقتضي السكون، والابتداء يقتضي الحركة**، فجعل لكل منهما ما يناسبه، فخص الابتداء بالحركة لتعذر الابتداء بالسكون، ولما كان **الوقف محل الاستراحة** ناسبه السكون لخفته..»[1]، ويقول الصفاقسي: «فالحرف الصحيح المرفوع وسواء كان منونا أو غير منون **يوقف عليه بالسكون وهو الأصل في الوقف** على الكلم المتحركة وصلا، إذ هو أبلغ في الاستراحة وأيسر في النطق...»[2]، ويرى المارغني أن الإسكان هو« أن تقطع الحركة فيسكن الحرف ضرورة.. لأنه (السكون) أصل الوقف وغيره فرع عنه، وإنما كان السكون هو أصل الوقف[...] والوقف يترك حركة الحرف الموقوف عليه فيسكن، ولأن الواقف في الغالب، يطلب الاستراحة وسلب **الحركة أبلغ في تحصيل الراحة**...»[3] ويقول ابن الجزري في النشر معرفا الإسكان بأنه «...تفريغ الحرف من الحركات الثلاث»[4]. أما ابن يالوشة، فيرى أن الوقف «**محل الاستراحة** لضيق النفَس عنده غالبا، فلذلك احتيج إلى تغيير الحركة الموقوف عليها إذ هو أبلغ في الاستراحة، **فالوقف بالحركة التامة خطأ**»[5]. ولأن **الوقف «موضع يضعف فيه الصوت**»[6] «اختاروا للحرف الموقوف عليه **أخف الأحوال وهو السكون**..»[7]. ويعد الوقف على الساكن صنعة واستحسانا عند كلال الخاطر أو اللسان (=انقطاع النفَس) من ترادف الألفاظ والحروف والحركات..»[8]

يعتبر الوقف بالحركة خطأ، وخاصة الحركة التامة voyelle pleine . وهذا أمر سنعود إليه أسفله. والأصل في الوقف هو السكون لأنه يستلزمه ويقتضيه. وأما

---

(1) ابن الجزري أحمد (1950)، ص 170.
(2) (1974) ص 141.
(3) (د.ت.) ص 157؛ انظر أيضا: ابن يعيش (د.ت.) ج 9 ص 67.
(4) ابن الجزري، شمس الدين (د. ت.) ج 2 ص 121.
(5) (د. ت) ص 64.
(6) السيوطي (د. ت2) ج 2، ص 207.
(7) نفسه. نفس الصفحة. وانظر أيضا ابن يعيش (د. ت) ج 9، ص 68.
(8) ابن يعيش (د.ت)، ج.9، ص. 67، وانظر أيضا: الجاربردي وابن جماعة (د.ت)، ج. 1، ص. 169.

الوقف بغير السكون فلا يعدو أن يكون فرعا عنه كما سنوضح ذلك أسفله.

ومعنى ذلك أن العرب تقف بالسكون وغيره، إلا أن السكون أخف هذه الأحوال لأنه يناسب الاستراحة repos وغير مكلف في النطق. وهذا يعني أن النفس souffle ينقطع بالسكون أو الإسكان. والإسكان هو ترك الحركة وقطعها وسلبها أو تفريغ الحرف من الحركات الثلاث: الفتحة والضمة والكسرة. أي جعل الموقع موقعا شاغرا empty. وإذن، فالأمر في الوقف بالإسكان يتعلق بالمصوتات القصيرة التي تعقب الحروف الموقوف عليها، والتي تحذف في حال الوقف. ولا شك أن حذفها يكون أخف من النطق بها تامة أو غير تامة، لأن النطق بها يستلزم بعض الجهد. فبالحذف نوفر الراحة التي يقتضيها الوقف، ويكون الوقف بالسكون في الحرف الصحيح المرفوع منونا كان أم غير منون، فإذا لم يكن منونا، فإن الأمر يستدعي قطع الحركة القصيرة الأخيرة، أما إذا كان منونا فإن الأمر يتطلب حذف الحركة والنون التي تعقبها، والحركة المقصودة هنا هي الضمة. إلا أن المارغني والصفاقسي يريان أن السكون يكون في المعرب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وسواء كان منونا أو غير منون، ويكون في المبني مضموما ومفتوحا ومكسورا، وفي المخفف والمشدد والمهموز وغيره، وسواء سكن ما قبل الحرف الموقوف عليه أم تحرك[1]، وقد ذكر ابن الأنباري وجها من الوجوه الخمسة في الوقف على الأسماء قائلا: «ومنهم من يقف بغير إعراب فيقول»: «هذا زيد» و«رأيت زيد» و«مررت زيد»، وهذا الوجه ليس بالوجه العالي عند العرب ولا أثبت في القياس عند النحويين[2]، وإذا صح قول المارغني والصفاقسي، فإن العرب تحذف من المعرب والمبني الموقوف على الحرف الأخير منهما الضمة والفتحة والكسرة، والضمة والنون والفتحة والنون والكسرة والنون بالنسبة للمعرب المنون، كما أنهم يحذفون حركات الحرف المشدد الموقوف عليه، والحرف المهموز الموقوف عليه، وهم يُقْدِمون على حذف الحركة سواء كان ما قبل الحرف الموقوف ساكنا أم غير ساكن. غير أن ابن الأنباري يرى أن الوقوف بالإسكان غير فصيح لأنه يذهب بالحركة الإعرابية، وهذه مسألة سنناقشها في ختام هذا القسم، كما سنناقش القضايا التي

(1) المارغني (د.ت)، ص. 157، والصفاقسي (1974)، ص. 141.
(2) أبو بكر الأنباري (1971)، ج. 1، ص. 390.

أثارها الصفاقسي والمارغني محاولين الكشف عن أسس الخلاف، كما أننا سنرجئ الحديث عن الوقف على المشدد والمهموز والراء واللام ومسألة اجتماع ساكنين في الوقف إلى ما بعد عرض أوجه الوقف نظرا لما بين هذه القضايا وبعض أوجه الوقف الأخرى من ارتباط.

أما ما يترتب على حذف الحركة القصيرة وقطعها، فيبدو أن هذا القطع يذهب بالمقطع الأخير الذي أصبح جزؤه الأول، على إثر قطع الحركة، منتسبا إلى المقطع السابق، والذي تحول من جراء هذا القطع من **مقطع خفيف light syllable** إلى **مقطع ثقيل heavy syllable**، فالأمر يتعلق، إذن، **بإعادة التجزيء المقطعي resyllabification** التي يتسبب فيها قطع الصوت الأخير في الوقف، فتتغير بذلك البنية المقطعية نتيجة للوقف. أما في المنوّن، فالأمر يتعلق بحذف التنوين أي حذف الصوت الأخير والنون التي تعقبه، فيتحول المقطع الخفيف إلى مقطع ثقيل بعد إلحاق الجزء الأول من المقطع الأخير بالمقطع السابق، ولأن الوقف «محل تغيير»، وانطلاقا من أنه «فرع» والوصل هو «الأصل»، ولأن انعدام الوقف (أي حدوث الوصل) تستعيد معه القطعة «المحذوفة» وجودها، فإننا نرى أن القطعة «تحذف»، فيما يبقى موضعها، على مستوى الهيكل skeleton، شاغرا empty، وكأن ما حذف للوقف في حكم الثابت.

2.1.3. الروم: affaiblissement et réduction

تقف العرب أيضا على الحرف الأخير بالروم، والروم «هو عبارة عن النطق ببعض الحركة، وقال بعضهم هو **تضعيف الصوت بالحركة** حتى يذهب معظمها..»[1]، وهو، عند القراء، كما يرى ابن الجزري: «عبارة عن **النطق ببعض الحركة**. وقال بعضهم: تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها، والمعنى واحد، وعند النحاة النطق بالحركة **بصوت خفي**..»[2]، ويرى المارغني أنه بعد ذهاب معظم صوت الحركة «تسمع لها **صوتا خفيا**» وأن الروم هو «الإتيان ببعض الحركة وقدّره بعضهم بالثلث، فالمحذوف من الحركة أكثر من الثابت في الروم، ولهذا **ضعف صوتها لقصر زمنها** [...] يكون في أربع حركات الرفع والضم والجر

(1) الصفاقسي (1974)، ص. 141.
(2) ابن الجزري أحمد (1950)، ص. 171.

والكسر..»[1]، ويرى الجاربردي أن الروم «**تصويت ضعيف** كأنك تروم الحركة ولا تتمها بل **تختلسها اختلاسا** تنبيها على حركة الوصل. والأكثر على منعه في المفتوح لخفة الفتحة وسرعتها في النطق..»[2]، فيما يرى مكي القيسي أن الروم هو «إتيانك في الوقف **بحركة ضعيفة** غير كاملة»[3]، ويعتقد ابن الحاجب أن الروم في المتحرك «هو أن تأتي **بالحركة خفيفة**»[4]. أما الأستراباذي فيرى أن الروم هو «الإتيان بالحركة خفية حرصا على بيان الحركة [...] وسمي روما لأنك **تروم الحركة وتريدها حين لم تسقطها بالكلية** [...] لأن في آخر الكلمة **صويتا خفيفا**..»[5] ويرى ابن يعيش: «وأما الروم فصوت ضعيف كأنك تروم الحركة ولا تتمها وتختلسها اختلاسا، وذلك مما يدركه **الأعمى والبصير لأن فيه صوتا يكاد الحرف يكون به متحركا..**»[6]. ويقول ابن باذش عنه: «هو أن تضعف الصوت فلا تشبع ما ترومه»[7]. ويذكر ابن الجزري أن الجوهري، في **صحاحه**، قد قال بأن «روم الحركة الذي ذكره سيبويه هو حركة **مختلسة مخفاة** بضرب من التخفيف. قال وهي أكثر من الإشمام لأنها تسمع وهي **بزنة الحركة** وإن كانت مختلسة مثل همزة بين بين»[8]. إن الروم «فيه شيء من صوت الحركة»[9]، وهو أوكد من «الإشمام لأن فيه شيئا من جوهر الحركة وهو الصوت... (و هو بين) حركة ضعيفة»[10]، إنه «ضعف الصوت بالحركة من غير سكون فتكون **حالة متوسطة بين الحركة والسكون**»[11].

إذا لم يقف المرء بالسكون فإن ذلك لا يعني أن عليه أن يقف بالحركة التامة. وهذا يعني أن الحركة لا تسقط بالكلية. بل تضعف ويضعف الصوت بها ويذهب معظمها ويختلس. فلا يسمع لها سوى **صوت خفي أو صُوَيْت خفيف schwa**.

(1) (د.ت)، ص. 159-158.
(2) (د.ت)، ج. 1، ص. 169.
(3) (1988)، ج. 1، ص. 122.
(4) ابن الحاجب نقلا عن الأستراباذي (1975)، ج. 2، ص. 271.
(5) نفسه، ص. 275.
(6) (د.ت)، ج. 9، ص. 67.
(7) (1403هـ)، ج. 1، ص. 504.
(8) ابن الجزري شمس الدين (د.ت)، ج. 2، ص. 121.
(9) ابن يعيش (د.ت)، ج. 9، ص. 68.
(10) نفسه، ص. 70.
(11) السيوطي (د.ت2)، ج. 2، ص. 207.

والقصد من ذلك أن الروم عبارة عن حالة بين السكون وبين الحركة. أو عبارة عن بعض الحركة نظرا لأن زمانه قصير. وهو بذلك عبارة عن حركة غير تامة وغير كاملة ومختلسة أو غير مشبعة الصوت بحيث إن الحرف يكاد يكون به متحركا. ولهذا السبب اعتبر الروم حركة خفيفة أو حركة خفية. والغاية من الروم تكمن في التنبيه على الحركة الأصلية للكلمة الموقوف عليها والحرص على بيانها. ويكون في الضمة والكسرة. أما الفتحة فلا يلحقها الروم وذلك لأنها أخف الحركات وأسهلها في النطق لاتساع مخرجها. ويعتبر أندري رومان André Roman الروم «مصوتا ذا تلوين خفي : ذلك أن الصامت، حسب صيغة ماريو روسيMario Rossi، «ينفجر في التجويف الفموي للمصوت»، أي أن النطق بالصامت يتكيف في باب إطلاقه مع النطق المميز للمصوت التالي الذي يظهر»[1]. إن الأمر يتعلق، إذن، باختلاس المصوت الأخير réduction حال الوقف، فينشأ بذلك صويت كما أوضحنا ذلك في الفصل السابق.

إلا أن الروم والاختلاس عند العرب القدماء قد يثيران بعض الالتباس، لذا وجب التوضيح وتمييز الفوارق.

يعرف القسطلاني الاختلاس قائلا: «والاختلاس هو الإسراع بالحركة حتى يظن سامعها أن المسموع سكون لا حركة. ووزن الحركة في التحقيق نصف الحرف المتولد عنها، ولذلك سموا الفتحة الألف الصغرى، والكسرة الياء الصغرى، والضمة الواو الصغرى، فنقص الحركة عما أجمع عليه نحو: والاختلاس الإتيان ببعض الحركة..»[2]. وبذلك يظهر أن الاختلاس هو النطق ببعض الحركة مثله في ذلك مثل الروم بحيث إن المستمع لا يفطن إلى الحركة بل يظنها سكونا نظرا لضعفها وذهاب معظمها. إلا أن البعض يرى أن هناك فارقا بينهما. فالروم عند القراء غير الاختلاس [...] لكنه عند النحاة هو الاختلاس. غير أنهم يعبرون بالروم في الوقف ويعبرون بالاختلاس في الوصل[3]. ويشتركان في تبعيض الحركة، إلا أن الروم يخالف الاختلاس بحيث إنه لا يكون في فتح ولا نصب، ويكون في الوقف دون الوصل [...] والاختلاس يكون في كل الحركات.

---

(1) Roman, A. (1983), p. 550.

(2) (1972)، ج. 1، ص. 187.

(3) المارغني (د.ت)، ص. 160.

ويختلفان أيضا في كون الثابت في الروم من الحركة أقل من الذاهب وقدره بعضهم بثلث الحركة، وفي كون الثابت في الاختلاس من الحركة أكثر من الذاهب وقدره بعضهم بالثلثين ولا تضبطه إلا المشافهة. ويعتبر الإخفاء مرادفا للاختلاس عند القراء[1].

إذن فالروم والاختلاس عبارة عن صُوَيْت أو تبعيض للحركة والنطق بها غير تامة، إلا أنه إن وقع في الوصل سمي اختلاسا، وإن وقع في الوقف سمي روما. ثم إن الاختلاس يلحق بكل الحركات، أما الروم فلا يلحق سوى بالضمة والكسرة. وأخيرا، فإن الصويت في الروم يكون أقل مدة وأقصر زمنا منه في الاختلاس. ومهما يكن من أمر، فهما تبعيض للحركة وشيء واحد إلا أن سياق تحققهما يختلف مثلما يختلفان في المدة الزمنية. وإذا كان الأمر كذلك، فإن القطعة تختزل مدتها، ويبقى الهيكل التطريزي prosodic skeleton ثابتا بدون تغيير.

3.1.3. الإشمام labialisation ou arrondissement

ويقف العرب أيضا على بعض الحروف بالإشمام. والإشمام هو «أن تجعل شفتيك بعد النطق بالحرف ساكنا على صورتهما إذا تلفظت بالضمة، وتجعل بين شفتيك بعض الانفتاح ليخرج معه النفَس. وقال بعضهم كهيئتهما حال التقبيل وهو أيضا صواب..»[2]. ويقول ابن الجزري: «**والإشمام عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت**، وقال بعضهم أن **تجعل شفتيك على صورة الضمة إذا لفظت بها**، وكلاهما واحد...»[3]. ويرى المارغني أن «صفة الإشمام إطباق الشفاه بعد السكون من غير صوت مسموع عنده [...] يكون في المضموم من المبنيات وفي المرفوع من المعربات..»[4] ويقول ابن يعيش: «وأما الإشمام فهو **تهيئة العضو للنطق بالضم من غير تصويت**، وذلك بأن تضم شفتيك بعد الإسكان وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين»[5]. ويرى الجاربردي أن اشتقاق

(1) نفسه، نفس الصفحة.
(2) الصفاقسي (1974)، ص. 142-141.
(3) ابن الجزري أحمد (1950)، ص. 171.
(4) (د.ت)، ص. 161.
(5) (د.ت)، ج. 9، ص. 67.

الإشمام «...من الشم كأنك **أشممت الحرف رائحة الحركة** بأن هيأت العضو للنطق بها، والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الوصل وأسكن للوقف، وبين ما هو ساكن في كل حال»[1]. وقد قال سيبويه عنه: «وإنما كان ذا في الرفع، لأن الضمة من الواو، فأن تقدر أن تضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت ثم تضم شفتيك، لأن ضمك شفتيك كتحريكك بعض جسدك،[...] فأنت قد تقدر على أن تضع لسانك موضع الحرف قبل تزجية الصوت ثم تضم شفتيك..»[2].

يتبين أن **الإشمام يعني انفتاح الشفتين واستدارتهما** مثل استدارتهما حين النطق بالضمة. أي أن الشفتين تستعدان للنطق بالضمة بأن تنضما وتنطبقا لكن دون إحداثهما لأي تصويت. وبذلك فالوقف بالإشمام يقضي أولا بسكون الحرف الموقوف عليه تعقبه مباشرة استدارة الشفتين. وإذن، فلا وجود لحركة خفية أو ظاهرة، ولا وجود لصوت مسموع للحرف الموقوف عليه. والغرض من الإشمام هو التفريق بين الحرف المتحرك في الوصل فعرض له الوقف فأسكن وبين الحرف الساكن أصلا. أي أن **الغاية هي بيان حركة الإعراب** أو الإشارة إليها. وهو يكون في المضموم من المبنيات والمرفوع من المعربات.

فبماذا يتعلق الأمر، إذن؟ يرى أندري رومان André Roman أن الإشمام هو مصوت ذو تلوين خفي[3] ويقول: «فيما يتصل بالإشمام، فإن المصوت ذا التلوين الخفي يعني حرفيا «رائحة الحركة»، أي رائحة المصوت الأخير غير المنطوق به، ويتعلق الأمر هنا بالضمة، ويبدو مقتصرا في نطقه على حركة الشفتين الممدتين لا غير، دون ارتفاع اللسان وعودته إلى الخلف وهو ما يميز الضمة»[4].

لكننا نعتقد أن الأمر لا يعدو أن يكون، بالنسبة للإشمام، تشخيصا للمرحلة الأولى من عملية النطق المسماة بالتوتر أو بالحبس أو بالإغلاق. وإذن، فذلك يعني أن الأمر يتعلق **بعملية نطقية ثانية** secondary articulation تصاحب الحرف الموقوف عليه؟ إننا نرى أن الأمر لا يعدو أن يكون ما يعرف في الدراسات الصوتية **بالتشفيه** labialization. وبناء عليه، فالحرف الموقوف عليه يكون مُشَفَّهًا إذا كان

(1) (د.ت)، ج. 1، ص. 169.

(2) (1966)، ج. 4، ص. 171.

(3) (1983)، p. 503

(4) نفسه. ص. 549.

مضموما في الوصل، وهذا يعني أن الحركة التي تحذف (الضمة) يبقى موضعها في الهيكل التطريزي prosodic skeleton شاغرا empty، إلا أن أثرا (ملمحا feature) منها يبقى طافيا floating (الاستدارة rounding) ويمتد ليقترن بالصامت الذي يسبقه. فيصبح الصامت الموقوف عليه صامتا مركبا complex consonant من خواصه ومن الخاصية التي ألحقت به.

ويرى ابن الحاجب أن لا روم ولا إشمام في هاء التأنيث وميم الجمع والحركة العارضة[1]. ويشرح الأستراباذي ذلك قائلا: «إنما لم يجر في هاء التأنيث الروم والإشمام لأنه لم يكن على الهاء حركة فينبه عليها بالروم أو بالإشمام، وإنما كانت على التاء التي هي بدل منها [...] وأما ميم الجمع فالأكثر على إسكانه في الوصل[...] والروم والإشمام لا يكونان في الساكن، وأما من حركها في الوصل ووصلها بواو أو ياء فإنما لم يرم ولم يشم أيضا بعد حذف الواو والياء كما رام الكسرة في القاضي بعد حذف يائه، لأن تلك الكسرة قد تكون في آخر الكلمة في الوصل كقوله تعالى: (يوم يدعو الداع) ولم يأت عليكم وإليهم إذا وصلتهما بمتحرك بعدهما متحركي الميمين محذوفي الصلة، فكيف ترام أو تشم حركة لم تكن آخرا قط، وأما نحو (عليكم الكتاب) و(إليهم الملائكة) فإن آخر الكلمة فيها الواو والياء المحذوفتان للساكنين، وما حذف للساكنين فهو في حكم الثابت[...] فالكسر والضم، إذن، عارضان لأجل الساكنين، والعارض لا يرام ولا يشم [...] لأن الروم والإشمام إنما يكونان للحركة المقدرة في الوقف، والحركة العارضة للساكنين لا تكون إلا في الوصل، فإذا لم تقدر في الوقف فكيف ينبه عليها؟»[2].

وهكذا، فلا يكون الروم والإشمام في هاء التأنيث، وذلك، لأن الوقف تحقق على تاء التأنيث وحذفت حركتها وأبدلت بالهاء. وإذن فلا وجود لحركة تعقب الهاء. ومن ثمة، لم يكن هناك أي داع لا للروم ولا للإشمام. وأما ميم الجمع، فلها حالتان: فإما أن تكون ساكنة في الوصل، وإذن لا يلحقها لا روم ولا إشمام لأنهما لا يكونان في الساكن، وإما أن تحركا في الوصل وتوصل بواو أو ياء تحذفان

(1) نقلا عن الأستراباذي (1975)، ج. 2، ص. 276.
(2) نفسه، ص. 279-278.

لالتقاء الساكنين. والمحذوف لالتقاء الساكنين يعد في حكم غير المحذوف، وإذن فآخر الكلمة هو الواو والياء، أما الكسرة والضمة فهما عارضان لا غير استوجبهما التقاء الساكنين. وبما أن الروم والإشمام يكونان في الحركة المقدرة في الوقف، وبما أن الحركة العارضة لا تكون إلا في الوصل، فإنه لا داعي للتنبيه بالروم أو بالإشمام على حركة غير مقدرة في الوقف.

4.1.3. التضعيف réduplication

وتقف العرب أيضا بالتضعيف، فما المقصود بالتضعيف؟ وما المراد بالوقف بالتضعيف؟ يقول ابن يعيش: «**وأما التضعيف فهو أن تضاعف الحرف الموقوف عليه بأن تزيد عليه حرفا مثله فيلزم الإدغام** [...] وهذا التضعيف إنما هو من زيادات الوقف..»[1]. ويقول ابن باذش: «تشديد الحرف في الوقف، ولا يكون في الحرف الذي قبله ساكن نحو العجْل لأنه لا يجتمع في كلامهم ثلاثة سواكن..»[2]، ويقول سيبويه: «وأما الذين ضاعفوا فهم أشد توكيدا، أرادوا أن يجيئوا بحرف لا يكون الذي بعده إلا متحركا لأنه لا يلتقي ساكنان..»[3]، ويقول أيضا: «فإن كان الحرف الذي قبل آخر حرف ساكنا لم يضعفوا [...] لأن الذي قبله لا يكون ما بعده ساكنا لأنه ساكن...»[4]. ويرى الأستراباذي أن المقصود بالتضعيف، مثله مثل الروم والإشمام، «**بيان أن الحرف الموقوف عليه كان متحركا في الوصل بحركة إعرابية أو بنائية**»، وأن الذي ضعف «فهو أقوى تبيينا لتحرك الحرف في الوصل ممن رام، لأنه نبه عليه بالحرف، وذلك ببعض الحركة. وإنما قلنا إنه نبه بتضعيف الحرف على كونه متحركا في الوصل، لأن الحرف المضعف في الوصل، لا يكون إلا متحركا إذ لا يجمع بين ساكنين، هذا ما قيل»، إلا أنه يلاحظ أن التضعيف يستدل به على مطلق الحركة لا على خصوصها كما هو الحال في الروم، والتضعيف، عنده، أقل استعمالا «لأنه إتيان بالحرف في موضع يحذف فيه الحركة، **فهو تثقيل في موضوع التخفيف**»[5]. وشرط التضعيف، عنده، «**أن يكون الحرف المضعف متحركا في الوصل**، لأن التضعيف،

---

(1) (د.ت)، ج. 9، ص. 67.
(2) (1403 هـ)، ج. 1، ص. 505.
(3) (1966)، ج. 4، ص. 168.
(4) نفسه، ص. 171.
(5) (1975)، ج. 2، ص. 315-314.

كما تقدم، بيان ذلك، وأن يكون صحيحا، إذ يستثقل تضعيف حرف العلة، وأن لا يكون همزة. إذ هي وحدها مستثقلة [...] وإنما اشترط أن يتحرك ما قبل الآخر لأن المقصود بالتضعيف بيان كل الحرف الأخير متحركا في الوصل، وإذا كان ما قبله ساكنا لم يكن هو إلا متحركا في الوصل لئلا يلتقي ساكنان، فلا يحتاج إلى التنبيه على ذلك»[1]. ويذكر أن عبد القاهر يجيز «تضعيف الحرف إذا كان قبله مدة كسعيد وتمود، نظرا إلى إمكان الجمع بين اللين والمضعف الساكن بعده، ويدفعه السماع والقياس»[2]. ويضيف أن التضعيف «يكون في المرفوع والمجرور مطلقا، وأما المنصوب فإن كان منونا ليس فيه إلا قلب التنوين ألفا إلا على لغة ربيعة، فإنهم يجوزون حذف التنوين فلا مانع إذن، عندهم من التضعيف، وإن لم يكن منونا، نحو: رأيت الرجل، ولن نجعل، ورأيت أحمد، فلا كلام في جواز تضعيفه كما في الرفع والجر»[3].

يعني التضعيف مضاعفة الحرف وتطويله، ويعني الوقف بالتضعيف تطويل الحرف الموقوف عليه، ولكي نقوم بعملية التضعيف وجب قبل كل شيء حذف الحركة لكيلا تفصل بين الحرفين المثلين فلا يتحقق الإدغام. وإنما كان الداعي إلى التضعيف هو بيان الحركة الإعرابية والبنائية لأن الحرف المضعف قد كان متحركا في حالة الوصل. وإذن، فالحرف المثل الثاني إنما زيد للتنبيه على الحركة المحذوفة، إلا أنه لا يستدل به إلا على مطلق الحركة، أي الحركة باعتبارها حركة، ولا يستدل به على نوعيتها: أهي فتحة أم ضمة أم كسرة؟ ويشترط أن يكون الحرف المضعف صحيحا لأن تضعيف حرف العلة فيه استثقال ولأن تضعيف الهمزة فيه استثقالان: استثقال ذاتي مرتبط بطريقة النطق به، واستثقال التضعيف، لأن التضعيف عبارة عن تثقيل لأن فيه زيادة حرف، بينما يعتبر الوقف، كما رأينا، محل تخفيف. والحال أن الغاية من بيان الحركة المحذوفة والإشارة إليها قد فرضت هذا التثقيل في موضع يستوجب التخفيف. كما يشترط ألا يكون تضعيف الحرف الموقوف عليه مسبوقا بساكن لأن العرب لا تقبل اجتماع ساكنين أو ثلاث سواكن. (وسنعود إلى مسألة التقاء الساكنين أسفله). ويكون التضعيف في المرفوع والمجرور بدون قيد. أما في

(1) نفسه، ص. 315.
(2) نفسه، نفس الصفحة.
(3) نفسه، ص. 316-315.

المنصوب المنون، فربيعة وحدها هي التي تقف بالتضعيف لأنها تحذف التنوين (الفتحة والنون) بينما تقلب القبائل الأخرى المنصوب المنون ألفا في حالة الوقف. وفي المنصوب غير المنون يجوز التضعيف.

وإذن، فالوقف، في هاته الحالة، يستلزم أولاً حذف المصوت الأخير، ثم تعقبه عملية تطويل الصامت الأخير، الشيء الذي يترتب عنه تغيير في البنية المقطعية. إذ بعد حذف المصوت وتضعيف الصامت الأخير يصير المقطع الموقوف عليه **مقطعا ثقيلا heavy syllable**. فالوقف بالتضعيف وقف بحرفين مثلين يعوض ثانيهما المصوت الذي حذف بسبب الوقف. وهذا يعني أن الوقف يسبب عمليتين متناقضتين: حذف قطعة وتعويضها بقطعة من جنس القطعة التي كانت تسبق القطعة المحذوفة. ولهذا السبب، نعتبر أن التضعيف، هنا، عبارة عن **طول تعويضي compensatory lenghthening** للحركة المحذوفة.

إلا أن الوقف بالتضعيف أقل استعمالا.

وبارتباط مع هذه المسألة سنعرض لمسألة الوقوف على المشدد géminé .

يقول الصفاقسي: «اعلم أن الوقف على المشدد فيه صعوبة على اللسان إذ فيه النطق بساكنين غير منفصلين، لأن المشدد أوله ساكن فإذا سكنت الآخر للوقف صار اللسان يلفظ بساكنين غير منفصلين دفعة واحدة، وهو في غاية الصعوبة ولهذا لا يحسنه كثير من علماء القراء فضلا عن عوامهم [...] بل لابد من إجرائه على ما تقدم، وتقف عليه بما يجوز فيه من سكون أو روم أو إشمام مع التشديد الكامل وتمكين ذلك حتى يظهر في السمع ويعلم السامع أن الحرف الموقوف عليه كان في الأصل مشددا. والجمع بين الساكنين بل بين السواكن في نحو صواف في الوقف جائز إجماعا»[1]. ويقول في مكان آخر: «لأن الوقف محل استراحة فيخفى فيه التشديد أكثر من الوصل، والتخفيف في هذا وما ماثله لا يجوز إذ فيه إسقاط حرف من التلاوة...»[2]. ويقول ابن الجزري: «إذا وقف على المشدد المتطرف وكان قبله أحد حروف المد أو اللين نحو (دواب وصواف واللذان) ونحو (تبشرون والذين وهاتين) وقف بالتشديد كما يوصل وإن اجتمع في ذلك أكثر من ساكنين ومد من

---

(1) (1974)، ص. 150.

(2) نفسه. ص 98.

أجل ذلك، وربما زيد في مده وقفا لذلك[...] وقد قال الحافظ أبو عمرو الداني في سورة الحجر من **جامع البيان** عند ذكره (فبم تبشرون) ما نصه: والوقف على قراءة ابن كثير غير ممكن إلا بتخفيف النون لالتقاء ثلاث سواكن فيه إذا شددت والتقاؤهن ممتنع، وذلك بخلاف الوقف على المشدد الذي تقع فيه الألف قبله نحو (الدواب وصواف وغير مضار ولا جان) وما أشبهه، وكذلك (اللذان وهذان) على قراءته لأن الألف للزوم ما قبلها قوى المد بها فصارت لذلك بمنزلة المتحرك، والواو والياء بتغير حركة ما قبلهما وانتقالهما خلص السكون بهما، فلذلك تمكن التقاء الساكنين بعد الألف في الوقف، ولم يتمكن التقاؤهما بعد الواو الياء لخلوص سكونهما وكون الألف بمنزلة حرف متحرك. [...] على أن الوقف بالتشديد ليس كالنطق بساكنين غيره وإن كان في زنة الساكنين فإن اللسان ينبو بالحرف المشدد نبوة واحدة فيسهل النطق به لذلك، وذلك مشاهد حسا، ولذلك ساغ الوقف على نحو (صواف ودواب) بالإسكان ولم يسغ الوقف على (أرأيت) ونحوه في وجه الإبدال..."[1]، ويقول أيضا: «يتعين التحفظ في الوقف على المشدد المفتوح بالحركة نحو: (صواف، ويحق الحق، ولكن البر، ومن صد، وكأن، وعليهن) فكثير ممن لا يعرف يقف بالفتح من أجل الساكنين، وهو خطأ لا يجوز، بل الصواب الوقف بالسكون مع التشديد على الجمع بين الساكنين إذ الجمع بينهما في الوقف مغتفر مطلقا»[2].

يمكننا، انطلاقا مما سبق، أن نقف على مجموعة من الخلاصات من أهمها أن التشديد يخفى في الوقف في حين لا يجوز التخفيف لأنه سيترتب على ذلك إسقاط حرف مثل. ومرد ذلك أن الوقف على المشدد صعب لتعاقب حرفين مثلين لا فاصل بينهما. ولذلك يرى الصفاقسي الوقف عليه بما يجوز فيه من سكون أو روم أو إشمام شريطة تحقيق تشديد تام وكامل وتمكين ذلك التشديد وتوفيته وذلك إشارة من القارئ إلى أن الموقوف عليه كان في الأصل حرفا مشددا. ويعتبر الجمع بين السواكن جائزا. بل إن الوقف بالتشديد ليس كالنطق بساكنين ذلك لأن النطق هو نطق بحرفين مثلين متعاقبين أو بحرف طويل يرتفع بهما اللسان ارتفاعة

(1) ابن الجزري شمس الدين (د.ت)، ج2. ص 128-127

(2) نفسه. ص 127.

واحدة، ومن ثمة يكون النطق بالمشدد أيسر وأسهل. من هنا يمكن القول بأن ساكني المشدد لهما طبيعة خاصة تفردهما عن حرفين متغيرين variants ساكنين. ولهذا السبب جاز الوقف على: صواف ودواب. فالأمر يتعلق هنا بحذف حركة الحرف المشدد، فيكون الوقوف بذلك بالسكون، بل قد يكون الحرف الأخير متلوا بصويت أي أن حركته يتم اختلاسها، وقد يكون الحرف الأخير مشفها labialized. إلا أن الحرف المشدد، في كل الحالات الثلاث، يكون مُمَكَّن المد ومُوَفًّاه، وكأن تشديده يزداد وهو ما يعني الزيادة في طول الحرف الطويل.

وهكذا، ففي حالة الوقوف بالتضعيف وحالة الوقوف على المشدد، نلاحظ أن الأمر يتعلق بزيادة طول الحرف الموقوف عليه أو بما سميناه بالطول التعويضي، وتجدر الإشارة إلى أن للتضعيف (الطول) مزية الإبراز والتشديد كما بينا ذلك أعلاه.

5.1.3 . الإبدال substitution

وتقف العرب كذلك بالإبدال، وهو يكون «في موضعين أحدهما المنصوب المنون نحو: غفورا رحيما فيبدل من تنوينه ألف في الوقف، وكذلك تبدل نون التوكيد الخفيفة بعد الفتح ألفا في: ليكونا ولنسعفا، وكذلك نون إذا في نحو: إذا لأذقناك، الثاني تاء التأنيث المتصلة بالأسماء نحو الجنة والرحمة والموعظة فيبدل من التاء هاء ويوقف عليها ساكنة، فإن كانت هاء التأنيث منونة حذف تنوينها وأبدل منها هاء فهذا الوجه يرجع إلى السكون أيضا»[1]، ويضيف السيوطي حالة أخرى تعرف الإبدال قائلا: «وفيما آخره همزة متطرفة بعد حركة أو ألف، فإنه يوقف عليه عند حمزة بإبدالها حرف مد من جنس ما قبلها، ثم إن كان ألفا جاز حذفها..»[2]، ويقول الأستراباذي عن المنون المنصوب: «المنصوب المنون تقلب نونه ألفا، لأنه لا يستثقل الألف، بل تخف به الكلمة، بخلاف الواو والياء لو قلبت النون إليهما في الرفع والجر، والخفة مطلوبة في الوقف كما تقدم»، ويقول عن إذن: «وأما إذن فالأكثر قلب نونها ألفا في الوقف، لأنها تنوين في الأصل[...] ومنع المازني ذلك، وقال: لا يوقف عليه إلا بالنون، لكونه كَلَن وأن من نفس الكلمة..»، ويضيف قائلا:

(1) المارغني (د.ت)، ص 158.
(2) (1967) ج 1. ص 242.

«لا يقلب تنوين المرفوع واوا وتنوين المجرور ياء، كما قلبت تنوين المنصوب ألفا، لأداء ذلك إلى الثقل في موضع الاستخفاف...»[1]، ويقول عن إبدال تاء التأنيث الاسمية هاء «لا خلاف في تاء التأنيث الفعلية أنها في الوقف تاء، وفي أن أصلها تاء أيضا، وأما الاسمية فاختلف في أصلها، فمذهب سيبويه والفراء وابن كيسان وأكثر النحاة أنها أصل، كما في الفعل، لكنها تقلب في الوقف هاء ليكون فرقا بين التاءين: الاسمية والفعلية، أو بين الاسمية التي للتأنيث... والتي لغيره...، وإنما قلبت هاء لأن في الهاء همسا ولينا أكثر مما في التاء، فهو بحال الوقف الذي هو موضع الاستراحة أولى[...] وإنما تصرف في الاسمية بالقلب دون الفعلية لأصالة الاسمية، لأنها لاحقة بما هي علامة تأنيثه، بخلاف الفعلية فإنها لحقت الفعل دلالة على تأنيث فاعله، والتغيير بما هو الأصل أولى لتمكنه»[2]. ويقول عن إبدال الهمزة حرفا من جنس حركتها: «اعلم أن الهمزة هي أبعد الحروف وأخفاها، لأنها من أقصى الحلق، فإذا وقفوا عليها -وبالوقف يصير الحرف الموقوف عليه أخفى مما كان في الوصل، وذلك لأن الحرف أو الحركة التي تلي الحرف تبين جرسه، ولذلك يقلب بعضهم الألف في الوقف واوا أو ياء، لأنهما أبين منها- احتاجوا إلى بيانها[...]»[3]، وبخصوص الهمزة الواقعة بعد حركة أو ألف، يقول ابن يعيش: «الهمزة حرف خفي لأنه أدخل الحروف إلى الحلق، وكلما سفل الحرف خفي جرسه، وحروف المد واللين أبين منها لأنها أقرب إلى الفم [...] وبينها وبين حروف المد واللين مناسبة ولذلك تبدل منها عند التخفيف..»[4]، ثم يتابع متحدثا عن الهمزة المتحرك ما قبلها نحو الكلأ والرشأ، إلى أن يقول: «فأما إذا تحرك ما قبل الهمزة من نحو الكلأ والخطأ والرشأ فمن العرب من يبدل من همزته في الوقف حرف لين حرصا على البيان فيقول هذا الكلو والخطو ومررت بالكلي والخطي ورأيت الكلا والخطا، هذا وقف الذين يخففون الهمزة في الوصل من بني تميم، فأما الذين يخففون من أهل الحجاز فإنهم يلزمون الألف على كل حال [...] لأن الوقف يسكن الهمزة وقبلها مفتوح فقلبت ألفا على حد رأس وفأس، وعلى هذه العبرة إذا انضم ما قبلها قلبت

(1) (1975) ج 2. ص 279 – 280.
(2) نفسه. ص 288 – 289.
(3) نفسه. ص 311.
(4) (د.ت)، ج 9، ص 73.

واوا وإذا انكسر قلبت ياء»[1].

في كل هذه الحالات المذكورة يقع الإبدال في الوقف. فإذا وقفنا على المنصوب المنون، فإن نونه تقلب ألفا أي ألف مد. فلأي سبب يحدث ما يحدث؟

يقول ابن يعيش: «وإنما أبدل من التنوين ألف في حال النصب لأن التنوين زائد يجري مجرى الإعراب من حيث كان تابعا لحركات الإعراب، فكما أنه لا يوقف على الإعراب فكذلك التنوين لا يوقف عليه ولأنهم أرادوا أن لا يكون كالنون الأصلية في نحو حسن وقطن أو الملحقة في نحو رعشن وضيفن..»[2]. وعليه، فالتنوين زائد وتابع للحركة الإعرابية. وإذا كان الوقف لا يتم على الحركة الإعرابية، فمن الضروري ألا يتم الوقف على التنوين، هذا **أولا**، وأما **ثانيا**، فإن من شأن الوقف على التنوين أن يوهم بأن النون أصلية أو ملحقة. وبما أن الوقف موضع تخفيف، فقد اختير الألف بدلا من التنوين لأنه غير مستثقل ولأن فيه إشارة إلى التنوين المحذوف.

وبعبارة أخرى، فالوقف هنا يستلزم أولا عمليتين صواتيتين: أولاهما حذف النون والثانية تطويل الفتحة. ويصح نفس الأمر بالنسبة، إذن، لمن يعتبر نونها تنوينا. وفي هذه الحالة أيضا يتم تعويض الصامت المحذوف بقطعة مناسبة للقطعة التي تسبقها، أو لنقل إن الحيز الشاغر (ص) قد امتدت إليه القطعة السابقة، فكان التطويل التعويضي.

وأما بالنسبة للنون الخفيفة، فيجري عليها ما يجري على التنوين «لمضارعتها إياه لأنهما جميعا من حروف المعاني ومحلهما آخر الكلمة وهي خفيفة ضعيفة فإذا كان قبلها فتحة أبدل منها في الوقف ألف كما أبدل من التنوين»[3].

والموضع الثاني للإبدال يتعلق بالوقف على تاء التأنيث التي تقلب هاء وذلك للتفريق بين التاء الاسمية والتاء الفعلية، وبين التاء الاسمية التي للتأنيث وبين التاء الملحقة في نحو أخت... وقد قلبت هاء لأن التاء والهاء معا مهموسان، إلا أن التاء حبسية stop والهاء تسريبية fricative، واختيرت لجريان النفس معها. ويفرض

(1) نفسه. ص. 74.
(2) نفسه. ص. 69.
(3) نفسه. ص. 88.

الوقف بالهاء إما حذف التاء والحركة التي تعقبها أو حذف التاء والتنوين ثم اجتلاب epenthesis الهاء التي يوقف عليها ساكنة.

وأما الموضع الثالث فيتعلق بالهمزة المسبوقة بحركة أو بألف. وتتصف الهمزة بأنها خفية الجرس أو الرنين، وبالوقف تصير أخفى جرسا أو رنينا، فاحتاجوا إلى بيانها. فإذا كانت تعقب حركة، فإنها تبدل حرف لين يناسب الحركة التي تسبق الهمزة، وذلك لأن حروف المد واللين أوضح في السمع وأكثر رنينا، وقد اختيرت حروف المد واللين لما بينها وبين الهمزة من تناسب يتجلى في قابليتها جميعا للتغيير. وقد تبدل الهمزة ألفا وذلك لأن الوقف يسقط الحركة التي تعقب الهمزة التي تقلب ألفا على إثر ذلك. وعلى غرار ذلك، فإذا انضم ما قبلها قلبت واو مد، وإذا انكسر ما قبلها قلبت ياء مد. وإذن فالعملية الصواتية الأولى هي حذف الحركة الأخيرة ثم حذف الهمزة فتطويل الحركة التي كانت تسبق الهمزة،. أما إذا كان ما قبل الهمزة ألف، فإن الحرف الأخير وحركته يحذفان معا. وقد يصح القول بأن الهمزة التي لا تعدو أن تكون تحقيقا لحرف من حروف المد قد عادت إلى أصلها[1]. لأننا نعتقد أن الهمزة ليست صامتا أصليا، وإنما هي تحقيق صوتي للواو أو الياء أو ألف غير محققة. وإذن، يحدث تناغم harmony بين صامت الهمزة والمصوتات التي تسبقه.

6.1.3. الحذف deletion

وتقف العرب كذلك بالحذف. يقول السيوطي: «وأما الحذف ففي الياءات الزوائد عند من يثبتها وصلا ويحذفها وقفا»[2]. ويرى المارغني أنه يكون «في أربعة أشياء أحدها تنوين المرفوع والمجرور، الثاني صلة هاء الضمير وهي الواو والياء، الثالث صلة ميم الجمع، الرابع الياءات الزوائد. فإذا حذفت هذه كلها سكنت الحرف الذي قبل المحذوف ووقفت عليه بالسكون»[3]. فهذا الوجه يرجع إلى السكون. وعن تنوين المرفوع والمجرور يقول الأستراباذي: «لا يقلب تنوين المرفوع واوا، وتنوين المجرور ياء، كما قلبت تنوين المنصوب ألفا، لأداء ذلك إلى الثقل في

(1) مبارك حنون. حول وضع الهمزة في اللغة العربية. قيد الطبع.
(2) . (1967) ج 1. ص 250. انظر أيضا ابن الجزري شمس الدين (د.ت) ص. 120.
(3) (د.ت)، ص. 157.

موضع الاستخفاف، وإذا كانوا لا يجيزون مثل الأدلو مطلقا، ويجيزون حذف ياء مثل القاضي في الوصل، والواو والياء فيهما أصلان، فكيف يفعلون في الوقف الذي هو موضع التخفيف شيئا يؤدي إلى حدوث واو وياء قبلهما ضمة وكسرة؟»[1]. وأما عن صلة هاء الضمير وهي الواو والياء، فيقول الأستراباذي: «فإذا وقفت عليه، فلابد من ترك الصلة، سواء كانت ثابتة في الوصل.. أو لا.. وذلك لأن من كلامهم أن يحذفوا في الوقف ما لا يذهب في الوصل... فالتزموا حذف هذا الحرف الذي ثبت حذفه في الوصل كثيرا... ولا بد من إسكان الهاء في الوقف سكن ما قبله أو تحرك...»[2]. وعن صلة ميم الجمع، يقول ابن يعيش: «أما ضربكم وضربهم وعليهم وبهم، فإنك تقف عليها بسكون الميم لا غير وتحذف الياء والواو منها لأنهما زائدان، وقد يحذفان في الوصل كثيرا... وإنما حذفوا الواو لضرب من التخفيف لكثرة الاستعمال وثقل اجتماع الضمتين مع الواو... والكسرتين والياء... فإذا وقفت لم يكن إلا الحذف، ولزم ذلك إن كنت تحذف في الوصل»[3]، ويقول الأستراباذي: «وأما ميم الجمع فالأكثر على إسكانه في الوصل... وأما من حركها في الوصل ووصلها بواو أو ياء فإنما لم يرم ولم يشم أيضا بعد حذف الواو والياء...»[4]. وأما عن الياءات الزوائد فيقول المارغني: «ووجه الحذف في الوقف مراعاة الرسم فتحصل بذلك موافقة الأصل والرسم. وخص الوقف بالحذف لأن الوقف تغيير والوقف محل تغيير...»[5]. ويقول الأستراباذي: «وأما المنقوص ذو اللام رفعا وجرا فالأكثر بقاء يائه في الوقف... وبعض العرب يحذف الياء في الوقف، لكونه موضع استراحة، والياء المكسور ما قبلها ثقيل. ومن حذف الياء في الوصل... أوجب حذفها وقفا بإسكان ما قبلها... وأما ياء المتكلم الساكنة، فإن كانت في الفعل فالحذف حسن، لأن ما قبلها نون عماد مشعرا بها... وإن كانت في اسم فبعض النحاة لم يجوز حذفها، والوقف على الحرف الذي قبلها بالإسكان... وإذا كان المنقوص منادى مفردا... اختار يونس وقواه سيبويه حذف الياء؛ لأن المنادى موضع التخفيف... وإذا

(1) (1975)، ج 2. ص 280.
(2) نفسه. ص. 309.
(3) (د.ت). ج 9. ص 87.
(4) (1975) ج 2. ص 278.
(5) (د.ت) ص 183، انظر أيضا ابن الجزري احمد (1950)، ص 191-190.

كان المنقوص محذوف الياء للتنوين -أعني في حالتي الرفع والجر- فالأكثر حذف الياء، لأن حذف التنوين عارض، فكأنه ثابت، وتقديره ههنا أولى، لئلا يعود الياء فيكون حال الوقف ظاهر الثقل...»[1]. وقد أضاف النحاة إلى قائمة المحذوفات في الوقف حذف الواو والياء في الفواصل والقوافي، يقول الأستراباذي: «فإذا وقع الواو والياء المذكوران في الفواصل وصلا جاز حذفهما والاجتزاء بحركة ما قبلهما... وذلك لمراعاة التجانس والازدواج، فيجب إذن بناء على ذلك حذفهما إذا وقفت على تلك الفواصل المحذوفة اللامات في الوصل، وكذلك القوافي يحذف فيها كثيرا مثل ذلك، للازدواج، لا للوقف، وإلا حذف للوقف في غير القوافي أيضا، فثبت أنه يحذف فيهما ما لا يحذف في غيرهما»[2]

إن العملية الصواتية الأساسية هنا هي الحذف، في رأي القدماء. ففي تنوين المرفوع والمجرور يحذف التنوين لأنه زيادة في أصل الكلمة ثم حذفت الضمة والكسرة اللتان تعقبان الحرف الموقوف عليه. وبخصوص صلة هاء الضمير، فإنها هي أيضا عرضة للحذف (أي حذف الواو والياء). وبعد حذفها تحذف حركة الهاء إن كانت متحركة. وعن صلة ميم الجمع، تحذف الياء والواو لأنهما زائدان وتحذف بعدهما حركة الميم. والغاية من الحذف تجنب اجتماع ضمتين مع الواو وكسرتين مع الياء. ومن الملاحظ أن الوقف يتم بالسكون في كل هذه الحالات بعد القيام بعملية الحذف. أما عن الياءات الزوائد، فيمكن القول، انطلاقا من منظور العرب، أنها جميعها عرضة للحذف على الشكل التالي: تحذف الياء الأصلية من المنقوص لأن الياء المكسور ما قبلها تعد ثقيلة، وتحذف ياء المتكلم الساكنة في الفعل، وتحذف في الاسم مع إسكان ما قبلها، وتحذف ياء المنقوص إذا كان منادى، كما تحذف ياؤه إذا كانت محذوفة للتنوين، وتحذف الواو والياء في الفواصل والقوافي مراعاة للتجانس والازدواج. وإذن، يتم حذف ما يملأ حيزين مع الإبقاء عليهما شاغرين.

7.1.3. النقل transfert

وتقف العرب أيضا بالنقل. والنقل، فيما يرى ابن الجزري، هو «نقل حركة

(1) (1975) ج 2. ص 301–300.

(2) نفسه. ص 302.

الهمزة إلى الساكن قبلها»[1]، أما السيوطي فيرى أن النقل يكون في ما «آخره همزة بعد ساكن... يوقف عليه عند حمزة بنقل حركتها إليه فيحرك بها ثم تحذف هي سواء كان الساكن صحيحا نحو دفء... أم ياء أو واوا أصليتين وسواء كانتا حرف مد... أم لين..»[2]. ويقول ابن يعيش في جواز الجمع بين ساكنين في الوقف عنده وأن هناك من الناس من يكرهه: «ومن الناس من يكره اجتماع الساكنين في الوقف كما يكره ذلك في الوصل فيأخذ في تحريك الأول لأنه هو المانع من الوصول إلى الثاني، فحركوه بالحركة التي كانت له في حال الوصل، فإن كان مرفوعا حولوا الضمة إلى الساكن قبله ويكون في ذلك تنبيه على أنه كان مرفوعا وخروج عن عهدة الساكنين، وكذلك الجر...»[3]، ويقول عن الهمزة الأخيرة في الكلمة والواقعة بعد ساكن: «وذلك أنهم يلقون الحركات في الهمزة على الساكن قبلها ضمة كانت أو كسرة أو فتحة.. وذلك لأن الهمزة خفية فهي أبعد الحروف وأخفاها وسكون ما قبلها يزيدها خفاء فدعاهم ذلك إلى تحريك ما قبلها أكثر من غيرها لأن تحريك ما قبلها يبينها لأنك ترفع لسانك بصوت، ومع الساكن ترفعه بغير صوت»[4]. ويقول الأستراباذي: «وإنما سهل لهم ذلك الفرار من الساكنين والضن بالحركة الإعرابية الدالة عل المعنى،... وهذا النقل ثابت في الرفع والجر اتفاقا...»[5] ويقول أبو حيان: «ويجوز أن تنقل الحركة إلى الساكن قبل الحرف، وشرطه: أن (لا) يكون حرف علة...، ولا مدغم في الحرف الأخير...، وأن لا يكون المنقول منه إلا حرفا صحيحا... وأن لا يؤدي النقل إلى عدم النظير في الأسماء إلا أن يكون مهموزا فلا ينقل في (بسر) مجرورا فتقول: بسر ولا في بكر مرفوعا فتقول بكر، وأن لا تكون الحركة فتحة نحو: رأيت العلم، وإذا أدى النقل إلى عدم النظير، أو امتنع ذلك في الفتحة عدلوا إلى تحريك ذلك الساكن بحركة ما قبله، يقولون: هذا البسر ورأيت البسر ومررت بالبسر... ولا يتبعون في الفتحة فيقولون: رأيت البكر كما اتبعوا الضمة والكسرة... والذي يظهر في حركة النقل أنها الحركة التي في الحرف

(1) ابن الجزري شمس الدين (د.ت)، ج 2، ص 120.
(2) (1967) ج 1. ص 249 – 250.
(3) (د.ت)، ج. 9، ص. 71.
(4) نفسه، ص. 73
(5) (1975)، ج. 2، ص. 321.

الأخير نقلت إلى الساكن قبله، وهو قول بعض النحاة، وقال أبو علي هذه الحركة لالتقاء الساكنين، وقال أيضا ليس بتحريك لالتقاء الساكنين محضا، ألا ترى أنها تدل على الحركة المحذوفة من الثاني فدل قوله: إن النقل جمع بين التخلص من التقاء الساكنين والدلالة على حركة الإعراب... وقال أبو البقاء العكبري لا يريدون بالحركة المنقولة أن حركة الإعراب صيرت على ما قبل الحرف إذ الإعراب لا يكون قبل الطرف أنها مثلها...»[1]

تقف العرب، إذن، على الحرف الأخير بنقل حركته إلى الساكن قبله، وذلك مخافة التقاء ساكنين أساسا، وإن كان البعض يرى أن في ذلك دلالة على الحركة الإعرابية المحذوفة. وبذلك تكون العملية الصواتية المتحدث عنها هنا -أي النقل- عبارة، إذن، عن إسكان الحرف الموقوف عليه إذا كان الحرف الذي يسبق الحرف الأخير غير متحرك. وفيما يتصل بالهمزة الموقوف عليها الساكن ما قبلها، فالعملية الصواتية المطلوبة هي نقل الحركة الأخيرة إلى ما قبل الهمزة تليها عملية ثانية تحذف الهمزة لصعوبة النطق بها كما تمت الإشارة إلى ذلك أعلاه. أما بالنسبة لمن لم يحذفها فقد توخى من عملية النقل بيان الهمزة. ولا يصح تطبيق عملية النقل إذا كان السابق على الحرف الموقوف عليه حرف علة أو مدغما، وألا يؤدي ذلك إلى عدم النظير. وإذن، فالمطلوب أن يكون حرفا صحيحا. ثم إن النقل لا يكون إلا في المرفوع والمجرور، أي أنه يمتنع في الفتحة. ومعنى ذلك أن النقل إن أدى إلى عدم النظير أو امتنع في الفتحة، فإن الحرف الساكن السابق على الحرف الموقوف عليه يحرك بحركة ما قبله. أي أن العملية الصواتية، هنا، عبارة عن اجتلاب **epenthesis** حركة مناسبة لحركة الحرف الذي يسبق الحرف الساكن. وفي هذا الأمر إشارة إلى حدوث الظاهرة الصواتية المسماة بالتناغم الصوتي **harmonie**.

وبعبارة أخرى، فالعرب تقف هنا أيضا على السكون. ولكي يتأتى السكون يعمدون إما إلى عملية النقل أو عملية الاجتلاب -أو عملية الإتباع **apophonie** في اصطلاح العرب القدماء.

(1) . (1984)، ج. 1، ص. 399-398.

8.1.3. الإلحاق adjonction

وتقف العرب أيضا بالإلحاق. يقول في ذلك السيوطي: «وأما الإلحاق فما يلحق آخر الكلم من هاءات السكت عندما يلحقها في عم وفيم وبم ومم، والنون المشددة من جمع الإناث نحو «هن» و«مثلهن»، والنون المفتوحة نحو العالمين والذين والمفلحون، والمشدد المبني ألا تعلوا علي وخلقت بيدي...»[1] ويرى أبو حيان في هذا الباب أن المندوب لا يوقف عليه إلا بهاء السكت، وأن إلحاق الهاء مختص بالمبني[2]. كما يذكر أيضا أنه سمع إلحاق الهاء مع التضعيف[3]. ويضيف إلى ذلك قائلا: «والفعل المعتل الآخر جزما أو وقفا إن كان محذوف العين... تقف عليه بالهاء، وإن كان غير محذوفهما... فالمختار إلحاق الهاء وتقر الضمة على حالها... وما الاستفهامية إن جرت بالإضافة وجبت الهاء...»[4]. كما أن المرخم بحذف التاء إن كان بعد حذفها يبقى على حرفين يجب الوقف عليه بالهاء أو ألف الإطلاق في الشعر..[5]. وقال سيبويه: «فمن ذلك النونات التي ليست بحروف إعراب، ولكنها نون الاثنين والجميع، وكان هذا أجدر أن تبين حركته حيث كان من كلامهم أن يبينوا حركة ما كان قبله متحركا مما لم يحذف من آخره شيء، لأن ما قبله مسكن، فكرهوا أن يسكن ما قبله، وذلك إخلال به، وذلك: هما ضاربانه وهم مسلمونه وهم قائلونه... ومع ذلك أيضا أن النون خفية، فذلك أيضا مما يؤكد التحريك، إذا كان يحرك ما هو أبين منها...»[6]، «وغير هؤلاء من العرب، وهم كثير، لا يلحقون الهاء في الوقف، ولا يبينون الحركة، لأنهم لم يحذفوا شيئا يلزم هذا الاسم في كلامهم في هذا الموضع... وإنما احتاج إليها (الهاء) في الوقف لأنه لا يستطيع أن يحرك ما يسكت عنده...»[7]. ويقول أيضا في «باب ما يبينون حركته وما قبله متحرك»: «فمن ذلك الياء التي تكون علامة المضمر المجرور أو تكون علامة المضمر المنصوب، وذلك قولك: هذا غلاميه، وجاء من بعديه، وإني

(1) (1967) ج 1. ص 250.
(2) (1984)، ج. 1، ص. 394.
(3) نفسه، ص. 398.
(4) نفسه، ص. 405-404.
(5) نفسه، ص. 406.
(6) (1966)، ج. 4، ص. 161.
(7) نفسه، ص. 162.

ضربنيه كرهوا أن يسكنوها إذا لم تكن حرف إعراب، وكانت خفية فبينوها. وأما من رأى أن يسكن الياء فإنه لا يلحق الهاء، لأن ذلك أمرها في الوصل، فلم يحذف منها في الوقف شيء»[1]. ويقول كذلك: «وقد لحقت هذه الهاءات بعد الألف في الوقف لأن الألف خفية، فأرادوا البيان، وذلك قولهم: هؤلاه وههناه، ولا يقولونه في أفعى وأعمى ونحوهما من الأسماء المتمكنة، كراهية أن تلتبس بهاء الإضافة. ومع هذا أن هذه الألفات حروف إعراب. ألا ترى أنه لو كان في موضعها غير الألف دخله الرفع والنصب والجر، كما يدخل راء أحمرَ. ولو كان في موضع هؤلاء حرف متحرك سواها كانت لها حركة واحدة كحركة أنها وهو. فلما كان كذلك أجروا الألف مجرى ما يتحرك في موضعها. واعلم أنهم لا يتبعون الهاء ساكنا سوى هذا الحرف الممدود، لأنه خفي فأرادوا البيان كما أرادوا أن يحركوا. وناس من العرب كثير لا يلحقون الهاء كما لم يلحقوا هو وهن ونحوهما، وقد يلحقون في الوقف هذه الهاء الألف التي في النداء، والألف والياء والواو في الندبة، لأنه موضع تصويت وتبيين، فأرادوا أن يمدوا فألزموها الهاء في الوقف لذلك، وتركوها في الوصل... وذلك قولك: يا غلاماه ووازيداه، وواغلامهوه وواذهاب غلامهيه»[2].

ويقول ابن يعيش: «الفعل على ضربين صحيح ومعتل، الصحيح يوقف عليه كما يوقف على الاسم فيسوغ فيه الإسكان والإشمام والروم والتضعيف لأن العلة واحدة، وإن كان معتلا فالوقف على المرفوع والمنصوب بإثبات لامه من غير حذف وليس كالاسم وإنما كان كذلك من قبل أن الفعل لا يلحقه تنوين في الوصل يوجب الحذف كما وجد في الاسم فلذلك جرى حاله في الوقف كحاله في الوصل... فإذا وقفت أسكنت... فأما الوقف على المجزوم من ذلك فلك فيه وجهان أجودهما أن تقف بالهاء... وكذلك في الأمر المبني... حذفت لاماتها للجزم. وبقيت الحركات قبلها تدل على المحذوف... فإذا وقف عليه لزم حذف الحركات إذ الوقف إنما يكون بالسكون لا على حركة، فشحوا على الحركات أن يُذهبها الوقف فيذهب الدال والمدلول عليه فألحقوها هاء السكت ليقع الوقف عليها بالسكون وتسلم الحركات... والوجه الثاني أن تقف بلا هاء بالإسكان فتقول لم يرم ولم يغز ولم

(1) نفسه. ص 163.
(2) نفسه، ص. 166-165.

يخش واغز وارم واخش ووجهه أن الوقف عارض، وإنما الاعتبار بحال الوصل، قال ابن السراج وهذه اللغة أقل اللغتين. هذا إذا كان الباقي بعد الحذف حرفين فصاعدا. فأما إذا أدى إلى أن يبقى على حرف واحد لم يكن بد من الهاء نحو قولك في الأمر من وقى يقي قه... وذلك أن الفاء قد انحذفت لوقوعها بين ياء وكسرة على حد حذفها في يعد ويزن، واللام محذوفة للأمر، والحركة دليل على المحذوف، فإذا وقفت عليه بالسكون فيكون إجحافا فوجب أن تأتي بالهاء ليقع السكون عليها وتسلم الحركة دليلا على المحذوف، لأن المحذوف إذا كان منه خلف وعليه دليل كان كالثابت الموجود مع أن ذلك يكاد أن يكون متعذرا لأن الابتداء بالحرف يوجب تحريكه والوقف عليه يقتضي إسكانه، والحرف الواحد يستحيل تحريكه وإسكانه في حال واحدة»[1]. ويقول الأستراباذي حول أحكام هاء السكت: «أما هاء السكت فهي هاء تزاد في آخر الكلمة الموقوف عليها في موضعين: أحدهما إذا كان آخرها ألفا والكلمة حرف أو اسم عريق البناء نحو: لا وذا وهنا وذلك لأن الألف حرف خفية... إذا لم تأت بعدها بشيء وذلك في الوقف خفيت حتى ظن أن آخر الكلمة مفتوحة فلذا وصلت بحرف ليبين جوهرها واختاروا أن يكون ذلك الحرف هاء لمناسبتها بخفاء حرف اللين، فإذا جاءت ساكنة بعد الألف فلا بد من تمكين مد الألف ليقوم ذلك مقام الحركة فيمكن الجمع بين ساكنين فتبين الألف بذلك التمكين والمد».[2] ويستمر فيقول: «وثاني الموضعين إذا وقفت على كلمة محركة الآخر بحركة غير إعرابية ولا مشبهة بالإعرابية لبيان تلك الحركة اللازمة إذ لو لم تزد الهاء لسقطت الحركة للوقف، وإنما لم يبين الإعرابية لعروضها وسرعة زوالها وذلك قولك هما رجلانه وضاربانه ومسلمونه وضربتنه وهلمه وضربتكه ويحكمكه وثمة واضربنه وانطلقته وضربته وعصايه وقاضيه وغلاميه وهوه وهيه وأينه وكيفه وغير ذلك. ودخولها فيما قبل آخره ساكن أقوى وأكثر من دخولها فيما آخره متحرك حتى لا يجتمع ساكنان لو أسكن الآخر...»[3].

يتعلق الأمر، في الوقف بالإلحاق، بإلحاق هاء السكت. وهكذا تزاد الهاء وتجتلب لتقع في آخر الفعل المجزوم وفعل الأمر، وذلك أن الفعل المعتل إذا

(1) (د.ت)، ج. 4، ص. 78-77.
(2) (د.ت)، ج. 2، ص. 408.
(3) نفسه، نفس الصفحة.

دخلت عليه حروف الجزم حذفت لامه وبقيت الحركات كأثر دال على الحرف المحذوف. كما أن فعل الأمر من الفعل المعتل يتكون بحذف لامه وبقيت الحركات أثرا دالا على المحذوف. فإذا وقف المرء على الفعل المجزوم وفعل الأمر من الفعل المعتل تحتم عليه أن يحذف هذه الحركات الباقية. إلا أنها حينما تحذف يتغير الدال (الصورة اللفظية للكلمة) والمدلول. ومؤدى ذلك أن الحركات ينبغي أن تبقى ثابتة. وكان عليهم أن يقفوا بالإسكان، فلجأوا إلى إلحاق هاء. ونفس الأمر يصح بالنسبة للمعتل الذي لم يبق منه سوى حرف واحد في حالة الجزم والأمر، وذلك لتعذر إسكانه إذ لا يمكن للكلمة أن تتكون من حرف ساكن. فزيادة الهاء، في هذا الباب الأول، إنما هي زيادة من شأنها أن تحصن الحركات الدالة على محذوف وجوبا، وتهربا من بنية لفظية غير مقبولة لا لفظا ولا معنى، فـ «جيء بالهاء لسهولة السكوت عليه»[1].

كما تُجتلب الهاء إذا وقف المرء على «ما» الاستفهامية إذا جرت، وذلك «فرقا بينها وبين «ما» الخبرية... فإذا وقفت عليها ألحقتها الهاء حفظا للفتحة الدالة على الألف...»[2]. ويوقف بالهاء أيضا على كل مبني على حركة بناء لازمة أبدا، وذلك من أجل تبيين الحركة والحفاظ عليها كيلا تسقط. ويتعلق الأمر هنا بياء المتكلم والنونات المشددة والخفيفة والمشدد المبني، كما يوقف على كل حرف أو اسم آخره ألف وعريق في البناء بزيادة هاء السكت، وذلك لأنه قد يظن أن آخر الكلمة مفتوح، ولهذا السبب أتوا بحرف يبين الألف لأنها خفية. ومن شأن هذه الهاء أن تمكن مد الألف حتى صار كأنه يقوم مقام الحركة. وتدرج ضمن هذه الفئة: لا وذا وهنا والمندوب. وأخيرا، يجب الوقف بالهاء بالنسبة للمرخم بحذف التاء الذي يبقى على حرفين بعد حذف هذه التاء.

وهكذا يتضح أن الهاء تزاد لأسباب نجملها فيما يلي: 1 ـ استحالة تحريك ما يسكت عنده، والمسكوت عنده متحرك، وحركته تستلزم الثبوت، وتحصينها من الحذف. 2 ـ لأن الهاء موضع تصويت وتبيين. ذلك أنها عبارة عن نَفَس، والنفس لا يعد نطقه مكلفا، فكان أن حافظت على تصويت الحركة الأخيرة وألف المد

(1) ابن هشام (1979)، ج. 4، ص. 349.
(2) الأستراباذي (1975)، ج. 2، ص. 296.

الختامي وأبانتهما. 3- إذا أريد زيادة المد ألحقت الهاء، فهي، إذن، وسيلة صوتية تسهل التمطيط والتمديد. 4- تزاد الهاء مثلما تزاد حروف المد واللين لما بين الهاء وهذه الحروف من المناسبة، فهي حرف انزلاقي glide كذلك أو حرف علة.

2.3 مراتب أحوال الوقف

بعد استعراضنا لأوجه الوقف وأحواله، يمكننا الوقف عند مجموعة من الخلاصات التي نثبتها على الشكل التالي:

1. أشرنا أعلاه إلى أن الوقف موضع تخفيف. أي تخفيف الأواخر «لأن الكلمة تثاقل إذا وصلت إلى آخرها»[1]. فالمسألة مسألة تخفيف واستثقال، والاستثقال ناتج عن ترادف الحركات والسكنات وما يتطلبه ذلك من جهد نطقي وحركات مختلفة لأعضاء النطق قرب انقضاء النفَس، والتخفيف إيقاف لهذا الجهد وإيقاف لاسترسال الهواء. فإذا رافق قربَ انقضاء النفَس النطقُ بصوت آخر في ذلك استثقال، أما إذا لم يرافقه النطق بهذا الصوت كان الأمر تخفيفا. وعليه، فكل ما يحدث استثقالا يخفف في الوقف. وقد رأينا بخصوص الحديث عن الإسكان، أنه الوجه الذي يحصل به التخفيف لأنه أيسر في النطق، ولأن سلب الحركة أبلغ في تحصيل الراحة والخفة.
2. إذا كان الأمر كذلك، ولأن سلب الحركة أبلغ في تحصيل الراحة والخفة كان السكون هو أصل الوقف: أي حذف الحركة الأخيرة من الكلمة الموقوف عليها، وإذا كان السكون كذلك، فما علاقة الأوجه الأخرى به؟ لقد رأينا أعلاه أن غير السكون فرع عن السكون، فكيف يمكن تبرير ذلك؟ في حديث المارغني عن الحذف والإبدال ذكر أن هذين الوجهين يرجعان إلى السكون[2]. ويمكن قول نفس الشيء عن بعض مجالات الحذف والنقل والإلحاق والتضعيف والوقوف على الحرف المشدد والإشمام، وهذا يعني أن هذه المجالات يوقف عليها بالسكون، إلا أن حصول هذا الوقف يستلزم أولا تحقيق الأنواع الأخرى لأحكام الوقف، ولهذا السبب يعتبر الوقف بالإسكان أصلا، والوقف ببعض

---

(1) نفسه، ص. 274.

(2) (د.ت)، انظر ص. 175 و158.

الأوجه الأخرى فرعا عنه.

3. السكون، إذن، وسيلة تخفيف، إلا أنه يذهب بالحركة الإعرابية والبنائية. حرصا على التنبيه على الحركة المحذوفة، أمكن الوقف بحركة غير تامة -أي بصُوَيْت- أو بنفَسية الحرف الأخير أو بالتضعيف، أو ما نسميه إجمالا بالتعويض، وهذا يعني أن الروم حركة (صويت) تعويضية للحركة الإعرابية والبنائية، وأن الإشمام تشفيه تعويضي لهذه الحركة، وأن التطويل الصامتي تطويل تعويضي لتلك الحركة، وهذا يعني أن للتخفيف، لحد الآن، مستويين: تخفيف أكبر ويحققه السكون ويليه تخفيف أدنى ويحققه الروم والإشمام والتضعيف.

4. إن الوجوه الأخرى هي وجوه تخفيف أيضا، مادام الوقف موضع تخفيف. وهي أيضا وجوه تعويضية للحركة الإعرابية والبنائية. فالألف التي يقلب إليها التنوين، مثلا، تعويض للحركة الإعرابية، وتطويل الفتحة عبارة عن تعويض للحركة الإعرابية، والحركة المنقولة تعويض للحركة الإعرابية المحذوفة، فهو نقل تعويضي.

5. إن سبب الإبدال قد يكون، فيما يتصل بتاء التأنيث، لداع صرفي. كما أن إلحاق الهاء قد يكون لتحصين الحركات الدالة على الحرف المحذوف، فيما يتصل بالفعل المعتل المجزوم، وفعل الأمر منه، وقد يكون إلحاق الهاء لتمييز «ما» الاستفهامية عن «ما» الخبرية. ومن ثمة فالوقف بهذين الوجهين في هاته الحالات مرده إلى الصرف.

6. إن الوقف بالإبدال، فيما يتصل بالهمزة المتطرفة، وبالإلحاق، فيما يتصل بالألفات، إنما هو لبيان الحرف الخفي الأقل جرسا في الوقف وتمكين مد الألف وتبيينه. فالغاية من هذين الوجهين هنا إنما هي إبراز الحرف الموقوف عليه إما بإبداله بما هو أكثر جهارة منه وإما بإلحاق الهاء بما فيها من نَفَس يسمح بالزيادة في مد الألف وإذن إبرازه، وإما بإعادته إلى أصله (بخصوص الهمزة التي تصير حرف لين).

7. قد لا يتم الوقف بالسكون بصفة مباشرة أو بعد وجه من الوجوه. فقد رأينا أعلاه مثالا عن ذلك وهو الروم. بل يتم الوقف بقلب التنوين ألفا أو بحذف ياء المنقوص المكسور ما قبلها في الرفع والجر أو بحذف ياء المتكلم... وإذا

كان حذف الياءات يبقي على الحركات التي تسبقها، وإذن يوقف عليها، فإن ذلك يعد ضربا من التخفيف بسبب حذف هذه الياءات. أما الوقف على الألف -ألف المد- فلأن فيه لينا يناسب التخفيف ولأن فيه طولا يلازم أحيانا الوقف كما رأينا في الفصل الأول من هذا الباب وفي مواضع من هذا الفصل.

وإذا كان الوقف في لغة العرب يوجب أحد هذه الأشياء"[1]، أي الوجوه، فإن في اختلافها اختلافا في الحسن. يقول ابن الحاجب عن الوقف: "وفيه وجوه مختلفة في الحسن والمحل"[2]. ويشرح الأستراباذي ذلك قائلا: «قوله «وجوه مختلفة في الحسن» أي: هذه الوجوه متفاوتة في الحسن، فبعضها أحسن من بعض، كما يجيء من أن قلب الألف واوا أو ياء أو همزة ضعيف، وكذا نقل الحركة والتضعيف، وقد يتفق وجهان أو أكثر في الحسن، كالإسكان وقلب تاء التأنيث هاء، قوله «والمحل» يعني به محال الوجوه المذكورة... فهذه الوجوه مختلفة في المحل: أي لكل وجه منها محل آخر ثبت فيه، وقد يشترك الوجهان أو أكثر في محل واحد، كاشتراك الإسكان والروم في المتحرك»[3]. ويقول ابن الأنباري: «وفي الوقف على الأسماء خمسة أوجه: أجودهن أن تقول في الرفع «هذا زيد» بالإشارة إلى الضمة، وفي الخفض «مررت بزيد» بالإشارة إلى الكسرة، و«رأيت زيدا» بإثبات الألف في النصب، ومنهم من يقول في رواية بعض البصريين «رأيت زيد» فيشير إلى الفتح، ولا يثبت الألف. ومنهم من يقول في الرفع «هذا زيدو» وفي النصب «رأيت زيدا» وفي الخفض «مررت بزيدي». ومنهم من ينقل الحركة إلى وسط الاسم إذا أمكن النقل إليها فيقول «هذا بكُر» في الرفع، و«رأيت بكَر» في النصب، و«مررت ببكِر» في الخفض. ومنهم من يقف بغير إعراب فيقول «هذا زيد» و«رأيت زيد» و«مررت بزيد». والوجه الأول هو الوجه العالي عند العرب، وهو عند النحويين أثبت في القياس، وآخر الخمسة في الوقف تشديد آخر الاسم إذا أمكن ذلك كقولهم «هذا عمر» في «عمر»[4]. كما أن ابن الجزري قد أشار إلى أن الوقف على أواخر الكلم «ثلاثة أقسام: قسم لا يوقف عليه عند أئمة القراءة إلا بالسكون ولا يجوز فيه روم ولا

(1) الأستراباذي (1975)، ج. 2، ص. 271.
(2) ابن الحاجب نقلا عن الأستراباذي (1975)، ج. 2، ص. 271.
(3) نفسه، ص. 272-271.
(4) أبو بكر بن الأنباري (1971)، ج. 1، ص. 390-389.

إشمام[...] القسم الثاني ما يجوز فيه الوقف بالسكون وبالروم ولا يجوز بالإشمام... القسم الثالث ما يجوز الوقف عليه بالسكون وبالروم وبالإشمام[...]»[1]. ويقول سيبويه في باب الوقف في آخر الكلم المتحركة في الوصل التي لا تلحقها زيادة في الوقف: «فأما المرفوع والمضموم فإنه يوقف عنده على أربعة أوجه: بالإشمام، وبغير الإشمام كما تقف عند المجزوم والساكن، وبأن تروم التحريك، وبالتضعيف. فأما الذين أشموا فأرادوا أن يفرقوا بين ما يلزمه التحريك في الوصل وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال، وأما الذين لم يشموا فقد علموا أنهم لا يقفون أبدا إلا عند حرف ساكن، فلما سكن في الوقف جعلوه بمنزلة ما يسكن على كل حال، لأنه وافقه في هذا الموضع. وأما الذين راموا الحركة فإنهم دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يخرجوها من حال ما لزمه إسكان على كل حال، وأن يعلموا أن حالها عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال. وذلك أراد الذين أشموا، إلا أن هؤلاء أشد توكيدا، وأما الذين ضاعفوا فهم أشد توكيدا، أرادوا أن يجيئوا بحرف لا يكون الذي بعده إلا متحركا لأنه لا يلتقي ساكنان. فهؤلاء أشد مبالغة وأجمع، لأنك لو لم تشم كنت قد أعلمت أنها متحركة في غير الوقف»[2].

نخلص، من هذه النصوص، إلى أن هناك مراتب في وجوه الوقف. هذا أولا، وثانيا، هناك اختلاف حول الوجه الذي يجوز الوقف به. فبخصوص القضية الأولى يمكن اعتبار وجوه الوقف درجات في الحسن، وهكذا فالوقف بالإسكان وبإبدال تاء التأنيث هاء يعتبران وجهين حسنين، أما بعض حالات الإبدال والنقل والتضعيف فهي وجوه ضعيفة في الحسن، على حسب زعم الأستراباذي. أما حسب ابن الأنباري فهناك خمسة وجوه للوقف على الأسماء وهي الإشارة إلى الحركة ومد الحركات الثلاث والنقل والإسكان والتضعيف، وأن أجود وجه هو الوقف بالإشارة إلى الحركة أي الروم والإشمام. ويبدو أن ترتيب أوجه الوقف عند ابن الأنباري ليس اعتباطيا. فالوجه الأول والثاني والثالث وجوه متفاوتة الجودة، والوجه الرابع والخامس وجهان ضعيفا الجودة. وهذا يعني أن ذكره لهذه الوجوه الخمسة مرتب بحسب جودتها من الوجه الأجود إلى الوجه الأردأ وهو التضعيف، وقد مر

(1) ابن الجزري شمس الدين (د.ت)، ج. 2، ص. 123–122.
(2) -(1966)، ج. 4، ص. 168.

بنا أعلاه أن الوقف بالتضعيف أقل استعمالا. ونعتقد أن معيار الجودة مرده إلى الأوجه التي تشير إلى الحركات والأوجه التي لا تشير إليها. وبين الوجوه المشيرة إلى الحركات هناك تفاضل إذ يعتبر الوقف بالروم والإشمام أجود الوجوه التي يقف عليها العرب.

و بخصوص قضية تعيين الوجه الذي يجوز الوقف به، اختلف القراء فيما بينهم. لذا جوزوا الوقف بالسكون والروم على قسم من أواخر الكلم، والوقف بالسكون والروم والإشمام على قسم آخر. وهذا يعني أن قسما ما من أواخر الكلم يفضل فيه الوقف بالإسكان وأن قسما آخر يتساوى فيه من حيث الجودة السكون والروم، وأن قسما ثالثا يتساوى فيه من حيث الجودة السكون والروم والإشمام. وإذن، فالوقف بالسكون قد يعادل من حيث جودته الوقف بالإشارة إلى الحركة، وهذا ما لا يراه ابن الأنباري كما أسلفنا القول. وقد عرض ابن الأنباري مذاهب القراء في الوقف، فذكر أن سليم بن حمزة كان إذا وقف على حرف لم يهمزه وأن أبا جعفر محمد بن سعدان كان يقول: «وأحب إلي إذا وقفت أن أهمز»[1]، كما ذكر أن بعض القراء كان يقول: «إنما الإعراب في الوصل فإذا سكت لم أشم شيئا»[2]، وأورد أن أبا العباس أحمد بن يحيى كان يختار الإسكان في كل القرآن[3]. وقد كان البعض يحذف بعض الياءات فيما كان آخرون يثبتونها[4]. وقد رأينا أن هناك من يقف بالنقل تهربا من التقاء الساكنين، لكن هناك من لا يقف لأن اجتماع الساكنين جائز عندهم كما سنرى أسفله.

و إذا عدنا إلى نص سيبويه المثبت أعلاه وتأملناه، خلصنا، بلا شك، إلى أن مرد هذا الاختلاف إلى اللهجات العربية المختلفة. فهناك من يشم، وهناك من لا يشم، وهناك من يروم الحركة، وهناك من يضاعف. وفضلا عن ذلك، فقد أشار سيبويه في حديثه عن الوقف، إلى ما يؤكد ما ذهبنا إليه. فنحن نجده قد أورد تعابير صريحة بشأن لهجية الاختلاف بصدد أوجه الوقف. ويلحق هذا الاختلاف أغلب إن لم نقل كل حالات الوقف. ومن مثل هذه العبارات نذكر ما يلي: «فأما

(1) نقلا عن أبي بكر بن الأنباري (1971)، ج. 1، ص. 384.
(2) نفسه، ص. 386.
(3) نفسه، ص. 387.
(4) نفسه، ص. 267.

من رأى» «وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون»، «وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون»، «وذلك قول بعض العرب»، «واعلم أن ناسا من العرب كثير»، «وأما ناس من بني تميم»، «ومن العرب من يقول»، «وهذا وقف الذين»، «وسمعنا بعض تميم»، «وعموا أن بعض طيء...»، «وأما أهل الحجاز وغيرهم من قيس»، «وأما ناس من بني سعد»[1].

وهكذا فإن أوجه الوقف المختلفة ومحالها تتنوع وتتضارب باختلاف اللهجات العربية وتنوعها. وبما أن توحيد اللغة العربية الفصحى كان يعني تفصيح اللهجات العربية، كان من الضروري اعتبار بعض وجوه الوقف «أفصح» من البعض الآخر. إلا أن المشافهة فرضت نفسها وواقعها على النزعة المعيارية التوحيدية، فكان أن عدد العلماء العرب أوجه الوقف المختلفة مسندين إليها بعض الأحكام القيمية. ولعل اللجوء إلى الروم والإشمام كان حيلة «صوتية» للإشارة إلى الحركات الإعرابية أي أنهما أثر دال على ما تم حذفه. وإذا جاز لنا ترتيب هذه القواعد قلنا إنها تعود كلها: إلى الحذف أو إفراغ موقع وإلى التعويض الذي ينقسم إلى: روم تعويضي وإشمام تعويضي وطول تعويضي ونقل تعويضي وكلها تعود إلى ما يسمى بالتجانس الصوتي.

3.3 أحوال بعض الحروف الموقوف عليها

1.3.3 الترقيق والتفخيم

ولأن بعض الحروف، خاصة اللام والراء، قد يوقف عليها مرققة أو مفخمة، فإنه يلزمنا أن نعرض وجهة نظر العرب القدماء في ذلك. ولأن للاستعلاء وللاستفال دورا كبيرا في ذلك، يلزمنا تقديم تصور العرب لهذين الملمحين. يرى القسطلاني أن العلوية (أي الحروف المستعلية): "فسبعة أحرف جمعوها في (قظ خص ضغط) وسميت به لارتفاع اللسان بها عند النطق إلى أعلى الحنك... وما عداها مستفلة، لانحطاط اللسان عند النطق بها إلى قاع الفم"[2]، ويقول المارغني: «فالانسفال

(1) انظر (1966)، ج. 4، ص. 163، 167، 167، 173، 181، 177، 178، 179، 180، 181، 182، (نحيل على صفحة على كل تعبير من تعابير سيبويه المذكورة أعلاه).

(2) (1972)، ج. 1، ص. 198.

ويقال الاستفال معناه لغة الانخفاض، واصطلاحا انحطاط اللسان عن الحنك الأعلى عند النطق بالحرف فينحط الصوت معه إلى قاع الفم فلذا تسمى حروفه مستفلة، ومنخفضة، والاستعلاء معناه لغة الارتفاع، واصطلاحا ارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى عند النطق بالحرف فيرتفع الصوت معه فلذا تسمى حروفه مستعلية...»[1] ويقول ملا علي بن سلطان القاري: «حروف الاستعلاء سبعة.. وهي الخاء المعجمة والصاد المهملة والضاد والغين المعجمتان والقاف والظاء، وسميت مستعلية لاستعلاء اللسان عند النطق بها إلى الحنك الأعلى، وما عداها مستفلة لانخفاض اللسان عن الحنك عند لفظها..»[2]. أما الصفاقسي فيقول: «والاستعلاء وحروفه سبعة يجمعها قولك قظ خص ضغط، ووصفت بذلك لارتفاع اللسان بها عند النطق بها، فيعلو الصوت معها وضده الاستفال وحروفه الاثنان والعشرون الباقية، ووصفت بذلك لعدم استعلاء اللسان عند النطق بها..»[3]. ويقول ابن الجزري في التمهيد: «حروف الاستعلاء وهي سبعة، منها حروف الإطباق، والغين والخاء والقاف، سميت بذلك لأن الصوت يعلو عند النطق بها إلى الحنك، فينطبق الصوت مستعليا بالريح مع طائفة من اللسان مع الحنك، هذا مع حروف الإطباق، ولا ينطبق الصوت مع الغين والخاء والقاف، وإنما يستعلي الصوت غير منطبق... الحروف المستفلة، وهي ماعدا المستعلية، سميت مستفلة لأن اللسان يستفل بها إلى قاع الفم عند النطق بها على هيئة مخارجها»[4]، ويقول أيضا: «ومنها الحروف المستفلة وضدها المستعلية، والاستعلاء من صفات القوة... وهي حروف التفخيم على الصواب وأعلاها الطاء كما أن أسفل المستفلة الياء»[5].

فحروف الاستعلاء (الحروف العلوية) هي تلك الحروف التي يرتفع معها اللسان إلى الحنك الأعلى حال النطق بها. أي أن اللسان يتخذ وضعا يكون فيه مستعليا باتجاه سقف الفم. ومن شأن هذا الوضع أن يحرف مجرى الصوت بحيث يرتفع الصوت إلى أعلى نظرا لهذا الانسداد الناتج عن ارتفاع اللسان فكأنه يغلق

(1) (د.ت)، ص. 218.
(2) (1948)، ص. 17.
(3) - (1974)، ص. 36.
(4) ابن الجزري شمس الدين (1986)، ص. 100
(5) (د.ت)، ج. 1، ص. 202.

القناة المصوتة. أو لنقل بأنه من شأن هذا الوضع الذي يتخذه اللسان للنطق بهذه الحروف أن تكون هذه الحروف عالية أو علوية أو مستعلية. أما حروف الاستفال (الحروف المنخفضة) فهي تلك الحروف التي ينخفض معها اللسان إلى قاع الفم حال النطق بها. أي أن اللسان يتخذ وضعا يكون فيه منخفضا بحيث يستقر، إلى حد ما، في قاع الفم. ووضع كهذا يفتح القناة المصوتة فلا يعلو الصوت وإنما يكون منخفضا أو مستفلا. وبذلك يمكن القول بأن الحروف المستعلية أو العلوية هي حروف مغلقة closed أو عالية high، وبأن الحروف المستفلة هي حروف مفتوحة opened أو منخفضة low. والحروف المستعلية أو المغلقة هي الصاد والضاد والطاء والظاء والخاء والغين والقاف. وما عداها فهي حروف مستفلة أو مفتوحة. إلا أن هناك درجات في الاستعلاء والاستفال. يقول المارغني: «والمعتبر الاستعلاء الكثير، فلا ترد الكاف والجيم والشين والياء لأن استعلاء اللسان فيها قليل، فلذا لم يعدوها من حروف الاستعلاء. ولا يلزم من خروج الحرف من غير اللسان أن لا يستعلي اللسان، فإن الغين والخاء يخرجان من أدنى الحلق ويحصل عند النطق بهما استعلاء ما قارب الحلق وهو أقصى اللسان، فلذا عدتا من حروف الاستعلاء..»[1]. وقد عد ابن الجزري، أعلاه، الطاء أعلى حروف الاستعلاء والياء أسفل الحروف المستفلة. وإذن، فالمعول عليه في الاستعلاء هو أقصى علو اللسان. ولذلك عدت الكاف والجيم والشين والياء مستفلة. وتمثل الطاء الحرف المستعلي الأعلى، بينما تمثل الياء الحرف المستفل الأكثر انخفاضا.

والمعول عليه في الاستعلاء أيضا ارتفاع جزء ما من أجزاء اللسان بما في ذلك أقصاه. فليست الحروف المستعلية هي تلك الحروف التي يخرجها اللسان مرتفعا، وإنما هي أيضا الحروف التي تخرج من أدنى الحلق فيتطلب إخراجها ذاك ارتفاع أقصى اللسان، ذلك الجزء القريب من الحلق.

ونعود الآن لنقدم تصور العرب لكل من التفخيم والترقيق لنربط، فيما بعد، بينهما وبين الاستعلاء والاستفال. يقول ابن الجزري: "الترقيق من الرقة وهو ضد السمن، فهو عبارة عن إنحاف ذات الحرف ونحوله، والتفخيم من الفخامة وهي

(1) (د.ت)، ص. 218.

العظمة والكثرة. فهي عبارة عن ربو الحرف وتسمينه. فهو والتغليظ واحد"[1]. ويقول في نفس الكتاب عن الترقيق: «والترقيق إنحاف صوت الحرف»[2]. ويقول في التمهيد: «وأما التغليظ فهو عبارة عن سمن يدخل على جسم الحرف وامتلاء الفم بصداه. وأما الترقيق فهو عبارة عن ضد التغليظ، وهو نحول يدخل على جسم الحرف فلا يملأ صداه الفم ولا يغلقه»[3]. ويقول المارغني: «فالترقيق إنحاف ذات الحرف أي جعله نحيفا ضعيفا... والتفخيم ضد الترقيق فهو عبارة عن تسمين الحرف أي جعله سمينا جسيما. ويرادفه التغليظ»[4]. ويرى ملا علي بن سلطان القاري: «والحاصل أن ترقيق الحرف إنحافه أي جعله في المخرج نحيفا وفي الصفة ضعيفا، وضده التفخيم فإنه بمعنى التسمين والتجسيم، فهو والتغليظ واحد..."[5]. أما أبو شامة فيرى، في كتابه **إبراز المعاني**، أن تغليظ اللام هو زيادة عمل في اللام من جهة الارتفاع، وضده ترك ذلك، ومنهم من يعبر عنه بالترقيق، وعن التغليظ بالتفخيم»[6].

الترقيق، إذن، عبارة عن إنحاف صوت الحرف بحيث لا يمتلئ الفم بصدى الحرف، ويترتب ذلك عن عدم الارتفاع باللسان وعدم استعلائه. أما التفخيم فهو تسمين صوت الحرف بحيث يمتلئ الفم بصداه، ويترتب ذلك عن الارتفاع باللسان واستعلائه. وهذا يعني أن الترقيق يلازمه الانسفال والانخفاض والانحدار، بينما يلازم التفخيم التصعد والاستعلاء والعلو.

فكلما كان اللسان مرتفعا باتجاه سقف الفم، وحدث أن امتلأ الفم بصدى الحرف، كان الحرف مفخما، وكلما كان اللسان منخفضا إلى قاع الفم، ولم يمتلئ الفم بصدى الحرف، كان الحرف مرققا. وإذا علمنا أن الحروف المستعلية هي الحروف المطبقة والخاء والغين والقاف، وعلمنا أن الإطباق هو «أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقا له»[7] «لأنك ترفع اللسان إليه (إلى الحنك) فيصير الحنك

(1) ابن الجزري شمس الدين (د.ت)، ج. 2، ص. 90.
(2) نفسه، نفس الصفحة.
(3) ابن الجزري شمس الدين (1986)، ص. 72.
(4) (د.ت)، ص. 136.
(5) (1948)،ص. 29.
(6) (1982)، ص. 261
(7) ابن يعيش (د.ت)، ج. 10،ص. 129.

كالطبق على اللسان، فتكون الحروف التي تخرج بينهما مُطْبَقاً عليها»[1]، وتذكرنا أن أقصى اللسان يرتفع مع الخاء والغين والقاف، علمنا أن رفع ظهر اللسان أو أقصاه يتطلب تقلصه لا امتداده، فيتأتى توسع للتجويف الحلقي نتيجة لذلك التقلص، قال سيبويه: «والمطبق أفشى في السمع»[2]. ويرافق هذه العملية، مع الحروف المطبقة لا غير، انقباض حنجري حلقي. فالإطباق إذن يستلزم تقلص اللسان والانقباض الحنجري الحلقي، والاستعلاء لا يستلزم سوى تقلص اللسان. أما الحروف المستفلة فلا نعرف لا الانقباض الحنجري الحلقي، مثلها في ذلك مثل حروف الاستعلاء، ولا تقلص اللسان على خلاف الحروف المستعلية. وبذلك يستلزم التفخيم تقلص اللسان أو تقلص اللسان والانقباض الحنجري الحلقي. أما الترقيق فلا يستلزم أيا منهما. وإذا وظفنا ملمح [تقدم جذر اللسان] تبين لنا أن المستعلية يتقلص معها جذر اللسان إلى الخلف فتكون بذلك [- تقدم جذر اللسان] وأن المستفلة ينجذب معها جذر اللسان إلى الأمام، فهي بذلك [+ تقدم جذر اللسان].

وقد نص القدماء على أن الترقيق يقتضي التسفل وأن التفخيم يقتضي الاستعلاء. يقول المارغني: «ووجه ترقيق الراء المفتوحة والمضمومة بعد الياء الساكنة والكسرة مناسبة الترقيق لهما إذ الكل يقتضي التسفل بخلاف التفخيم فإنه يقتضي الاستعلاء»[3]، ويقول أبو شامة: «...لأن التفخيم أليق بحروف الاستعلاء من الترقيق، لما يلزم من الصعود بعد النزول، وذلك شاق مستثقل»[4]، ويقول الأسترابادي: «بأن حروف الاستعلاء تمنع الإمالة «وذلك لمناقضتها للإمالة، لأن اللسان ينخفض بالإمالة ويرتفع بهذه الحروف...»[5]. ومن البديهي أن الصوامت لا تختص وحدها بالاستعلاء والاستفال، فالمصوتات والعلل ذاتها تصنف إلى مستعلية ومستفلة، فالمارغني يرى «أن النطق بالياء والكسرة متسفل وبالفتحة والألف متصعّد ومستعل»[6]، كما يرى السيوطي أن «الضمة فيها ارتفاع في النطق»[7]. وإذا علمنا

(1) الأسترابادي (1975)، ج. 3، ص. 262.
(2) (1966)، ج. 4، ص. 460.
(3) (د.ت)، ص. 138.
(4) (1982)، ص. 254.
(5) (1975)، ج. 3، ص. 15-14، وانظر ابن يعيش (د.ت)، ج. 9، ص. 59 و69.
(6) (د.ت)، ص. 116.
(7) (د.ت)، ج. 2، ص. 201.

ذلك، قلنا بأن الأصوات قد تفخم وقد ترقق بحسب ما يجاورها من الأصوات المستعلية أو المستفلة.

إلا أننا نجد بعض العرب يقدم للتفخيم وللترقيق تعريفات تبدو مختلفة عن التعريفات المقدمة أعلاه، فأبو شامة يرى «أن الترقيق من أسماء الإمالة»[1]. وأنه «عبارة عن إمالة بين بين»[2]. ويرى الأستراباذي أن الإمالة «تسمى إمالة إذا بالغت في إمالة الفتحة نحو الكسرة، وما لم تبلغ فيه يسمى "بين اللفظين" و"ترقيقا"، والترقيق إنما يكون في الفتحة التي قبل الألف فقط»[3]، ويعتبر مكي القيسي التفخيم ضربا من إشباع الفتح[4].

وهكذا، نجد أنفسنا مرغمين على تقديم تعريف للإمالة والفتح في سبيل الكشف عن علاقتها بالترقيق والتفخيم. ولنبدأ بالإمالة أولاً. يعرف ابن الجزري الإمالة بقوله: «وأما الإمالة فهي عبارة عن ضد الفتح، وهي نوعان: إمالة كبرى وإمالة صغرى، فالإمالة الكبرى حدها أن ينطق بالألف مركبة على فتحة تصرف إلى الكسر كثيرا، والإمالة الصغرى حدها أن ينطق بالألف مركبة فتحة تصرف إلى الكسرة قليلا»[5]. ويقول ابن الجزري: «والإمالة هو أن ينحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء كثيرا وقليلا وهو: بين بين»[6]. ويرى الجاربردي أن الإمالة: «عدول بالفتحة عن استوائها إلى الكسرة، وذلك بأن تشرب الفتحة شيئا من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة...»[7]. ويقول ابن يعيش عن الإمالة في العربية بأنها «عدول بالألف عن استوائه وجنوح به إلى الياء فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة وبين مخرج الياء، وبحسب قرب ذلك الموضع من الياء تكون شدة الإمالة، وبحسب بعده تكون خفتها. والتفخيم هو الأصل، والإمالة طارئة. والذي يدل أن التفخيم هو الأصل أنه يجوز تفخيم كل ممال، ولا يجوز إمالة كل

(1) (1982)، ص. 248.
(2) نفسه، نفس الصفحة.
(3) (1975)، ج. 3، ص. 4.
(4) (1988)، ج. 1، ص. 215.
(5) ابن الجزري شمس الدين (1986)، ص. 72.
(6) ابن الجزري أحمد (1950)، ص. 136.
(7) (د.ت)، ج. 1، ص 238.

مفخم، وأيضا فإن التفخيم لا يحتاج إلى سبب والإمالة تحتاج إلى سبب»[1].

وتنقسم الإمالة أيضا إلى قسمين: إمالة شديدة وإمالة متوسطة و«الإمالة الشديدة يتجنب معها القلب الخالص والإشباع المبالغ فيه، والإمالة المتوسطة بين الفتح المتوسط وبين الإمالة الشديدة»[2]. وأما عن الفتح، فيقول ابن الجزري: «الفتح هنا عبارة عن فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف، وهو فيما بعده ألف أظهر، ويقال له أيضا التفخيم... وينقسم إلى فتح شديد وفتح متوسط. فالشديد هو نهاية فتح الشخص فمه بذلك الحرف... والفتح المتوسط هو ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة... ويقال له الترقيق وقد يقال له التفخيم بمعنى أنه ضد الإمالة»[3]، ويرى المارغني أن المراد بالفتح، في هذا الباب، فتح القارئ فمه بالحرف... وينقسم الفتح إلى شديد ومتوسط. فالشديد نهاية فتح الفم بالحرف ويسمى التفخيم...»[4]. والمقصود بالفتح، عند ابن القاصح، «فتح الصوت لا الحرف»[5]. وعن صلة الترقيق بالفتح يقول ابن الجزري بأن الترقيق نوعان: ترقيق مفتوح وترقيق غير مفتوح، وهو الإمالة على نوعيها، فكل فتح ترقيق، وليس كل ترقيق فتحا، وكل إمالة ترقيق، وليس كل ترقيق إمالة»[6]. وبما أن الحديث يدور حول الألف، فقد وجبت الإشارة إلى أن العرب القدماء يفرقون بين ألف التفخيم وألف الإمالة. فأما ألف التفخيم «فهي التي تجدها بين الألف والواو»[7]، في حين تعتبر ألف الإمالة هي تلك الألف «التي تجدها بين الألف والياء»[8]، أو هي ألف الترخيم «لأن الترخيم تليين الصوت»[9].

يقصد العرب القدماء بالإمالة عدولا بالفتحة والألف أو بالفتحة وحدها نحو الكسرة والياء أو نحو الكسرة وحدها. ويعني ذلك تحقيق الفتحة أو تحقيق الفتحة

---

(1) ... (د.ت)، ج. 9، ص. 54.
(2) ... ن الجزري شمس الدين (د.ت)، ج. 2، ص. 30، وانظر أيضا: أبو شامة (1982)، ص. 204.
(3) ... ن الجزري شمس الدين (د.ت)، ج. 2، ص.
(4) نفسه، نفس الصفحة.
(5) ... (1981)، ص. 116.
(6) ... ن الجزري شمس الدين (1986)، ص. 72-73.
(7) ... ن جني (1985)، ج. 1، ص. 50.
(8) نفسه، ص. 50.
(9) الأستراباذي (1975)، ج. 3، ص. 255.

والألـف تحقيقـا منحرفـا عـن تحقيقهمـا المعتاد، ذلـك لأن القارئ يميل بهما نـحو الكسـرة واليـاء. والفتحـة أدخـل الحـركات في الحلق[1] وكذلـك الألف والياء من وسـط اللسـان وما فوقه من الحنك»[2] وكذلك الكسـرة. والألف والفتحة مستعليان والياء والكسرة مستفلان كما رأينا ذلك أعلاه. وإذن فالفتحة والألف تحققان مصوتا أو حركة بين الفتحة والألف من جهة وبين الكسرة والياء من جهة أخرى. ويعني ذلك تليين الصوت بالفتحة والألف، يقول ابن جني: «أما الفتحة المشوبة بالكسرة فالفتحة التي قبل ألف الإمالة... وذلك أن الإمالة إنما هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، فتميل الألف التي بعدها نـحو الياء، لضرب من تجانس الصوت، فكما أن الحركة ليست فتحة محضة، فكذلك الألف التي بعدها ليست ألفا محضة...»[3] إذن فالحركة المحققة ليست فتحة محضة، والألف المحققة ليست ألفا محضة، ذلك أن الفتحة مشوبة بالكسرة الألف مشوبة بالياء. ونعتقد أن ذلك يعني نوعا من الاستفال الذي يطبع صوت الفتحة والألف، الشيء الذي يقربهما من الكسرة والياء. أي أن الفتحـة والألـف وهمـا [-تقـدم جذر اللسـان] يصيران [+تقدم جذر اللسـان] ولعل الحركة المقصودة هنا هي (ae:). هذا، إذن، هو معنى الإمالة. والإمالة نوعان: فإما أن تكـون الحركـة والألـف المحققـان أكثـر قربـا من الياء، وإما أن يكونا أبعد عنه. ففـي الحالـة الأولـى يتعلـق الأمـر باسـتفال أكبر، وفي الحالة الثانية يكون الاستفال أقل، والصوتان المقصودان لعلهما على التوالي: [ė] و[é].

وأما ما يقصدون إليه بالفتح، فلا يعدو أن يكون فتح الصوت أو فتح فم المتكلم أثناء تصويته بصوت ما، والمقصود هنا التصويت بالفتحة والألف، والألف المقصود هنا هو ألف المد، والفتحة المقصودة هي الفتحة الأصلية. وينقسم الفتح إلى قسمين: فتح أقصى أو مشبع وهو تفخيم أو تغليظ غير عربي بل هو أجنبي الأصل[4]، وفتح متوسط بين الفتح الشديد الأقصى وبين الإمالة المتوسطة أو الاستفالة الأقل. فإذ سمي الفتح الأقصى تفخيما فالفتح المتوسط يسمى ترقيقا، أما إذا اعتبرناه تفخيما فذلك بالنظر إلى الإمالة المتوسطة أو الصغرى أو «بين بين». ولعل المقصود بالفتح

(1) ابن جني (1985)، ج. 1، ص. 53.
(2) ابن الحاجب نقلا عن الأستراباذي (1975)، ج. 3، ص. 250.
(3) ابن جني (1985)، ج. 1، ص. 52.
(4) الأستراباذي (د.ت)، ج. 1، ص. 215.

المتوسط ألف التفخيم والفتحة التي قبله. يقول ابن جني: «وأما الفتحة الممالة نحو الضمة، والتي تكون قبل ألف التفخيم.. وكما أن الحركة أيضا هنا قبل الألف ليست فتحة محضة، بل هي مشوبة بشيء من الضمة، فكذلك الألف التي بعدها، ليست بالألف المحضة، لأنها تابعة لحركة هذه صفتها، فجرى عليها حكمها»[1]. فالحركة المحققة إذن ليست فتحة محضة، والألف ليست ألفا محضا، ذلك أن كلا من الفتحة والألف مشوبان بالضمة والواو. والضمة والواو فيهما استدارة الشفتين، وهما أيضا مستعليان كالفتحة والألف. وإذن فالفتحة والألف المستعليان يشمان باستدارة الشفتين في الضمة والواو. فيكون الصوت المحقق عبارة مصوت نرمز له كالتالي: [ɔ] .

و الآن، فما عساها تكون العلاقة بين الفتح والتفخيم وبين الإمالة والترقيق؟ لقد رأينا ابن الجزري يرى أن الترقيق قد يطلق على الإمالة تجوزا[2]، وأن العلماء قد أطلقوا على ترقيق الراءات لفظ بين بين[3]، فإنه يبدو أن الإمالة والترقيق شيء واحد، فالترقيق يقتضي التسفل، والإمالة تقتضي التسفل. والتسفل كما رأينا، يكون في الحروف والحركات. إلا أن الإمالة تلحق بالفتحة وألف المد، والترقيق يلحق بالحروف الصحاح. وبما أنهما يقتضيان معا التسفل كان بالإمكان الحديث عن ترادفهما ما داما يصفان نفس الظاهرة الصواتية. وإذا علمنا، من جهة ثانية، أن الفتح هو ضد الإمالة، فينبغي أن ينجم عن ذلك أنه يرادف التفخيم، فالفتح يكون في الفتحة والألف وهما مستعليان. والتفخيم يكون في الحروف المستعلية. فمتى أشبعنا الفتح، أي أضفنا إلى استعلائه استعلاء ووسعنا من الحجم التصويتي له، حصلنا على التفخيم. وبما أن كلا من التفخيم والفتح المشبع يقتضيان الاستعلاء. فهما معا يصفان نفس الظاهرة الصواتية. وقد سبق لملا علي بن سلطان القاري أن أوضح الفرق بين الإمالة والترقيق بحيث يكون الترقيق في الحرف دون الحركة، وتكون الإمالة في الحركة دون الحرف[4]. وعلى نفس المنوال، يمكن القول بأن الفرق بين التفخيم والفتح يكمن، كما انتهينا إلى ذلك، في أن التفخيم يختص

(1) (1985)، ج. 1، ص. 52.
(2) ابن الجزري أحمد (1950)، ص. 168.
(3) أبو شامة (1982)، ص. 221.
(4) القاري (1948)، ص. 30.

بالحروف والفتح يكون في الحركة.

و إذا كنا قد انتهينا إلى أن الفتح صنو التفخيم، وأن الإمالة صنو الترقيق، فكيف يستقيم ما خلصنا إليه مع ما أثبته ابن الجزري أعلاه من أن الترقيق نوعان: ترقيق مفتوح وترقيق غير مفتوح، ومن أن الترقيق المفتوح هو الإمالة الكبرى أو الشديدة، بينما الترقيق غير المفتوح هو الإمالة الصغرى أو المتوسطة أو بين بين. وقد كتب أيضا أن كل فتح ترقيق وأن كل ترقيق ليس فتحا، كما أن كل إمالة ترقيق، وأن كل ترقيق ليس إمالة. فكيف يصح الحديث عن ترقيق مفتوح إذا كنا قد رأينا أن الفتح هو التفخيم؟ وكيف يمكن أن يكون كل فتح ترقيقا؟ وكيف يمكن أن يكون كل ترقيق فتحا وغير فتح؟ وإذا كنا قد رأينا أن الإمالة ترادف الترقيق، فكيف نفسر أن كل ترقيق ليس إمالة؟.

لقد أكدنا، أعلاه، أن الترقيق يعني استفال الحروف. فهل يصح أن نتحدث، إذن، عن ترقيق مفتوح. نبادر فنقول بأن ابن الجزري يقصد بالفتح الفتح المتوسط أي ذلك الفتح الواقع بين الفتح الأقصى (=التفخيم الأجنبي) وبين الإمالة المتوسطة [ae:]، لكنه ليس الفتح المؤدي إلى التفخيم في الألف [:]. إن المقصود بالفتح هنا، بعبارة أخرى، هو ألف المد وفتحته، ألف المد التي تخالف ألف التفخيم. وبذلك فالفتح هنا ترقيق لأنه يخص ألف المد الموصوفة بالاستعلاء، إلا أن استعلاءها ليس كفيلا بتحقيق التفخيم. غير أن الترقيق ليس دائما فتحا، لأن الترقيق يناسبه الكسر[1]. وهذا لا يناسب الفتح، بطبيعة الحال. ولأن الترقيق كذلك فهو عبارة عن إمالة وخاصة الإمالة المتوسطة (ae:). ولهذا السبب صح القول بأن كل إمالة ترقيق، غير أن الترقيق ليس إمالة بالضرورة، وذلك أنه قد يكون مفتوحا ولأن الترقيق يكون أيضا في الحروف ولا يتخذ شكل (ae:). وإذن، فالفتح المقصود هنا ليس هو الفتح المشبع الذي يتولد عنه التفخيم أو ألف التفخيم. لذا، قال البعض بأن كل ما أميل يجوز فتحه، إلا أن كل ما تم فتحه لا تجوز إمالته[2]. وباختصار، فالإمالة و(الترقيق) والفتح و(التفخيم) يشيران إلى امتداد الملمح [تقدم جذر اللسان] والذي قد يكون ذا قيمة موجبة أو قيمة سالبة.

(1) نفسه، ص. 31.

(2) - أبو شامة (1982)، ص. 206.

1.1.3.3 الوقف على الراء

ننتقل الآن إلى الحديث عن الوقف على الراء. فقد يوقف عليه مرققا، وقد يوقف عليه مفخما. وفي هذا الباب يقول الصفاقسي، بعد أن رأى أن الراء المتطرف يتنوع باعتبار حركته واعتبار ما قبله إلى خمسة وستين نوعا[1]: «والحاصل من هذا أنك إن وقفت على الراء بالسكون نظرت إلى ما قبله، فإن كان ما قبله كسرة نحو منذر أو ساكن بعد كسرة نحو الشعر أو ياء ساكنة نحو العير ولا ضير أو ألف نحو الدار والأبرار عند من أمال أو راء مرققة نحو بشرر عند ورش رققته، وإن كان قبله غير ذلك فخمته ولو كان في الأصل مكسورا. هذا هو المعول عليه عند جميع الحذاق.... وإن وقفت بالروم، اعتبرت حركته، فإن كانت كسرة رققته لجميع القراء، وإن كانت ضمة أو فتحة نظرت إلى ما قبله، فإن كان كسرة أو ساكنا بعد كسرة أو ياء ساكنة رققت لورش وحده من طريق الأزرق وفخمتها للباقين، وإن لم يكن قبلها شيء من هذا فخمتها للجميع لأن الروم حكمه حكم الوصل»[2]. ثم يلحق ذلك بتنبيه يقول فيه: «إذا كان الساكن الحاجز بين الكسرة والراء حرفا من غير حروف الاستعلاء نحو ذكر وكبر رققته لجميع القراء، وإن كان حرف استعلاء نحو مصر والقطر، فهل يعتد بحرف الاستعلاء ويفخم أو لا يعتد به فيرقق، في ذلك خلاف بين أهل الأداء، فذهب جماعة منهم ابن شريح إلى التفخيم، وذهب جماعة منهم الداني إلى الترقيق، والوجهان جيدان صحيحان...»[3].

أما مكي القيسي فيقول: «إذا وقفت على راء مكسورة وقفت بالترقيق، كما كانت في الوصل إذا رمت الحركة، لأنك قد أبقيت من الحركة بقية توجب ترقيق الراء وهو بعض الكسر، الذي كان على الراء، فإن وقفت بالإسكان وقبلها كسرة، وقفت أيضا بالترقيق كما ترقق الساكنة، إذا كان قبلها كسرة «مرية»، وتقف على بشرر بالترقيق في الثانية إن رمت الكسرة، وبالتغليظ إن أسكنت لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة مثل «ترميهم». وكذلك «سرر» تقف بالترقيق إن رمت الحركة. وإن أسكنت وقفت بالتغليظ، لأنها تصير ساكنة قبلها ضمة مثل «ترجعون»، فهذا حكم الوقف على الراء المكسورة في الوصل. فإن كانت الراء مفتوحة في الوصل مفخمة، وقفت

(1) (1974)، ص. 146.
(2) نفسه، ص. 149.
(3) نفسه، نفس الصفحة.

بالتفخيم أيضا نحو «قدَّر وأدبر» لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة. ولو استعملت.. الروم فيها لم تكن أيضا إلا مفخمة، على حالها في الوصل، فإن كانت قبلها كسرة أو ياء وقفت بالترقيق نحو «العير وفاطر» لأنها تصير ساكنة قبلها كسرة كـ «مرية» ولو رمت لوقفت لورش بالترقيق كالوصل ولباقي القراء بالتغليظ كوصلهم، لكن لا يستعمل القراء الروم في المنصوب لخفته. وقد اختلف علي فيه قول أبي الطيب فمرة أجازه ومرة منعه، وتركه أحب إلي. فإن كانت الراء مضمومة وقفت بالروم، أجريتها على حكمها في الوصل، فإن أشممت الحركة أو أسكنت، وقبل الراء كسرة، وقفت بالترقيق نحو: «هو القادر»، لأنها تصير ساكنة قبلها كسرة كـ «مرية»، فإن كان قبلها فتحة أو ضمة وقفت بالتغليظ، لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة أو ضمة كـ «ترجعون وترميهم». وحكم الياء قبل الراء في جميع ذلك حكم الكسرة قبلها. وكذلك حكم الساكن قبل الراء وقبله كسرة، حكم الكسرة قبل الراء، فتقف على «خبير، وبصير» المرفوعين بالترقيق إن لم ترم الحركة. فإن رمت الحركة وقفت لورش بالترقيق كما تصل ووقفت لباقي القراء بالتغليظ كما يصلون، لأن بعض الحركة باق على الراء، فتجري في الوقف على حالها في الوصل، وكذلك «بصير، وخبير» وشبهه المخفوض تقف عليه كالوصل رمت الحركة أو لم ترم، وكذلك تقف على «ذِكر وذكر من معي» المرفوعين بالترقيق، إن لم ترم لجميعهم لأنها تصير ساكنة قبلها ساكن، فإن رمت الحركة وقفت لورش بالترقيق ولغيره بالتغليظ كالوصل، فأجر الراء مع روم الحركة أبدا مجراها في الوصل، وأجرها إذا لم ترم مجرى الساكنة على حكمها، إذا كان قبلها كسرة أو ساكن، قبله كسرة أو ياء رققت، وإن كان قبلها فتحة أو ضمة، أو ساكن قبله فتحة، غلظت. فعلى هذا يجري الوقف على الراء»[1]. ويقول ابن الباذش «كل راء مفتوحة طرفا غير منونة، قبلها كسرة أو ياء بحائل، أو يليانها فالوقف عليها للجميع بالترقيق، نحو ليغفر، وقُدر، والذِّكر، والشعْرَ، والخنازير، والفقير، والخير، والطير وشبهه. وكل راء مفتوحة طرفا، قبلها فتحة أو ضمة بحائل، أو يليانها فالوقف عليها للجميع بالفتح كالوصل، نحو ألم ترَ، والدبُرَ، والأمور، والعسر، واليسر، ونحوه. وكذلك إن كان قبلها ألف نحو:

(1) (1988)، ج. 1.، ص. 218-216، انظر أيضا: ابن الجزري شمس الدين (د.ت)، ج. 2، ص. 111-104.

إلا النار. وكل راء مضمومة طرفا منونة أو غير منونة، وليها كسرة لازمة، أو ياء ساكنة، نحو: تستكثر، ومستمر، وإلا نذير وشبهه فالقراء، إلا ورشا، إن راموا الحركة وقفوا بالتفخيم، وإن أسكنوا أو أشموا رققوا. وورش يرقق في الأحوال الثلاثة. وكل راء مضمومة طرفا، تليها فتحة أو ضمة فالوقف عليها للجميع بالتفخيم مع السكون والروم والإشمام، نحو أمَرٌ ومستطَرٌ، والنذُر وشبهه. وكل راء مكسورة طرفا، قبلها ياء أو كسرة فالوقف عليها بالترقيق لجميعهم مع الإسكان والروم، نحو: منهمر، ومستمر، ومن بشير ولا نذير. وكل راء مكسورة طرفا، قبلها فتحة أو ضمة فالوقف عليها للجميع بالترقيق مع الروم، وبالتفخيم مع السكون، نحو: من مطر، وسفر، ودُسُر ونُكُر»[1].

ترقق الراء أو تفخم أولا حسب الحالة التي يوقف عليها بها، وثانيا حسب ما يسبقها. كما يختلف في ترقيقها وتفخيمها في مواضع. ففي حالة الوقوف عليها بالسكون، وسواء كانت مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة، فإنها ترقق وتفخم. إذ ترقق في السياقات التالية :

1. إذا كانت مسبوقة بكسرة،
2. إذا كانت مسبوقة بياء علة،
3. إذا كانت مسبوقة بياء مد،
4. إذا كانت مسبوقة بألف ممالة [ae:] عند من يميل،
5. إذا كانت مسبوقة بساكن تسبقه كسرة،
6. إذا كانت مسبوقة براء مرققة.

وتفخم في السياقات التالية ولو كانت مكسورة في الأصل :

1. إذا كانت مسبوقة بفتحة،
2. إذا كانت مسبوقة بألف مد،
3. إذا كانت مسبوقة بضمة،
4. إذا كانت مسبوقة بواو مد،
5. إذا كانت مسبوقة بساكن قبله فتحة،

(1) (1403 هـ)، ج. 1، ص. 336-335.

6. إذا كانت مسبوقة بساكن قبله ضمة.

أما إذا وقف المرء بالروم، فإنها قد ترقق وقد تفخم. فهي ترقق في الحالات التالية:

1. إذا كانت الحركة الأصلية للراء كسرة،
2. إذا كانت حركة الراء الأصلية ضمة مسبوقة بكسرة أو ياء علة أو ياء مد أو ساكن قبله كسرة،
3. إذا كانت حركة الراء الأصلية فتحة مسبوقة بكسرة أو ياء علة أو ياء مد أو ساكن قبله كسرة.

وتفخم في الحالات التالية :

1. إذا كانت الحركة الأصلية للراء ضمة مسبوقة بفتحة أو ألف مد أو ضمة أو واو مد أو ساكن قبله فتحة أو ساكن قبله ضمة،
2. إذا كانت الحركة الأصلية للراء فتحة مسبوقة بفتحة أو ضمة أو ألف مد أو واو مد أو ساكن قبله فتحة أو ساكن قبله ضمة،
3. إذا كانت الراء مفتوحة في الأصل ومسبوقة بكسرة أو بياء علة أو ياء مد أو ساكن قبله كسرة،
4. إذا كانت الراء مضمومة في الأصل ومسبوقة بكسرة أو ياء علة أو ياء مد أو ساكن قبله كسرة.

أما إذا كان الوقوف بالإشمام، فإن الراء ترقق في السياقات التالية:

1. إذا كانت مسبوقة بكسرة،
2. إذا كانت مسبوقة بياء علة،
3. إذا كانت مسبوقة بياء مد.

وتفخم في السياقين التاليين:

1. إذا كانت مسبوقة بفتحة،
2. إذا كانت مسبوقة بضمة.

فهل الأصل في الراء التفخيم ثم رققت لسبب من الأسباب، أم الأصل فيها

الترقيق ففخمت لسبب من الأسباب؟ إذا نحن تذكرنا الحروف المستعلية في اللغة العربية أو الصوامت [-تقدم جذر اللسان] لم نجد من بينها الراء، لذا يبدو أنها حرف مستفل أي [+تقدم جذر اللسان]، وبذلك يكون الأصل فيها الترقيق. إلا أن مكي القيسي يقول: "اعلم أن الراءات أصلها التغليظ والتفخيم ما لم تنكسر... والدليل على أن أصلها التغليظ أن كل راء غير مكسورة فتغليظها جائز، وليس كل راء يجوز فيها الترقيق..."[1]، ويورد ابن الجزري حجة أخرى لصالح اعتبار الراء مفخما في الأصل: «واحتج غيره [غير مكي] على أن أصل الراء التفخيم بكونها في ظهر اللسان فقربت بذلك من الحنك الأعلى الذي به تتعلق حروف الإطباق وتمكنت منزلتها لما عرض لها من التكرار حتى حكموا فيها بأنها في تقدير فتحتين كما حكموا للكسرة فيها بأنها في قوة كسرتين»[2]. ويقول الجاربردي: «وأما الراء وإن لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة فشبهت بالمستعلية للتكرير الذي فيها»[3]. ويقول السيرافي: «اعلم أن الراء فيها تكرير إذا نطق بها ومد الصوت، والتكرير الذي فيها يمنع الإمالة..»[4]، ويقول أبو علي الفارسي: «الراء حرف يمنع الإمالة لما فيه من التكرير، كما يمنعها المستعلي»[5]، ويقول ابن يعيش: «اعلم أن الراء حرف تكرير، فإن نطقت به خرج كأنه متضاعف وفي مخرجه نوع ارتفاع إلى ظهر اللسان إلى مخرج النون فويق الثنايا... وأجروه ههنا مجرى المستعلي...»[6].

إن الراء، إذن، تتطلب ارتفاعا في ظهر اللسان ومحاذاته للحنك الأعلى، مثلها في ذلك مثل حروف الإطباق أو حروف الاستعلاء. وتعود مثل هذا الطريقة في النطق بالنسبة للراء إلى ما تعرفه من تكرار أي تلك الضربات المتتالية للسان على سقف الفم. وإذن، فهي تتطلب استعلاء اللسان فشبهت بالمستعلية لأنها تحول دون الإمالة مثلما يحول دونها الحرف المستعلي، أي أنها مفخمة في الأصل بسبب ما يحدثه التكرير العارض لها. وهذا يعني أن الراء مفخمة ولا ترقق إلا بسبب ما يجاورها. إلا أن ابن الجزري قد ذكر أن علماء آخرين يرون أن الراء لا أصل لها

(1) (1988)، ج. 1، ص. 209.
(2) ابن الجزري شمس الدين (د.ت)، ج. 2، ص. 108.
(3) (د.ت)، ج. 1، ص. 243.
(4) (1983)، ص. 340
(5) (1983)، ج. 1، ص. 344.
(6) (د.ت)، ج. 9، ص. 61.

لا في التفخيم ولا في الترقيق «وإنما يعرض لها ذلك بحسب حركتها فترقق مع الكسرة لتسفلها وتفخم مع الفتحة والضمة لتصعدهما، فإذا سكنت جرت على حكم المجاور لها... فلو كانت في نفسها مستحقة للتفخيم لبعد أن يبطل ما تستحقه في نفسها لسبب خارج عنها كما كان ذلك في حروف الاستعلاء»[1]، ويضيف قائلا عن تكرارها: «أما حصول التكرار في الراء المتحركة الخفيفة فغير بين لكن الذي يصح فيها أنها تخرج من ظهر اللسان ويتصور مع ذلك أن يتعمد الناطق بها على طرف اللسان فترقق إذاك أو تمكنها في ظهر اللسان فتَغَلَّظُ. ولا يمكن خلاف هذا فلو نطقت بها مفتوحة أو مضمومة من طرف اللسان وأرادت تغليظها لم يكن... فإذا مكنتها إلى ظهر اللسان غلظت ولم يكن ترقيقها، ولا يقوى الكسر على سلب التغليظ عنها إذا تمكنت في ظهر اللسان»[2]، ثم يخلص إلى القول: «وإنما كلام العرب على تمكينها من الطرف إذا انكسرت فيحصل الترقيق المستحسن فيها إذاك. وعلى تمكينها إلى ظهر اللسان إذا انفتحت أو انضمت فيحصل لها التغليظ الذي يناسب الفتحة والضمة»[3].

يوضح ابن الجزري أنه ليس من مستحق الراء التفخيم ولا الترقيق، على عكس الحروف المستعلية، بل هناك سبب خارجي عنها يفخمها أو يرققها. ثم يحدث عن أنها قد تخرج من ظهر اللسان أو من طرفه، إذ تخرج من طرف اللسان إذا انكسرت فتكون بذلك مرققة، وتخرج من ظهر اللسان إذا انضمت أو انفتحت. ويخلص بنا هذا الرأي إلى أن ترقيق الراء أو تفخيمها إنما يأتيها من حركتها، فإذا كانت الحركة مستعلية أو مُتَصَعِّدة أي [-تقدم جذر اللسان] كانت الراء مفخمة، وإذا كانت الحركة مستفلة أو منخفضة أي [+تقدم جذر اللسان] كانت الراء مرققة. وبذلك فالراء، كما رأينا أعلاه، حرف مستفل قابل لأن يفخم، ولأنه قابل لأن يفخم فهو قابل لأن يرقق.

وإذا اتضح ذلك، فان الراء الموقوف عليها ترقق في كل حالات الوقف الثلاث في السياقات الصوتية التالية:

---

(1) ابن الجزري شمس الدين (د.ت)، ج. 2، ص. 108.
(2) نفسه، نفس الصفحة.
(3) نفسه، ص. 109.

1. إذا كانت مسبوقة بكسرة،
2. أو مسبوقة بياء علة،
3. أو مسبوقة بياء مد،
4. أو مسبوقة بألف مد ممالة،
5. أو مسبوقة بساكن قبله كسرة.

وهي ترقق هنا لأن ما يسبقها إما عبارة عن كسرة أو ياء مد وهما معا مستفلان، وأما عبارة عن ياء وهي مستفلة، وأما عبارة عن ألف مد ممالة وهو أيضا مستفل. وهذه كلها [+تقدم جذر اللسان]، فلم يكن إلا أن تناسب الراء في الاستفال الأصواتَ المستفلة التي تسبقها. ومن ثمة، رققت، أي أنها في هذه الحالة تخرج من طرف اللسان.

وتفخم الراء في كل حالات الوقف الثلاثة في السياقات الصوتية:

1. إذا كانت مسبوقة بفتحة،
2. أو ألف مد،
3. أو ضمة،
4. أو واو مد،
5. أو ساكن قبله فتحة أو ضمة.

وهي تفخم، هنا، لأن ما يسبقها عبارة عن فتحة أو ألف مد أو ضمة أو واو مد، وهذه كلها مستعلية أي أنها [-تقدم جذر اللسان]، فناسبت الراء في الاستعلاء ما سبقها. ومن ثمة فخمت أي أنها تخرج، في هذه الحالة من ظهر اللسان.

أما في الحالة التي يكون فيها الساكن الحاجز بين الكسرة والراء حرفا غير مستعل، فإن الراء الموقوف عليها، بطبيعة الحال، ترقق. لكن إذا كان هنا الحاجز حرفا مستعليا، فإن هذه الراء تفخم، وهي تفخم لأنه «لما حال بين الكسرة والراء حرف من حرف حروف الإطباق والاستعلاء قوي ذلك في الإحالة والحجز بين الكسرة والراء، فضعف الترقيق، فغلظت الراء»[1]. وإذن فالراء تغلظ هنا، لأن حرف الاستعلاء وهو حرف ثاخن opaque أوقف امتداد spreading الترقيق إلى الراء، ومن

(1) مكي القيسي (1988)، ج. 2، ص. 213.

ثمة لم يبق غير عمل حرف الاستعلاء في الراء الذي يعقبه. أما عن كونها ترقق، على الرغم من أن الحاجز حرف مستعل، فربما يعود ذلك إلى الرواية والنقل المتواتر،[1] وإن كان لا يسنده أي مبرر صواتي. إلا أن القراء يقفون على الراء بالترقيق إذا كانت حركتها الأصلية كسرة، كيفما كان نوع الأصوات التي تسبقها، وذلك لأن الصُوَيْت يناظر الكسرة في الاستفال، فكان لا بد أن ترقق الراء. كما أجازوا، في الروم، الوقف على الراء بالترقيق والتفخيم إذا كانت مضمومة أو مفتوحة في الأصل (مع أن الروم لا يختص بالمفتوح؟) ولو كانت مسبوقة بما يوجب الترقيق. وحجة من وقف عليها بالتفخيم أن الصُّوَيْت. هنا بديل عن الضمة، والضمة مستعلية وإذن فهي توجب تفخيم الراء.

و بقي سبب آخر يوجب ترقيق الراء الموقوف عليها بالسكون. فكلمة «بشرر» يستوجب أن يقف عليها المرء مفخمة لأن ما يسبقها مفتوح، أي أنها مسبوقة بفتحة. إلا أن القراء نصوا على الوقوف عليها مرققة، ودليلهم على ذلك ما يطرحه ابن الجزري: «إذا وقفت بالسكون على «بشرر» لمن يرقق الراء الأولى رققت الثانية وإن وقعت بعد فتح، وذلك أن الراء الأولى إنما رققت في الوصل من أجل ترقيق الثانية. فلما وقف عليها رقت الثانية من أجل الأولى، فهو في الحالين ترقيق لترقيق كالإمالة للإمالة»[2]. فالراء هنا ترقق نظرا لترقيق الراء التي قبلها فيحدث استنساخ copying الترقيق. والراء التي قبلها إنما رققت نظرا لأن الراء الثانية رققت لأجل الكسرة التي بعدها. وهذا عملا على تجانس الأصوات وتناغمها. ومن الملاحظ أن الوقف هنا تطلب أمرين اثنين من شأنهما التشديد على الوقف وإبرازه وهما ما يطرأ على حركة الحرف الموقوف عليه، وما يطرأ على الحرف من ترقيق وتفخيم.

2.1.3.3 الوقف على اللام

وعلى غرار ما تعرفه الراء من تفخيم وترقيق، يقف القراء بالترقيق أو بالتفخيم على اللام. يقول في ذلك صاحب الكشف: «اعلم أن اللام، إذا فخمت في الوصل لورش، للعلة التي ذكرنا، من كون حرف الإطباق قبلها، وكانت اللام متطرفة، فلك في الوقف عليها وجهان: إن شئت فخمت كما وصلت، وإن شئت رققت

(1) المارغني (د.ت)، ص. 145.
(2) ابن الجزري شمس الدين (د.ت)، ج. 2، ص. 106.

لأنها تصير ساكنة، والساكنة لا تفخم لحرف الإطباق إلا ما ذكرنا من «صلصال» [ولا يقاس عليه لأن اللام من «صلصال»] بين حرفي الإطباق، وليس كذلك غيره، فتقف لورش على: «فَصَلّ وتُصَلّ» بالتفخيم، لأن الوقف، عارض فتجريها لورش في الوقف مجرى حالها في الوصل، فهو قياس، وإن شئت وقفت بالترقيق، لأنها سكنت، والساكن لا يفخم بعد حرف الإطباق في «صلصال» و«صلصال» ليس بمنزلة «فَصَلّ، وتُصَلّ» لأن فيه حرفي إطباق، وليس في «فصل وتصل» وهذا جار على قياس ما ذكرنا في الراءات، فابن عليه. واعلم أن اللام المفتوحة المفخمة، بعد الصاد، إذا وقعت رأس آية في قراءة ورش، رققتها، لأنه يقرأها بين اللفظين في الألف، ولا يمكن ذلك حتى تنحو باللام بين اللفظين في الألف أيضا، وبين اللفظين إمالة ضعيفة، ولا تجتمع الإمالة والتفخيم في حرف، فلابد أن ترقق اللام فيه كسائر اللامات، وذلك إذا كانت رأس أية، وذلك نحو: «عبدًا إذا صلى»... ونحو «وذكر اسم ربه فصلى»... ونحو «فلا صدق ولا صلى»... يقرأ ذلك بين اللفظين، كما يفعل في رؤوس الآي، كلها إذا كانت من ذوات الياء، فإذا قرأه بين اللفظين رقق اللام، إذ لا يمكن أن يقرأ الألف بين اللفظين، فيقربها من الياء حتى تقرب الفتحة التي قبلها، نحو الكسر، ولا يمكن اجتماع تفخيم وكسر، فلابد من ترقيق اللام لما ذكرنا لورش. فأما غير ورش ممن يرقق اللام على كل حال، فهو يرققها قرأه بين اللفظين أو لم يقرأ بذلك...»[1]، ويقول ابن الجزري جوابا عن سؤال حول لماذا كان التفخيم في الوقف على اللام المغلظة الساكنة وقفا أرجح: «فالجواب أن سبب التغليظ هنا قائم وهو وجود حرف الاستعلاء وإنما فتح اللام شرط فلم يؤثر سكون الوقف لعُروضه وقوة السبب، فعمل السبب عمله لضعف المعارض...»[2]. كما نص القراء، بلا خلاف، على أن اللام في لفظ الله بلا ميم وفي لفظ اللهم بالميم تفخم إذا وقعت بعد فتحة خالصة أو ضمة. «ومفهومه أنها إذا وقعت بعد كسرة رققت للكل، وهو كذلك إذا كانت الكسرة خالصة سواء كانت متصلة أو منفصلة لازمة أو عارضة... وقيدنا الفتحة والكسرة بالخالصة احترازا عن اللام في اسم الجلالة إذا وقعت بعد الراء الممالة... فيجوز تفخيم اللام لعدم وجود

(1) مكي القيسي (1988)، ج. 2، ص. 223–222.
(2) ابن الجزري شمس الدين (د.ت)، ج. 2، ص. 119–118.

الكسرة الخالصة قبلها وترقيقها لعدم وجود الفتحة الخالصة قبلها...»[1].

يمكن للام إذن إذا وقف عليها أن تفخم وأن ترقق. وقبل تحديد شروط الوقف بالتفخيم أو بالترقيق، بل ومن أجل ذلك، وجب الحديث، أساسا، عن المقصود بتفخيم اللام وترقيقها. يرى مكي «أن اللام حرف يلزمه تفخيم وتغليظ»[2]. ويرى أبو شامة «أن التغليظ، في هذا الباب، زيادة عمل اللام إلى جهة الارتفاع، وضده ترك ذلك، ومنهم من يعبر عن تركه بالترقيق... تم التغليظ إشباع الفتحة في اللام، فلهذا لا يجيء في المكسورة ولا المضمومة ولا الساكنة»[3]. وأما عن ترقيق اللام فيقول: «وأما ترقيق اللام فهو الإتيان بها على ماهيتها وسجيتها، من غير شيء فيها، وإن التغليظ هو الزيادة»[4]. ويقول ابن الجزري: «وقولهم: الأصل في اللام الترقيق أبين من قولهم في الراء إن أصلها التفخيم وذلك أن اللام لا تغلظ إلا لسبب وهو مجاورتها حرف الاستعلاء، وليس تغليظها إذاك بلازم بل ترقيقها إذا لم تجاور حرف الاستعلاء اللازم...»[5].

فالأصل في اللام الترقيق لأنها حرف مستفل، وبذلك يكون الترقيق لازما لها إذا لم تجاور حرفا من حروف الاستعلاء. وهذا يعني الإتيان بها من طرف اللسان دون أية زيادة فيها. وأما تفخيمها فهو شيء زائد عليها إذ يتطلب ارتفاع اللسان حال النطق بها ارتفاعا أكثر من ارتفاعه حال النطق بها من طرف اللسان، والارتفاع المقصود هو ارتفاع ظهر اللسان واستعلاؤه. إلا أن الارتفاع باللسان في اللام أو الزيادة في هذا الارتفاع إنما تتأتى حال فتح اللام. ومن المعلوم، كما رأينا، أن الفتحة مصوت مستعل متصعد أي [-تقدم جذر اللسان]. وبذلك فرأي مكي القاضي بأن الأصل في اللام التفخيم رأي لا أساس له.

وهكذا، فاللام قد تفخم وقد ترقق، وهي تفخم في السياقات التالية:

أ. إذا وقعت بعد حرف إطباق. ولا يعتد في هذه الحالة بسكونها، بل يعتد بحركتها لأن الوقف عارض، لذلك تفخم كما فخمت في الوصل. فسبب التفخيم

(1) المارغني (د.ت)، ص. 155.
(2) مكي القيسي (1988)، ج. 1، ص. 218.
(3) (1982)، ص. 261.
(4) نفسه، ص. 265.
(5) ابن الجزري شمس الدين (د.ت)، ج. 2، ص. 111.

وارد وهو وجود حرف الإطباق. وحرف الإطباق حرف مفخم ومن شرط تفخيم اللام فتحها. وبما أن سكون الوقف عارض، فإنه لم يحل دون تفخيم اللام لأن سبب التفخيم أقوى وهو وجود حرف الإطباق. أما ما يعارض تفخيم اللام من سكون الوقف فهو ضعيف لكونه عارضا وطارئا.

ب. إذا وقعت بعد فتحة وضمة في لفظ "الله" وذلك لأن الفتحة والضمة مصوتان مستعليان، فناسبت اللام الفتحة والضمة في الاستعلاء.

وترقق اللام في السياقات التالية:

1. إذا لم تقع بعد حرف إطباق، إذن لا موجب لتفخيمها، بل تنطق كما هي في الأصل،
2. إذا وقعت بعد حرف إطباق، وكانت اللام ساكنة لعارض الوقف. واللام الساكنة لا يقدر حرف الإطباق على تفخيمها، فلا بد لتفخيمها من تحريكها،
3. إذا وقعت اللام بعد صاد وكانت مفتوحة وكانت رأس أية وكان ألف المد ممالا، ذلك لأن الألف الممالة، كما رأينا، هي تقريب الفتحة والألف من الكسرة والياء أي تحقيق [ae:] واللام المفخمة هنا والإمالة لا يجتمعان، لهذا السبب رققت اللام المفخمة،
4. إذا وقعت بعد كسرة في لفظ «الله» ولو كانت الكسرة غير لازمة ومفصولة، ذلك أن الكسرة مصوت مستفل، فناسبت اللام المصوت الذي سبقها.

وإذا صح ذلك، فإن اللام ترقق دائما لأنها حرف مستفل، لكن ترقق أيضا إذا كانت ساكنة ومسبوقة بحرف إطباق. كما ترقق إذا أعقبتها ألف ممالة ولو كانت مسبوقة بحرف إطباق. وترقق لام "الله" إذا كانت مسبوقة بكسرة، وتفخم اللام إذا كانت متحركة وسبقها حرف إطباق. وتفخم لام "الله" إذا كانت مسبوقة بفتحة أو ضمة. وهنا أيضا، تنبغي الإشارة إلى أنه قد اجتمع في الوقف أمران: ما يلحق بحركة الحرف الموقوف عليه من تغيير، وما يطرأ على الحرف من تفخيم وترقيق. ومن شأن ذلك أن يزيد في بيان موضع الوقف.

3.1.3.3 الوقف على الممال

وننتقل الآن، إلى مسألة أخرى تتصل بطريقة الوقف على الممال. سنعرض أولا

رأي القدماء ونردفه بما يناسب من خلاصات تتصل بهذه القضية. يقول مكي القيسي: «إذا كانت الإمالة جيء بها، لتدل على الأصل، فالإمالة لازمة في الوقف كالوصل، نـحو إمالة رمى، وسعى، وقضى» وشبهه، مما أميل ليدل على أن أصل الألف ياء. وإذا كانت الإمالة لكسرة ملفوظ بها قبل الألف، فكذلك الإمالة في الوقف كالوصل، لأن الكسرة لم تتغير نـحو «كلاهما»، وإذا كانت الإمالة لكسرة مقدرة فكذلك الإمالة في الوقف كالوصل نـحو «خاف»، وزاد «لأن الكسـرة منوية في الوقف كالوصل. فإذا كانت الإمالة لكسرة بعد الألف ثم وقفت بالروم ضعفت الإمالة، قليلا لضعف الكسرة التي أوجبت الإمالة نـحو «النهار، والنار»، فإن كانت تقف بالإسكان زالت الإمالة عند بعض القراء لزوال الكسرة...»[1]. ثم يضيف: «وبعضهم يبقي الإمالة في ذلك كله، على ما كانت عليه في الوصل، لأن الوقف عارض، ولأن الإمالة سبقت إلى لفظ الحرف الممال قبل الوقف. فيبقى على حاله وعلى هذا القول العمل»[2]. وعما حذف للوقف من كلمة «النار» وعلاقته بالحرف الممال يقول: «والمحذوف في الوقف على «النار» هي الكسرة، التي أوجبت الإمالة، والحرف الممال باق لم يحذف،»[3]. ويضيف مفسـرا إمالة النون والألف من «النار» في الوقف مع إسكان الراء التي أوجبت كسرتها الإمالة قائلا: «...يمكن سبق الإمالة في النون والألف ثم لفظ بالراء المكسورة بكسرة أوجبت الإمالة، قبل اللفظ بها، لتقديرها والنية بها، ثم أسكنت الراء للوقف بعد تمكن الإمالة في حرفين، والراء التي كانت عليها الكسرة ملفـوظ بهـا لـم تحـذف[...] فلمـا لـم تزل الراء بنفسـها، إنما زالـت حركتها، بقيت الإمالـة فـي النـون والألـف علـى حالها قبل الوقـف»[4]. وبخصوص الوقف على ما دخل التنوين فيه على ألف أصلها الياء، يقول مكي القيسي بالوقف بالإمالة عليه: «وعلته في ذلك أن ما كان منه في موضع رفع أو خفض، فلا تعويض من التنوين فيه. فالوقف على الألف الأصلية بالإمالة لتدل الإمالة على أصلها، وذلك نـحو: «سـحر مفترى» هذا في موضع رفع، ونـحو: «عن مولى» هذا في موضع خفض، والتنوين لا يعوض منه شيء في الرفع والخفض فالوقف على الألف الأصلية التي

(1) (1988)، ج. 1، ص. 199.
(2) نفسه، نفس الصفحة.
(3) نفسه، ص. 200.
(4) نفسه، نفس الصفحة.

هي عوض من الياء بالإمالة لأن الإمالة لازمة فيه. وأما ما كان في موضع نصب فالوقف عليه أيضا عند الشيخ أبي الطيب بالإمالة وعلته في ذلك، أنك لما وقفت عوضت من التنوين ألفا، وقبلها ألف أصلية عوض من الياء الأصلية، فحذفت الثانية لالتقاء الساكنين، وبقيت الأولى، وهي الأصلية، وكان بقاء الأصل أولى من بقاء الزائد، فأُميلَت في الوقف، لأنك تقف على الألف، أصلها الياء. وقد قال قوم: «إن الموقوف عليه في هذا الألف، التي هي عوض من التنوين، لأن الألف الأصلية قد كان أذهبها التنوين، فلا رجوع لها مع وجود التنوين، أو وجود ما هو عوض من التنوين، وأيضا، فإن الحذف للساكنين إنما يحذف فيه الأول أبدا. وأيضا فإن التنوين دخل بمعنى دليل الانصراف، ولا يحذف ما يدل على المعنى. فالوقف على الألف التي هي عوض من التنوين في حال النصب، فلا إمالة فيه على هذا القول...والذي قرأنا به هو الإمالة في الوقف في هذا كله على حكم الوقف على الألف الأصلية، وحذف ألف التنوين»[1].

لنتذكر أننا قد رأينا أعلاه أن الألف الممالة هي عبارة عن تحقيق لألف المد بجسده المُصوت[ae:] في سياقات معنية سيستوجب المقام ذكر بعضها. ومعنى ذلك أن هناك عللا توجب الإمالة. ومنها، فيما يتصل بموضوعنا الكسرة التي تقع بعد الألف على راء، والسكرة إعرابية، وما أُميلَ ليدل على أصله أي أن الألف تمال لتدل على أن أصلها ياء. وبخصوص علة الإمالة فيما راؤه مكسورة وواقعة بعد ألف يقول مكي القيسي: "أنه لما وقعت الكسرة بعد الألف قرب الألف نحو الياء، لتقرب من لفظ الكسر، لأن الياء من الكسر، ولم يمكن ذلك حتى قربت الفتحة التي قبل الألف نحو الكسر، فحسن ذلك ليعمل اللسان عملا واحدا مستفلا، فذلك أخف من أن يعمل متصعدا بالفتحة والألف، ثم يهبط مستفلا بكسرة الراء، وهو مع الراء أحسن، لأن الكسرة عليها قوية كأنها كسرتان، فقويت الإمالة لذلك مع الراء لأنها حرف تكرير، الحركة عليها مقام حركتين "[2]. ويشير، بخصوص ما أميل ليدل على أصله، إلى أن العلة هنا إنما تكون للدلالة على أن أصل الألف الياء فينحون بالألف نحو أصلها وهو الياء ولا يمكن ذلك حتى ينحوا بالفتحة

(1) نفسه، ص. 201.
(2) نفسه، ص. 171-170.

التي قبلها نحو الكسرة[1].

إن إمالة الألف، إذن، مشروطة بسياق لفظي. فالألف يمال إذا كان الحرف الذي بعده مكسورا. والفتحة والألف مستعليان متصعدان والكسرة مستفلة منحدرة، فوجب التقريب بينهما وبينها، فأمالوا الألف نحو الياء والفتحة نحو الكسرة، فتولد، كما رأينا أعلاه، المصوت [ae:]، وذلك لأنهم كرهوا اجتماع استعلاء واستفال أو تقلص جذر اللسان وتقدمه لما بينهما من التعارض والتنافر الصوتي، فتوخوا تجانس الصوت harmony و"بالإمالة تصير الأصوات من نمط واحد في التسفل والانحدار"[2]. وإذا علمنا أن الراء المكسورة، كما رأينا، مرققة وعلمنا أن الفتح مضاد للترقيق، أضيفت إلينا علة أخرى تستوجب تناسب الأصوات وتقاربها، فكان لا بد من إمالة الألف... كما يمال الألف إذا كان مسبوقا بكسرة تجنبا لاجتماع التسفل والتصعد.

ويمكن لألف المد أن تمال لسبب صرفي. ذلك أن أصل هذه الألف ياء فأمالوها للدلالة على الياء والإشارة إليها فنحوا بها وبفتحتها نحو الياء والكسرة وذلك لتجانس ألف المد الياء الأصلية.

أما حال الممال في الوقف فيمكن تقسيمه وتصنيفه إلى ثلاث حالات:

1. الإمالة التي جيء بها لتدل على الأصل،
2. الإمالة لكسرة،
3. دخول التنوين على ألف أصلها ياء.

فالحالة الأولى تكون فيها الإمالة لازمة في الوقف كما كانت لازمة في الوصل، لأن الألف يجب دائما أن تمال لتدل على الياء الأصلية. فهذا الصنف ممال في الوصل وفي الوقف معا. والحالة الثانية تتفرع إلى ثلاثة فروع، الفرع الأول ويتعلق بالكسرة الواقعة قبل الألف، وحكمه في الوقف الإمالة كما وقعت الإمالة في الوصل، وذلك لأن موجب الإمالة وهو الكسرة، الواقعة قبل الألف. لم يتغير. الفرع الثاني ويتعلق بالكسرة المقدرة، أي أن عين الفعل مكسورة في المستقبل، فأميلت الألف في الماضي لتدل على كسرة العين في المستقبل، كما أميل "خاف" لكسر الخاء عند الإخبار عن المتكلم، فهي، إذن، إمالة لشيء مقدر في الكلام

(1) نفسه، ص. 178.
(2) المارغني (د.ت)، ص. 116.

فيهما[1]، ولأن الكسرة منوية في حال الوقف كما هي منوية حال الوصل، فقد وجب الوقف على مثل هذه الكلمات ممالة. والفرع الثالث يخص الكسرة الواقعة بعد الألف. وفيه رأيان: فإذا وقفت عليه بالروم، أي بالصويت، فإن الإمالة تضعف قليلا لأن الكسرة اختزلت فصارت صويتا، وإذا وقفت عليه بالإسكان فإن الإمالة تزول عند البعض نظرا لأن الكسرة قد سُلبت في الوقف، وعلى أية حال، فالإمالة إما أن تضعف وأما أن تزول. والرأي الثاني يعتبر أن الإمالة تبقى لأنها قد تحققت قبل تحقيق الوقف أي أن النون والألف في «النار» قد أميلا وذلك لأنك قدرت أن الراء مكسورة. وبعد إسكان الراء للوقف بعدما تمكنت الإمالة في هذين الحرفين، كان لا بد أن تبقى الإمالة في النون والألف. أي أن الكسرة قد حذفت، إلا أن الحرفين الممالين يبقيان ممالين. فكان لابد من الوقف على الكلمة ممالة.

وأما الصنف الثالث المتعلق بدخول التنوين على ألف أصلها ياء فينقسم إلى فرعين: أولهما يتصل بموضع الرفع والخفض، والتنوين، هنا، لم يعوض شيئا، فكان لابد من الوقف بالإمالة للدلالة على الأصل، وثانيهما موضع النصب، وفيه رأيان: الرأي الأول مفاده أن التنوين يعوَّض بألف مد فكان أن اجتمع في الوقف ألفان: الألف المبدلة والألف المنقلبة، فوجب حذف إحداهما لالتقاء الساكنين. فحذفت الثانية لأن الاسم ينبغي أن يكون تاما في الوقف، فعاد إليه ما ذهب منه في الوصل، وهكذا بقيت الألف الأصلية لأن بقاء الأصل أولى فأُميلت في الوقف لأن الوقف على ألف أصلها ياء[2]. والرأي الثاني يفيد بأن الحرف الموقوف عليه هو الألف التي تعوِّض التنوين وذلك لأن الألف المحذوفة هي الألف الأولى لأن ما يحذف في التقاء الساكنين هو الساكن الأول، ولم يكن بالإمكان حذف الألف المعوِّضة للتنوين لأن التنوين أبقى لدلالته على معنى. وعليه، فالألف الممالة على الأصل قد حذفت، وبذلك لا يحق الوقف بالإمالة.

وإذن، فالإمالة لازمة في الوقف في أغلب الحالات التي ذكرنا، لأنها لا تزول إلا في حالتين. وهاتان الحالتان فيهما خلاف، إذ البعض يرى زوال الإمالة فيما يرى البعض الإبقاء عليها.

(1) مكي القيسي (1988)، ج. 1، ص. 175.
(2) انظر سيبويه (1966)، ج. 4، ص. 181، وج. 2، ص. 287.

وقد يحق القول بأنه قد اجتمع مقومان إيقاعيان يزيدان الوقف بيانا وإبرازا. ويتعلق الأمر بما طرأ على حركة الحرف الأخير من تغيير وإمالة الحرف الموقوف عليه.

4.3 الوقف والتقاء الساكنين

وننتقل الآن لنتحدث عن مسألة اجتماع ساكنين في الوقف. فلقد سبق أن رأينا أعلاه أن من أحد أسباب الوقف بالنقل تفادي اجتماع الساكنين فيه. إلا أننا نود هنا أن نبرهن على إمكان اجتماع هذين الساكنين. وأن الوقف بالنقل أو باجتماع الساكنين ليسا سوى تنويعين لهجيين. يقول سيبويه في «هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرك لكراهيتهم التقاء الساكنين»: «وذلك قول بعض العرب: هذا بكُر، ومن بكِر. ولم يقولوا رأيت البكَر، لأنه في موضع التنوين، وقد يلحق ما يبين حركته، والمجرور والمرفوع لا يلحقهما ذلك في كلامهم.. وقالوا: هذا عِدِل وفِسِل، فأتبعوها الكسرة الأولى، ولم يفعلوا ما فعلوا بالأول، لأنه ليس من كلامهم فِعِل»[1]. ويقول ابن يعيش: "اعلم أنه يجوز في الوقف الجمع بين ساكنين لأن الوقف يمكن الحرف ويستوفي صوته ويوفره على الحرف الموقوف عليه، فيجري ذلك مجرى الحركة لقوة الصوت واستيعابه كما جرى المد مجرى الحركة... ألا ترى أنك إذا قلت بكر في حال الوقف تجد في الراء من التكرير وزيادة الصوت ما لا تجده في حال الوصل، وكذلك الدال في زيد وغيرهما من الحروف، لأن الصوت إذا لم تجد منفذا انضغط في الحرف الموقوف عليه ويوفر فيه، فلذلك يجوز الجمع بين ساكنين في الوقف، ولا يجوز في الوصل، ومن الناس من يكره اجتماع الساكنين في الوقف كما يكره ذلك في الوصل، فيأخذ في تحريك الأول لأنه هو المانع من الوصل إلى الثاني، فحركوه بالحركة التي كانت له في حال الوصل، فإن كان مرفوعا حولوا الضمة إلى الساكن قبله ويكون في ذلك تنبيه على أنه كان مرفوعا وخروج عن عهدة الساكنين، وكذلك الجر"[2]. أما ابن جني فيقول: «ومما يدلك على أن الساكن إذا أدرج ليست له حال الموقوف عليه أنك قد تجمع في الوقف بين الساكنين، نحو: بكر وعمرو، فلو كانت حال سكون كاف بكر كحال سكون رائه، لما جاز أن تجمع بينهما، من حيث كان الوقف للسكون

---

(1) (1966)، ج. 4، ص. 173.

(2) (د.ت)، ج. 9، ص. 71، انظر أيضا: ص. 121–120.

على الكاف كحاله لو لم يكن بعده شيء. فكان يلزمك حينئذ أن تبتدئ بالراء ساكنة، والابتداء بالساكن ليس في هذه اللغة. لا بل دل ذلك على أن كاف بكر لم تتمكن في السكون تمكن ما يوقف عليه، ولا يتطاول إلى ما وراءه، ويزيد في بيان ذلك أنك تقول في الوقف النفس، فتجد السين أتم صوتا من الفاء، فإن قلبت فقلت: النسف وجدت الفاء أتم صوتا، وليس هنا أمر يصرف هذا إليه، ولا يجوز حمله عليه، إلا زيادة الصوت عند الوقوف على الحرف البتة»[1].

لقد رأينا أعلاه أن العرب تهربا من اجتماع الساكنين، تلجأ إلى الوقف بالنقل. إلا أن هذا الوقف بالنقل ليس قاعدة مطردة بدليل إشارة سيبويه إلى أن ذلك يكون عند بعض العرب وبدليل إشارة ابن يعيش وابن جني إلى جواز التقاء الساكنين في الوقف. ويفسر اجتماع الساكنين هنا باختلاف الساكن الأول والساكن الثاني من حيث طبيعتهما، ولولا هذا الاختلاف لما جاز الجمع بينهما. فالساكن الأول غير متمكن السكون لأن المرء يتطاول إلى النطق بما بعده ويسرع إلى الانتقال عن الأول. أما الساكن الثاني فسكونه متمكن لأن الناطق يتلبث عليه ولا يسرع إلى الانتقال عنه إلى ما بعده. إذن، فصوت الساكن الأول غير مستوفى وضعيف، بينما يكون صوت الساكن الثاني مستوفى وقويا. ولأن الوقف هو السبب في تزجية الحرف الساكن الموقوف عليه كان بمثابة الحركة، فجاز اجتماع ساكنين وهذا الجرس الذي يتصف به الحرف الموقوف عليه ليس سوى نتيجة للنطق به انفجاريا explosif لا انحباسيا implosif كما هو شأن الساكن الأول، والحرف لا يمكنه أن يكون انفجاريا إلا إذا ما أعقبه مصوت، والمصوت هنا محذوف لعارض الوقف. وإذن فهو انفجاري بسبب ما يعقبه من صويت أو نفخ كما سبقت الإشارة إلى ذلك في القسم 4.1.2 من الفصل الثاني. ولكن كيف يمكن الكلام عن اجتماع ساكنين في هذه الحالة، إذا كان الحرف الموقوف عليه متلوا بصويت، فلا مجال للحديث عن اجتماع الساكنين لأن الصويت حركة وإن كان حركة ضعيفة. أما إذا كان متلوا بنفخ، فالساكنان يجتمعان. لكننا رأينا في القسم 4.1.2 من الفصل الثاني أن هذا الصويت وهذا النفخ، اعتمادا على رأي لابن جني، عبارة عن خاصة ملازمة للحرف الموقوف عليه، لا يشكلان هويتين مستقلتين عنه. وهذا يعني، كما انتهينا

(1) (د.ت)، ج. 1، ص. 60.

إلى تبيانه، أن الصويت و/ أو النفخ والحرف الموقوف عليه يشكلان، على المستوى العروضي الصواتي صوتا واحدا، وإن كانا يشكلان، على المستوى الصوتي، صوتين مختلفين. وبما أن الوقف عارض والوصل هو الثابت، فإن حيز الصوت المحذوف مثلا يبقى شاغرا، وفي بقائه حجة على قبول التقاء الساكنين في الوقف. هكذا يتبين لنا، أن العرب، تقف، من هذا المنطلق، بالسكون ولو كان قبله سكون، فجاز بذلك اجتماع الساكنين في الوقف. وهكذا تقف، في هذه الحالة، على مقطع ثقيل زائد الطول أي : ص مص مص ص ص أو ص مص ص ص .

5.3 الوقف على القوافي

نخصص هذا القسم للوقف على القوافي حتى تكتمل لدينا صورة العمليات الصواتية وحتى نقف عند ما يتماثل فيه النثر والشعر وما يختلفان فيه. وسنعتمد في ذلك على ما أتى به سيبويه[1] كما شرحه السيرافي. ومن المعلوم أن سيبويه قد خص الوقف على القوافي بالحديث مباشرة بعد الحديث عن وجوه الوقف. والغاية من ذلك ما ذكره السيرافي. فهو يقول: "اعلم أن سيبويه إنما ذكر وجوه القوافي في الإنشاد ليعلمك حكم اللفظ بأواخر الشعر في الوقف والوصل كما أعلمك في الأبواب التي قبلها في غير الشعر، وذكر فصل ما بين الكلام والشعر في ذلك، فكان ما ذكره منه على ما يوجبه النحو من حكم اللفظ بآخر الكلمة الموقوفة والموصولة لا على ما ينحوه أهل العروض والقوافي"[2]. فكيف يتم الوقف على القوافي؟ وما هي العمليات الصواتية المتصلة بعملية الوقف؟ وما صلة هذه العمليات بالعمليات التي عرضناها أعلاه؟ يوقف على القوافي بترنم أو بغير ترنم، ولكل منهما أوجه في الوقف. نعرض لكل ذلك في القسمين الفرعيين التاليين.

1.5.3 الترنم

يقول السيرافي شارحا قول سيبويه «لأن الشعر وضع للغناء والترنم»: «فهو من أصح الكلام، وذلك أن الغناء يحتاج إلى ألحان موزونة ونغم منظومة تكرر على مقادير من الحروف وبسبب لا يختلف، فلا يجوز أن يحمل ذلك إلا كلام موزون

(1) (1966)، ج. 4، ص. 216-204.
(2) (1983)، ص. 450.

يكون قدر بعضه إلى بعض معروفا، ولولا ذلك لما احتيج إلى المنظوم، وهذا في جميع الألسنة، ما أرادوا الترنم به والغناء من الكلام كان موزونا، ومنهم من يلزم حرفا بعينه مع الوزن، ومنهم من يعتمد على اتفاق الوزن، ومقدار الحروف وإن لم يقف على حرف معلوم... فلما كان موضوع الشعر للغناء والترنم احتاجوا إذا ترنموا إلى الحروف التي يمد فيها الصوت وهي الألف والواو والياء، وهذه الحروف مأخوذة من الحركات، فجعلوا ما كان مفتوحا من الحروف تتبع فتحته الألف، وما كان مضموما تتبع ضمته الواو، وما كان مكسورا تتبع كسرته الياء لامتداد الصوت في هذه الحروف، فإن قال قائل: فإذا كان موضوع الشعر للغناء والترنم فلم جاز أن يكون في الشعر مقيد؟ قيل له: يجوز أن يكون الترنم به قبل حرف رويه، لأنه ليس جميع حروف البيت يقع عليه المد والنغمة، وإنما تقع النغمة والتمديد ببعضه على حسب الطريق الذي يسلكونه فيه، وعلى أنه قد روي عن العرب إطلاق الموقوف وإلحاق الوصل به، وكذلك تحريك الهاء الساكنة إذا كانت وصلا، وذلك عندي عن طريق الشعر»[1].

إذا كان الكلام موضوعا للغناء والترنم والتطريب، كان لابد أن يكون موزونا وموقعا، وكان لابد من أن يكون مقفى، ولأن القافية خاتمة البيت، والخواتيم من شأنها أن تكون مستوفاة الصوت، كان لابد من إضافة حروف حاملة للنغم أو ذات درجة أعلى من الجهارة sonority والوضوح السمعي، حروف يمد فيها الصوت ويطول. وبما أن الغاية كذلك، كان الوقف على القافية بإشباع الحركات الثلاث، سواء كانت منونة أو غير منونة، فتتولد عنها حروف المد الثلاثة. كما أضيفت الهاء. وهذا هو ما يعرف بالوصل. يقول الدماميني: «فأما الوصل فإنه حرف لين ينشأ عن إشباع حركة الروي أو هاء تلي حرف الروي، فالأول كالألف... والياء... والواو... والهاء التي تكون وصلا هاء الإضمار... وهاء السكت... وتقع أيضا الهاء الأصلية المتحرك ما قبلها وصلا...»[2]. وعليه فالروي متحرك، وهو إن تحرك سمي مطلقا لأنه غير ممنوع من الحركة[3] على عكس المقيد الذي سمي كذلك «لأنه ممنوع من الحركة كامتناع

(1) نفسه، ص. 488، انظر أيضا ابن رشيق (1972)، ج. 2، ص. 311.
(2) (1994)، ص. 248-247.
(3) الشنتريني (1971)، ص. 101.

المقيد من التصرف»(1). وتسمى حركة الروي المطلق «بالإطلاق لأنه بها أطلق»(2). وقد سمي الحرف الذي بعد الروي بالوصل «لاتصال صوته به»(3). وإذا تحركت هاء الصلة «سميت حركتها نفاذا لنفوذ الصوت معها إلى غاية هي الخروج. وسمي الحرف الذي بعد الصلة خروجا لأنه به يخرج من البيت، ولا يكون الخروج إلا بأحد حروف المد»(4). إن حرف الوصل يتصل صوته بالروي فينتج عن ذلك المد والطول وحصول نغمة ينتهي بها البيت الشعري، وهي نغمة الوقف العروضي. وقد تحرك هاء الصلة فينفذ معها الصوت ويمتد إلى غاية ونهاية تسمى بالخروج وأحرفه هي الألف والواو والياء. هكذا إذن، يتم الوقف على نغمة عروضية تقع على حروف الإطلاق التي هي الألف والواو والياء والهاء وحينما يتعلق الأمر بالوقوف بالهاء فإنها قد تحرك إما بالفتحة أو الضمة أو الكسرة فتشبع كل واحدة منهما فيكون الوقف على حروف المد. وقد ورد عن الأخفش أنه سمع العرب تحرك هاء الصلة إذا كانت ضمير مذكر، وإن كان ذلك يخرجها عن الوزن، ويكسرونها إذا كانت مما يكسر في الكلام «وسمى هذه الحركة بالتعدي لأن حركة الوصل المقيد تخرجه عن الاعتدال وتفسد وزنه، لأن التعدي هو التجاوز في غير واجب. وسمى الحرف الحادث عنها المتعدي كأنهم جروا على عادتهم في الكلام حينما أرادوا الترنم، وكانت الهاء ليست من الحروف التي تركب عليها النغم»(5). فهاء الصلة ليست كغيرها من حروف الإطلاق وإنما هي لبيان الحركة إذ ليست بالحروف التي يمتد معها الصوت بل يمتد معها النفَس، كما أنها ليست من الحروف النغمية، ولكنها من حروف العلة أو الحروف الانزلاقية glides، ولأنهم ينشدون الترنم والتلوين النغمي حركوها فأشبعوها ليحافظوا على مقوم من مقومات الشعر وهو الإنشاد والترنم.

2.5.3 الإنشاد بغير ترنم

يقول السيرافي: «فإذا أنشدوا على غير وجه الترنم فأهل الحجاز أجروا آخره مجرى الترنم على كل حال، ولزموا الأصل الذي يوجبه الشعر من التغني به، وفرقوا

(1) نفسه، نفس الصفحة.
(2) نفسه، ص. 103.
(3) نفسه، نفس الصفحة.
(4) نفسه، نفس الصفحة.
(5) نفسه، ص. 106-105.

بينه وبين الكلام الذي لم يوضع للغناء. وأما من أبدل مكان المدة النون من بني تميم فإنهم أرادوا تمام الوزن، فجعلوا مكان حرف المد نونا، لأن أكثر الأواخر في الكلام منون، فلزموا التنوين في ذلك كله، فحرسوا ولم ينقصوا منه شيئا، وفصلوا بين ما يترنم به وما لا يترنم به. وأما الذين أجروه مجرى الكلام فذهبوا إلى أنه لما ترك الترنم به زال عنه المقصد الذي يقصد بالشعر الموزون، فأجروه مجرى سائر الكلام، واحتمل النقصانَ الوزنُ في اللفظ لزوال الترنم والغناء الذي يُحتاج معه إلى التمام واستيفاء النغمة»[1]. ويقول ابن يعيش عما يسميه بتنوين الترنم: «وهذا التنوين يستعمل في الشعر والقوافي للتطريب معاقبا بما فيه من الغنة لحروف المد واللين، وقد كانوا يستلذون الغنة في كلامهم .... وهو على ضربين: أحدهما أن يلحق متمما لبناء مكملا للوزن والآخر أن يلحق زيادة بعد استيفاء البيت جميع أجزائه نيفا عن آخره بمنزلة الخرم في أوله»[2]، كما اعتبره أيضا «النائب مناب حرف الإطلاق»[3]. كما تحدث ابن يعيش عن»التنوين الغالي» إذ اعتبر النون زيادة لأن الحرف الذي قبلها قد كمل به وزن البيت «ويسمي أبو الحسن هذه النون الغالي، وسموا الحركة التي قبلها الغلو لأنه دخل دخولا جاوز الحد لأنه منع من الوزن، والغلو تجاوز الحد. وصاحب الكتاب جعل هذا الغالي قسما غير الأول، والصواب أنه ضرب منه، ويجمعها الترنم، إذ الأول إنما يلحق القوافي المطلقة معاقبا لحروف الإطلاق، والثاني وهو الغالي إنما يلحق القوافي المقيدة»[4]. ويقول ابن هشام عن تنوين الترنم : « وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا من حروف الإطلاق، وهو الألف والواو والياء، وذلك في إنشاد بني تميم، وظاهر قولهم أنه تنوين محصل للترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش... والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين أنه جيء به لقَطع الترنم... وزاد الاخفش والعروضيون تنوينا.... وسموه بالغالي. وهو اللاحق لآخر القوافي المقيدة... وفائدته الفرق بين الوقف والوصل، وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم، زاعما أن الترنم يحصل بالنون نفسها... وأنكر

(1) (1983)، ص. 489.
(2) (د.ت)، ج. 9، ص. 33. انظر أيضا: ابن رشيق (1972)، ج. 2، ص. 311.
(3) نفسه، ص. 29.
(4) نفسه، ص. 34.

الزجاج والسيرافي ثبوت هذا التنوين البتة، لأنه يكسر الوزن..»[1]. ويذكر الشنتريني أن الاخفش زعم أيضا «أنهم يحركون المقيد الذي يخرج بتحريكه عن الوزن... وسمى هذه الحركة بالغلو. والحرف الحادث عنها الغالي. أخذه من الغلو الذي هو إفراط التجاوز لحد الواجب لأنه خرج بذلك عن حد الوزن. ولا معنى لهذا والذي قبله [يعني التعدي] لأنهم قصدوا بها الترنم وحركوهما بما كان يجوز في الكلام»[2].

إذا انشدوا ولم يقصدوا الترنم والغناء وقفوا على ثلاثة أوجه:

1. الوجه الأول: ويخص أهل الحجاز. فقد يلتزمون بالأصل الذي يتطلبه التغني بالشعر فيجرون آخر الكلام مجرى الترنم. وذلك ليفصلوا بين الشعر والنثر، إلا أنهم لم يكونوا يبتغون من ذلك الترنم. فهذا الوجه مماثل للوجه أعلاه المقصود به الترنم.

2. الوجه الثاني: ويخص بني تميم. وهو عبارة عن إبدال المد نونا، في ما ينون وما لا ينون. ومنهم من يرى أن هذا التنوين يستعمل للتطريب وأنه يقوم مقام حروف الإطلاق نظرا للغنة nasality التي فيه. والنون، كما رأينا في الفصل الأول من هذا الباب، حرف يجري فيه النغم أي أنه جهير sonorant. فهو لذلك يماثل حروف المد. لهذا السبب اعتبره ابن يعيش تنوين الترنم. والإتيان بهذه النون مكان الوصل يلحق كل الكلمات "لا يبالي بما فيه ألف ولام، ولا مضاف، ولا بفعل ماض، ولا مستقبل.."[3]. وقد اطرد عندهم هذا التنوين لأن غالبية القوافي منونة فكان أن نونوا كل القوافي. إلا أن هناك من رأى أنه إنما أتوا به لقطع الترنم ويدل على ذلك أن سيبويه قد أدرجه ضمن الإنشاد بغير ترنم، بل وصرح بذلك إذ قال: «لما لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نونا»[4]. إلا أن رأي ابن يعيش يظل صائبا لما في النون من مد الصوت والنغم كما أسلفنا القول. ويتعلق الأمر في هذا الوجه بحذف ألف المد واجتلاب epenthesis النون.

---

(1) (د.ت)، ج. 2، ص. 343-342، انظر أيضا السيوطي - (د.ت2)، ج. 2،ص. 80. وأبا حيان (1984) ج. 1،ص. 312-311.

(2) (1971)، ص. 106.

(3) (1972)، ج. 2، ص. 311.

(4) (1966)، ج. 4، ص. 207.

ويلحق ابن يعيش بتنوين الترنم ما سماه الأخفش بالتنوين الغالي. ووجه الفرق عنده بينهما هو أن الضرب الأول منه يلحق متمما للبناء مكملا للوزن، وأن الضرب الثاني يلحق زيادة بعد استيفاء البيت جميع أجزائه. فبدل الوقف بقافية مقيدة حركوا الروي وزادوا النون فترتب عن ذلك الخروج عن الوزن. إلا أنه للترنم مثله مثل تنوين الترنم حتى وإن انكسر الوزن. غير أن هناك من لا يراه للترنم على غرار موقفه من تنوين الترنم إضافة لعمله على الخروج من الوزن. ويتعلق الأمر في هذا الوجه باجتلاب فتحة ونون وإلحاقهما بالروي المقيد.

3. **الوجه الثالث:** ونسبه ابن رشيق إلى "ناس كثير من قيس وأسد"[1]. وهو إجراء القوافي ومعاملتها كما لو كانت أواخر الكلام المنثور لأنهم لا يقصدون الإنشاد بالترنم. فكان أن وقفوا بنفس الطريقة التي يقفون بها في النثر وذلك لزوال داعي الترنم من الشعر.

ويمكن عرض أوجه الوقف التالية :

- **الوقف بالإسكان:** إذ يقفون على المرفوع والمكسور بالسكون، وعلى الروي المنصوب إذا كان من الفعل أو مما لا يدخله التنوين بالسكون أيضا. كما وقفوا بالإسكان على جمع المذكر السالم الذي لا يدخله التنوين البتة، وعلى ما كان الأصل فيه الوقوف بألف الإطلاق[2]. ويتعلق الأمر هنا، على المستوى الصواتي، بحذف حركة الموقوف عليه، وحذف ألف المد وحركتها.

- **الوقف بالحذف:** يقول سيبويه: «واعلم أن الياءات والواوات اللواتي هن لامات إذا كان ما قبلها حرف الروي فُعِل بها ما فعل بالياء والواو اللتين ألحقتا للمد في القوافي، لأنها تكون في المد بمنزلة الملحقة، ويكون ما قبلها رويا كما كان ما قبل تلك رويا، فلما ساوتها في هذه المنزلة ألحقت بها في هذه المنزلة الأخرى... وكذلك يغزو، لو كانت في قافية كنت حاذفها إن شئت. وهذه اللامات لا تحذف في الكلام، وما حذف منهن في الكلام فهو ههنا أجدر أن يحذف، إذ كنت تحذف هنا ما لا يحذف في الكلام»[3]. ويقول السيرافي شارحا: «يريد أن

(1) (1972)، ج. 2، ص. 311.
(2) السيرافي (1983)، ص. 487–485.
(3) (1966)، ج. 4، ص. 209.

الياء الأصلية يجوز أن تقع وصلا في القافية المجرورة، فتجري مجرى الياء الزائدة التي تتبع الكسرة، فإذا جرت مجراها جاز أن تسقط في الوقف كما تسقط الزائدة، لأن القافية واحدة»[1]. كما تحذف الواو والياء اللتان هما علامة المضمر، وإن كان حذفها دون حذف حرف الواو في يغزو في الحسن لأن الواو ههنا اسم وواو يغزو حرف»[2]. أما الألف فلا يجوز حذفها إلا إذا اضطر الشاعر لذالك[3].

وهكذا، فإذا كانت الياء أصلية لا زائدة، فإنه يجوز لها أن تقع وصلا في القافية المجرورة، فتعامل معاملة الياء الزائدة، أي ياء المد المسبوقة بكسرة. وإذا جرت مجراها جاز حذفها في الوقف مثلما تحذف الياء الزائدة في نفس القصيدة التي تجتمع فيها الياء الأصلية والياء الزائدة، ونفس الأمر يقال عن الواو الأصلية. إذ كما جاز حذف الواو الزائدة جاز حذف الواو الأصلية لنفس الأسباب التي ذكرنا بخصوص الياءين. كما يجوز حذف الألف بدافع الاضطرار لا غير. وإذا حذفت الياء الأصلية والواو الأصلية والألف، حذفت معها الحركات المجانسة لها، فكان الوقف على القافية بالسكون. وإذا حذفت الواو والياء، الواو علامة ضمير الغائب المفرد وضمير الغائب في الجمع، والياء علامة ضمير المخاطب المؤنث في الأمر، وقف الشاعر أيضا بالسكون، إذ تحذف الواو والياء والحركتان المجانستان لهما. ومن الجدير بالملاحظة أن الدمنهوري قد عد من أحرف الوصل حروف المد سواء كانت مضمرات أو حروفا[4].

-**الوقف بالنقل**: يرى ابن رشيق أنه يوقف بنقل الحركة إذا كان الحرف ما قبل الروي ساكنا، إذ يسكنون الروي ويحركون ما قبله بحركته، وقد ينقلون أيضا لاضطرار القافية[5]. وهذا الوجه يرجع إلى السكون، وهو وجه من وجوه الوقف في الكلام المنثور. وقد لجأوا إلى تحريك الساكن قبل حرف الروي لئلا يجتمع ساكنان. وكان النقل وسيلة من أجل الوقف بالإسكان.

- **الوقف بالإبدال**: أشار ابن رشيق إلى الوقف بالإبدال كأن يبدلوا المنصوب

(1) (1983)، ص. 490.

(2) نفسه، ص. 495-494.

(3) نفسه، ص. 493.

(4) (1322 هـ)، ص. 81.

(5) (1972)، ج. 2، ص. 313-312.

المنون ألفا[1]، كما يبدلون المرفوع المنون واوا، والمنصوب المنون ياء[2]، والنون الخفيفة والثقيلة ألفا[3]. ويتعلق الأمر هنا بحذف النونات ثم تطويل الحركات فتصير إما ألف مد أو واو مد أو ياء مد.

- **الوقف بالإلحاق**: نص السيرافي على إلحاق المنصوب غير المنون ألفا، أي ألحقوا الألف في وقف كل اسم معرف[4]. ويقول سيبويه: «واعلم أن الساكن والمجزوم يقعان في القوافي، ولو لم يفعلوا ذلك لضاق عليهم. ولكنهم توسعوا بذلك فإذا وقع واحد منهما في القافية حرك، وليس إلحاقهم إياه الحركة بأشد من إلحاق حرف المد ما ليس هو فيه، ولا يلزمه في الكلام. ولو لم يقفوا إلا بكل حرف فيه حرف مد لضاق عليهم، ولكنهم توسعوا بذلك، فإذا حركوا واحدا منهما صار بمنزلة ما لم تزُل فيه الحركة، فإذا كان كذلك ألحقوه حرف المد، فجعلوا الساكن والمجزوم لا يكونان إلا في القوافي المجرورة حيث احتاجوا إلى حركتها»[5]. وقد اعتبر السيرافي أن المقصود بالقوافي القوافي المتحركة المطلقة وأن سيبويه يريد بالساكن المبني على السكون وبالمجزوم الفعل المستقبل، وأن الشعر إذا كان قد أحوجهم أن يلحقوا الواو والياء والألف فيما لا يدخله ذلك في الكلام، فإن إدخال هذا المد كتحريكهم الساكن لكي يسمعوا، وجعلوا حركة ذلك كسرا[6]. وهكذا يقف الشاعر على المنصوب غير المنون بمد الفتحة وتطويلها. كما يقف على المبني على السكون وعلى المضارع المجزوم بإلحاق كسرة طولوها بعد ذلك، فيقف بذلك على كسرة طويلة.

- **الوقف بالإثبات**: يقول السيرافي: «... فمن ذلك أن الألف التي هي بدل من التنوين إذا وقف عليها تحذف، تقول: رأيت زيدا ورأيت فرسا، لا يحسن حذفه، فإذا كان في قافية لم يحسن أيضا حذفه، فإذا كان معه ألف أصلية جرت مجراها في أن لا يحسن حذفه مثل الألف في يُقضى، لا تحذف كما لا تحذف الألف

(1) نفسه، ص. 311.
(2) السيرافي (1983)، ص. 493.
(3) أبو بكر بن الأنباري (1971)، ج. 1، ص. 360-361.
(4) (1983)، ص. 485.
(5) (1966)، ج. 4، ص. 214-215.
(6) (1983)، ص. 497-498.

في بعضا»[1]. كما أشار إلى إثبات الهاء لأنها ليست من حروف المد واللين، وإلى إثبات الألف إذا كانت ضميرا[2] هكذا، تثبت الألف التي هي ضمير والألف المبدلة من التنوين كما لا تحذف الألف الأصلية.

يتبين، مما رأيناه بخصوص الوقف على القوافي، وبما أن الشعر أصله الإنشاد والترنم، أن الوقف المناسب للشعر، وهو من هذه الزاوية وقف عادي، هو الوقف بالترنم. أي الوقف على حروف الترنم ومد الصوت أي الحروف النغمية، وذلك بإلحاق حروف المد واللين والهاء المتحركة المشبعة الحركة وتنوين الترنم والنون الغالي. كما يوقف أيضا بإلحاق الهاء التي يؤتى بها لبيان الحركة وإذن بيان النغم ومد الصوت بالهاء النَّفَسية. وحاصل القول، أن الوقف بالترنم لا يقتصر على ما أورده سيبويه والسيرافي وإنما يتعداه إلى تنوين الترنم والنون الغالي، كما يتضمن الوجه الأول والوجه الثاني مما سماه سيبويه بالإنشاد بلا ترنم. وبجانب هذا الوقف، هناك الأوجه المشتركة بين الشعر والنثر، أو أوجه الوقف في الكلام المنثور التي يوقف بها أيضا في الشعر، وهي الوقف بالإسكان والإبدال والحذف والنقل والإلحاق والإثبات. إلا أننا نعتقد أن الوقف بالحذف والنقل وجهان يلحقان بالإسكان، وأن الوقف بالإبدال والإثبات والإلحاق يلحق بالوقف بالترنم. وبذلك نقول إن الوقف في الشعر على طريق الترنم يكون بالإبدال والإلحاق والإثبات، ويكون على غير طريق الترنم بالإسكان وما يلحق به من حذف ونقل. ومثلما كان الوقف، في الكلام المنثور، الأصل فيه هو السكون، فإن الوقف بالإبدال والإلحاق والإثبات هو الأصل في الشعر. ويبقى أن نشير، نظرا لطبيعة القافية، إلى التزامهم بنفس الوجه في القصيدة الواحدة، ولم يكونوا يعرفون الإقواء وذلك لأنهم «كانوا يقفون على أواخر الأبيات بالسكون فلا يفطنون لما اختلف من ضم وجر»[3]، أو كأن ذلك الوقف «وقف القوافي»[4]، فلم يحرك الشاعر منهم الروي، أو كما قال أبو العلاء المعري: «ويقال إنهم اجترأوا على ذلك لأنهم يقفون على الروي بالسكون»[5]، أي أنهم وقفوا كما

(1) نفسه، ص. 492.
(2) نفسه، ص. 497-496.
(3) الشنتريني (1971)، ص. 108.
(4) قدامة ابن جعفر (1978)، ص. 186.
(5) (1442 هـ)، ص. 16.

يقفون على أواخر الكلام المنثور.

63. الوقف والابتداء/الوصل

نعتقد أن الحديث عن الوقف يستلزم، بالضرورة، ما سماه العرب القدماء بالابتداء، وما سموه بالوصل. ذلك أن الوقف يفترض "الشروع" في الكلام أو وصله. ومع أن القدامى قد ركزوا حديثهم على الوقف، فإن تركيزهم ذلك كان لا يكاد يخفي تركيزهم على الابتداء. يقول محمد بن علي بن يالوشة مرددا قول من سبقوه مثل ابن الجزري: "اعلم أن الابتداء يطلب منه ما يطلب في الوقف، فلا يكون إلا بمستقل في المعنى موف بالمقصود يستفاد منه معنى صحيح، بل هو آكَدُ، إذ اعتبار حسن مطالع الكلام وأوائله أولى من منتهاه وآخره. ولأنه لا يكون إلا اختياريا، بخلاف الوقف، فربما تدعو إليه ضرورة. وتتفاوت مراتبه كتفاوت مراتب الوقف من التام والكافي والحسن. وقد يكون الابتداء قبيحا كالوقف، ويتفاوت في القبح... وقد يكون الابتداءُ أشدَّ قبحا من الوقف..."[1]

فالابتداء، إذن، يعني أحد أمرين: أولهما يخص أول الكلام ومطلعه، ويشترط فيه الحسن والذي يتمثل في استقلاله في المعنى وإيفائه بالمقصود؛ وثانيهما يفيد وصل الكلام ببعضه البعض وترابطه. فحيثما يتم المعنى يكون الوقف، وإذا لم يتم المعنى وكان الارتباط قائما امتنع الوقف وحصل الوصل .

غير أن ما يتم التشديد عليه لدى القراء والمجودين هو المعنى الأول، إذ يقف القارئ لغرض من الأغراض، ثم يشرع في الكلام. إلا أن للشروع في الكلام أحكاما، وهي نفس الأحكام التي تجري على الوقف، إذ تتم العناية بما يبتدأ به، وبكيف يبتدأ به.

وباعتبار الابتداء ملازما للوقف، فمثلما تعددت مراتب الوقف تعددت مراتب الابتداء، وقد أجملوها في ثلاثة مواضع:

أ- **الابتداء التام**، وهو الذي يأتي بعد الوقف التام لأن الكلام منقطع عما بعده لفظا ومعنى.

ب- **الابتداء الكافي**، وهو الذي يأتي بعد الوقف الكافي لأن الكلام منقطع عما

---

(1) (د.ت)، ص. 51، وانظر أيضا ابن الجزري شمس الدين (د.ت)، ج. 1، ص. 230.

بعده معنى لا لفظا.

3 ـ **الابتداء الحسن**، وهو الذي لا يأتي عقيب الوقف الحسن، لأن الوقف الحسن لا يجوز الابتداء بما بعده لتعلقه بما قبله لفظا ومعنى[1].

وبما أن الحرف الموقوف عليه ساكن، فالحرف المبتدأ به متحرك. يقول ابن الباذش في ذلك: «الحرف الذي يوقف عليه لا يكون إلا ساكنا، لأن الوقف أول السكوت الذي ينقطع فيه عمل اللسان ويسكن، كما كان الذي يبتدأ به لا يكون إلا متحركا، لأن الابتداء أول الكلام الذي هو بحركة اللسان وتصرفه. فاجروا أول الطرفين مجرى سائرهما»[2]. غير أن ما تنبغي إضافته هي أن الوقف إذا انتفى وأبطل فقد انتفى معه محل التغيير وأبطل، فيوصل بين أطراف الكلام، وتلغى بذلك كل العمليات الصواتية سواء كانت إجبارية أو اختيارية، وتملأ المواقع الفارغة أو التي تم إفراغها أو تحذف مواقع أُضِيفَت مع الوقف.

7.3. خلاصة

حاولنا في هذا الفصل استعراض أوجه الوقف في القرآن والكلام المنثور وفي الشعر. وحاولنا الكشف عن مختلف العمليات الصواتية التي يتسبب فيها الوقف ونتائجها على البنية المقطعية في اللغة العربية. كما أبرزنا وجه الاختلاف بين الوقف في الكلام المنثور والشعر. فإذا السكون هو الأصل بالنسبة للكلام المنثور، فإن الإلحاق والإبدال والإثبات هي العمليات الصواتية الأصلية في الشعر. لقد انكشفت لنا عدة أمور بخصوص العمليات الصواتية نوجزها فيما يلي:

1 ـ إن هذه العمليات تشكل جزءا لا يتجزأ من نسق قواعد اللغة العربية التي نعرفها في غير مجال الوقف.

2 ـ هذه العمليات جيء بها للاحتفاء بموضع التغيير وإبرازه. ولأن الوقف جزء مكون للإيقاع، فهذه العمليات عمليات صواتية إيقاعية بها تستوي أجزاء الكلام ووحداته.

3 ـ تعود العمليات إلى أصلين نزعم أنهما:

(1) ابن الجزري أحمد (1950)، ص. 42.
(2) (1403 هـ)، ج. 1، ص. 504.

- **الحذف**: ويتعلق الأمر بإفراغ موقع المصوت وإبقاء هذا الموقع شاغرا.

- **التعويض**: ويتعلق الأمر بتعويض المحذوف، ولأسباب مختلفة، بصويت أو نفخ أو تشفيه صامتي أو مصوت أو نقل أو إبدال أو إلحاق.

4 - هـذه العمليـات أوتـي بهـا ابتغـاء لمـا يسـمى بـ **"تجانـس الأصـوات وتناغمهـا harmony"**. فهـي، بذلـك، جـزء ممـا تمكـن تسـميته بـ **الصواتـة التناغميـة** **harmonic phonology**.

5 - هناك صنف آخر من العمليات يضاف إلى الوقف، ويكون الغرض منه تضافره مع الوقف من أجل الزيادة في بيان موضع الوقف وإبرازه.

ولأن الوقـف صنـو الابتـداء والوصـل، فقـد عرضنـا لتصـور القدمـاء للابتداء ولمراتبه.

الفصل الرابع

في التنظيم الإيقاعي للوقف في اللغة العربية

0.4 تمهيد

عادة ما كانت دراسة الوقف تنصرف، كما أثبتنا ذلك في مكان آخر[1]، إما إلى البرهنة على أن للوقف وظائف منها: التركيبية والدلالية والبلاغية والأسلوبية، أو إلى أن الوقف ليس سوى أثر من آثار التركيب. ولعله من الواضح أن هذين التصورين تصوران يكادان يختلفان، وأن التصور الأول إذا كان يعطي بعض الوضع للوقف باعتباره كيانا تطريزيا قائما بذاته، فإن التصور الثاني يختزله إلى مجرد صدى للتركيب حتى وإن اجتهد فأسند إليه وضعا تطريزيا لا يكاد يقام حتى يطفو عليه التركيب. هذا التصور الأول غير الواضح المعالم والوضع هو الذي سنعمل على تطويره وتأسيسه النظري وعلى إجلائه من خلال أمثلة يشكل القرآن عمودها الفقري.

وبودنا أن نشير، في هذا المقام، إلى أن الصواتة التوليدية (ومنها أساسا الصواتة العروضية Metrical phonology والصواتة المستقلة القطع Autosegmental phonology)، مع أنها قد صححتا الكثير من القضايا المطروحة في النسق الصوتي للغة الإنجليزية Sound Pattern of English (1968) لتشومسكي وهالي، ومع أنها قد رسمت ما كان يكرر في الأدبيات اللسانية حول الطبيعة الإيقاعية للغة، فإنها لم تقطع مع بعض أسس الصواتة التوليدية الكلاسيكية ولم تضع موضع تساؤل الوضع الذي أسند إليها داخل ذلك الإطار النظري.

إننا نطمح، في هذا الفصل، إلى تقديم فرضية مفادها أن للوقف تنظيمه الصواتي الإيقاعي، وأن هذا التنظيم الذي طالما تم إغفاله يبدو أنه يُقيِّد التركيب، بل ويسكبه في القالب التطريزي الذي يهيئه له، ويستوجب منا هذا الرأي الذي سندافع عنه إبداء الملاحظات التالية:

1. إن الوقف، بالوضع الجديد الذي نكشفه له، ليس تابعا للتركيب، وليس أثرا من الآثار المنسوبة إليه. غير أن الإقرار بهذا الأمر لا يعني أن نستعجل فنقول: إن التركيب لا أثر له في الوقف. بل إننا ما نزال نعتقد بأن التركيب يحدد،

(1) حنون، مبارك (2003): «في الصواتة الزمنية: الوقف في اللسانيات الكلاسيكية».

على الأقل، بعضا من مواضع الوقف. إلا أن القول بذلك لا يعني أن الوقف تابع للتركيب وأثر له، أو أنه، بدوره، لا يهيكل التركيب ويوجهه؛

2. إن محاولتنا ماتزال، على الرغم من الحجج التي سنقدمها، تحتاج إلى دعائم إمبريقية من لغات مختلفة، وإن كنا لا نتردد في القول بأن هذه الفكرة لابد وأن تفتح الأذهان والأبصار على الأمثلة التي تزخر بها اللغات والتي تؤكد ما نذهب إليه خاصة إذا تحررت من النظرة الإقصائية الأحادية؛

3. اقتصرت دراستنا على الوقف بصرف النظر عن صلاته بظواهر تطريزية أخرى كالتنغيم والتطويل والنبر (وإن كنا نشك في وجوده في العربية (ات) الفصحى)... الخ. وربما كانت هذه الظواهر التطريزية الأخرى، انطلاقا مما يتوفر لها من أمثلة، في حاجة إلى أن يكشف عن دورها في التركيب وتأثيرها فيه.

سنحاول من خلال الأمثلة التي سنعالجها، البرهنة على أن الوقف كان وراء إحداث أبواب نحوية (القسم 1.1.1.4) وأنه يكون عاملا أساسيا في رفع الالتباس (القسم 2.1.1.4). وأنه يؤسس علاقات نحوية (القسم 3.1.1.4). أما القسم الموالي 2.1.4، فسيتمحور حول اعتبار الوقف عاملا إيقاعيا في اللغة العربية، وذلك من خلال مناقشتنا للفاصلة القرآنية أساسا. ونعود إلى القواعد الصواتية للوقف في اللغة العربية (القسم 3.1.4) بغية تأكيد ما نذهب إليه من أن للوقف بنيته الإيقاعية المنظمة للأقوال. وسنردف ذلك بمناقشة أهم الاعتراضات التي قد يواجهنا بها من لا يشاطرنا هذا الرأي (القسم 4.1.4). وفي القسم 2.4، وفي ضوء ما سننتهي إليه، سنحاول إلقاء المزيد من الضوء على بنية الوقف وتمثيلها الإيقاعي، مثلما سنحاول تقديم تصور عن هرمية ضوابط البنينة ومستوياتها. وننهي هذا الفصل باستنتاجاتنا الرئيسية في هذا الموضوع. وسنخصص دراسة لاحقة للتمثيل الصواتي للوقف.

1.4 اللغة العربية والتنظيم الصواتي للوقف

لقد بدا لنا، من خلال كتابنا «**في الصواتة الزمنية**» (2003)، أن دراسة الوقف قد ظل يكتنفها الكثير من الالتباس والغموض والخلط. وهذا، في نظرنا، راجع إلى تعدد المقاربات المختلفة والمتفاوتة.

ولعل السبب في هذا الأمر أن الوقف قد اعتبر موضوعا مشتركا بين العديد

من المكونات النحوية، دون تحديد درجة تبعية هذا الموضوع لهذا المكون أو ذاك.
وبودنا أن نبادر، في صدارة هذا الفصل، إلى تلخيص أهم الهنات التي سقطت فيها الدراسات الوقفية السابقة، والتي نعيدها مركزة فيما يلي:

1. هيمنة المقاربة التركيبية، وهي هيمنة قد حدَّت، إلى أكبر حد، من الحضور الصواتي الذي لم يعد سوى خيالات باهتة للتركيب، ولأنه بدا أن للتركيب حضورا مفرط القوة، فقد قدمت العديد من البدائل التي يبدو أنها تلطف من خشونة هذا الحضور، نذكر من بينها قواعد التعديل Readjustment Rules والتي أدرجت في النظرية التوليدية الكلاسيكية لتفادي الخلط بين البنية الإيقاعية (العروضية) والبنية التركيبية، ولتأكيد كون البنية التركيبية تحدد البنية التطريزية تحديدا مباشرا، وللقول بأن التعارض بين التركيب والتطريز يعود إلى الإنجاز. أما نظرية ما يسمى بالمجالات التطريزية prosodic domains، فلم توضع إلا للحد، مرة أخرى، من هيمنة التركيب واستعصاء الوقائع اللغوية على قواعد التعديل.
2. الاتكاء في تحليل ظواهر الوقف على أدوات تحليلية تركيبية وعلى مفاهيم تركيبية خالصة. حتى باتت الصواتة جزءا لا يتجزأ من التركيب في هذا الباب، أو بات باب الوقف بابا من أبواب التركيب. فهل حدث يوما ما أن عولجت قضية تركيبية بأدوات ومفاهيم صواتية؟ ثم ألا تستطيع الصواتة أن تبني لنفسها أدوات تحليلية قادرة على الإلمام بظاهرة الوقف؟
3. النظر في مرحلة أولى إلى البناء الصواتي الهرمي للأقوال باعتباره مماثلا للبناء الهرمي التركيبي، وفي مرحلة ثانية نُظر إليه بشكل مستقل، إلا أن التطريزات بقي أمر بنائها يتحكم في رقابها التركيبُ.
4. اعتبار الوقف ظاهرة تطريزية مرتبطة بالإنجاز باعتباره يجسد الحد boundary المنظور إليه كعنصر صواتي.
5. نُظر إلى القواعد الصواتية المتصلة بالوقف من منطلق تجريده من كل ما قد يربطه بمكون نحوي آخر باعتبارها آثارا تركيبية syntactic effects، أو آثارا صوتية للتركيب phonetic effects of syntax.
6. لم يُهتَمَّ بالوقف باعتباره عنصرا تطريزيا مستقلا إلى هذا الحد أو ذلك منظما للقول ولمختلف النصوص مهما كانت أجناسها.

وفي مقابل هذه الخلاصات، استوقفتنا خلاصات مناقضة نجمل البعض منها في مايلي:

1. من مصادر علامات الترقيم الموسيقى التي كان لها تصور خاص للنص مازالت تحتفظ به، إلا أننا قد أضعنا مثل هذا التصور. وهذا يعني في ما يعنيه أن للوقف، الذي يعد معادلا لبعض علامات الترقيم، صلة بالموسيقى، وأن للمصوتات رسالة موسيقية على حد تعبير فوناجي[1]. فهل تكون للوقف «رسالته الموسيقية»؟ وكيف تكون له والتركيب متحكم في رقابه؟ وفي نفس السياق، نذكر بأن فكرة قد استوقفت انتباهنا، في الفصل الثاني من كتابنا في «**الصواتة المرئية**»[*] وتفيد بأن علامات الترقيم كانت توضع، أيضا، لرفع الالتباس Disambiguating.

2. إن اللغة إبداع وتشكيل في الزمن، أو توزيع لوحداتها القطعية segmental والفوق-قطعية suprasegmental وتنويع لها على مستوى الأحياز الزمنية؛ وقد يكون هذا التوزيع متساويا زمنه. وتندرج ضمن العملية اللغوية تلك الصموتات والسكوتات التي تساهم بدورها في التنظيم الزمني للغة. وعلاوة على ذلك، تواترت الدراسات التي أكدت أن نسق حركات النطق والتنفس تخضع لإيقاع تتراكب عليه الصوامت والمصوتات، مثلما ظهر أن التقطيع الزمني Timing متساو على الرغم من عناد الوقائع اللغوية في ماديتها الصرفة باستقلال عن المتكلم. ومن جهة أخرى، كان للتقطيع الزمني دوره الكبير في رفع التباس مجموعة من التراكيب، وفي الإخبار بالحد التركيبي إما بالوقف، وإما بالتطويل، وإما بهما معا. وكانت لوهيست (1977)، كما ذكرنا ذلك في الفصل الأول من كتابنا «**في الصواتة الزمنية**»، قد أشارت إلى أن إدراج الوقف يعد طريقة من طرق رفع اللبس التركيبي.

3 ـ إن اللغة منظمة تنظيما إيقاعيا (نبريا أو مقطعيا)، وتشغل هذه الوحدات الإيقاعية والوحدات الإيقاعية الفرعية (الصوامت والمصوتات) الأحياز الزمنية بنوع من التساوي المدرك، ذلك لأن الإيقاع قد يتكسر ويخرق مع العلم بأن خرق

(1) Fonagy, I. (1983), P : 261.

(*) قيد الإعداد.

الإيقاع ليس سوى ترسيخ له. ومن المعلوم في هذا الصدد أن النظرية المُثلى optimality theory تقول بالقيود وخرق هذه القيود[1].

4 - إن اللغـة، أولا، متواليـة صوتيـة، متواليـة مكونـة مـن أحيـاز تملأهـا قطـع صوتيـة وأحيـاز تملأهـا وقـوف. وبذلـك، فهي متوالية صوتية مستمرة وموصولة تتخللها تلـك الأحيـاز الفارغـة empty slots. ولعـل فـي هـذا القـول إشـارة إلى أن تمثيل هذه المتوالية لا ينبغي بأية حال من الأحوال أن يشمل تمثيلا لحدود الكلمات، بل تمثيلا مكونا من تعاقب أحياز مملوءة وأحيار فارغة. ومن الجدير بالذكر أن مدة الأحياز المملوءة أكبر (أطول) من مدة الأحياز الفارغة.

وإذا أثبتنـا هـذه الملاحظـات فمـا ذلـك إلا لنثبت أن دراسـة الوقف تحتاج منا إلى تأكيد مجموعة من الأمور منها:

أولا، للوقـف هويـة صواتيـة، فهـو موضـوع ذو طبيعـة صواتية خاصة إذا علمنا صلته الوثيقة بالابتداء والوصل، وهما موضوعان ذو طبيعة صواتية؛

ثانيا، إن تحديداته نطقية وفيزيائية وسمعية، وإذن، فهو شبيه بأية قطة مستقلة autosegment قـد تـؤدي دورا داخـل نسـق معطـى. وهـذا يعنـي أن هذه التحديدات تخص التجليات أو مختلف طرق إنتاج الوقف لا الوقف،

ثالثا، سـبق لسـتوكويل (1972) أن ذكر أن الوقف يقع بين النطاقات التنغيمية intonational countours، وأنـه باعتبـاره حـدودا لا يتناسـب مـع الصمـت أو غيـاب التصويـت أو المجموعـات التنفسـية breathing groups. ومـن شـأن ذلـك أن ينبهنـا على أمر خطير وهو أن الوقف ليس دائما عبارة عن صمت وسكوت[2]،

رابعا، تقديم تحديد صواتي للوقف. إننا نتصور الوقف مواقع فارغة أو مفرغة على مستوى المـدرج العروضـي Metrical Grid، أو لنقـل علـى مسـتوى الطبقـة المقطعيـة syllabic Tier. وهـي، بطبيعـة الحـال، مواقـع قابلـة لأن تمـلأ فـي الوقت الذي لا يتم فيه الوقف (أي في الوقت الذي يتم فيه الوصل). ونقترح أن تشـمل هذه المواقـع الفارغـة كلا مـن الوقـف والتطويـل، أي أنها قد تبقى فارغة، وفي هذه الحالـة، فهـي مواقـع وقفيـة، وقـد يملأهـا امتداد قطعة سـابقة، وفي هذه الحالة فهي

(1) أنظر: برينس، أ وسمولينسكي، ب (1993).
(2) (1972), P : 86-87.

مواقع تطويل قطعي segmental lengthening. وبذلك نشرح العلاقة الوثيقة بين الوقف والتطويل(1). إن الوقف مفهوم إيقاعي أو عنصر منظم للإيقاع يشكل جزءا لا يتجزأ منه باعتباره إيقاعا مجردا (أي مدركا) يجسده الانقطاع عن الكلام وبداية مجموعة تنفسية أو نهايتها، وأمور أخرى سنكشف عنها أسفله؛ بهذا المعنى، نتقدم نحو إعطاء تعريف نسقي للوقف،

خامسا، إن للوقف قواعد صواتية إجبارية و/أو اختيارية تشكل جزءا لا يتجزأ من قواعد النسق، وتساهم في تعديل تقطيعه الزمني وإعادة توازنه الإيقاعي.

وإذا كان أمر الوقف كذلك، فإنه يتعين على الصواتة، أولا، أن تقوم بدراسته وأن تنظر في وظيفته أو وظائفه. ومن بين الأسئلة التي يكون على الصواتة أن تجيب عنها: هل يعمل الوقف على تنظيم الأقوال وكيف؟ وهل للوقف دور إيقاعي، وأين يتمثل؟ وكيف يمكن توزيعه على النسيج القولي؟ وهل له تأثير على التركيب وكيف؟ ومتى تتدخل الدلالة والتداولية، ومتى يتدخل التركيب لتنظيم الأقوال؟ وكيف تستطيع قواعد الوقف (أحواله) أن تساهم في تنظيم القواعد الصواتية؟

1.1.4. الوقف وتوجيه النحو

ننطلق في هذا القسم من فرضية مفادها أن الوقف هو المحدد للعلاقات التركيبية، والموجه للإعراب. ونريد بذلك أن نبرهن على أن الوقف، بما هو وحدة إيقاعية، يساهم في تنظيم تلك العلاقات التركيبية وفي تماسكها وانسجامها، أي أن الوقف يقوم بوظيفة منظمة للتركيب. وسيتضح لنا أن الوقف، فيما نزعم، هو الذي كان خلف إحداث أبواب أو مقولات أو مفاهيم نحوية، أو أنه هو الذي شَرَّع وضعها النحوي، مثلما سنرى كيف أن الوقف وحده أو على الأقل وحده إلى حد كبير هو الذي يرفع اللبس التركيبي، وهو الذي يؤسس علاقات نحوية جديدة ويحدد مواضع تركيبية جديدة ما كانت لتكون لولاه.

ولهذا الرأي الذي نقول به روافده الأولى المباشرة وغير المباشرة التي نرصدها على الشكل التالي:

1 - سبق أن أشرنا في كتابنا «في الصواتة الزمنية (2003)» إلى مقاربة بايك (1945)

(1) ومن البديهي أن هذا التفسير مخالف لما طرحته سيلكورك (1984).

للوقف، ومن البين أنه قد ربط، من جانب، الوقف بالإيقاع. وقد قدمنا، في الفصل الأول من ذلك الكتاب، نظرة مركزة وكاملة عن تصور هذا الباحث للوقف. ونود هنا أن نستعيد الحديث عما نعتبره أساسيا في مقاربته تلك. فقد حاول أن يبرهن على أن النطاقات التنغيمية شديدة الارتباط بالوقف وبالإيقاع مؤكدا أن الوقف والإيقاع يتوقف أحدهما على الآخر، إلى حد كبير، في بعض عناصرهما وفي بعض استعمالتهما[1] . والوحدة الإيقاعية تشكلها جملة أو جزء من الجملة مرفقة بدفقة مفردة من المقاطع التي لايقطعها وقف[2]. وهكذا تنتهي حدود الوحدة الإيقاعية بالوقف. والوحدة الإيقاعية التي تحتوي على نطاق أولي واحد وواحد لا غير هي الوحدة الإيقاعية البسيطة. وقد تمتزج وحدتان إيقاعيتان أو أكثر لواحدة منهما نطاق أولي في وحدة إيقاعية كبرى وهي الوحدة الإيقاعية المركبة وتشمل، على الأقل، نطاقين أولين لا يوجد بينهما وقف. والوحدة الإيقاعية إما مقطعة تقطيعا زمنيا نبريا وإما مقطعة تقطيعا زمنيا مقطعيا. وينتج التقطيع الزمني للوحدات الإيقاعية تعاقبا إيقاعيا وهو يعد خاصية شديدة الأهمية للبنية الصواتية للغة (الإنجليزية)[3]. هذه المقاربة المؤسسة للفهم الإيقاعي للوقف تنظر إلى الجملة باعتبارها وحدة إيقاعية قد تكون بسيطة أو مركبة. وهي لا تعتبر كذلك إلا لأن زمنها نبري أو مقطعي ولأنها تنتهي بوقف. مثل هذا الرأي قد يقودنا إلى النظر في التقطيع الزمني للغة العربية، وإلى محاولة تقديم تعريف إيقاعي صرف للجملة.

2- لقد أشرنا، في الفصل الأول من «في الصواتة الزمنية (2003)» وفي الفصل الثاني من كتابنا الموسوم بـ «الصواتة المرئية»، إلى أن سيرج كارتشيفسكي (1931) قد اعتبر أن التنغيم هو الذي يتحكم في التركيب لا العكس. وقد كان لهذا الرأي أثره المباشر على طريقة تفكيرنا الذي اتجه صوب البحث عما يمكنه أن يسند هذا الرأي من وقائع لغوية. فقد دافع هذا الكاتب عن أن للجملة بنيتها التنغيمية، وأن التنغيم هو الذي يؤسس الجملة ويحققها، ويحدد طرفها ويقسمها إلى أجزائها. وتجزيء الجملة، في تصوره، ليس عملية منطقية

(1) Pike, K.L., (1945), P :68.
(2) نفسه، ص. 72.
(3) نفسه، ص. 73-72.

أو عملية نـحوية، وإنما هو عملية نفسية[1] . وفيما يتصل بالعلاقة بين التنغيم والنحو، أشار إلى أن التنغيم هو الذي يمارس تأثيره على النحو، وأنه لا صلة له بالنحو[2]، وإنما صلته أكيدة بالمعجم[3]. وعلى غرار هذا الكلام ووفق نفس المنطق، يمكننا القول، إذا أدمجنا التنغيم ضمن الإيقاع، بأن للجملة، أولا وقبل كل شي، بنيتها الإيقاعية، وأن الإيقاع هو الذي يؤسس الجملة، ويوفر لها السبل التطريزيـة لتحقيقهـا، ولوضـع الحـدود لها، ولتقسـيمها الى أجزائها. ومن جهة أخـرى، لا يعـود تقطيـع الجملـة إلـى أجزائهـا إلى النحو بـل إلى الإيقاع الذي يمارس تأثيرا على النحو. إننا لا ننفي بذلك تأثير التركيب على الإيقاع، ومنه الوقـف، وبنيتـه للوقـف؛ بـل نؤكـد ذلك ونضيـف إليه أن التركيب ذاته يخضع للإيقـاع، أي أنـه يخضـع للوقـف الـذي يسـاهم في تأسـيس العلاقات التركيبية وبناء هرميتها. إننا نذهب إلى اعتبار البناء النحوي بناءً مركبا، وأن هيكلة هذا البنـاء لا تعـود بالدرجـة الأولـى إلـى هذا المكون اللسـاني أو ذاك، وإنما تعود إلى عمل متظافر ومتناوب لكل المكونات، فإذا صح أن نتحدث عن التركيب الصواتي صح الحديث عن الصواتة التركيبية.

3- ويمكن، أخيرا، أن نعتبر ليبرمان أيضا ممن استلهمنا منهم شيئا من هذا الأساس الذي بُني عليه رأينا. ويكمن ذلك في الإطار النظري لمعالجة القضايا الإيقاعية في اللغة. وهو إطار نظري نرى ضرورة توسيعه إلى باقي المكونات الإيقاعية غير النبر والمقطع.

4 ـ لقد سبق أن أشرنا في أماكن متفرقة، من هذا العمل، إلى أن أبيركرامبي (1962) قـد لاحـظ أن للنبـر الصامـت وظيفـة تضطلـع بتمييز البنيـات التركيبية الغامضة والملتبسة، وأن صلة الوقف بالتركيب ضئيلة[4].

5 ـ لا نعتقد أن هذا الرأي الذي ندافع عنه قد سُبقنا إليه في صيغته الراهنة، خاصة فيما يتصل بفكرته العامة أو بعض أفكاره الجزئية لأن ما نقول به لا يكاد يشبه، فيما نزعم، ما قد يعتقد أن هناك من ذكره بالقصد أو بالعرض. لقد سبق للعرب

(1) ص. 206.
(2) نفسه، ص. 223.
(3) نفسه، ص. 225.
(4) انظر ص. 148 بالنسبة للفكرة الأولى، وانظر (1967) ص. 96 بخصوص الفكرة التالية.

القدماء أن تحدثوا بأسلوبهم ومنطقهم عن التوهم واللبس اللذين يدفعهما الوقف، ونذكر، في هذا الباب، السجاوندي وابن الجزري اللذين سنعود إليهما أسفله. وقد يكون من الصائب اعتبار المؤلفين في إعراب القرآن من الرواد الأوائل الذين نبهوا، بطريقة أو بأخرى، على ما للوقف من أثر على النحو. ومن جهة أخرى، وفي نفس السياق، كتب باحثان عربيان في هذا الموضوع موظفين، أساسا، تراث إعراب القرآن بل ذلك الذي أورده ابن الجزري بالحرف. وهذان الباحثان هما: مصطفى النحاس (1986) في مقاله «**الفواصل الصوتية في الكلام وأثرها على المواقع النحوية (دراسة للوقف والسكت)**»، ومحمد يوسف حبلص في كتابه «**أثر الوقف على الدلالة التركيبية**»(1993). وقد درس أولهما الفواصل الصوتية (الوقف والسكت) و«أثرها على المواقع النحوية» معتبرا ان اللغويين القدامى قد أسندو «قسمة موقعية تحل بواسطتها بعض القضايا النحوية»[1]. موضحا أنه كلما اختلف بناء الجملة اختلفت حالة الوقف...[2]. لكنه يركز بحثه أساسا على اعتبار الوقف «فاصلا صوتيا مهما في فهم المعنى النحوي»[3]. كما تحدث عن السكت المقرون بما سماه بـ«الإفهام النحوي» أي أن السكت يكون في بعض المسائل النحوية عاملا من عوامل فهمها[4]. أما محمد يوسف حبلص، فقد خصص كتابه للكشف عن الأثر المباشر «للوقف وحده» أو «للوقف مقرونا بقرائن» نحوية وصرفية على ما سماه بـ«الدلالة التركيبية». ويعود ذلك، في رأيه، إلى «ارتباط الوقف بفكرة التلازم بين الوحدات»[5] منتهيا إلى أنه «بالوقف يتم إعادة تنظيم لهذه العلاقات يترتب عليها قيامها بوظائف معينة، وفي ضوء ذلك يتغير معنى التركيب»[6].

وبذلك يكون الوقف «ذا قيمة كبرى في التنبيه إلى دلالة التركيب لا تقل أثرا عن قرينة العلامة الإعرابية والوظيفة النحوية»[7]. وقد عقد فصلا خصصه لما سماه

(1) ص. 121.
(2) نفسه، ص. 135.
(3) نفسه، ص. 137.
(4) نفسه، ص. 139.
(5) (1993)، ص. 184.
(6) نفسه، ص. 185-184.
(7) نفسه، ص. 186.

بأثر الوقف المباشر المتمثل في دفع توهم مقولات نحوية في عبارات لغوية[1]، وفصلا آخر لما سماه بأثر الوقف مع قرينة أخرى (العلامة الإعرابية، الصيغة، الأداة، الوظيفة النحوية، الإسناد)[2]، ولما سماه بأثر الوقف مع قرينتين فأكثر[3].

وعلى الرغم مما لهذه الإشارات النبيهة من أهمية في ما يتصل بالفكرة الرئيسية التي تقوم عليها مقاربتنا، فإن رأي الكاتبين، في نظرنا، يستدعي منا تقديم الملاحظات التالية:

أ ـ لا ينطلق هذان المبحثان من تصور نظري متماسك لطبيعة الوقف، ولموقعه في الصواتة، ولطبيعة صلاته بالتركيب والدلالة والمقام، تصور يكون كفيلا بأن يسند مثل هذا الرأي. ومن الأكيد أن هذا الغياب يقف وراءه انعدام تصور نظري لساني يحدد النحو ومكوناته وطبيعة العلاقة القائمة بينهما. فقد انطلق الباحثان من ملاحظة معطيات بعض النحاة العرب وبعض المؤلفين في مجال إعراب القرآن والقراءات، وبنيا عليها رأيا مفاده أن للوقف أثرا على التركيب والدلالة. وتبقى الدراسة قديمة من حيث التصور والخلفية ومن حيث طريقة التحليل.

ب ـ خلو هاتين الدراستين من أية إشارة إلى البعد الإيقاعي، وهو خلل كبير في نظرنا، وإلى طبيعة قواعد الوقف وصلتها بالإيقاع، ودور الإيقاع في تنظيم القول، وذلك على الرغم مما توفره كتب القراءات والتجويد وكتب البلاغة وخاصة منها ما كتب عن إعجاز القرآن.

ج ـ خلو الدراستين من أي ذكر لأحوال الوقف التي نعتقد أنها قادرة، إذا عولجت بما يلزم من الصرامة العلمية على كشف صلة الوقف بالإيقاع وعلى طبيعة الوقف الإيقاعية.

د ـ اقتصار الدراستين على أمور جزئية، مهما كانت أهميتها، وعدم توسيع أفقها بتقديم المزيد من الحجج المدعمة للرأي الذي يبدو أنه صائب في عمومياته.

(1) انظر نفس المرجع من ص. 93 إلى ص. 101.
(2) نفسه، ص. 155-105.
(3) نفسه، ص. 179-159.

1.1.1.4 الوقف وإحداث أبواب نحوية: وضع المقولات التركيبية والصرفية في التصور اللساني

نرمي، في هذا القسم إلى البرهنة على أن بعض الأبواب أو المقولات أو المفاهيم النحوية ما كانت لتوجد وليكون لها وضع نحوي لو لم يوجد الوقف. ودليلنا على ذلك ما سنعرضه من أمثلة تعزز هذا الطرح الذي نقول به. ولعل ذلك يؤكد لنا أمرا هاما جدا، هو أن الكلام ليس الوحيد الذي ينظم الكلام، بل إن الصمت أيضا (المواقع الفارغة) ينظم الكلام ويبنينه ويوزع مواقع الكلام ويسند إليها وظائف تركيبية متنوعة ومختلفة. ربما يطرح هذا الافتراض مسألة ذات بعد فلسفي لسنا مسلحين، بما فيه الكفاية، للخوض فيها؛ ويتعلق الأمر بكيف يمكن للصمت أن ينظم القول؟ ربما يبدو من البديهي القول بأنه في البدء كان الصمت، وكانت موسيقى الصمت مادة خام، وجاء الكلام ليخترق الصمت وليملأ الكثير من مواقعه، جاء الكلام ليقطع نفسه من الصمت بحسب قوانين الصمت. فيكون الصمت، بهذا المعنى، هيكلا عاما للكلام وقالبا له، لذا يحف الكلام الصمت من جانبيه الأيمن والأيسر. بل إن الصمت يتخلل الكلام: داخل الصامت، وبين الصامت والصامت، الصامت والمصوت... وكأن الصمت قدر مثلما الكلام قدر. إن الصمت، فيما نتصور، ليس مناقضا للكلام ولا منافيا له. وإنما هو جزء منه ومكون من مكوناته، أو أن أحدهما جزء من الآخر. فإذا كان الكلام ينظم الصمت، فإن الصمت ينظم الكلام. ومن جهة أخرى، يمكننا الادعاء بأن مفهوم الكلام وما يرتبط به من صوت ولغة كان من وراء تأسيسه الصمت. ومن هذه الزاوية ليس من المستغرب أن يحدث الوقف (الصمت) مفاهيم ومقولات نحوية. وربما يصح أن نقول بأن الوقف جزء من الكلام لا نقيضا له، ولذلك لم يكن من تحقيقات الوقف الصمتُ.

ومن المعلوم أن وضع المقولات (Categorization) ووضع الاصطلاحات النحوية (Terminology) ودورها في النشاط اللغوي الواصف (Metalanguage) يعتبر مسألة أساسية في كل نشاط معرفي رفيع حتى عُد جزءا أساسيا وبديهيا من النشاط اللساني فاعتُبرت المعرفة الميتالسانية (Metalinguistics) هي المعرفة اللغوية

الحقيقية، هي المعرفة باللغة[1]، ومن ذلك وضع مقولات للموضوعات اللسانية تيسر على الباحث وعلى المتعلّم دراسة بنية اللغة أو التعرف عليها واكتساب قواعدها. إن اللساني يحتاج إلى المقولات لوصف موضوع بحثه؛ وبذلك يمكن القول بأنها مقولات مصنوعة. وبناء على ذلك، فإنه من المحق القول هل لهذه المقولات أساس مادي في العالم الواقعي، أم أنها لا تعدو أن تكون مجرد صنيع ذهني؟ إلا أننا نعلم أن اللسانيات المعرفية cognitive linguistics لا ترى في الواقع سوى امتداد وتواصل منتشر وأن وضع المقولات لهذا الواقع يبقى في نهاية الأمر قضية تواضع واصطلاح أي قضية تعلم[2]، وهذا يعني أنها صنائع ثقافية مُتَعَلَّمة ونتاجات لغتنا. لكن إلى أي مدى تعكس المقولات النحوية «الواقع الموضوعي»؟ وهل هي مجرد صناعة اعتباطية؟ أهي كلمات ثاخنة (opaque) أم هي كلمات شفافة (transparent)؟[3] أم أن الحديث عن الاصطلاح ليس واجبا بسبب غياب الأسس النظرية لذلك حتى وإن كانت مضمرة؟[4]

من الثابت أن مرد صناعة هذه المقولات إلى معايير دلالية وتركيبية وصوتية (Phonetic) وصوتية، وإن كانت اللسانيات المعرفية تعيد النظر في الكثير من بديهياتنا الناتجة عن كسلنا الفكري. لكن ينبغي أن يكون من الثابت أيضا أن الكثير من مقولاتنا (في اللغة العربية وفي غيرها من اللغات) تعود إلى الموسيقى والتطريز (وهذا موضوع نأمل أن نعود إليه بالكثير من البحث والتمحيص في عمل لاحق).

إن اللغة الواصفة (Metalanguage) والنظرية الواصفة (Metatheory) يتم وضعهما لوصف صنف من اللغات والنظريات وفحصه، ويتضمن كل منهما تمثيلا (representation) للغة والنظرية الموصوفتين. ومن البديهي أن اللغة الواصفة العلمية التربوية تميز المستويات اللغوية للخطاب اللساني، وأن اللغات الواصفة التقنية تؤدي وتحقق دورا ميتانظريا (نظريا واصفا) في ما يتصل ببعض نظريات

(1) انظر سيلفان أورو (1994) خاصة الفصل الأول.
(2) انظر: ليتش (1964) ص 34.
(3) انظر: أولمان، س.(1962) An Introduction to the Science of Meaning semantics:.Barnes and Noble، Oxford.
(4) انظر ألان راي (1979). ص 16.

اللغة. وتوظف، جزئيا، اللغة الواصفة التقنية في الخطاب اللساني لأداء غايات تصنيفية ووصفية وتفسيرية[1]، وتساهم في بلورة نظريات عامة للغة. كما أن وصف الظواهر اللغوية لا يتأتى بدون الإحالة على هذه الصناعة المعجمية-الاصطلاحية. لكن الدراسات يجب أن تؤكد واقعية الخطاب اللساني الذي يجب أن يكون، في المقام الأول، قابلا لأن يحدّد بمنطق مفرداته التقنية. غير أن قيمة الألفاظ الواصفة للغة تحدّدها المعطيات اللغوية التي تُطبق عليها. ومع ذلك، يمكن النظر إلى المقولات النحوية والاصطلاحات اللسانية لا بوصفها تصف واقعا لغويا داخليا، بل تصف واقعا لغويا واصفا للواقع اللغوي الداخلي. فالشيء الموصوف ليس هو الدافع إلى إيجاد المصطلح النحوي وإنما الدافع إلى ذلك هو مقولة نحوية أخرى. أي أن المقولات تصنع المقولات والمصطلحات.

وقد تم التمييز في ما يتصل بالمفاهيم بين التمثيلات الرمزية (المصطلح..) والتمثيلات الوصفية (التحديدات والشروح بوصفها أوصافا لسانية للمفاهيم)، مثلما نُظِر إلى المفاهيم باعتبارها: وحدات فكرية، ووحدات معرفية، ووحدات تواصلية[2]. إن هذا الطرح الذي نحاول إبرازه يثير، من بين ما يثيره، مسألة ملاءمة الأدوات المصطلحية للنشاط اللغوي الواصف وإعادة النظر في التخصيص المقترح للغة الطبيعية. ويعني ذلك أن للمصطلحية دورا في النشاط اللغوي الواصف مثلما أن النشاط اللغوي الواصف يحتاج إلى مصطلحية. فما هي طبيعة النشاط اللغوي وطبيعة المصطلحات الموضوعة؟ وما الواقع اللغوي الموصوف؟ وهل تم التمكن من تعريفنا بهذا الواقع اللغوي على أتم وجه ودون تشويه أو تحريف أو إخفاء لوقائع وظواهر لغوية؟ إننا ندعو إلى القيام بنقد كل اللغة الواصفة للنحو وللسانيات ومراجعة الخطاب العلمي النحوي واللساني.

الوقف مكون من مكونات صناعة المقولات النحوية:

وفي هذا الإطار، فإننا نعتقد أن بعض الأبواب النحوية قد أسند وجودها الوقفُ، وأنه قد حان الوقت لإعادة تنظيم أبواب النحو. نقتصر هنا، على بعض

(1) انظر: Barrie E. Bartlett ص 518.
(2) انظر: Christian Galinski & Gerhard Budin.

الأبـواب، ومنهـا الإتبـاع والقطـع فـي موضـوع النعـت Adjective، والاختصـاص، والجملـة الاعتراضيـة Parenthetical sentence، والجملـة الاسـتئنافية. وقـد يجر الحديث عن هذه الأبواب إلى الحديث عن غيرها.

لنتأمل، في ما يتصل بما يسمى **بقطع النعت**، في الأمثلة التالية:

(1) أ ـ جاء الطالبُ النجيبُ

ب ـ جاء الطالبُ. النجيبَ.

(2) أ ـ مررت بزيدٍ التاجرِ.

ب ـ مررت بزيدٍ. التاجرُ.

(3) أ ـ من شـر الوسـواس الخناس الذي يوسـوس في صدور الناس (سورة الناس، الآيتان 4-5)

ب ـ من شر الوسواس الخناس. الذي يوسوس في صدور الناس.

إذا لاحظنـا النعـت فـي (1 أ وب) و(2 أ وب) و(3 أ وب) وجدنـاه مـرة تابعا لمنعوتـه فـي الحالـة الإعرابيـة: الرفـع في «النجيبُ»: والجر في «التاجرِ» وفي محل جر بالنسبة لـ«الذي يوسـوس»، ووجدناه مرة أخرى غير تابع لمنعوته في الحالة الإعرابيـة، المنعـوت مرفـوع والنعـت منصوب (الطالبُ، النجيبَ)، لمنعوت مجرور والنعـت مرفـوع (بزيـدٍ. التاجـرُ). ومـن المعلـوم أن النعت يسـمى، فـي هذه الحالة الأخيـرة، **بالنعـت المقطـوع**، أي أنـه مقطـوع عن اتباع منعوته المرفوع أو المجرور. إنـه مقطـوع علـى النصـب فـي المثـال الأول، ومقطوع على الرفـع في المثال الثاني وأما في المثال الثالث، فإن الزمخشري[1] يرى أن «الذي يوسوس» يجوز في محله الحركات الثلاث، الجر على الصفة، والرفع والنصب على الشتم. لقد وفرت النظرية النحويـة القديمـة مفهوميـن همـا: **الاتبـاع، والقطع**. فالاتباع معنـاه أن تتوارد لفظتان تكـون الثانيـة منهـا تابعـة للأولـى فـي الإعراب لجهـة النعت كما هو الحال مثلا في (1 أ). والقطع هو جعل النعت طرفا في جملة مستقلة فلا يكون تابعا لمتبوعه في الحركة الإعرابية فينصب النعت باعتباره مفعولا به لفعل محذوف تقديره «أعني»؛ ويرفـع باعتبـاره خبـرا لمبتـدأ محـذوف تقديره «هو» وذلك في المثالين (1 ب) و(2 ب). وقد اعتبرت كل من جملة النعت المقطوع على الرفع وجملة النعت المقطوع

(1) (1946)، ص. 569.

على النصب جملة استئنافية مستقلة، وقد تقرن بـ«الواو» الزائدة التي تعترض قبل المقطوع. ومنهم من يرى أن هذه الجملة ليست استئنافية، بل هي جملة حالية بعد المعرفة وتقع نعتا بعد النكرة، وتصلح للأمرين إذا وقعت الجملة المقطوعة بعد نكرة مختصة[1]. وقيل إنه يؤتى بالنعت المقطون لغرضين بلاغيين هما التعظيم والتحقير «إذ هو عندئذ فضلة في المعنى يمكن التصرف بها حسب الإرادة»[2].

غير أننا قد نذهب في تأويل ما وقع مذهبا آخر، فنقول بأن ما حدث لهذه الجملة، أو بالأحرى لنعوتها كان ناتجا عن قاعدة إدراج حيز فارغ مباشرة، بعد «الطالب» و«بزيد» و«الخناس»، أي إدراج وقف خفيف (قصير) يفصل بين المنعوت والنعت. وقد ترتب عن عملية إدراج الحيز الفارغ (أو الوقف) بناء علاقات تركيبية جديدة وتوجيه إعرابي جديد يماشي الواقع اللغوي الجديد. لذلك يكون الوقف منظما للجمل ونساجا للصلات بين مكونات الجملة التي انشطرت إلى «مركبين صواتيين». ولم يفت الزركشي أن يشير في تفسيره إلى أن القارئ يقف على «الخناس» ويبتدئ بـ«الذي يوسوس»[3]. وقد أشار محمد الأنطاكي إلى مثل هذا في قوله : «واعلم أن قطع النعت لا يكفي فيه مجرد المخالفة الإعرابية بين النعت ومنعوته، بل لا بد أن يصحب ذلك شيء من حركات المتكلم وأوضاعه يشعر بالقطع، كأن يسكت برهة قصيرة بين المنعوت ونعته... وأن يعطي النعت المقطوع نغمة صوتية مخالفة لنغمة الخبر»[4]. غير أننا لا نرى أن للمخالفة الإعرابية ما يبررها إن لم يكن الوقف، بل إن المخالفة الإعرابية ناتجة عن هذا الوقف الناشئ، إذ لولاه لما اعتُبر الكلام اللاحق جملة استئنافية أو غيرها. وفي نفس هذا السياق، فإننا لا نرى أن «الشتم» هو الذى يرفع «الذي يوسوس» أو ينصبها كما ذهب إلى ذلك الزمخشرى فيما أوردناه أعلاه، مثلما لا نرى ما أررده الزركشي منسوبا إلى الرماني. قال الزركشي: «فصل بعضهم في الصفة بين أن تكون للاختصاص فيمتنع الوقف على موصوفها دونها، وبين أن تكون للمدح فيجوز وجرى عليه الرماني في الكلام على قوله تعالى «وبشر الصابرين» (من سورة البقرة)؛ قال: ويجوز الوقف

(1) انظر عزيزة فوال بابتي (1992)، ج. 2، ص. 798.
(2) انظر محمد الأنطاكي (1971)، ج. 2، ص. 250.
(3) الزركشي (1972)، ج. 1، ص. 358.
(4) (1971)، ج. 2، ص. 251-250.

عليه خلافا لبعضهم، وعامل الصفة في المدح غير عامل الموصوف، فلهذا جاز قطعها عما قبلها، بخلاف الاختصاص فإن عاملها عامل الموصوف»[1]. يتحدث الزركشي هنا عما سماه في مكان آخر بـ«الصفة التخصيصية والقطعية»[2]، ويعيد هو وغيره الفرق بينهما إلى أن عامل الموصوف هو عامل الصفة في حالة الصفة التخصيصية، وإلى أنه مغاير لعامل الصفة في حالة الصفة القطعية. إلا أننا نرى أن الفرق لا يكمن في هذا الذي تمحله هو وغيره لأننا نعتقد أن عامل الموصوف قد كان الوقفُ من وراء نشأته، إذ لولا الوقف لما جاز التغاير في العامل بين الصفة وموصوفها. وإذا صح مثل هذا الكلام صح معه القول بأن تسمية هذا النعت بالنعت المقطوع تسميه ناتجة عن القطع، وإذن فهي ناتجة عن الوقف.

وإذا انتقلنا إلى باب نحوي آخر، وهو باب **الاختصاص**، وحاولنا تحليل ما يلي:

(4) أ ـ نحن، أمةَ العرب، أكرم الناس أخلاقا.

ب ـ نحن أمةَ العرب، أكرم الناس أخلاقا.

(5) أ ـ خففوا علي أيها الزملاء.

ب ـ خففوا علي. أيها الزملاء.

تبين لنا أن للنحاة، كما هو معلوم، رأيا مفاده أن كلمة «أمة» منصوبة على الاختصاص الذي يعني ذكر اسم منصوب وصريح بعد ضمير مبهم، وتكون الغاية منه توضيح على ماذا يعود الضمير، هذا علاوة على الفخر أو التواضع أو زيادة البيان[illegible]. ومن المعلوم أن الاختصاص يتكون من المختص أي الاسم الواقع بعد الضمير، وهو هنا «أمة»؛ وضمير المتكلم الذي هو «نحن»؛ والفعل المحذوف وتقديره: «أخص». ومن المثير للانتباه القول بأننا نعلم، من زاوية نظر نحوية، أن الخبر (المسند) لا ينفصل عن مبتدئه (المسند إليه) بأي وقف كيفما كانت طبيعته ومدته.

إلا أننا لو انطلقنا من زاوية نظر أخرى تستند إلى الوقف، باعتباره ضبط

---

(1) [illegible] (1972)، ج. 1، ص. 350.

(2) نفس المرجع، ص. 358.

(3) [illegible] (1992)، ج. 1، ص. [illegible].

إيقاعيا للقول، لأمكننا تفسير هذا الذي حدث على الشكل التالي: لقد قسمنا السلسلة الكلامية إلى ثلاثة أقسام في (4 أ) وإلى قسمين متناسبين في (4 ب)، وكاد الوقف الواقع بعد الضمير والوقف الواقع بعد كلمة «العرب» أن يفصل بين هذه الأقسام، مثلما كاد الوقف الواقع بعد كلمة «العرب» أن يفصل بين القسيمين، غير أن الوقف الذي أدرجناه **ليس بالوقف الفاصل**، وإنما هو وقف نسميه **بالوقف الخفيف** (الاختياري) الواصل بين أجزاء القول، وقد كان فوناجي قد تحدث عما سماه بـ «**إعلام الوقف دون التوقف**» أو «**القيام بالوقف دون التوقف**»[1]. والمقصود من ذلك أن هذا الوقف قد يمتن علاقات تركيبية على حساب علاقات تركيبية أخرى دون أن يخلخل هذه العلاقات الثانية أو يكسرها: العلاقة الجديدة بين «نحن» و«أمة العرب» شديدة الوثوق والتلازم في (4 ب) من في (4 أ) حيث إن «أمة العرب» جملة تتخلل جملة «نحن أكرم الناس» لتقع بعد المبتدإ وتفصله عن الخبر. وسواء وقع الوقف بعد «نحن» و«العرب» كما في (4 أ) أو بعد «العرب» كما في (4 ب)، فإن هذا الوقف هو الكفيل بالإشارة إلى نوعية التركيب اللاحق والإعلام به وفصل هذا الذي يأتي عما سبق. ومن جهة أخرى، قد يكون الاختصاص بـ«أيها»، كما هو الحال في المثالين (5 أ وب)، ويكون الكلام السليم هو الكلام الذي يتخلله الوقف قبل «أيها». غير أن معالجة مسألة الاختصاص، من هذه الزاوية، تفترض أن نتطرق أيضا لمسألة **الجملة الاعتراضية** لما بين هاتين الظاهرتين من صلات، ونظرا لأن هناك من النحاة من اعتبر جملة الاختصاص مندرجة ضمن الجملة الاعتراضية. ومن أجل هذه الغاية، نتوقف عند الأمثلة التالية :

(6) المجتهد، والله، ناجح.

(7) ترك الشاه، بعد وفاته، ثروة طائلة.

(8) فإن تفعلوا، ولن تفعلوا، فأنتم الشجعان .

(9) إنه لقسم، لو تعلمون، عظيم.

(10) إنه، المسكين، أحمق.

(11) ذاك الذي، وأبيك، يعرف مالك.

هذه الأمثلة تتضمن جملا اعتراضية فصلت بين عناصر ومقولات لا يتم الفصل

(1) Fonagy, I (1983), p : 267-268.

بينها عادة. فهل يصح عزو هذا الفصل إلى الوقف الذي يكون قد وقع في بداية الجملة المعترضة وبدايتها؟

من المعروف أن الجملة الاعتراضية هي الجملة «المعترَضَة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا»[1] للكلام الذي اعترضت بين أجزائه. ونشير، هنا، إلى أن الجملة الواقعة بين شيئين يقتضي أحدهما الآخر كالمبتدإ والخبر والفعل والفاعل، والجار والمجرور، والمضاف والمضاف إليه،... «وشرطها أن تكون مناسبة للجملة المقصودة بحيث تكون كالتأكيد أو التنبيه على حال من أحوالها وأن لا تكون معمولة لشيء من أشياء الجملة المقصودة، وأن لا يكون الفصل بها إلا بين الاجزاء المنفصلة بذاتها بخلاف المضاف والمضاف إليه لأن الثاني كالتنوين منه على أنه قد سمع بينهما»[2].

إن أمر الأمثلة المثبتة أعلاه يثير الكثير من الأسئلة حول بعض التأكيدات التي يبدو أن هذه الجمل استثناءات لها. ذلك أنه يتم الإقدام على الفصل بين المتطالبين، وخاصة منهما المبتدأ والخبر اللذين يقال عنهما إنهما «يجريان مجرى الاسم الواحد»، بل بين الفعل والفاعل خاصة إذا علمنا أن اتصال الفعل بالفاعل أشد. ومن هذه الزاوية وحدها فقط قد يعني الفصلُ الوقفَ، فتُعْلَم الجملة المعترضة بوقفين أحدهما يسبقها ويُعْلِم بداية الجملة الجديدة، وثانيهما يعقبها ويُعْلِمُ نهاية الجملة المعترضة. فيكون الوقف بمثابة قطع يتخلل الجملة المقصودة بالاعتراض، وبمثابة فصل بين المتصلين. غير أن النحاة لا يقرون بأن هذا الذي حدث فصل بين المتصلين. يقول في ذلك أبو علي الفارسي: «ولم يجر ذلك عندهم مجرى الفصل بين المتصلين بما هو أجنبي؛ لأن فيه تسديدا وتبيينا، فأشْبَه من أجل ذلك الصفة والتأكيد، فلذلك جاء بين الصلة والموصول، والفعل والفاعل، والابتداء والخبر، والمفعول وفعله، وغير ذلك»[3]. وكلما كان الوقف في مثل هذا الموقع إلا وكانت الجملة اللاحقة/ السابقة جملة اعتراضية. فهو المصرح بقدومها وإدبارها. وكأن مثل هذا الوقف وقفا واصلا بين أجزاء الكلام، أو وقفا ينجزه نوع من الوصل، ما

(1) ابن هشام (د.ت)، ج. 2، ص. 386.
(2) السيوطي (د.ت.2)، ج. 1، ص. 247.
(3) (1987)، ص. 143.

دامت الجملة الاعتراضية غير أجنبية عن الجملة المقصودة. ومهما يكن من أمر، فإن الجملة الاعتراضية كالاستطراد الذي ينبه على بدايته ونهايته الوقفُ. وإذا كان الوقفُ لا يؤسس مقولة الجملة الاعتراضية، فإن وجود الجملة الاعتراضية يقتضي وجود الوقف سلفا، حتى إنه قد يكون من الصائب القول بأن تحديد الجملة الاعتراضية، في أحد جوانبه، إن لم يكن فيها كلها، يقوم على الوقف الذي يسنده.

وإذا نحن انتقلنا إلى باب نحوي آخر، ولسبب ما تم إدراجه ضمن الجمل التي لا محل لها من الاعراب، ويتعلق الأمر بما يسمى بـ**الجملة الابتدائية أو المستأنفة** التي نرى أنها تؤكد من جهتها، هذا الذي نذهب إليه من دور الوقف في تأسيس المقولات التركيبية:

(12) مات والدي، رحمه الله.

(13) إن قام زيد، أقوم .

(14) خالد ناجح، أظن.

(15) زعم العواذل أنني في غمرةٍ صدقوا، ولكن غمرتي لا تنجلي

(16) ألم يروا كيف يبدئ الله الخلق. ثم يعيده.

(سورة العنكبوت، الآية 19).

(17) ولا يحزنك قولهم إن العزة لله جميعا. هو السميع العليم.

(سورة يونس، الآية 65).

ويتعلق الأمر، هنا، بالنوع المسمى بالجملة المنقطعة عما قبلها. والانقطاع (وهو ضد التعلق) قد يكون لفظيا وقد يكون معنويا. وإذا انتفى أحد التعلقين المذكورين كان بالإمكان وقوع الوقف. هكذا، تكون جملة «رحمه الله» في المثال (12) منقطعة عما قبلها لفظا (أي نحويا) ومتعلقة به معنى لأنها تفيد الدعاء؛ وتكون جملة «أقوم» في المثال (13)، على الرغم من أنها جواب للشرط، منقطعة عما قبلها معنى؛ وتكون جملة «أظن» في المثال (14) (و هي جملة العامل) مستقلة عما يسبقها (جملة المعمول) إذ بسبب تأخرها انقطعت عن معمولها؛ وتكون جملة «صدقوا» في المثال (15) بمثابة جواب عن سؤال مقدر تقديره: «أصدقوا أم كذبوا؟» فهي، إذن، منقطعة عما قبلها؛ وتكون جملة «ثم يعيده» في المثال (16) منقطعة معنى عما قبلها متعلقة به نحويا بواسطة الأداة «ثم» التي سماها بعض

النحاة حرف استئناف لا حرف عطف[1]؛ وتكون جملة «السميع العليم» في المثال (17) منقطعة لفظا ومعنى عما يسبقها.

لعله من البين أن هذه الجمل المسماة بالاستئنافية ما كان لها أن تسمى بتلك التسمية لو لم يكن الوقف قد شغل الموقع الذي يسبق الموقع الأول من مواقع مكوناتها. ولعل الوقف هو الذي سيسند إليها صفة الاستئنافية. وهذا ما سنعود إليه لنستغله في أمثلة عديدة من القرآن الكريم يكون فيه للوقف دور محدد لما يسمى بالجملة المستأنفة.

ومن جهة أخرى، ذكر مصطفى النحاس أن السكت يظهر في البدل فاصلا بين المبدل منه والبدل، سواء أكان بدلا مطابقا أم بدل اشتمال أم بدلاً مباينا. لنتأمل في الأمثلة التالية:

(١٩) أ- إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى، كيف يلتقيان

(الفرزدق)

ب- ﴿واتقوا الذي أمدكم بما تعلمون * أمدكم بأنعام وبنين * وجنات وعيون﴾ (سورة الشعراء، الآيات 132-134)

ج- أقول له ارحل، لا تقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلما

د- خذ نبلا، مُدى.

لعبارة «كيف يلتقيان» من المثال (١٩) بدل من «حاجة» و«أخرى»، وهو بدل مطابق جملة من مفرد. يقول الأزهري: «وإنما صح ذلك لرجوع الجملة إلى التقدير بمفرد، أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذُّر التقائهما، فتعذر مصدر مضاف إلى فاعله، وهو بدل مطابق من هاتين. قال الدماميني: ويحتمل أن يكون «كيف يلتقيان» جملة مستأنفة نبه بها على سبب الشكوى، وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين»[2]. وسواء قلنا إننا بصدد بدل أو بصدد جملة استئنافية، فإن الوقف الواقع بعد «أخرى» هو الذي هدانا إلى ذلك، بل إنه قد يصح القول بأن الوقف هو الذي جعل القول بذلك شرعيا. أما جملة «أمدكم» الثانية في (19 ب) فهي بدل بعض من كل، وذلك

(1) انظر عزيزة فوال بابتي (1992)، ج. 1، ص. 428.

(2) (د.ت)، ج. 2، ص. 162-163.

لأنها أخص من الأولى باعتبار متعلقيها، فتكون بذلك داخلة في الأولى لأن «ما تعلمون» يشمل الأنعام وغيرها. ولأن الأمر يتعلق بنوع من الاستدراك أو التصويب أو التدقيق، فقد وجب تحقيق نوع من الوقف للإشعار بذلك. وبذلك، فالوقف كان مرة أخرى، وراء تسمية البدل بالبدل. وإذا عدنا إلى المثال (15ج)، فإن عبارة «لا تقيمن عندنا» بدل اشتمال من «ارحل» لما بينهما من المناسبة اللزومية[1]. هذا النوع من البدل هو عبارة عن تكرار وتدقيق وكأنه يعيد صياغة ما سبقت صياغته. والوقف هو الوسيلة التطريزية التي تكشف عن هذا المعنى وتسمح بهذا الترتيب وتتيح هاته التسمية. وفي المثال (15د) تبدو العلاقة بين المبدل منه والبدل علاقة فصل، بل هي علاقة تصويب وتصحيح لأن قائل هذه العبارة كان يريد أن يقول: خذ مائة فقال خذ نبلا على سبيل الخطأ وزلة اللسان. وقد عرفنا أن هذه الظواهر تتحدث عنه هي ما يسمى ضمن الظواهر الذهنية بالبدايات الخاطئة والتصويبات. ومن المعلوم أن هذا التصحيح يتطلب وقفة للتأكد، فيكون الوقف هو المتسبب في هذا الاختلاف النحوي، فأطلق على هذا النوع من البدل البدل المباين. هكذا يظهر لنا أن العلاقة بين البدل منه والبدل يتحكم فيها الوقف الذي يسمي ما يسمى البدل بالبدل منه ويسمي ما يأتي المبدل منه بالبدل، فتكون أنواع البدل تسميات أنشأها الوقف كالتصحيح والتدقيق والتعداد والاستدراك.

إن عزو أمر إحداث مفهوم لأبواب نحوية إلى الوقف لا يقتصر على ما ذكرناه أو على ما هو وارد في النحو العربي، فقد قام بلومفيلد بتحديدها للكلمة قائما على الوقف، مثلما قام النحاة العرب القدماء بتحديدها للكلام معولين على الوقف، كما أنه قد يكون من الجائز، وبنفس المنطق، أن يتم تحديد المركب والجملة. فقد سبق لمجموعة من اللسانيين أن اعتبروا الكلمة وحدة دنيا تقع بين وقفين أحدهما يسبقها والآخر يعقبها، وبذلك يكون الوقف معيارا للتحديد[2]. ومن البديهي أن يكون الوقف المتحدث عنه هنا هو الوقف الاحتمالي Potential. إلا أنه يظل في كل الأحوال، هو المحدد لهاته الوحدة اللسانية. كما قدم النحاة العرب تعريفا للكلام يشترط وجود الوقف كمكون من مكونات هذا التعريف. فقد عرف ابن هشام الكلام

---

(1) نفسه، ص. 162.

(2) Bloomfield, L. (1933), P : 171 ; Pike, K.L. (1947), P : 159-168. Harris, Z. (1963), P : 327 ; Hokett, C.F. (1965), p :166-167 and 177s.

باعتباره القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه[1]. هكذا، إذن، لا يتم تعريف الكلام بالتركيب بين الكلمات فحسب، كما لا يتم تحديده بالتركيب والإفادة فقط، بل يستوجب هذا التحديد ثلاثة عناصر من بينها الوقف. وبذلك يكون الوقف، باعتباره مقوما تطريزيا، محددا من محددات الكلام، بل محددا يعادل كل محدد من المحددين الآخرين. وقد يكون من الصحيح القول بأن كلا من **المركب والجملة** عبارة عن وحدتين، الأولى مركبة والثانية أكثر تعقيدا، تقعان بين وقفين، فيكون الوقف، مرة أخرى، محددا لبعض المفاهيم النحوية الأساسية. وقد ذهب بلومفيد إلى ما يشبه ذلك[2].

لقد انطلقنا من فكرة رئيسية مفادها النظر إلى الوقف من زاوية نظر مستقلة عن التركيب وعن الدلالة دون أن يعني ذلك انعدام تأثير هذين المكونين في تأسيس الوقف. ومؤدى ذلك وجوب أن تُعهَد إلى الصواتة في مظهرها التطريزي دراسة أمر الوقف. وقد كان من نتائج هذا القول أن حرَّرنا الصواتة من ربقة التركيب، وهو الأمر الذي جعلنا نهتدي إلى أن **للصواتة التطريزية دورا في بناء اللغة الواصفة النحوية** وأن التركيب ليس وحده المؤسس للمقولات النحوية، وكان أن كشفنا عن أن الوقف محدِّد ومبنِين للغة الواصفة من بين محدِّدات أخرى.

هكذا انكشف لنا أن إدراج حيز فارغ في سلسلة كلامية ما يتسبب في نتيجتين مترابطتين: أولاهما قيام الوقف ببناء علاقات تركيبية جديدة فور إدراج الحيز الفارغ؛ وثانيتهما قيام الوقف بإحداث مخالفة إعرابية بين ما سبقه وما تلاه، وبذلك يشير **الوقف إلى نوعية التركيب اللاحق ويُعلم به**. وهكذا يصح القول بأن الوقف، بعد تغييره للوظيفة (الوظائف) النحوية، يصنع حيلة لغوية واصفة. وكان أن نبهنا هذا العمل على أن الوقف لا يعني دائما توقف أعضاء النطق، الشيء الذي جعلنا نقول **بالوقف الواصل أو الوقف- الوصل** نظرا لأنه يصل بين أجزاء القول وإن عُدَّ وقفا. ومن الملاحظ أن الوقوف التي درسناها هنا تتميز أولاً بكون مدتها قصيرة، وتتميز ثانياً باعتبارها وقوفا اختيارية، وتتميز ثالثا بكونها وقوفا حسنة. ولا نعتقد أن من شأن ذلك أن ينتقص مما انتهينا إليه. فمن الأكيد أن للوقف دورا في صناعة اللغة الواصفة

(1) (د.ت)، ج. 2، ص. 374

(2) انظر: Bloomflield. L (1933). P: 109-110.

والمصطلحية، وأنه خالق لذوات مصطلحية. وقد يكون من الواضح أننا حاولنا أيضا أن نؤسس لنموذج وصفي «متعدد الأبعاد» يعود بنشأة اللغة الواصفة والمصطلح إلى مختلف مكونات النحو تأكيدا منا أن صنعة اللغة الواصفة تستدعي مختلف مكونات النحو. ولا نشك في أن هذا النموذج المقترح هنا في معالمه الكبرى هو نموذج يتوخى بنية مصطلحات مجال معرفي معيَّن، مثلما يتوخى اتِّساق هذه المصطلحات وانسجامها ودور هذه **اللُّغَيَّة التقنية** (technolecte) (وأقصد المصطلحية) في النشاط اللغوي الواصف ومدى انسجامها مع التمثيل اللغوي الموصوف. وقد بدا لنا أن للوقف دورا **في تفسير بعض القضايا التركيبية وتوجيهها**، ومن ثمة في تأسيس النشاط اللغوي الواصف وتبيان طبيعة المفاهيم المستعملة وتعريفها وتكوينها وطبيعة العلاقة القائمة بين المفهوم والشيء المخصوص.

نستخلص، إذن، أن الوقف كان وراء **المخالفة الإعرابية والمغايرة في العامل** ووراء **صناعة بعض المصطلحات النحوية**. إن وجود هذه المصطلحات يقتضي وجود الوقف، مثلما أن تحديدها يقوم على الوقف. ولا شك أن هذا الاستنتاج الذي أثبتناه هنا من شأنه أن يدفع بالمرء إلى إعادة تنظيم أبواب النحو أخذا بعين الاعتبار للظواهر التطريزية وإحداثها للمقولات والمصطلحات النحوية. إننا، بهذا، ندفع إلى التفكير في مساهمة التطريز ككل في بناء المفاهيم والمقولات التركيبية، ومن ثمة، ندفع إلى الاهتمام، بما يلزم، بأثر التطريز، ومنه الوقف، على التركيب. وهذه محاولة تندرج ضمن محاولات أخرى تعيد للتطريز أهميته ودوره في تنظيم أمور النحو في أفق النموذج النظري الذي يقول باستقلالية مكونات النحو عن بعضها البعض.

2.1.1.4 الوقف ورفع اللبس التركيبي

نقارب في هذا القسم إشكالية الالتباس وصلتها بالظواهر التطريزية وخاصة منها الوقف. ولتوضيح مبتغانا والإشكاليات المعروضة والأطروحة التي ندافع عنها، نوطئ لذلك بفكرة موجزة عن الالتباس ودواعيه والمعايير والنماذج المعتمدة لرفع الالتباس.

كل قول قابل وموضوع للتأويل. والتأويل يقتضي بإسناد معنى إلى قول ما. وتقوم إوالية التأويل هذه على بارامترات عديدة نذكر منها:

1. معارف ذات طبيعة لسانية؛

2. الشكل الذي اتخذه القول؛

3. سياق فعل القول؛

4. معارف حياتية عامة ؛

5. تبعية التأويل للجماعة اللسانية. فالاستعمال الخصوصي لبعض الكلمات في منطقة معينة أو مقام معين قد يفضي إلى تأويلات خاصة بجماعة لسانية معطاة.

6. ارتباط التأويل بذاتية المتكلم إذ تتدخل التجربة الفردية لكل شخص في تأويل الأقوال التي يدركها.

ولأن اللغة الطبيعية ملتبسة في جوهرها، فإنه قد يحدث أن يعرف القول الواحد ذو الشكل الواحد أكثر من معنى. وهذا ما أكدته النظريات اللسانية والتجربة التواصلية. وقد اهتدى اللسانيون إلى حصر أنماط الالتباس في ما يلي:

1. التباس تركيبي (ناتج عن الاختلاف في التعلق، اختلاف حول الانتساب إلى المقولة التركيبية، الإضمار....)

2. التباس معجمي (صرفي): المشترك اللفظي، تعدد المعنى في اللفظ الواحد..

3. التباس مرجعي (مشكل الإحالة والعائد)

وإذا اتخذت اللغة شكلها المنطوق انضافت أسباب أخرى للالتباس من قبيل المشترك اللفظي ومسألة تقطيع السلسلة الصوتية. كما وقف اللسانيون على نوعين من الالتباس: التباس واقعي والتباس محتمل.

وفي مواجهة ظاهرة الالتباس، عرفت اللسانيات (بوركينيون (1975)، دوبيلي (1977)، كريتيرو (1979)، النشواتي (1981)، كالاس (1987)، كيبيك وكاتينغ (1992)، وشانود (1995)) انكبابا نظريا وعمليا على هذه الظاهرة في أفق بناء لسانيات رفع الالتباس الذي يعني تخصيص الإخبارات الإضافية التي ترجح واحدا من التأويلات المعروضة. ويمكن إرجاع هذه الإخبارات إلى مصدرين أصليين هما:

1. المعارف اللسانية ومنها التنغيم

2. المعارف الخارج-لسانية

وقد تم اعتماد نموذجين لرفع الالتباس يتضمن كل منهما تقنية أو أكثر وهما النموذج الاحتمالي probabiliste والنموذج السياقي contextuel الذي يشمل الدلالي والنحوي، وهو النموذج الذي يميل إليه أغلب اللسانيين[1].

واضح إذن أن رفع الالتباس قد تحكم فيه كل من التركيب والدلالة وإن تمت الإشارة إلى التنغيم. ونحن نود أن نثير مسألة في غاية الأهمية، وتقضي هذه المسألة بكون الوقف ضابطا تطريزيا للعلاقات التركيبية. ويتجلى ضبطه التطريزي هذا في قيامه بمهمة رفع الالتباس والغموض التركيبيين الناتجين عن امتداد العلاقات التركيبية والوظائف النحوية وانتشارهما على أوسع مدى.

وقد كانت الأدبيات اللسانية قد أشارت، مرات عديدة، إلى دور التنغيم والتقطيع الزمني في رفع مثل هذا الالتباس. ويمكن أن نذكر، في هذا الصدد وعلى سبيل التمثيل لا الحصر، أعمال كل من لوهيست (1960) وأوكونور وطولي (1964) وزويكي وصادوك (1975) وهورست (1975) وباتل (1977). وقد انتهى أغلب الدارسين، على الرغم من اختلاف تصوراتهم، إلى أن التنغيم، إن لم يساهم كله في رفع اللبس التركيبي وبذلك تُدرَج ملامح تنغيمية في النحو، فهو، على الأقل، مؤشر مساعد إلى جانب مؤشر أساسي قد يكون هو التركيب نفسه. لكن لم يكلف أحد نفسه عناء البحث في دور الوقف في القيام بنفس الوظيفة إلا من تلك الإشارات التي ألمحنا إليها أعلاه. ومن المعلوم أن هذا اللبس يتسبب في تعدد التأويلات وأنه يكون ناتجا عن عدة عوامل من بينها التعقيد التركيبي الذي حظي بنوع من الاهتمام في إطار صلته بالوقف. فقد انتهت الأبحاث التي تمحورت حول هذا الموضوع بدور التعقيد التركيبي في مدة الوقف. وقد انطلقت هذه الدراسات من المسلمة القائلة بأن الوقف يعكس البنية التركيبية للجملة (بنيتها المكونية) ويُغلِفُها. وبالاعتماد على هذا المبدأ الموجه، اعتبر رودر وجينسن (1969،1972) أن تزايد التعقيد التركيبي يلازمه تزايد مدة الوقف إذ تقترن العلاقات التركيبية الأكثر تعقيدا بمُدَد أطول لوقف التذكر[2]، وهذه هي نفس الخلاصة

(1) انظر: Méthodologie multicritère de désambiguisation morphosyntaxique de la langue arabe. Hoceini Youssef and Abbas Moncef. In : 3rd International Conference on arabic Language Processing (CITALA'09), May 4-5, 2009, Rabat, Maroc.

(2) Roder, K.F. and Jansen, P.J. (1969), P : 128-132.

التي أعادا صياغتها مؤكدين أن مدة الوقف تتنوع بالنظر إلى التعقيد التركيبي[1]. ومن جهة أخرى أشارت روشستر وجيل (1973) إلى توقف «الاضطرابات» في الجمل المركبة على البنية التركيبية للجمل، وإلى تزايد تعطلات الكلام بالنظر إلى تعقيد الجمل، وإلى أن هناك علاقة قوية بين البنيات التركيبية الخاصة وبين تعطلات الكلام[2]. وإلى نفس الخلاصة ذهبت بوتشير(1980) حينما أقرت بأن البنية التركيبية للجملة تبدو المتغير الرئيسي الذي يؤثر في مدة الوقف[3]. ولأن التصور المتحكم في هذه الدراسات هو، إلى حد كبير، التصور الذي ينظر إلى الوقف باعتباره إنجازا، فإن هذا الأثر المتمثل في مدة الوقف ليس سوى متغير زمني من متغيرات الإنجاز[4].

وإذا نحن تأملنا في هذه الآراء انتهينا إلى القول بأنها تحاول أن تربط مدة الوقف بالتركيب (بالتعقيد التركيبي) وتجعلها ناتجة عنه. إلا أننا لا نعتقد أن طول الوقف يعود إلى التركيب، بل إنه قد يعود إلى الحيز الزمني المطلوب لإدخال ما يلزم من الهواء بعد طول كلام. وبهذا المعنى، فالوقف يطول بارتباط لا مع التعقيد التركيبي، بل بارتباط مع الكلام الطويل الذي استنفد كل المخزون الهوائي. وبعبارة أخرى، إن طول الوقف يعود إلى عامل إيقاعي يتضافر هو والتركيب، أو عامل إيقاعي يوطده التركيب ويُرَسِّمُه. فالوحدة الإيقاعية الطويلة والمستقلة تستوجب وقفا أطول من وحدة إيقاعية أقصر غير مستقلة عما بعدها. فكلما كان الكلام قصيرا كلما كان الوقف قصيرا، والعكس بالعكس. وحتى حينما قد تثار مسألة الوقف في صلتها باللبس التركيبي، فهي لا تثار إلا عرضا، بل لا تثار إلا للتقليل من أهمية الوقف لأن معلما تنغيميا هو الذي زُعم أنه يتكفل بذلك. ففي مثال شبيه بالمثال التالي:

كَلَّمَتْنِي # كَلَّ مَتْنِي

يرى جورج بولاكيا (1985)، في ما يشبه نوعا من التناقض أو نوعا من التصحيح، أن وقفا بسيطا يسمح بوضع التمييزات بين هذين المشتركين اللفظيين،

(1) Roder, K.F. and Jansen, P.J. (1972), P : 51 and 58.
(2) Rochester, S.R. and Gill, J.(1973), P: 204 and 209.
(3) Butcher, A. (1981), P : 87 وانظر أيضا (Grosjean, F. (1982
(4) Brown, E. and Miron, M.S. (1971), P : 665.

وأن مَعْلَماً تنغيميا (لا الوقف بالضرورة) هو الذي يتكفل بهذا التميز[1].

لقد بنى التركيب علاقات ووظائف وأدمج جملا في أخرى ولم تسعفه وسائله الخاصة به لإدراج ما يفصل جزءا قوليا عن جزء آخر، وليرفع اللبس. فنتج عن ذلك التباس وغموض استعصى دفعه بواسطة التركيب. فكان الوقف هو الضابط الرافع للبس. وقد ذكر ابن الجزري الأمثلة التي سنعالج البعض منها، هنا، قائلا:

«من الأوقاف ما يتأكد استحبابه لبيان المعنى المقصود، وهو ما لو وُصِلَ طرفاه لأوهم معنى غير المراد، وهذا هو الذي اصطلح عليه السجاوندي لازم وعبر عنه بعضهم بالواجب[...] ويجئ هذا في قسمي التام والكافي وربما يجئ في الحسن».

«فمن التام الوقف على قوله (ولا يحزنك قولهم) والابتداء (إن العزة لله جميعا) لئلا يوهم أن ذلك من قولهم، وقوله (وما يعلم تاويله الا الله) عند الجمهور، وعلى (الراسخون في العلم) مع وصله بما قبله عند الآخرين لما تقدم، وقوله (أليس في جهنم مثوى للكافرين) والابتداء (و الذي جاء بالصدق) لئلا يوهم العطف، ونحو قوله(أصحاب النار) والابتداء (الذين يحملون العرش) لئلا يوهم النعت؛ وقوله (ربنا إنك تعلم ما نخفي وما نعلن) والابتداء (وما يخفى على الله من شيء) لئلا يوهم وصل «ما» وعطفها».

«ومن الكافي الوقف على نحو (وما هم بمؤمنين) والابتداء (يخادعون الله) لئلا يوهم الوصفية حالا، ونحو (زين للذين كفروا الحياة الدنيا ويسخرون من الذين آمنوا) والابتداء (والذين اتقوا) لئلا يوهم الظرفية بـ«يسخرون»، ونحو (تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض) والابتداء (منهم من كلم الله) لئلا يوهم التبعيض للمفضل عليهم، والصواب جعلها جملة مستأنفة فلا موضع لها من الإعراب؛ ونحو (ثالث ثلاثة) والابتداء (وما من إله إلا إله واحد) لئلا يوهم أنه من مقولهم، ونحو (وما كان لهم من دون الله من أولياء) والابتداء (يضاعف لهم العذاب) لئلا يوهم الحالية أو الوصفية، ونحو (فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة) والابتداء (ولا يستقدمون) أي ولا هم يستقدمون لئلا يوهم العطف على جواب الشرط، ونحو (ونسوق المجرمين وردا) والابتداء (لا يملكون الشفاعة) لئلا يوهم الحال، ونحو

(1) (1985)، P : 45.

(ولا تدع مع الله إلها آخر) والابتداء (لا إله إلا هو) لئلا يوهم الوصفية، ونحو (خير من ألف شهر) والابتداء (تنزَّل الملائكة) مستأنفا لئلا يوهم النعت، ونحو (وقالوا اتخذ الله ولدا) والابتداء (سبحانه) لئلا يوهم أنه من قولهم، وقد منع السجاوندي الوقف دونه وعلله بتعجيل التنزيه وألزم بالوقف على (ثالث ثلاثة) لإيهام كونه من قولهم، ولم يوصل لتعجيل التنزيه [...]».

«ومن الحسن الوقف على نحو قوله (من بني إسرائيل من بعد موسى) والابتداء (إذ قالوا لنبي لهم) لئلا يوهم أن العامل فيه (ألم تر)، ونحو (واتل عليهم نبأ ابني آدم بالحق) والابتداء (إذ قربا قربانا)، ونحو (واتل عليهم نبأ نوح) والابتداء (إذ قال لقومه). كل ذلك ألزم السجاوندي بالوقف عليه لئلا يوهم أن العامل في «إذ» الفعل المتقدم. وكذا ذكروا الوقف على (وتعزروه وتوقروه) ويبتدأ (وتسبحوه) لئلا يوهم اشتراك عود الضمائر على شي واحد، فإن الضمير في الأولين عائد على النبي (ص)، وفي الآخر عائد على الله عز وجل، وكذا ذكر بعضهم الوقف على (فأنزل الله سكينته عليه) والابتداء (وأيده بجنود)، قيل لأن ضمير «عليه» لأبي بكر الصديق، و«أيده» للنبيّ (ص)...»[1].

إننا نعتقد أن ابن الجزري والمؤلفين في موضوع إعراب القرآن قد لمسوا ما يمكن أن يترتب عن الوقف في مواضيع معينة من وهم والتباس وغموض في الدلالة ناتج عن تركيب ملتبس، وضمن هذا الأفق، سنفحص العديد من هذه الأمثلة لنقف على كيف يتكفل الوقف بوظيفة دفع الوهم.

ومن الواضح أن هذا الذي ذكره ابن الجزري يستدعي الملاحظات التالية:

أولا، يتعلق الأمر بأنواع الوقف الثلاثة: التام والكافي والحسن. ومن المعلوم أن التام هو ما يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، ويستغني ما بعده عما قبله لفظا ومعنا؛ وأن الكافي هو ما يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، لكن الما بعد متعلق من جهة المعنى فقط بما قبل، إلا أنه مستغن عما بعده، وأن الحسن هو الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده بسبب تعلقه به لفظا ومعنى.

ثانيا، تتكون الأمثلة التي ذكرها ابن الجزري والأمثلة التي سنذكرها نحن،

(1) (د.ت)، ج. 1، ص. 233-232.

عموما، من طرفين بسيطين أو مركبين يحتملان الوصل مثلما يحتملان الفصل.

ثالثا، خص ابن الجزري بعض الأبواب النحوية بإرساء اللبس وزرع الوهم في العبارة اللغوية، وهي **المقول والعطف والنعت والحال والظرفية والوصفية والعطف على جواب الشرط ودفع العامل في اللفظ ودفع اشتراك عود الضمائر على واحد والتبعيض للمفضل عليهم**. فهل يقتصر أمر اللبس على هذه المقولات. أم أن الأمر يتجاوزها ليشمل مقولات أخرى غيرها؟

رابعا، لعله كان من الضروري أن يتصدى العرب القدماء للوقف ودوره في دفع الوهم مخافة أن يقع كل من يقرأ القرآن (وإذن يقف) في المحظور. ذلك أن للوقف، في التراث العربي، وظيفته تكاد تكون مقدسة إن لم تكن كذلك.

و لنبدأ الآن في معالجة بعض الأمثلة. لنتأمل في ما يلي:

(20) أ- تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله. (سورة البقرة الآية 253).

ب- تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض. منهم من كلم الله.

(21) أ- وقولهم إنا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله.(سورة النساء الآية 157).

ب- وقولهم إنا قتلنا المسيح عيسى بن مريم. رسول الله.

لعل ما يلفت نظرنا هو أن الزوج (20 أ) و(21 أ) لا يعرف إلا الوقف الختامي، في حين نعاين في الزوج (20ب) و(21ب) وقفين، أحدهما ختامي والآخر يقع على «بعض» و«مريم». إذن نحن أمام كلامين: أحدهما موصول، والآخر مقطوع. والسؤال هو: لماذا لجأنا إلى الوقف فقطعنا الكلام؟ أو بعبارة أخرى، ماذا فعل كل من الوصل والوقف بالكلامين؟ لو انطلقنا من الكلامين، في حالة وصل، للاحظنا أن الوصل (أو وصل التراكيب) يتسبب في بنيات تركيبية ملتبسة وغامضة. منها بالنسبة لـ (20 أ) أن وصل الكلام ينسج وظائف تركيبية وعلاقات بين المكونات النحوية لا تفضي إلا إلى الغموض واللبس، إذ تسند إلى «منهم» وظيفة البدل من «بعضهم». وقد أشار العكبري (1987) إلى أنه يجوز أن يكون «منهم من كلم الله» بدلاً من موضع «فضلنا»[1]. فتنظم الدلالة بحسب هذا المعطى ليعني الكلام

(1) (1987)، ج. 1، ص. 201.

أن من كلمهم الله أفضل ممن لم يكلمهم. وبطبيعة الحال، فإن هذا المعنى الناتج عن هذه البنيات التركيبية مخالف للمقصود. أما (21 ا) فالوصل يؤسس فيها بنية تركيبية تسند فيها إلى كلمة «رسول» وظيفة البدل إذ رأى العكبري أن «رسول الله» بدل أو عطف بيان من المسيح مثله في ذلك مثل «عيسى»[1]، الشيء الذي يترتب عنه، على المستوى الدلالي، المعنى التالي: يقولون (والضمير يعود على اليهود) إنهم قتلوا رسول الله عيسى بن مريم، وهو معنى مجانب للحقيقة والواقع، وذلك في ما يتصل بالإيهام بأن اليهود كانوا يقرون بأن المسيح رسول الله، وهو إقرار لا أساس له من الصحة، لأن اليهود لم يقروا بأن عيسى بن مريم رسو ل الله، فلو وصلنا عيسى بن مريم برسول الله لذهب فهم من لا مساس له بالعلم أنه من تتمة كلام اليهود، فيفهم من ذلك أنهم مُقِرُّون أنه رسول الله وليس الأمر كذلك، وهذا التعليل يرقيه ويقتضي وجوب الوقف على ابن مريم وبرفعه إلى التام[2].

وعليه، فإننا نحتاج إلى وسيلة نرفع بها هذا الالتباس ونزيل بها هذا الغموض. ولعله من الواضح أن هذه المهمة لا تجد سبيلها إلى الواقع إلا بتغيير العلاقات التركيبية بين الكلمات. وقد كانت تلك الوسيلة وسيلة تطريزية وهي الوقف الذي يعمل إدراجه على دفع البنيات التركيبية الملتبسة الناشئة عن الوصل. هكذا يدرج الوقف بعد كلمة «بعض» في (20ب) فتصير المتوالية «منهم من كلم الله» جملة استئنافية مكونة من «منهم» التي هي خبر مقدَّم مكوَّن من شبه جملة (وقد كانت في التركيب السابق بدلا) ومن «من كلم الله» التي تتشكل من مبتدأ مؤخَّر مكوَّن من الاسم الموصول وجملة الصلة[3]. مثلما يدرج الوقف بعد كلمة «مريم» في (21ب) فيترتب عن ذلك تنظيم تركيبي مختلف إذ تعتبر كلمة «رسول» مفعولا به لفعل محذوف تقديره «أعني». فقد رأى العكبري أنه قد ينصب على إضمار «أعني»[4].

وفي نفس سياق جوهر الملاحظات السابقة، يمكن تفحص الأمثلة التالية:

(1) نفسه، ص. 405.
(2) الأشموني (1973)، ص. 13-12.
(3) انظر العكبري (1987)، ج. 1، ص. 201، وانظر أيضا أبي البركات بن الأنباري (1980)، ج. 1، ص. 167.
(4) (1987)، ج. 1، ص. 405، والداني (1983)، ص. 161.

(22) أ-لقد كفر الذين قالوا: إن الله ثالث ثلاثة وما من إله إلا إله واحد.(سورة المائدة الآية 73)

ب- لقد كفر الذين قالوا: إن الله ثالث ثلاثة. وما من إله إلا إله واحد.

(23) أ-و لا يحزنك قولهم إن العزة لله (سورة يونس الآية 65).

ب- ولا يحزن قولهم. إن العزة لله.

وهي أمثلة تعرض البنيات الملتبسة والبنيات الرافعة للالتباس. فـ(22أ) تكشف، في العبارة «إن الله ثالث ثلاثة وما من إله إلا إله واحد»، عن طبيعة العلاقات بينها وبين الجزء السابق، إذ الجزء الأول من هذه العبارة (أي: أن الله ثالث ثلاثة) يتصل بماسبقه ويتعلق به باعتباره جملة اسمية لها موقع المفعول به للفعل «قالوا»، أي مفعولا به. ويترتب عن مثل هذا التركيب الذي يشرك هذين الجزءين في الحكم النحوي بناء دلالي فاسد بالنظر إلى المقصود من هذا الكلام. فالحكم بالكفر لا ينسحب على الذين قالوا بأن الله ثالث ثلاثة، بل يشمل، على حد سواء، هؤلاء والذين قالوا ما من إله إلا إله واحد. وهذا غير معقول وغير منطقي. وفي (23 أ) يكشف التحليل النحوي عن أن عبارة «إن العزة لله» شديدة التلازم مع المصدر الذي يعمل عمل فعله، فتكون هذه العبارة بذلك مفعولا به. ويكون ناتج هذه البناءات التركيبية ممثلا في دلالة تفيد أن قولهم «إن العزة لله» تحزن المخاطب بهذه الآية. وهذا بناء دلالي فاسد ساهمت في بنائه تلك العلاقات التركيبية المعينة.

من الجلي، إذن، أن هذين البنائين التركيبيين المولدين لدلالة غير مرغوب فيها يستلزمان التعديل والتصويب، وذلك بإسناد علاقات أخرى إلى هذه الوحدات: بإرخاء علاقات وثيقة وتوثيق علاقات مرتخية. ولا يمكن أن يسند أمر القيام بهذه الوظيفة إلا إلى الوقف. فمجرد ما ندمج الوقف بعد «ثلاثة»، كما هو الحال (22 ب)، فإن الأمر يستتبع بالضرورة إعطاء وضع تركيبي جديد للجزء الواقع بين الحيز الوقفي الذي تلغى مفعوليته ويصبح جملة استئنافية، بدليل أن «من» في «وما من إله» زائدة؛ و«إله» في موضع مبتدإ، والخبر محذوف، أي وما للخلق إله[1]. وبمجرد ما ندمج الوقف بعد «قولهم»، كما هو الحال في (23 ب)، فإن الجزء الواقع بين الحيز الوقفي تبطل مفعوليته ويصير جملة استئنافية، إذ يرى العكبري أن «إن العزة»

(1) العكبري (1987)، ج. 1، ص. 453.

مستأنف، والوقف على ما قبله[1].

ولا يقتصر الأمر على هذه المقولات النحوية التي يعمل الوقف على استبدالها بمقولات نحوية أخرى تناسب المعنى المراد توصيله بل يتعداها ليشمل مقولات نحوية أخرى، لأن التركيب من غير تطريز لا يُؤَمِّنُ دائما التواصل غير الملتبس.

لنتأمل في الأمثلة التالية:

24 أ-ولا تدع مع الله إلها اخر لا إله إلا هو .(سورة القصاص الآية 88).

ب-ولا تدع مع الله إلها آخر .لا إله إلا هو.

25 أ-وكذلك حقَّت كلمة ربك على الذين كفروا على أنهم أصحاب النار الذين يحملون العرش ومَنْ حَوْلَه يسبحون بحمد ربك ويؤمنون به.(سورة غافر الآيتان 6-7)

ب- وكذلك حقت كلمة ربك على الذين كفروا أنهم أصحاب النار. الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم .

إن «لا إله إلا هو» الواردة في (24 أ) غير المسبوقة بوقف لا يمكن إلا أن تكون شديدة التعلق بالمركب « إلها آخر» الذي لن يكون سوى موصوف، ويكون ما يليه صفة له. ومثل هذا التركيب فاسد لأن الدلالة الناتجة عنه فاسدة. كما أن «الذين يحملون العرش...» الواردة في (25 أ) غير المسبوقة بوقف تنسج نفس العلاقات التي نسجت في المثال الذي سبقه، فتكون بذلك صفة للموصوف الذي يسبقها. وهذا أيضا تركيب فاسد لأنه ولد دلالة فاسدة. ومرة أخرى، يتم الاستنجاد بالوقف لإزالة هذا النوع من الالتباس التركيبي-الدلالي. فيفصل الوقف، نتيجة تدخله، ما كان قد اعتبر «صفة» عما كان قد اعتبر «موصوفا» ليسند، بعد ذلك، وظائف وعلاقات جديدة للمكونين اللذين كانا مرتبطين. هكذا تصبح «الصفتان» جملتين استئنافيتين[2]، وذلك في المثالين (24 ب) و(25 ب).

ويوظف الوقف أيضا ليغير العلاقات النحوية عملا على رفع اللبس والإشكال وذلك في الحالة التي قد تسند فيها العلاقاتُ التركيبيةُ إلى كلماتٍ ما وظيفة الحال. فلننظر في الأمثلة التالية:

(1) نفسه، ج. 2، ص. 679.

(2) انظر ابن الجزري شمس الدين (د.ت)، ج. 1، ص. 233.

(26) أ - ونسوق المجرمين إلى جهنم وِردا لا يملكون الشفاعة. (سورة مريم الآيتان 86 - 87).

ب- ونسوق المجرمين إلى جهنم وردا. لا يملكون الشفاعة.

(27) أ- ومن الناس من يقول آمنا بالله واليوم الأخر وما هم بمؤمنين يخادعون الله.(سورة البقرة الآيتان 8- 9) .

ب- ومن الناس من يقولوا آمنا بالله واليوم الآخر وما هم بمؤمنين. يخادعون الله.

ومن الملاحظ أننا لو اعتبرنا المثالين (26 أ) و(27 أ) سليمين تركيبيا ودلاليا لانتهينا إلى اعتبار «لا يملكون الشفاعة» في (26 أ) و«ويخادعون الله» في (27 ا) حالين شديدي الاتصال بما يسبقهما: بـ«المجرمين» و«هم» على التوالي. غير أن المكون الدلالي-التواصلي يسفه هذا التركيب ويبطل فاعليته، لأن المعنى في المثال الأول هو أن المجرمين لا يشفع لهم أحد؛ ولأنه في المثال الثاني يفيد نفي خداع من ليس بمؤمن، وكأن المؤمن هو الذي يخادع الله. فكان لحضور الوقف أثره المنظم للتركيب والعلاقات بين الكلمات، فتم إبطال بعض العلاقات من مثل العلاقات بين «الحال» و«ذي الحال» ليتم بالضرورة إلغاء هاتين المقولتين بتأثير واقع الفصل الذي أحدثه الوقف (وهو هنا حسب العرب القدامى وقف كاف للبيان)، وليؤسس نسقا آخر من العلاقات البديلة التي تتلاءم والوقف، والتي جعلت من المكونات الواقعة بعد الوقف مكونات تندرج ضمن مقولة كبرى هي الجملة الاستئنافية[1]، هذا على الرغم من أن العكبري يُعرب «لا يملكون» حالا[2]، إلا أنه يرى من جهة أخرى بخصوص المثال (27 ب) أنه لا يجوز أن تكون الجملة حالا في الضمير في «آمنا» لأن «آمنا» محكي عنهم بـ«يقول» فلو كان «يخادعون» حالا من الضمير في «آمنا» لكانت محكية أيضا، وهذا مُحَال لوجهين: أحدهما: أنهم ما قالوا آمنا وخادعنا والثاني أنه أخبر عنهم بقوله: يخادعون: ولو كان منهم لكان: تخادع[3].

---

(1) نفسه، ص. 233، وانظر ابو البركات بن الأنباري (1980)، ج. 1، ص. 54.
(2) (1987)، ج. 2، ص. 882.
(3) نفسه، ج. 1، ص. 26-25.

وقد يقيِّد الوقف التركيبَ، وذلك بتقييده للضمير العائد، مخافة الالتباس ودفعا لأي صنف من أصناف التوهم، خاصة إذا علمنا أن الضمير من الإشاريات أو المبهمات Deictics. لنتأمل في الأمثلة التالية:

(28) أ-فأنزل الله سكينته عليه وأيده بجنود لم تروها. (سورة التوبة الآية 40).

ب - فأنزل الله سكينته عليه. وأيده بجنود لم تروها.

(29) أ-لتؤمنوا بالله ورسوله وتُعَزِّرُوه وتُوَقِّرُوه وتُسَبِّحُوه بكرة وأصيلا. (سورة الفتح الآية9)

ب- لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه وتوقروه. وتسبحوه بكرة وأصيلا.

يتعلق الأمر، هنا، بالتباس الضمير أو العائد الذي يترتب عن عدم اللجوء إلى الوقف لبنية الكلام. ففي المثال (28 أ) يلتبس الضمير، في حالة الوصل، في «عليه» مع الضمير في «أيده» فيعتقد أن الأمر يتعلق بنفس الضمير الذي يعود على نفس الشخص. ونفس الشي يقع في المثال (29 أ) إذ يَشْكُلُ أمر الضميرين في «توقروه» و«تسبحوه» بحيث لا يضبط على ماذا يعود هذان الضميران. ويتأكد ذلك، حسب العكبري، في أن الهاء في(28 أ) (أي في «عليه») تعود على أبي بكر الصديق رضي الله عنه لأنه كان منزعجا، وأن الهاء (في «أيده») تعود على النبي (ص)[1]، وأن الضمير الثاني في (29 أ) (أي في «تسبحوه») يعود على الله تعالى. وحتى لا يقع هذا الالتباس بين هذين الضميرين تم إدراج الوقف للفصل بينهما[2]. ولعل الخلط بين عود الضميرين في كل مثال من الثالين يعود بالدرجة الأولى إلى عامل العطف، إذ هو المتسبب في مثل ذلك الغموض. ويأتي الوقف ليلغي المشاركة في الحكم، وليصحح قضية العائد ويقيد كل تأويل دلالي. وفي مثل هذا السياق تتوفر أمثلة عديدة يلعب فيها توزيع العطف دورا مخلخلا للدلالة الشيء الذي يعني أن التركيب ذاته قد عجز عن الضبط فبات يتطلب حضور الوقف لتستقيم العلاقات التركيبية والتأويل الدلالي. إن العطف لا يعني بالضرورة وصل الكلام، بل قد يعني فصله بإدراج حيز شاغر لئلا يلتبس الكلام ويَشْكُلَ أمره. لنلاحظ الأمثلة التالية:

(1) العكبري (1987)، ج. 2، ص. 645.

(2) ابن الجزري شمس الدين (د.ت)، ج. 1، ص. 233، بالنسبة للمثال الأول، والداني (1983)، ص. 521، بالنسبة للمثال الثاني.

(30) أ- أليس في جهنم مثوى للكافرين والذي جاء بالصدق وصدق به أولائك المتقون. (سورة الزمر الآيتان 32-33)

ب-أليس في جهنم مثوى للكافرين. والذي جاء بالصدق. وصدق به أولائك المتقون.

(31) أ- واتل عليهم نبأ ابني آدم بالحق إذ قربا قربانا.(سورة المائدة الآية 27)

ب- وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيَ آدَمَ بِالحَقِّ .إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانَاً.

يبدو أن العطف في (30 أ) و(31 أ) قد لعب دور أداة واصلة ورابطة بين جزءي الكلام، فيكون لهما بالضرورة، في هذا المثال وذاك، نفس الحكم النحوي ونفس الحكم الإعرابي. إذ يشارك الجزء اللاحق، بطبيعة الحال، الجزء السابق في الحكم. ومن هنا سيشارك «الذي» ما يسبقه أي «الكافرين» في الحكم والمصير[1]، أو أن الظرف «إذ» قد اعتبر معمولا للفعل و«واتل»، مع أن هذا الأمر ليس صحيحا لأن الظرف ليس معمولا للفعل لأن زمن التلاوة (وهو عهد النبي (ص) غير زمن التقريب (عهد ابني آدم)[2]. وهذان التركيبان بَيَّنَا الخطإ باعتبارهما يولدان دلالة لا بيئة لها في مجموعة ثقافية ودينية معينة. وهكذا فشل التركيب في تأمين الدلالة، فلم يكن بد من الالتجاء إلى التطريز الذي يبدو أن اللغة العربية قد أوكلت إليه أمر رفع الالتباس وإزالة الغموض (التعقيد) التركيبي.

إن الدور التنظيمي للتركيب الذي أنيط بالوقف لا يشمل فقط هذه المقولات النحوية والعلاقات التي تنسجها مع غيرها، بل إنه يشمل مقولات أخرى، نذكر البعض منها لا غير. هكذا، قد نتوهم أن كلمة ما قد تشغل وظيفة فاعل إذا نحن لم ندرج حيزا وقفيا، ولتوضيح ذلك، نورد المثال التالي:

(32) أ- قال اللَّهُ على ما نقول وكيل. (سورة يوسف الآية 66).

ب- قال. الله على ما نقول وكيل.

يوضح هذا المثال كيف أن الوصل الذي يوهم بأن كلمة «الله» فاعل للفعل «قال» فلزوم وكيد التعلق بين الفاعل والمفعول قد خلق مثل هذا التركيب الذي أنتج دلالة فاسدة وكأن الله وكيل على ما يقوله، وهو أمر غير معقول ولا مقبول.

(1) الداني (1983)، ص. 154-148.
(2) انظر محمد يوسف حبلص (1993)، ص. 100.

ويظهر فساد هذا التركيب إذا علمنا أن فاعل فعل «يقول» ضمير مستتر وهو يعقوب عليه السلام. وحتى يصح التركيب ويسمح بتوليد الدلالة السليمة والمقبولة وجب إدراج الوقف (وقفة لطيفة على حد تعبير الزركشي)[1] بعد «قال» ليكون لفظ الجلالة مبتدأ وتكون الجملة الاسمية في محل نصب مفعولا به، فيصير المعنى معقولا ومقبولا. غير أننا نعلم أن المفعول به شديد التعلق بالفاعل والفعل، وأن فصله عنهما حتى بتلك «الوقفة اللطيفة» أمر غير مقبول نحويا. إلا أن ذلك فيما نعتقد قد يُعد مرخصا به للوقف المزيل للالتباس والغموض والناسج لصلات تركيبية أخرى غير تلك التي جاء بها التركيب، أو الكاشف عن الصلات العميقة في مجال التراكيب المعقدة. إن الوقف يفرض على التركيب إعادة نسج العلاقات النحوية تفاديا لالتباس تركيبي.

وعلاوة على ذلك، أوردت كتب التفسير وعلوم القرآن أمثلة أخرى يبرز فيها دور الوقف المؤطر للكلام والموجه للتأويل التركيبي والدلالي، ومن ذلك الوقف الذي يعرض مقولة أخرى من المقولات النحوية، ويتعلق الأمر بالأمر. لننظر إلى المثال التالي:

(33) أ- يوسف أعرض عن هذا واستغفري لذنبك.(سورة يوسف الآية29)

ب- يوسف أعرض عن هذا. واستغفري لذنبك.

تعرض (33أ) حالة يتم فيها الوصل بين فعلين للأمر، وقد تكفل واو العطف بتحقيق ذلك الوصل، مع أن الأمرين لا يخصان نفس الشخص ويظهر ذلك من ضميري المخاطب في الفعلين معا، إذ يخاطب المذكر ثم يخاطب المؤنث. فالأمر الأول موجه إلى يوسف، بينما الأمر الثاني يخص المرأة. غير أن الفصل بين الأمرين، مع ذلك، لا يتبين. لقد أُمِرَ يوسف «بالإعراض وهو الصفح عن جهل من جهل قدره، وأراد ضره، والمرأة أُمِرَتْ بالاستغفار لذنبها لأنها همت بما يجب الاستغفار منه، ولذلك أُمِرَتْ به؛ ولم يهم بذلك يوسف عليه السلام، ولذلك لم يؤمر بالاستغفار منه، وإنما هم بدفعها عن نفسه لعصمته»[2]، ولهذا السبب كان من الضروري إدراج الحيز الوقفي للتمييز بين الأمرين، وللإلغاء العملي لوظيفة العطف

(1) (1972)، ج. 1، ص. 345.

(2) نفسه، ص. 346.

التي تشرك الطرفين في نفس الحكم.

كما أنه يبدو أن الفصل بين الخبرين من الأشياء التي يؤكدها العلماء لأن الوصل والعطف معا، مرة أخرى، ينتجان الالتباس والغموض، ويلحقان بالتركيب بعض الارتباك. لنتمعن في المثال التالي:

(34) أ-ولقد همت به وهم بها .(سورة يوسف الآية24) .

ب-و لقد همت به. وهَمَّ بها.

فبما أن الأمر يتعلق بالإخبار بأمرين أحدهما يخص يوسف والآخر يخص المرأة، وليست هناك مشاركة بينهما في الحكم، لأن كل واحد قد قام بفعل، فقد تم إدراج الحيز الوقفي بين الخبر المتعلق به والخبر المتعلق بها حتى وإن كان هناك ما يدعو من أسباب نحوية إلى الوصل. هذا فضلا عما بين التركيبين اللذين يفصل بينهما الوقف من ازدواج أو تواز؛ وهذا أمر سنفرد له قسما خاصا به في هذا الفصل.

إن الوقف والوصل يؤديان دورين متعارضين، فإذا كان الوصل يعقد بين المكونات علاقات نحوية معينة ويرجح تأويلات تركيبية ودلالية، فإن الوقف، من جهته، يعقد علاقات نحوية أخرى ليؤمن التركيب السليم وليصون الدلالة ويحصنها. إن الوصل ينشيء علاقات ينفيها الوقف الذي ينشيء علاقات أخرى. وإذا حدث أن عوض الوصلُ الوقفَ، فإن تلك العلاقات التي أسسها الوقف تذهب بذهابه، وإذا ذهبت اختل معها التركيب وفسد، وضاعت الدلالة. ومن هذا المنطلق، يكون الوقف محصنا للتركيب والدلالة معا حينما يعجز التركيب عن القيام بذلك على الوجه الأتم.

نستنتج من هذا القسم أن وصل الكلام السليم تركيبيا قد يؤدي إلى لبس وغموض تركيبيين، إذ يترتب عنه نسج علاقات نحوية وإسناد وظائف ومواقع تركيبية تنجم عنها دلالات فاسدة. وبذلك يفشل التركيب في تأمين العلاقات النحوية، وفي رسم الحدود السليمة تركيبيا بين المركبات، وفي تأمين الدلالة وصيانتها. فلم يكن إلا الوقف، باعتباره وسيلة تطريزية حَدِّيَّة، لينهض بهذه الأعباء فيرفع اللبس والغموض التركيبيين اللذين يشملان مقولات وعلاقات تركيبية عديدة، وذلك بقطع علاقات التعلق وتوثيق علاقات كانت مقطوعة أو مرتخية. ويتم ذلك

رغم أن التركيب لا يستسيغ مثل هذا الوقف المدرج. ونعتقد أن أمر رفع الالتباس والغموض هو الذي رخص للوقف بالاندراج في المواقع التي يقال بأن الفصل محرم فيها بسبب شدة التلازم بين المكونات. وقد يصح القول بأن الوقف يؤدي مهمته حتى وإن تسبب في بعض الإخلالات النحوية التي لا تكون لها عواقب على الدلالة. وفضلا عن ذلك، يلزمنا أن نشير إلى خاصية أخرى للوقف وتتمثل في أنه يتدخل، حينما تلتبس التراكيب ليعدل العلاقات التركيبية ويبنينها من جديد. إنه يقوم بتحسينها وتجويدها، أي بالرفع من جودتها التركيبية. بفعل الوقف، يعيد التركيب النظر في ما أسسه من علاقات وما بناه من وظائف، وكأن الوقف أصبح مصفاة تطريزية (صواتية) تراقب ما ينتجه التركيب وتقوم بضبطه. هكذا يكون الوقف ضابطا تطريزيا للتركيب.

3.1.1.4. الوقف مؤسس للعلاقات التركيبية

نخصص هذا القسم لنعرض وجهة نظر ولنحاول التأسيس لها. وتقضي وجهة النظر التي نرمي إلى بسطها والتدليل عليها بأن الوقف قد يتسبب في إحداث العلاقات النحوية وتحديد المواقع التركيبية. فإدراج الوقف هنا أو هناك من شأنه أن يتسبب في الكثير من الوجوه النحوية والإعرابية التي تتعدد بتعدد مواضع الوقف وتنويعها. إذ من الملاحظ أن الكثير من الآيات قد استوقفت علماء اللغة والنحاة والقراء وعلماء التفسير بسبب ما أحدثته موضعة الوقف من بنينات متعددة لهذه الآيات وتنظيم تركيبي ودلالي لها. وهذا يعني أن البناء التركيبي لا يقوم على ما يستوجبه التركيب ذاته، بل إنه، في الحالات التي سنتوقف عندها، يقوم على الوقف باعتباره مكونا مؤسسا للعلاقات التركيبية. وقولنا بذلك يعني أن الوقف، حينما يدرج، في موضع ما محدد، يتسبب في نسخ علاقات تركيبية معينة ليجد التركيب نفسه مجبرا على القيام ببناءات تركيبية جديدة ما كانت لتكون لولا الوقف الذي كان يضطلع في القسم السابق بدور المصفاة والمراقب، وها هو الآن يضطلع بدور باني العلاقات التركيبية، أو بدور باعث التركيب على وضع تلازمات لفظية جديدة.

ولنبدأ بمثال من سورة البقرة:

(35) ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين .(سورة البقرة الآية2) .

فقد شغلت هذه الآيات المفسرين بخصوص مواضع الوقف المحتملة وأثر

أي اختيار على العلاقات التركيبية، فكان أن توزعت الوقوف كما يلي :

(36) أ-ذلك الكتاب. لا ريب فيه. هدى للمتقين.

ب- ذلك الكتاب. لا ريب. فيه هدى للمتقين.

ج- ذلك الكتاب لا ريب فيه. هدى للمتقين.

د- ذلك الكتاب لا ريب. فيه هدى للمتقين.

يبدو أننا بإزاء أربع حالات لتوزيع الوقف في هذا القول: ففي (36أ) و(36ب) تم إدراج الوقف ثلاث مرات، أي أن الكلام قد تم تقطيعه إلى ثلاثة «مركبات صواتية» Ponological phrases، كل «مركب صواتي» منها ينتهي بإدراج حيز وقفي. أما في (36ج) و(36د) فإن الكلام تم تقطيعه إلى «مركبين صواتيين» ينتهي كل واحد منهما بإدراج حيز وقفي. ومن الملحوظ أن موضعة الحيز الوقفي قد أفسحت المجال لكلمات هذه المتوالية الصوتية لأن تنسج علاقات تركيبية مختلفة. وهكذا، ف(36أ) يتكون «مركبها الصواتي» الأول من جملة مكونة من مبتدأ وخبر، ويتكون «مركبها الصواتي» الثاني من جملة استئنافية توكيدية أو أنها في محل رفع خبر ثان لاسم الإشارة «ذلك»، ويتكون «مركبها الصواتي» الثالث من مبتدأ محذوف تقديره «هو» وخبر وشبه جملة. أما (36ب) فيتكون «مركبها الصواتي» الأول من جملة مكونة من مبتدأ وخبر، و«مركبها الصواتي» الثاني من جملة استئنافية توكيدية تكون بدورها من لا النافية للجنس وريب اسمها والخبر محذوف تقديره «موجود»، و«مركبها الصواتي» الثالث من جملة اسمية مكونة من خبر مقدم ومبتدأ مؤخر وهو «هدى» و«للمتقين» متعلق بـ«هدى». فيما تتكون (36ج) من «مركب صواتي» أول يتشكل من جملة اسمية مكونة من مبتدإ («ذلك») وخبر («لا ريب فيه: جملة لا النافية للجنس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ)، ومن «مركب صواتي» ثان يتشكل من جملة اسمية مكونة من خبر «هدى» لمبتدأ محذوف تقديره «هو». وهذا هو الوجه الأول الذي ذكره العكبري متحدثا عن «فيه» معتبرا إياه في موضع خبر «لا»، وهو متعلق بمحذوف، تقديره: لا ريب كائن فيه، فتقف حينئذ على «فيه»[1]. و(36د) يتكون «مركبها الصواتي» الأول من مبتدأ يشمل البدل والحال، و«مركبها» الثاني من خبر. وهذا هو الوجه الثاني الذي أتى به العكبري والذي اعتبر

(1) (1987)، ج. 1، ص. 15.

فيه «لاريب» آخر الكلام، وخبره محذوف للعلم به، ثم تستأنف، فتقول: فيه هدى، فيكون «هدى» مبتدأ و«فيه» الخبر، وإن شئت كان «هدى» فاعلا مرفوعا بـ«فيه»، ويتعلق «في» على الوجهين بفعل محذوف[1].

من الجدير بالملاحظة، إذن، أن (36أ) و(36ب) تكونان ثلاث جمل مستقلة يتلو بعضها البعض الآخر، لكن الكلمات المكونة لها قد وزعت توزيعا مختلفا: فمرة تم وصل «فيه» بـ«لا ريب» وفصلها عن «هدى للمتقين»، ومرة أخرى تم وصل «فيه» بـ«هدى للمتقين» وفصلها عن «لا ريب». أما (36ج) فقد وصلت بين الجزءين الأولين اللذين فرقت بينهما (36أ)، فيما وصلت (36د) بين الجزءين اللذين فصلت بينهما (36ب). ومن جهة أخرى، لو قارنا بين «المركب الصواتي» الأول من «المركبين الصواتيين» الأول والثاني من (36 أ)، وهي مركبات تحتوي على نفس الكلمات، لوجدنا أن تلك الكلمات قد شكلت جملة اسمية لا غير في (36ج)، بينما شكلت في (36أ) جملة اسمية (أو مبتدأ) وجملة استئنافية (أو خبرا). وإذا واجهنا بين «المركبين الصواتيين» الأولين في (36ب) و«المركب الصواتي» الأول في (36د)، وهي مركبات تتكون من نفس الكلمات، لانتهينا إلى تبيان أن نفس الكلمات تشكل جملة إسمية في (36د) وجملة إسمية تعقبها جملة استئنافية من لا النافية للجنس واسمها وخبرها. أما المواجهة بين (36أ) و(36ب) فتبين أنه على الرغم من أن «المركبين الصواتيين» الثانيين فيهما متغايران إذ هو «لاريب فيه» في (36أ) و«لا ريب» في (36ب)، فإنما يشكلان معا جملة استئنافية. وقد حلل ابن الأنباري هذه الآية ذاكرا الوقوف المحتملة والأحكام المسندة إليها، فقال: «والوقف على (الكتاب) قبيح لأن (لا ريب فيه) صلة (الكتاب)، والصلة والموصول بمنزلة حرف واحد، فإن جعلت (لا ريب فيه) خبرا ل(ذلك) لم يحسن الوقف أيضا على (الكتاب) لأن المرفوع مضطر إلى رافعه. والوقف على (لا) قبيح لأنها ناصبة لما بعدها مضطرة إليه. وفي (هدى) سبعة أوجه: الرفع بإضمار «هو» كأنك قلت «هو هدى للمتقين»، فعلى هذا المذهب يحسن الوقف على (فيه)، ولا يتم لأن (هدى) مع رافعه متعلقان بالأول، والوقف على «الريب» قبيح لأن «فيه» خبر التبرئة، فهي مضطرة إلى ما قبلها. والوجه الثاني أن ترفع (هدى) بـ(ذلك)،

(1) نفسه، ص. 15. وانظر أيضا أبو البركات ابن الأنباري، ج. 1، ص. 45.

فعلى هـذا المذهـب لا يحسـن الوقـف على «الريـب» ولا على (فيه) لأنهما خبران لما قبلهمـا، والخبـر مضطـر إلـى الـذي خبر به عنه. والوجه الثالث أن ترفع (هدى) على الإتباع لموضع (لا ريب فيه) كأنك قلت «ذلك الكتاب حق هدى»، فعلى هذا المذهب لا يتم الوقف على «الريب» ولا يحسـن، ويحسـن الوقف على (فيه) لأن «الهـدى» ليـس بخبـر لمـا قبلـه. والوجه الرابع أن ترفع «الهدى» بـ(فيه) فيتم الكلام على قوله (لا ريب) ثم تبتدئ (فيه هدى للمتقين) ويكون معنى (لا ريب) لا شك. قال أبو بكر: وحكي أن رجلا من النحويين طعن على هذا المذهب وقال: الوقف على (لا ريب) خطأ لأن (الكتاب) لا عائد له في صلته وصفته، ومستحيل أن تخلو الصلة والصفة من عائد على الموصول والموصوف. قال أبو بكر: وهذا تقحم منه وتعسف شديد لأن جماعة من أهل النحو ترتضي مذاهبهم عُرِفَ هذا من جوابهم وأخذه الناس عنهم بالقبول، ولم يذهبوا إلى أن (الكتاب) خلا من عائد في صلته وصفته، لكنهم أضمروا محلا تتصل به هاء. فالمحل خبر التبرئة، والهاء عائد على (الكتاب)، وألقي المحل والهاء، لوضوح معنييهما، ولو ظهرا في اللفظ لقيل: «لا ريب فيه فيه هدى» فكان الاختصار في هذا الموضع أولى وأشبه إذ خبر التبرئة لا يُستنكر إضماره في حال نصب الاسم ولارفعه... فهذا وجه صحيح في العربية غير بعيد في قياس أهل النحو وترتيبهم. والوجه الخامس أن تنصب (هدى) على القطع من (ذلك). والوجه السادس أن تنصبه على القطع من (الكتاب). والسابع أن تنصبه على القطع من الهاء في (فيه). فعلى هؤلاء الثلاثة الأوجه لا يحسن الوقف على «الريب» ويحسـن على (فيه) ولا يتم لأن المقطوع متعلق بالمقطوع منه. والوقف على (هدى) قبيح لأن اللام صلته وهو ناقص مضطر إليها[1].

هكذا يظهر أن الوقف قد وزع الوظائف النحوية التى تلائم المواقع التي أدرج فيها، ونسج العلاقات التي أفرزها هذا الوضع الجديد، فهيكل، انطلاقا من الموضع الذي أدرج فيـه، الكلمـات وذلـك بوسـيلتين متكاملتين هما: تفكيك العلاقات التي شكلها وقوعه في موضع ما، وتعليق الكلمات ببعضها البعض اعتمادا على الموضع الجديد الذي صار يشغله. ومن ثمة، أصبح من الضروري التساؤل عن مدى تنظيم الفضاء الفارغ للفضاء الممتلئ وتشكيله، وعن الغاية المتوخاة من مثل هذا التنظيم،

(1) أبو بكر بن الأنباري (1971)، ج. 1، ص. 486.

وعن الدور الذي قد يسند إلى الصواتة غير القطعية في صوغ التركيب وتوجيهه وضبطه وتقييده. إن زحزحة الوقف من موضعه زحزحة للعلاقات التركيبية السابقة وتغيير لها، وإذن إعادة بناء علاقات جديدة في ضوء هذا المتغير الزمني المسمى بالوقف.

إن الوقف، إذن، مُوَجِّه للتركيب وله عليه آثار بادية وبارزة تسري في ثنايا التراكيب وتلفها وتبرزها وتطرحها حتى لا يكاد يبقى للوقف وجود، فلا ترى «العين» غير «السطح» الذي يمثله هنا التركيب. لنلاحظ هذين المثالين:

(37) أ-قال فإنها محرمة عليهم أربعين سنة. يتيهون في الأرض.(سورة المائدة الآية 26).

ب-قال فإنها محرمة عليهم.أربعة سنة يتيهون في الأرض.

فإذا وقفنا على «سنة» كما في المثال (37أ)، كان معنى الكلام أنها محرمة عليهم طوال هذه المدة، أما إذا وقفنا على «عليهم»، كما في المثال (37ب)، كان المعنى أنها محرمة عليهم أبدا، وتكون «أربعين سنة» تمييزا متعلقا بالفعل الذي يعقبه. وقد رأى العكبري أن «أربعين سنة» ظرف لمحرمة. فالتحريم على هذا مقدر، و«يتيهون» حال من الضمير المجرور. وقيل: هي ظرف لـ«يتيهون»، فالتحريم على هذا غير مؤقت[1]، فيما ذكر ابن الأنباري أن «أربعين سنة» ينصب من وجهين: إن شئت نصبها بـ(محرمة عليهم) فلا يتم الوقف على (عليهم)، وإن شئت نصبها بـ(يتيهون في الأرض)، فعلى هذا المذهب يتم الوقف على (عليهم)[2]. ومغزى هذا الكلام أن الوقف هو الوسيلة التي تؤسس علاقات نحوية.

وقد أوردت كتب إعراب القرآن أمثلة عديدة فيما يتصل بما كانوا يسمونه **بتوجيه الإعراب** وما نرده إلى عامل الوقف الذي يبدو واضحا أن لإدراجه أو عدم إدراجه تأثيرا مباشرا على العلامة الإعرابية التي تتغير تبعا للإدراج أو عدمه. فالوقف هو الموجه للعلاقات والوظائف التركيبية.

لنبدأ بملاحظة الأمثلة التالية:

(38) أ- يا ليتني كنت معهم فأفوزَ فوزا عظيما. (سورة النساء، الآية 75).

---

(1) العكبري (1987)، ج. 1، ص. 431.

(2) أبو بكر بن الأنباري (1971)، ج. 2، ص. 616.

ب- يا ليتني كنت معهم .فأفوزُ فوزا عظيما.

(39) أ- ويذهب غيظ قلوبهم ويتوبَ الله على من يشاء .(سورة التوبة، الآية 15).

ب- ويذهب غيظ قلوبهم. ويتوبُ الله على من يشاء.

(40) أ- قال ربي إني أخاف أن يكذبوني ويضيقَ صدري ولا ينطلق لساني. (سورة الشعراء، الآيتان 12-13)

ب-قال ربي إني أخاف أن يكذبوني. ويضيقُ صدري ولا ينطلق لساني.

فالأمثلة (38 أ) و(39 أ) و(40 أ) أمثلة تندرج ضمن الوصل إذ لم يقطع أي جزء قولي من الجزئين عن الجزء الآخر، بينما تندرج الأمثلة (38 ب) و(39 ب) و(40ب) ضمن الوقف، إذ تم قطع الجزءين عن بعضهما البعض. والملاحظ هنا أن كلا من الوصل والوقف يستلزم حركة إعرابية ووظيفة نحوية وعلاقات تركيبية معينة. هكذا، نلاحظ في المثال (38 أ) أن القول موصول الأجزاء، وأن وصله استتبع أن يكون الفعل الذي يعقبه منصوبا لأنه واقع في جواب التمني وهو موضع يستوجب الأمرُ فيه نصبَ الفعل، والوقف على (كنت معهم) غير تام لأن (فأفوز) جواب التمني[1]. وفي المثال (39 أ) نلاحظ أيضا أن القول موصولة حلقاته، فكان أن استوجبت عملية الوصل نصب الفعل «يتوب» إما على الصرف (أي الخلاف)، لأن حكم «يعذبهم» و«يخزيهم»، وهو حكم العقاب، مخالف لحكم «يتوب» الذي هو «متوبة»، وإما أن يكون.نصب «يتوب» على إضمار «أن» محذوفه قبل الفعل. ويكون المعنى كالآتي: قاتلوهم يعذبهم الله ويخزيهم، في حين يتوب على من يشاء. وكان ابن الأنباري قد لاحظ أن الأعرج وابن أبي إسحاق يقرآن: (ويتوب الله) بالنصب، وعلى هذا المذهب لا يوقف على (ويذهب غيظ قلوبهم) لأن (ويتوب) منصوب على الصرف عن قوله (يعذبهم الله) و(يخزهم)[2]. وفي المثال (40 أ) لا تنقطع أجزاء القول، فترتب عن ذلك أن تم نصب الفعل «يضيقَ» باعتباره معطوفا على «أن يكذبوني» المنصوبة لئلا يقع الفصل بين المنسوق عليه

(1) أبو بكر بن الأنباري (1971)، ج. 2، ص. 599.
(2) نفسه، ص. 692-691.

والمنسـوق[1]. وبذلك يكون المعنى كما يلي: إني أخاف أن يكذبوني، وأخاف أن يضيق صدري، ولا ينطلق لساني.

وأما في المقابل، فإن المثال (38ب) قد قُطع إلى طرفين بسبب الوقف الذي غير بنية القول معدلاً العلاقات النحوية التي شكلها الوصل ليؤسس لنفسه علاقات أخـرى. فـكان مـن مفعولـه أن أدرج الوقـف بعد «معهم» ليسـند إلى «فأفوز» وظيفة نـحوية جديدة هي الاسـتئناف، فيصير المعنى كالآتي: يا ليتني كنت معهم وفوزي فـوز عظيـم فـي ذلـك الآن. وفـي هـذا البـاب يقـول ابن الأنبـا ري: «وقد روي عن بعض القراء (فأفوزُ) بالرفع، فله في هذا مذهبان: إن شـاء قال: رفعته على معنى «ياليتنـي أكـون فأفـوز، لأن الماضـي فـي التمني بمنزلة المسـتقبل. وذلك أن الرجل لا يتمنـى مـا كان، إنمـا يتمنـى مـا لـم يكـن، فعلـى هذا المذهب لا يتم الوقف أيضا على (كنت معهم) لأن (فأفوز) نسق. والوجه الثاني أن يكون (فأفوز) مرفوعا على الاستئناف. فعلى هذا المذهب يحسن الوقف على (كنت معهم) ولا يتم لأن الفاء تتصل بما قبلها»[2]. وفي المثال (39ب) يتم فصل القول إلى جزءين بسبب الوقف الذي يقع على «قلوبهم»، فيتسبب إدراج هذا الوقف في رفع "يتوب" باعتباره يشكل جملة استئنافية. وقد اعتبر ابن الأنباري (ويذهب غيظ قلوبهم) وقفا حسنا ثم يُبتدأ بـ (ويتـوب اللـه) بالرفـع[3]. وفـي المثـال (40ب) يُـدرَج الحيز الوقفي مباشـرة بعد «يكذبونـي»، الشـيء الـذي يـؤدي إلـى رفع الفعل «يضيق» على الاسـتئناف، فيكون المعنـى: إنـي أخـاف يكذبونـي، ومـن أجـل ذلك يضيق صدري ولا ينطلق لسـاني. وهكذا فمن رفع (ويضيق صدري) وقف على (يكذبوني) وابتدأ (ويضيق صدري)[4]؛ إلا أن للفـراء رأيـا آخـر مفـاده أن مـن رفـع (يضيـقُ) جعله نسـقا على (أخاف) كأنه قال: إني أخاف تكذيبهم ويضيق منه صدري. فعلى هذا المذهب لا يحسن الوقف على (تكذبوني)[5].

من الواضح، إذن، أنه يتم إسناد وظيفة تركيبية لكلمة لم تكن لها فيتغير موقعها

---

(1) نفسه، ص. 812.
(2) نفسه، ص. 600-599.
(3) نفسه، ص. 691.
(4) نفسه، ص. 812.
(5) نفسه، ص. 813.

النحوي بغض النظر عن طبيعة المقولة النحوية الأساسية التي كانت تنتمي إليها قبل إدراج الوقف. وبتغيير المواقع تتغير الوظائف ويتمايز التركيبان (الخالي من الوقف والمتضمن له). وكأن إدراج الوقف يقيد التركيب ويوجهه، وعدم إدراجه يحرره.

لنفحص المثالين التاليين:

(41) أ- قل أؤنبئكم بخير من ذلكم للذين اتقوا عند ربهم جناتٍ تجري من تحتها الأنهار (سورة آل عمران15).

ب- قل أؤنبئكم بخير من ذلكم. للذين اتقوا عند ربهم جناتُ تجري من تحتها الأنهار.

يجسد المثال (41أ) الوصل التركيبي الذي يعقد تلازما وثيقا بين العناصر الموصولة التي يتعذر الفصل بينها في أي موضع من المواضع، فتكون كلمة «جنات»، تبعا لذلك، مجرورة على اعتبار أنها بدل من كلمة «بخير» وتوصل بكلمة «من ذلكم». وقد ذكر العكبري أن في قراءة «جناتٍ» بكسر التاء وجهين «أحدهما: هو مجرور بدل من خير، فيكون «للذين اتقوا» على هذا صفة لخير. والثاني: أن يكون منصوبا على إضمار أعني، أوبدل من موضع بخير»[1]. أما المثال (41 ب) فهو يجسد قطعا يتخلل هذا الكلام ويقع بعد «ذلكم» فينشطر الكلام إلى طرفين، وبذلك ترفع كلمة «جنات» باعتبارها مبتدأ مؤخرا وباعتبار «للذين» جارا ومجرورا وشبه الجملة خبرا مقدما، فتكون الكلمة التي تعقب الوقف خبرا مقدما يشكل المبتدأ الذي يليه جملة اسمية. وقد ذكر ابن الأنباري أن الوقف على (بخير من ذلكم) حسن ثم تبتدئ (للذين اتقوا عند ربهم جنات) فترفع (الجنات) باللام[2]. أما العكبري فيرى أنه يجوز أن يكون الرفع على خبر مبتدإ محذوف، أي هو جنات[3].

وإذا تأملنا الأمثلة التالية تأكد لنا، مرة أخرى هذا الذي نذهب إليه:

(42) أ- يابني ادم لقد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوءاتكم وريشا ولباسَ التقوى. ذلك خير.(سورة الأعراف الآية 26).

---

(1) (1987)، ج. 1، ص. 246.

(2) أبو بكر بن الأنباري (1971)، ج. 2، ص. 571.

(3) (1987)، ج. 1، ص. 246.

ب- يابني ادم لقد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوءاتكم وريشا. ولباسُ التقوى ذلك خير.

(43) أ- ذلك عيسى بن مريم قول الحق الذي فيه يمترون. (سورة مريم الاية34)

ب- ذلك عيسى بن مريم. قول الحق الذي فيه يمترون.

(44) أ- إنما بغيكم على أنفسكم متاعُ الحياة الدنيا. (سورة يونس23)

ب- إنما بغيكم على أنفسكم. متاعَ الحياة الدنيا

فالوصل يسمح بتوزيع الوظائف التركيبية غير تلك التي تنشأ بمجرد ما يتم إدراج الوقف. فالكلمات «ولباسَ» (42 أ) و«قول» (43 أ) و«متاع» (44 أ) أسندت إلى كل واحدة منها، على التوالي، الوظائف النحوية التالية: فكلمة «لباس» معطوفة على «ريشا» الذي هو نعت أو بدل من «لباس». وكان ابن الأنباري قد أورد أن أبا جعفر وشيبة ونافعا والكسائي يقرأون: (ولباس التقوى) بالنصب، فعلى هذه القراءة لا يحسن الوقف على «الريش» لأن اللباس منسوق على قوله: (قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوءاتكم) (ولباس التقوى). والوقف على قوله: (ذلك خير) حسن[1]؛ وكلمة «قول» نعت لـ «عيسى» أو بدل منه، أو أنه خبر لمبتدإ محذوف تقديره «هذا الكلام». فمن قرأ: (قولُ الحق) بالرفع لم يقف على (ابن مريم) لأن (قول الحق) نعت لـ (عيسى)[2] أو خبر ثان، وقيل هو خبر مبتدإ محذوف، وقيل: عيسى عليه السلام بدل أو عطف بيان، و«قول الحق» الخبر[3]. وكلمة «متاع» ترفع من وجهين: أحدهما أن يكون مرفوعا بإضمار «ذلك متاع الحياة الدنيا» وتكون (على) رافعة لـ (البغي) فيحسن أن تقف على (أنفسكم). والوجه الآخر أن ترفع البغي بـ (المتاع) فلا يحسن الوقف على (أنفسكم)[4]؛ وقد رأى العكبري أن «(بغيكم) مبتدأ. وفي الخبر وجهان: أحدهما «على أنفسكم»، و«على» متعلقة بمحذوف؛ أي كائن؛ لا بالمصدر؛ لأن الخبر لا يتعلق بالمبتدإ. ف «متاع» على هذا خبر مبتدإ محذوف؛ أي هو متاع، أو خبر بعد خبر. والثاني، أن الخبر «متاع»، و«على أنفسكم» متعلق

(1) أبو بكر بن الأنباري (1971)، ج. 2، ص. 653–652.
(2) نفسه، ص. 763.
(3) العكبري (1987)، ج. 2، ص. 874.
(4) أبو بكر بن الأنباري (1971)، ج. 2، ص. 705.

بالمصـدر»[1]. وقـد ترتبـت عـن هذه العلاقـات النحوية المعاني التالية: أنزلنا عليهم لباسا وريشا ولباس التقوى يواري سوءاتهم بالنسبة لـ(42 أ)؛ ذلك عيسى بن مريم المتصف بكونه قول الحق الذي فيه يمترون بالنسبة لـ (43 أ)؛ البغي متاع الحياة الدنيا لأن عقوبته يعجل لصاحبها في الدنيا بالنسبة لـ (44 أ).

أما في حالة إدراج الوقف بعد الكلمات التالية: «وريشا» في (42ب)؛ و«مريم» في (43ب)؛ و«أنفسكم» في (44 ب)؛ فإن الكلمات التي تعقب هذه تفك علاقاتها التركيبيـة مـع تلـك التـي وقـع بعدها الوقف، فتتغير، تبعـا لذلك، علاقاتها ووظائفها النحويـة: ففـي (42ب) ترفـع «لبـاسُ» باعتبارهـا وما يليها جملة استئنافية، فقد كان مجاهـد وابـن كثيـر وعاصـم والأعمـش وأبو عمرو وحمزة يقـرأون (لباسُ التقوى) بالرفـع. فعلـى هـذه القـراءة يحسـن الوقـف على «الريش» ويتم الابتداء بـ (ولباسُ التقـوى) وترفـع «اللبـاس» بـــ (خيـر) و«خيرا» بـه، وتجعل (ذلك) تابعا لـ «اللباس» فَـ «لباس التقوى» تُقرأ بالرفع على الابتداء[2]. فيكون المعنى: يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسا وريشا يواري سوءاتكم، وأما لباس التقوى فهو خير لصاحبه عند الله مما خلق له من لباس الثياب والرياش مما يتجمل به؛ وفي (43 ب) تنصب «قولَ» باعتبارها إما منصوبة على المصدر (أي مصدر مفعول مطلق لفعل محذوف) كأنه قال أقول قولا حقا؛ ومن قرأ: (قولَ الحق) نصبه على وجهين: أحدهما أن ينصب على المصـدر كأنـه قـال: « أقـول قـولا حقـا». والوجـه الآخر أن ينصبـه على خبر (ذلك) ويجعل (ذلك) في مذهب «كان» ... فمن الوجه الأول يحسن الوقف عليه للمضطر. ومن الوجه الثاني لا يحسن الوقف عليه، أعني: على ابن مريم. كما لا يحسن الوقف على اسم كان دون الخبر[3]. أما العكبري فقد ذكر أنه ينصب على المصـدر، أي أقـول قـول الحـق. وقيـل: هـو حال من عيسـى. وقيـل: التقدير: أعني قول الحق[4]. وفي (44 ب) تنصب «متاعَ»، فعلى هذا «على أنفسكم» خبر المبتدإ، و«متاع» منصـوب علـى المصـدر؛ أي يمتعكـم بذلـك متـاع. وقيل: هـو مفعول به، والعامل فيه بغيكم، ويكون البغي هنا بمعنى الطلب؛ أي طلبكم على أنفسكم متاع

(1) (1987)، ج. 2، ص. 670.
(2) ابو بكر بن الأنباري (1971)، ج. 2، ص. 652، وانظر العكبري (1987)، ج. 1، ص. 562.
(3) ابو بكر بن الأنباري (1971)، ج. 2، ص. 764.
(4) (1987)، ج. 2، ص. 874.

الحياة الدنيا؛ فعلى هذا «على أنفسكم» ليس بخبر؛ لأن المصدر لا يعمل فيما بعد خبره؛ بل «على أنفسكم» متعلق بالمصدر، والخبر محذوف؛ تقديره: طلبكم متاع الحياة الدنيا ضلال[1]. ومن نصب «المتاع» حسن له الوقف (على أنفسكم) وليس كحسن الوجه الأول في الرفع[2].

وإذا انتقلنا الآن إلى تحليل هذه الأمثلة:

45 أ- فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوبَ. (سورة هود الآية 71)

ب- فبشرناها بإسحاق. ومن وراء إسحاق يعقوبُ.

ج- فبشرناها بإسحاق. ومن وراء إسحاق يعقوبَ.

سنلاحظ أن الوصل التركيبي يخلق علاقات تركيبية تكون فيها كلمة «يعقوب» على وجه الخصوص، مفعولا به لـ «بشرناها» وذلك في (45أ)، لأنه معطوف على معطوف على موضع «بإسحاق». ومن قرأه بالنصب كان الاختيار أن يقف على آخر الآية[3]. إلا أننا حين نعمد إلى إدراج الوقف بعد كلمة «بإسحاق»، فإن كلمة «يعقوب» تفك ارتباطها بما سبقها فترفع أو تنصب: ترفع في (45ب) على أنها مبتدأ، وما قبله الخبر؛ أو على أنها مرفوع بالظرف[4]؛ ومن رفعه وقف على (فبشرناها بإسحاق) وابتدأ: (ومن وراء إسحاق يعقوب) فرفعه بـ (من)[5]؛ وتنصب، في (45 ج)، بفعل محذوف دل عليه الكلام، تقديره: ووهبنا له من وراء إسحاق يعقوب[6]؛ ويجوز أن يوقف على (إسحاق) ثم يبتدأ بـ (ومن وراء إسحاق يعقوب) على معنى «وهبنا لها يعقوب»[7].

إن لإدراج الوقف، إذن، مفعولا مركبا ومتعددا بحسب الموضع الذي ورد فيه والعلاقات التي أصبحت له مع باقي المكونات. وقف يتحكم في البناء التركيبي ويوجهه ويضبط القول على مختلف مستويات التحليل اللغوي. إن نسيج التراكيب لا يفلت من تأثير الوقف فيه.

(1) نفسه، ص. 670.
(2) أبو بكر بن الأنباري (1971)، ج. 2، ص. 705.
(3) نفسه، ص. 715، وانظر العكبري (1987)، ج. 2، ص. 707.
(4) العكبري (1987)، ج. 2، ص. 707-706.
(5) أبو بكر بن الأنباري (1971)، ج. 2، ص. 715.
(6) العكبري (1987)، ج. 2، ص. 707
(7) أبو بكر بن الأنباري (1971)، ج. 2، ص. 716-715

لنلاحظ، مرة أخرى، المثالين أسفله:

(46) أ- فلا رفثَ ولا فسوقَ ولا جدالَ في الحج. (سورة البقرة:197)

ب- فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالٌ في الحج.

ج- فلا رفثٌ ولا فسوقٌ. ولا جدالَ في الحج.

لو أننا تأملنا المثالين (46أ) و(46ب) لتبين لنا أن مكوناتهما موصولة، ولاكتشفنا أن هناك إمكانيتين لتلك المكونات في العلاقات التركيبية المسندة إليهما. فقد تكون «لا» نافية للجنس وتكون كل من «رفث» و«فسوق» و«جدال» أسماء لها، و« في الحج» خبر «لا» الأولى. وتكون «لا» مكررة للتوكيد في المعنى، والخبر «في الحج». ويجوز أن تكون «لا» المكررة مستأنفة، فيكون «في الحج» خبر «لا جدال»؛ وخبر«لا» الأولى والثانية محذوف؛ أي فلا رفث في الحج، ولا فسوق في الحج، واستغنى على ذلك بخبر الأخيرة[1]. ومن نصبهن كلهن وقف على (الحج) ولم يقف على (لا) ولا على مابعدها[2]، كما هو الحال في (46أ). وتقرأ بالرفع فيهن على أن تكون «لا» غير عاملة، ويكون مابعدها مبتدأ وخبر. ويجوز أن تكون «لا» عاملة عمل «ليس»؛ فيكون «في الحج» في موضع نصب[3]. ومن رفعهن كلهن، قال ابن سعدان: يصلح الوقف على (لا) إذا رفعت ما بعدها، وإنما يجوز هذا للمضطر. والوقف على (في الحج)[4]، كما هو عليه الحال في (46 ب). أما إذا أدرجنا الوقف بعد كلمة «فسوق» كما هو الحال في (46 ج) تكونت لنا علاقات إسنادية مغايرة: فـ«لا» الأولى والثانية نافيتان تعملان عمل «ليس»، أما «لا» الأخيرة والواقعة بعد الوقف فهي «لا» نافية للجنس، لذلك كان «جدال» اسمها وهو مبني على الفتح في محل نصب. ومن نصب (ولا جدالَ في الحج) ورفع ما قبله وقف على (فلا رفث ولا فسوق) ابتدأ (ولا جدال في الحج) على معنى «ولا شك في الحج أنه واجب في ذي الحجة»[5].

أما إذا قارنا بين المثالين (47 أ) و(48 أ) والمثالين (47 ب) و(48ب):

(1) العكبري (1987)، ج. 1، ص. 161

(2) أبو بكر بن الأنباري (1971)، ج. 1، ص. 546.

(3) العكبري (1987)، ج. 1، ص. 161

(4) أبو بكر بن الأنباري (1971)، ج. 1، ص. 546.

(5) نفسه، ص. 546.

(47) أ- أن سلام عليكم لم يدخلوها وهم يَطْمَعُون. (سورة الأعراف، الآية 46).

ب- أن سلام عليكم لم يدخلوها. وهم يطمعون.

(48) أ- والله بكل شيء عليم في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه.(سورة النور، الآيتان 35-36).

ب- بكل شيء عليم. في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه.

لنلاحظ أن الوصل التركيبي يفضي إلى تركيب مخصوص يولد معنى محددا في (47أ) و(48أ). فالوَاو في «وهم يطمعون» واو الحال و«هم» مبتدأ، و«يطمعون» جملة فعلية في موضع خبر المبتدأ، والمبتدأ وخبره في موضع نصب على الحال من الضمير المرفوع في (يدخلوها) ومعناه أنهم يئسوا من الدخول فلم يكن لهم طمع فيه ولكنهم دخلوا وهم على يأس من ذلك...[1]. وإذن الجملة الثانية «حال» والجملة الأولى «ذات الحال». أما «في بيوت» فهي شبه جملة متعلقة بما قبلها... فيكون المعنى: مثل نوره كمشكاة في بيوت أذن الله أن ترفع...[2]. أما حينما ندرج الوقف بعد «يدخلوها» في (47 ب) فإن الواو تصبح استئنافية وتكون الجملة، إذن، مستأنفة، أي «وهم يطمعون في دخولها»[3]. وحينما ندرجه بعد «عليم» في (48 ب) (ويكون الوقف وقفا كافيا) تكون «في بيوت» شبه جملة متعلقة بـ«يسبح» الواردة فيما بعد، ويكون المعنى: يسبح لله رجال في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه بالغدو والآصال.

وإذا نحن حللنا المثالين التاليين:

(49) أ- فلما وضعتها قالت: ربي إني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت. (سورة آل عمران، الآية 36).

ب - فلما وضعتها قالت: ربي إني وضعتها أنثى. والله أعلم بما وضعت.

إذا تأملنا (49 أ) تأكدنا أن الكلام مسند لضمير المتكلم، ويكون المعنى:

---

(1) أبو البركات بن الأنباري (1980)، ج. 1، ص. 362.

(2) أبو بكر بن الأنباري (1971)، ج. 2، ص. 797.

(3) نفسه، ص. 655.

قالت: ربي إني وضعتها أنثى وأنت تعلم بما وضعت، فهو كالتسبيح[1]. أما (49

ب) فهو مثال فاصل وقاطع، فمنذ أن تم إدراج الوقف استبدلت العلاقات التركيبية

السابقة بعلاقات جديدة، فسارت التاء في «وضعت» تعود على أم مريم، ثم يتم

الانتقال إلى ضمير الغيبة فكان الوقف مُعلِما بضمير الغيبة هذا، فيكون المعنى:

يا ربي إني وضعتها أنثى (مخاطبة الله) فرد الله: والله أعلم بامر ما وضعته[2].

وإذا عدنا إلى باب نحوي آخر، وهو باب كسر همزة إن، لاتضح لنا، مرة أخرى، كيف أن للوقف دوره في كسر هذه الهمزة. لنتأمل في الأمثلة التالية:

(50) أ- اِلزم زيدا. إنه فاضل.

ب - والله يعلم. إنك لرسوله. (سورة المنافقين، الآية1).

من الأكيد أن همزة إن لن تكسر إذا كان الكلام موصولا، ولم يسبقها فصل ووقف. يقول خالد الأزهري: «فقولك إنه فاضل كلام مستأنف وقع علة لما تقدمه»[3]. فقد كسرت الهمزة هنا وإن لم تأت في أول كلام المتكلم، بل أتت في وسطه. لكن الأمر يتعلق بابتداء كلام آخر. وهكذا، يكون الوقف وراء توزيع هذه الوظائف والمواقع النحوية.

هكذا، نتمكن، من خلال تحليلنا هذا، من الوقوف على الاستنتاجات التالية:

1. بدون وقف، تنسج الكلمات فيما بينها علاقات نحوية مخصوصة وتسند إليها وظائف معينة. وقد يكون التركيب، بمفرده، هو المؤسس لهذه العلاقات والواضع لهذه الوظائف.

2. حال الوقف يتكسر ذاك البناء التركيبي ويتخلخل لتعقد الوحدات صلات من طبيعة أخرى مغايرة للصلات التي كانت قائمة في التركيب «الأصلي».

3. الوقف هو الواضع لهذه العلاقات الجديدة والضابط لتجاورها وتماسكها الجديدين، أو أنه باعث للتركيب على نسخ علاقات وتعويضها بأخرى.

4. تأسيس العلاقات التركيبية لا يعهد به إلى التركيب دائما، بل يُعهد به إلى الوقف

---

(1) الفارسي (1983)، ج. 2، ص. 354.

(2) مكي القيسي (1988)، ج. 1، ص. 340.

(3) (د.ت)، ج. 1، ص. 215.

الذي يقوم به بتوسط التركيب.

وقد بدا أن تراثنا المتصل بإعراب القرآن قد كان معينا لنا، باعتباره مادة خاما، في التدليل على فرضيتنا وتأكيدها، والتي لا نشك في أنها قد تأكدت، بهذه الحجة، وانتصبت حقيقة ماثلة أمام الإبصار والبصائر. وتقضي هذه الفرضية، في نهاية الأمر، بإلغاء الوقف لعلاقات تركيبية واستعماله التركيب لبناء علاقات أخرى تنسجم والترتيب الجديد الذي أحدثه.

2.1.4 الوقف كعامل إيقاعي في اللغة العربية

نحاول، في هذا القسم، أن نعرض بعض الأمثلة التي يعرض فيها الوقف سلطته الإيقاعية. وستكوِّن أمثلةٌ من القرآن والشعر نسيج الأمثلة التي سنعتمدها في البرهنة على التنظيم الإيقاعي وهيمنته على مستويات التنظيم الأخرى. وسنعمل، في البداية، على المزيد من كشف علاقة الفاصلة بالإيقاع، وعلاقة كل ذلك بالوقف. ونعتقد أن اختيارنا «الفاصلة» سيجلو لنا الكثير من الأمور حتى في ما يتصل بالكلام العادي.

لقد سبق لنا أن حاولنا ربط الفاصلة بالوقف في مظهره الإيقاعي في الفصلين السابقين من هذا الكتاب. وبودنا الآن أن نركز حديثنا على بعض الجوانب ذات الصلة بتنظيم الوقف للأقوال مهما كانت طبيعتها ومهما كان جنسها. إن الفاصلة، إذن، عبارة عن حروف متشاكلة تكون في مقاطع الكلام أو في المواضع التي يفصل فيها الكلام عن بعضه البعض (وقد أطلق عليها أيضا رأس الآية)، لذا عدت قرينة السجعة في النثر وقافية البيت في القصيدة. وبذلك، رُبطت الفاصلة بالوقف. فهي «تقع عند الاستراحة في الخطاب لتحسين الكلام بها»[1]، وهي «الكلام المنفصل عما بعده»[2]، لأن «الفواصل بمنزلة القوافي في أنها مواضع وقوف، كما أن أواخر البيوت كذلك»[3]، إلا أنهم اعتبروا الوقف عليها إما جائزا ما لم يفسد المعنى، وإما السكت بلا تنفس هو الذي يلازمها[4]. وإما يرجّح الوقف عليها وإن تعلقت بما

(1) الزركشي (1972)، ج.1 ص. 54.

(2) القسطلاني (1972)، ج.1، ص. 265.

(3) الفارسي (1983)، ج. 1، ص. 288.

(4) انظر محمد سالم محيسن (1992)، ص. 58 – 59.

بعدها[1]. ويذكر أن الوقف على الفاصلة يكون بغاية «إعلام الفواصل» وبيانها[2]، أو للتعريف بها[3]، أو لتبيين رؤوس الآي للمستمعين[4]، أو للترتيل[5]. بل لأنهم يذكرون أن «مبنى الفواصل على الوقف؛ ولهذا شاع مقابلة المرفوع بالمجرور وبالعكس، وكذا المفتوح والمنصوب غير المنون»[6].

لنتأمل في المثالين التاليين:

(51) والطور. وكتاب مسطور. في رق منشور. والبيت المعمور. والسقف المرفوع. والبحر المسجور. إن عذاب ربك لواقع. ما له من دافع. يوم تمور السماء مورا. وتسير الجبال سيرا. فويل يومئذ للمكذبين. الذين هم في خوض يلعبون. (سورة الطور، الآيات 1 - 12).

(52) ولهم عذاب واصب. إلا من خطف الخطفة فأتبعه شهاب ثاقب. فاستفتهم أهُمُ أشد خلقا أم من خلقنا. إنا خلقناهم من طين لازب.(سورة الصافات، الآيات 9-11)

تمزج هذه الأمثلة، بهدف خلق توازنها الإيقاعي، بين عدة عمليات تبني الوقف وتؤسسه وتبحث له عن وسائل تعززه. فإذا كان المثال (51) يوظف لذلك حذف المصوت الأخير فقط، فإن المثال (52) يوظف، من جهته، حذف المصوت الأخير وقلب التنوين المنصوب (ألف المد والنون الساكنة) ألف مد. فكان أن تماثلت بعض الحروف الموقوف عليها. وتماثلت المقاطع. ففي المثال (51) تعاقبت المقاطع التالية: ص مص مص ص، وص مص ص، وص مص مص؛ وفي المثال (52) تكرر المقطع ص مص ص. وكلها مقاطع ثقيلة يتساوى فيها تطريزيا ص مص مص وص مص ص. وعلى مستوى آخر، قوبلت الحركات الإعرابية المختلفة فيما بينها ووُقِفَ عليها بالسكون فكان أن حُقِّق ذلك التماثل الذي يساهم بدوره في إحداث التوازن بين نهايات هذه الأقوال. إن التشديد يقع، على وجه الخصوص، على هذه

(1) الزركشي (1972)، ج. 1، ص. 350.
(2) القسطلاني (1972)، ج. 1، ص. 253.
(3) الجعبري نقلا عن القسطلاني (1972)، ج. 1، ص. 253.
(4) التربوشتي نقلا عن القسطلاني (1972)، ج. 1، ص. 254.
(5) الزركشي (1972)، ج. 1، ص. 368.
(6) نفسه، ص. 69.

الأواخر وكأن الفاصلة تنظُم كل الكلمات التي تنتظم معها في نفس الجملة، بل كأنها التناغم الوحيد في الجملة حتى إنه يمكن القول بأننا لا نسمع إلا الكلمة الأخيرة أو الصوت الأخير. إن الوقف عبارة عن إعلام سمعي قوي بنهاية الدورة الإيقاعية التي تكونها هنا الفاصلة. ولا شك أن هذه العناصر التطريزية (تماثل الأصوات وتماثل المقاطع، طول الأصوات وطول المقاطع، استمرار الكلام وقطعه، التشديد الإبرازي للمقطع الموقوف عليه بالنظر إلى المقاطع الضعيفة، الربط بين الكلام والصمت. تماثل مدة الوقوف) تشكل ما يمكن تسميته بإيقاع الوقوف الذي ينسج مع إيقاع الوصل وحدة التباين والتعارض ووحدة الأزمان القوية والأزمان الضعيفة التي تكاد تتعاقب في فواصل زمنية متساوية، حتى صار تركيب الأقوال تابعا لما يمكن تسميته بالإيقاع التركيبي وحتى صار التركيب تركيبا إيقاعيا. إن الوقف يبدو، وهو يركز على نهاية الجملة أو جزء من أجزائها، أنه يؤسس إيقاع الجملة باعتبارها متوالية صوتية. ونكاد نجزم بأن الفاصلة والقافية ونهاية الجملة لا تدرك كل واحدة منها ما لم يعقبها وقف. وفي باب الغاية من الوقف على الفواصل، تتم الإشارة إلى أن «الغرض المجانسة بين القرائن والمزاوجة، ولا يتم ذلك إلا بالوقف»[1]. ومن هذا التجانس، التجانس بين الحروف الموقوف عليها التي إما أن تكون متماثلة أو متقاربة، كما أن هذه الفواصل قد تختم بحروف المد واللين وإلحاق النون وهاء السكت، والحكمة من ذلك «وجود التمكن من التطريب» على حد تعبير السيوطي في ما أشرنا إليه من كلامه في الفصل السابق. ولا يقتصر أمر التجانس على الأصوات التي تختم بها الفواصل، وإنما يتعداه إلى :

- اتفاق الكلمتين أو الكلمات في الوزن وحروف السجع (وهو ما يسمى بالمتوازي)؛
- اتفاق في حروف السجع لا في الوزن (وهو المسمى بالمطرَّف)؛
- مراعاة الوزن فقط (وهو ما يسمى بالمتوازن).

وقد تحدثوا أيضا عن مدة الفواصل القرينة التي قسموها إلى قصيرة وطويلة ومتوسطة[2]. فلننظر في الأمثلة التالية:

(1) نفسه، ص. 71.
(2) انظر ما أوردناه في هذا الموضوع في الفصل السابق.

(53) تظنون بالله الظنونا.أطعنا الرسـولا. فأضلوا السبيلا.(سورة الأحزاب، الآيات 10 ،66- 67)

(54) كلا إنهـا لظـى. نزاعـة للشـوى. تدعـو مـن أدبر وتولى. وجمع فأوعى.(سـورة المعارج، الآيات 15 -18)

(55) يـا ليتنـي لـم أوتـي كتابيـه. ولـم أدر مـا حسـابيه. (سورة الحاقـة، الآيتـان 25 -26)

(56) فيها سرر مرفوعة. وأكواب موضوعة. (سورة الغاشية، الآيتان 13-14)

(57) في سدر مخضود. وطلح منضود. وظل ممدود. (سورة الواقعة، الآيات 28- 30)

إن الوقف الذي يواكبه تشديد الصوت الأخير أو المقطع الأخير، والذي يلحق به تغييرا ما بحسب الحرف الموقوف عليه -وهو تغيير مهما اختلفت أشكاله يبقى تغييرا موحدا كما سنبرهن على ذلك في القسم 3.1.4- هو وقف يتوخى من هذه الزاويـة الإتيـان بالقرائـن والنظائـر التـي تتجاوز هذه المرة تلك الأصوات والمقاطع المتجانسـة مـن حيـث بناؤهـا، ليتـم اللجـوء إلى الزيادة في إبـراز الصوت والمقطع الموقـوف عليهمـا والزيـادة فـي جهارتهما وجرسـيتهما وذلـك بإلحاق حروف المد واللين (ألف المد في المثال (53) هروبا من المقاطع المغلقة) أو لإبرازهما بواسطة الهاء في المثال (55) بسبب أنها «حرف تبيين وتصويت» كما أوردنا ذلك عن العرب القدماء في الفصل السـابق، وذلك لأنها عبارة عن نَفَس فهي تضفي على الحرف أو المقطع ما سماه العرب «بالنفخ» مثلما تضفي عليه الزيادة والتمطيط. مثلها في ذلك مثل تلك الصُّوَيْتات والعمليات النطقية الثانوية والتضعيف التي تلحق بالحروف الموقوف عليها. وإذا كانت الإلحاقات تخلق التجانس الصوتي والنظائر المتناغمة (ما سُمي بالتطريب)، فإنها تخلقها في أماكن متناظرة أيضا. بل إن الأمر أكبر من ذلك حينمـا تمـلأ المواقـع الفارغـة بالألفاظ والكلمات والمركبات المتعادلة، كما هو الحال في المثالين (56) و(57) حتى يتحقق للإيقاع عنصر التوازن والتسـاوي الزمني الذي صار يتخلل كل مكونات الجملة.

إن الـكلام المنتهـي بالفواصـل مـن الأنـواع المذكـورة أعـلاه يشـكل وحدات إيقاعيـة متجانسـة باطـراد فـي أزمنـة متسـاوية. وهـذا هـو ما سـماه العرب بـ«إيقاع

المناسبة بين الفواصل»، وهو الذي قال عنه الزركشي: «واعلم إن إيقاع المناسبة في مقاطع الفواصل متأكد جدا، ومؤثر في **اعتدال نسق الكلام** وحسن موقعه من النفس تأثيرا عظيما»[1]، وهو الذي قال عنه الشيخ شمس الدين بن الصائغ الحنفي: «اعلم أن المناسبة أمر مطلوب في العربية...»[2]، والذي يقول عنه الرافعي: «وما هذه الفواصل التي تنتهي بها آيات القران إلا صور تامة للأبعاد التي تنتهي بها جمل الموسيقى...»[3]؛ والذي قال عنه الجندي: «ما هذه الفواصل التي تنتهي بها آيات القرآن إلا صورتان للأبعاد التي تنتهي بها جمل الموسيقى، وهي متفقة مع آياتها في قرار الصوت اتفاقا عجيبا، يلائم نوع الصوت والوجه الذي يساق عليه بما ليس وراءه في العجب مذهب. ونراها أكثر ما تنتهي بالميم والنون وهما الحرفان الطبيعيان في الموسيقى نفسها، أو بالمد وهو كذلك طبيعي في القرار. فإن لم تنته بواحد من هذه كأن انتهت بسكون حرف من الحروف الأخرى كان ذلك متابعة لصوت الجملة، وتقطيع كلماتها، ومناسبة للون المنطق بما هو أشبه به وأليق بموضعه. وعلى ذلك لا يكون أكثر ما أنت واجده إلا في الجمل القصار، ولا يكون إلا بحرف قوي يستتبع القلقلة أو الصفير أو نحوهما مما هو ضروب أخرى من النظم الموسيقي»[4]. وبذلك نتنهي مع القسطلاني إلى القول «فدار أمر الفاصلة على المناسبة والاستقلال والموازاة، والوصل على المباينة والتعلق والتفاوت»[5]، ومع الأشموني إلى تأكيد أنه «ينبغي للقارئ أن يراعي في الوقف الازدواج والمعادل والقرائن والنظائر. قال ابن نصير النحوي: فلا يوقف على الأول دون أن يأتي بالمعادل الثاني، ولأنه به يوجد التمام وينقطع تعلقه بما بعده لفظا [...] والأولى الفصل والقطع بين الفريقين، ولا يخلط أحدهما مع الآخر، بل يقف على الأول، ثم يبتدئ بالثاني[6].

إن الفاصلة تنبه على أن الأمر يتعلق بالإيقاع المتعدد الأبعاد والذي يبدأ من تشاكل الأصوات وتجانسها تماثلا أو تقاربا، وإذن، تناسبها لتصبح

(1) الزركشي (1972)، ج. 1، ص. 60. التشديد منا.
(2) نقلا عن السيوطي، (1967)، ج. 3، ص. 292.
(3) (د. ت)، ص. 116.
(4) (د.ت)، ص. 185.
(5) (1972)، ج. 1، ص. 275.
(6) (1973)، ص. 19.

المجانسة، بعد ذلك، مجانسة أعم وأشمل أي بين المقاطع، وبين المقولات الصرفية، وبين الأجزاء التركيبية عددا وترتيبا، فتتساوى بذلك الأقوال ويعتدل نسق الكلام ويتناسب، وكأن الجمل اللفظية جمل موسيقية تتعاقب وتنفصل بينها تلك الفواصل المتشاكلة أصواتها علامة على فصل الكلام عن بعضه البعض، وتزيينا له وتحسينا بذلك التشاكل وذلك الوزن وإلحاق الأصوات الجهيرة النغمية بالفواصل ليكون للوقف عليها أثر التطريب والتأثير العظيم، وليصير الوقف عاملا أساسيا من عوامل البروز الذي يلحق بالكلمة الأخيرة. فالألف تزاد لتناسب نهايات الفواصل، والهاء عدلت مقاطعها. ومعنى هذا الكلام أن الوقف يجعل صوت المقطع الأخير، إن لم نقل الكلمة الأخيرة، متمكنا وقويا. وبهذا المعنى نفهم ما ذكره العرب القدامى من توفية صوت الحرف الموقوف عليه وتتميمه وتمكين جرسه، وإلحاق صويت به أو نفخ أو حرف من حروف القلقلة أو إشمام. ولهذا السبب اعتبر العرب القدماء ذلك الصويت صفة تلازم الحروف في حالة الوقف. وكأن ذلك هو الزمن القوي في الموسيقى. فبالوقف، إذن، تظهر الفواصل وتبرز وتتقوى وتصعد (يظهر المقطع الختامي ويبرز ويتقوى) حتى إنه قد يكون بإمكاننا القول بأن الوقف قد صار ملمحا للفاصلة لا ينفك عنها ولا تكاد تنفك عنه. فنهاية الكلام تكون بالبروز والتقوية والصعود مثلما تكون بداية الكلام بالبروز والتقوية والصعود، ويُلتَمس لذلك جنس من الأصوات يزجي الصوت ويمكن الجرس. هكذا يستكمل الإيقاع، الذي اعتبر أمرا متأكدا جدا وأمرا مطلوبا، عناصره وينظم القول باعتباره متناسبا (متوازيا) في تعارض مع المباينة ومستقلا في تعارض مع التعلق ومتفاوتا في تعارض مع الموازاة. فالإيقاع يتطلب، إذن، مجموعة من الأبعاد المتساوية في الزمن المُسَنَّنَة encoded في هرمية متزامنة ومن مجموعة من المقادير المتناسبة الأطراف المتقاربة في كمية الألفاظ والأصوات. وبذلك يكون الوقف معلما لحدود المجموعات الإيقاعية التي تبتدئ بالزمن القوي أو بالنبضة القوية وتنتهي بالزمن القوي أو بالنبضة القوية. وهذا الأمر الذي قلناه عن الفاصلة يصدق على الكلام المسجوع والكلام الشعري والكلام العادي. ولا يضر أمر خرق هذا المطلوب الإيقاعَ في شيء لأن التماثل لا ينبغي أن يكون مطلقا لأن فيه نفيا للإيقاع وتدشينا للرتابة. فخرق

الإيقـاع مـن صميـم الإيقـاع «لأنـه لا يحسـن فـي الكلام جميعا أن يكون مستمرا علـى نمـط واحـد لمـا فيـه مـن التكلـف ولما في الطبع مـن الملل عليه»[1]. ولعل مـن الأمـور الهامـة فـي هـذا الصدد هو أن التعادل والمناسـبة لا تحققها الكلمات فحسب، بل تحققها بنفس القدر ونفس الأهمية تلك الوقوف التي يبدو أنها تتعلق ببعضهـا البعـض، إذ يكمـل الوقـف الثانـي الوقـف الأول ويتممـه وهـذا ما يدفعنا إلى القول بأن للوقوف نسـيجها الخاص بها وبنيتها الإيقاعية. وتلك مسـألة في غاية الأهمية سـنعود إليها أسـفله.

لقـد قلنـا بـأن الوقـف يبـرز المقطـع الأخير والصوت الأخيـر، وكان دليلنا في ذلـك هـو الـكلام المطـول عنـد العرب القدماء عـن الصويت والنفخ، وكلامهم عن الإشـمام والـروم والمـد والتضعيـف. إننـا نعتبر هذه الأمـور التي يتم الوقوف عليها وسـائل تطريزيـة الغايـة منهـا تقويـة ذلـك الصامت الأخيـر أو المقطع الأخير. ومن المعلوم أن ذلك المقطع الموقوف عليه، كما أثبتنا ذلك في الفصل السابق، مقطع ثقيل أو أنه مقطع تصيره العمليات الصواتية للوقف ثقيلا. وكان بروكلمان قد اعتبر هذا الذي يتحدث عنه العرب والمرتبط بالوقف «نبر الشدة الختامي»[2].

وبما أن الأمر يتعلق بالتنظيم الإيقاعي، وباعتبار الإيقاع المعيار المُلتَفَت إليه والمُحتفـى بـه أولا، فقـد اسـتوجب خرقـا لقواعـد اللغـة. أو لنقل إن الوقف ليكون على تلك الصفة (مقرونا بتماثل الأصوات وباتفاق أطراف الكلمات الموقوف عليها في الوزن وبتناسـبها وتوازنها) قد عمل على خرق القواعد التركيبية لأن المحتفى به هو الإيقاع وإن كان ذلك على حساب التركيب. ومن هنا أمكننا القول بأن أمر رعاية الفاصلة، أي أمر رعاية الوقف، قد اسـتوجب الإقدام على القيام بتحويلات تركيبية. ولا شك أن لهذه التحويلات وقعا أسلوبيا وإيقاعيا مطلوبا. وقد سبق لنا، في الفصل السابق، أن تعرضنا لهذه الخروق أو الرخص، لكن دون ربطها بالإيقاع. وهي حذف همزة أو حرف اطرادا كما في قوله تعالى:

(58) والليل إذا يَسْرِ. (سورة الفجر، الآية 4)

فقـد حذفـت، مراعـاة للفواصـل، فـي هذا المثال، ياء الفعل على الرغم من أنه

(1) الزركشي (1972)، ج. 1، ص. 60.
(2) (1910)، p. 68

غير مجزوم بسبب غياب الجازم. وفي المثال نلاحظ تأخير ما كان الأصل فيه أن يتقدم:

(59) ثم لا تجدوا لكم علينا به تبيعا. (سورة الإسراء، الآية 69)

فقد توالت المجرورات ليتم تأخير «تبيعا» لأن فواصل الآيات المتصلة بهذه الآية كلها منصوبة منونة، فكان التناسب يفرض تأخر تلك اللفظة. ومن ذلك أيضا قوله تعالى:

(60) خذوه فغلوه. ثم الجحيم صَلوه (.سورة الحاقة، الآيتان 30 - 31)

(61) والتفت الساق بالساق. إلى ربك يومئذ المساق. (سورة القيامة، الآيتان 29-30)

فقد تم تقديم المفعول به (المعمول) على فعله (العامل) في المثال(60)، كما تم تأخير المبتدأ عن الخبر في المثال(61) وذلك صونا للفاصلة وللوقف ولكل عناصر الإيقاع الأخرى. بل إن مراعاة المناسبة قد تعمل على حذف مكون تركيبي ما، مثلما هو واقع في المثال (62) حيث تم حذف مفعول «قلى» ولم يقل «قلاك»:

(62) باسم الله الرحمان الرحيم. والضحى والليل إذا سجى. ما ودعك ربك وما قلى. وللآخرة خير لك من الأولى (سورة الضحى، الآيات 1-4).

فقد قال يحيى العلوي: «والتقدير وما قلاك، لكنه حذف ليطابق ما قبله من الفاصلة»[1]. وبطبيعة الحال، فإن أمر الخرق لا يقتصر على التركيب فقط، بل يتجاوزه ليشمل الدلالة. لنلاحظ المثالين:

(63) أرأيت الذي يكذب بالدين. فذلك الذي يَدُعُّ اليتيم. ولا يحض على طعام المسكين. فويل للمصلين. الذين هم عن صلاتهم ساهون. الذين هم يُراءون. ويمنعون الماعون. (سورة الماعون، الآيات 1-7) .

(64) ألا يظن أولائك أنهم مبعوثون. ليوم عظيم. يوم يقوم الناس لرب العالمين. (سورة المطففين، الآيات 4-6)

فالوقف للفاصلة على «المصلين» في المثال (63) يفضي إلى معنى فاسد، والوقوف على «مبعوثون» في المثال (64) غير لائق، ذلك أن «المصلين» متعلقة

---

(1) (1980)، ج. 1، ص. 303.

بها جملة الصفة الموالية؛ وأن «مبعوثون» متعلقة بما بعدها. ولأن مراعاة الإيقاع تبدو مستحسنة، فإنه يجوز مثل هذا الوقف، إلا أن أمر الإصلاح والتصويب يعهد به إلى ما سماه العرب بالابتداء. فقد قال ابن الجزري: «وأما الابتداء فلا يكون إلا اختياريا لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة فلا يجوز إلا بمستقبل بالمعنى، موف بالمقصود. وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة. ويتفاوت تماما وكفاية وحسنا وقبحا»[1]. وما نحن بصدده ليس بمستقل المعنى، ولذا فالابتداء به قبيح، بل يكون بما قبله. غير أن هناك من يرى أن الابتداء به لا يقبح لأنه رأس آية «يجوز الوقف عليه لأنه رأس آية، وهو سنة، وإن تعلق ما بعده بما قبله»[2]. بل إن هناك من اغتفروا في طول الفواصل والقصص والجمل المعترضة ونحو ذلك وفي حالة جمع القراءات وقراءة التحقيق والترتيل ما لا يغتفر في ذلك. فربما أجيز الوقف والابتداء لبعض ما ذُكِرَ، ولو كان لغير ذلك لم يبح، وهذا الذي يسميه السجاوندي المرخص ضرورة[3]. أما المارغني فيقول: «ومن المقرر أن الفاصلة لا تتحقق إلا بوجود نظيرها في آية أخرى قبلها أو بعدها ولو في الجملة، وذلك النظير يصح الوقف عليه ولو على وجه الحسن فقط»[4]، ثم يضيف: «واعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا أنه وقف على الفواصل ما وقفنا على الحسن، ولو كان رأس آية لوجود التعلق اللفظي مع التعلق المعنوي، فهو رخصة جميلة ونعمة جليلة رخص فيها النبي صلى الله عليه وسلم للقارئين تيسيرا لهم في التلاوة وترغيبا لهم في الترتيل وإحكام القراءة، ففي الوقف على رؤوس الآي مطلقا توسعة وراحة للتالي تغنيه عن وصل الآية الطويلة المتعلق بعضها ببعض، وتغنيه عن أن يقف على الكلمة ثم يعيدها حتى يصل إلى الوقف التام أو الكافي فيقف عنده. وفي الوقف عليها أيضا طلاوة وحسن باهران أكمل وأشرق من القوافي الشعرية والسجع في الجمل النثرية، مع ما في ذلك من التمكن من تحقيق الحروف مخرجا وصفات ومن الترتيل المطلوب شرعا بالكتاب

(1) ابن الجزري شمس الدين، (د.ت)، ج. 1، ص. 230.
(2) الأشموني (1973)، ص. 12.
(3) ابن الجزري شمس الدين، (د.ت)، ج. 1، ص. 236.
(4) (د.ت)، ص. 197.

والسنة وإجماع الأمة[1]. إلى أن يقول: «والتحقيق أنه لا مانع من الوقف على مثل ذلك حيث إنه من الفواصل التي يحسن الوقف عليها[...]، والصفتان بعد «المصلين» مثل الصفتين بعد اسم الجلالة في الفاتحة أعني «الرحمان» و«ملك» اللذين وقفت السنة على ما قبلهما، فكما حسن الوقف على ما في أم القرآن يحسن الوقف على مثل ذلك في غيرها، ومنه هذا الذي في سورة الماعون. ولا قبح في مثل هذا الوقف حيث إن الوقف على «المصلين» لا يمنع من إرادة وملاحظة الصفتين بعده إذ الواقف عازم على إكمال السورة أو الآيات المتعلقة بالموضوع، والسماع منتظر لباقي السورة أو الآيات، فقد حصل غرض كل من التالي والسماع بإكمال الآيات المطلوبة ولو مع الأوقاف الفاصلة التي لا يقع الفصل بها إلا بزمن يتنفس فيه عادة»[2]. والخلاصة هي أن العلماء وإن اختلفوا في مثل هذا الوقف وذلك الابتداء، إلا أنهم، فيما يبدو، يقبلونه، مع ذلك، لما نيه تحسين الكلام ما دام نظيره قائما عليه، ولأن التالي غير منقطع عن الكلام، ولأن السامع يدرك الإيقاع ومتطلباته.

وتأسيسا على ذلك، فقد يصح القول بأن الوقفة الإيقاعية تراعى ويرخص لها على حساب التركيب والدلالة، لكن مع القيام بتصويب واستدراك يتمثلان في ما سموه بحسن الابتداء. وإذا صح هذا الذي أثبتناه صح معه القول بأن الحدود اللفظية (الوقوف) عامل إيقاعي يبني القول وينظمه ويهيكله على كافة المستويات اللغوية. بل إننا نذهب إلى القول، تأسيسا على ما سبق، إلى أن للوقوف نسيجها الخاص وبنيتها الإيقاعية إذ تتعالق الوقوف فيما بينها لأنها تتعلق ببعضها البعض فيتوقف أحدها على الآخر. وهذا من الأمور الهامة التي سنعود إليها أسفله.

وكنا قد أشرنا، في الفصل السابق، إلى أن الحرف الموقوف عليه يتعرض لأثرين إيقاعيين، أولهما: التغيير الطارئ على المصوت الأخير (مصوت الصامت الموقوف عليه)، وثانيهما: التغيير الطارئ على الصامت الموقوف عليه (الإمالة، التفخيم، الترقيق...)، ونؤكد، هنا، أن مرد ذلك كله إلى العناية بخاتمة القول وتفضيلها على سائر مراحله.

(1) نفسه، ص. 199 – 200.
(2) نفسه، ص. 205– 206.

3.1.4. في الوقف وقواعده الصواتية

ليست الغاية من هذا القسم هي تكرار الحديث واجتراره عن العمليات الصواتية التي يتسبب فيها الوقف. بل الغاية هي النظر في صلة هذه القواعد بالنسق الصواتي-الإيقاعي، وفي كيفية تنظيمها. وهنا نطرح على أنفسنا السؤال التالي: أيمكن أن تساعد القواعد الصواتية الوقفية على تنظيم الظواهر الصواتية والكشف عن صلاتها ببعضها البعض؟

إننا نذهب، أولا، إلى القول بأن أحوال الوقف أو العمليات الصواتية المرتبطة به تتشابه فيما بينها في الكثير من الخاصيات، ولعل هذا التشابه يتيح لنا إمكانية استجلاء طبيعة هذه القواعد. لقد انكشف لنا أعلاه كيف أن تلك الأحوال المختلفة تضطلع بمهمة إبراز الصوت الأخير أو المقطع الأخير، وكيف أن الإبراز قد يستعين ببعض الوسائل التي تزيد في إبراز المُبَرَّز ومنها حروف المد واللين والنون والهاء. وهكذا يبدو لنا أن الوقف بالسكون وبالروم وبالإشمام وبالتضعيف وبالإلحاق وبالإبدال (وربما بالنقل) كلها أشكال وأحوال مختلفة تتوخى تحقيق غاية واحدة تتمثل في لفت الانتباه إلى أواخر الجمل أو أجزاء الجمل الموقوف عليها، أي الإعلام بنهاية وحدة إيقاعية. إن تخصيص الحروف الموقوف عليها بالتغيير، إذن، راجع إلى فسح المجال أمام المقومات الإيقاعية وأمام التنظيم الإيقاعي للأقوال. وهذه المواضع التي اعتبرها العرب مواضع «تخفيف» هي مواضع تقوية الصوت وتشديده. وإذا علمنا أن مواضع الوقف هذه تستلزم، من حيث المبدأ، السكون، وإذا علمنا أن الحرف الساكن ضعيف في تصور العرب القدماء ذلك «لأن الاعتماد على الحرف الساكن أقل من الاعتماد على الحرف المتحرك»[1]، وإذا علمنا أن سيبويه قد اعتبر الحرف الاستهلالي (المقطع الاستهلالي) أقوى، والحرف الحشوي أقل منه قوة، والحرف الختامي أضعف[2]، وإذا علمنا أن هوبر (1976) قد رأى أن القدر الكبير من الحجج يشير إلى أن المقطع الاستهلالي أقوى، على المستوى الكلي، من المقطع

(1) [illegible] (د.ت)، ج. 2، ص. 361.
(2) [illegible] (1966)، ج. 4، ص. 119-134، و[illegible] Al-Nassir, A (1993), p. 27 and 111

الختامي[1]، فإن هذه التقوية وهذا الإبراز للصوت والمقطع الأخيرين لن يكونا سوى فعل تطريزي ناتج عن العمل الإيقاعي للوقف الذي هو علامة إيقاعية لحد الكلام. والمقطع المبرز يمثل البداية الإيقاعية أو النهاية للكلمة وللمركب وللجملة وللقول. ولأن الإيقاع العربي يقوم على توالي الحركات والسكنات، أي توالي المقاطع الخفيفة والمقاطع الثقيلة، ولأن المقطع الثقيل ضعيف في العربية فإن بنية الوقف قد استلزمت أن تتغير القيمة الضعيفة للمقاطع الثقيلة الموقوف عليها وذلك باجتلاب صويت أو نفخ أو غيرهما مما يمكنه أن يزيد في الوضوح السمعي لهذا الصوت الختامي ولهذا المقطع الختامي. إن الجملة، باعتبارها وحدة إيقاعية، تنتهي بزمن ضعيف يعززه الوقف ويقويه، وتبتدئ بزمن قوي، وما بين هذين الزمنين هناك أزمان متفاوتة القوة والضعف. هكذا، ينبني الكلام على أساس هرميات القوة بين الأصوات وبين المقاطع.

إن الوقف يندرج باعتباره بنية فرعية ضمن بنية الإيقاع الكلية. فتبدو قواعده بذلك قواعد إيقاعية تتوخى بناء التوازن الإيقاعي أو إعادة بنائه. فتكون النقرات الصامتة جزءا من البنية الإيقاعية، بل بعدا هاما لهذه البنية. ومن هذه الزاوية لا تكون هذه القواعد قواعد حدية بالدرجة الأولى، وإنما هي قواعد التنظيم الإيقاعي للغة في المقام الأول ومن زاوية نظر الصواتة الإيقاعية. وبذلك فهي ليست قواعد إنجاز صوتي، وإنما هي قواعد نسقية، وحتى إن اعتبرت هذه الظواهر الصواتية إنجازية من حيث طبيعتها. فإن هذا الإنجاز الصوتي هو بالفعل جزء لا يتجزأ من النسق الصواتي للغة العربية. ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يترك أمره في يد علم الأصوات وحده. لأن الأمر لا يتعلق بكيفية إنجاز التمثيلات الصوتية باعتبارها متوالية موصونة للكلام. وفضلا عن ذلك، فلهذه القواعد تحقيقاتها في مجالات أخرى غير مجالات الوقف. نذكر من ذلك على سبيل المثال، قواعد قاعدة التجزيء المقطعي وتندرج ضمنه قاعدة نقل المصوت وقاعدة اجتلاب بعض ملامح الجهيرة (حروف المد واللين والنون) وقواعد الطول التعويضي المصوتي والصامتي، وقواعد امتداد ملمح [+تقلص جذر اللسان] وملمح [-تقلص جذر

[1] نفسه، ص 100. وهذه ملاحظة أشار إليها أيضا Venneman. T(1979), p : 109 و Venneman. T(1972), p: 9

اللسان]، وقاعدة إلغاء تأنيف المصوت، وقاعدة إبدال صوت بصوت. وهي عبارة عن عمليات صواتية تشكل جزءا لا يتجزأ من نسق القواعد الصواتية للغة العربية، إلا أنها، هنا، تطبق بغايات إيقاعية فتتحول بذلك إلى قواعد إيقاعية. مثلما لا ينبغي أن ننسى مختلف القواعد الأخرى مثل الحذف والتعويض اللذين ذكرناهما في الفصل السابق. وقد أسندنا إلى هاتين القاعدتين صفة التجانس الصوتي أو التناغم، وهي من مقومات الإيقاع الأساسية. ولعل التصور الذي لا يرى في الوقف سوى توقف أعضاء النطق عن الحركة هو الذي اعتبر الوقف والقواعد الناتجة عن تحقيقه مجرد إنجاز؛ كما أن التصور الذي لا يرى في الوقف سوى تحقيق حدي (تطريزي) هو الذي نظر إلى القواعد الصواتية باعتبارها آثارا صوتية للتركيب. إلا أن اعتبارنا الوقف بنية فرعية من البنية الإيقاعية الكبرى المجردة، أي اعتباره مواقع فارغة أو مُفَرَّغة على مستوى المدرج العروضي تكون الغاية منها التشكيل الإيقاعي الهرمي للكلام وهندسة الوحدات الإيقاعية البسيطة والمركبة، يجعلنا نتجاوز التصور الذي يختزل الوقف في جانبه الصوتي (الفيزيولوجي)؛ كما أن اعتبارنا «الآثار الصوتية» عمليات صواتية-إيقاعية تضبط النسق وتنظمه وتحقق توازنه الصواتي والإيقاعي، وأنها جزء لا يتجزأ من نسق قواعد اللغة العربية، قد أعطى للوقف وضعه اللساني.

لقد كان من البديهي، دائما، النظر إلى الوقف باعتباره التوقف والسكوت والفصل والقطع. إلا أنه يبدو لنا أن مثل هذا التصور يحتاج إلى التصحيح، وقد وجدنا، في ما سبق، ما يدعو إلى ذلك. صحيح أن الوقف يميز بين الوحدات ويحددها ويفصل بينها، إلا أنه، في ذات الوقت، يربط بين هذه الوحدات المتعاقبة وذلك لأن وظيفته هي الربط بين المتواليات الإيقاعية. وبذلك وبهذا المعنى، يكون الوقف عامل تنظيم موحَّد وموحِّد للمجموعات الإيقاعية. بل إن التصور السائد قد ذهب إلى أبعد من ذلك في اعتباره للوقف فراغا أو زمنا ميتا أو مجرد خلفية في علاقاتها بالصورة[1]. إن الوقف، إذن، لا يمكنه إلا أن يكون صورة واصلة بين كل الوحدات الإيقاعية، أو أنه ليس فقط فصلا زمنيا. بل هو، أيضا، وصل زمني، يصل بين هذه الوحدات. وبهذا المعنى، لا يكون الوقف انقطاعا

---

(1) انظر Fraisse, P (1956), p : 81.

للكلام وإيقافا له، وإنما هو بحث عن طريق للربط بين هاته الحلقات. فالوقف المجرد من هذه الوظيفة الواصلة ليس، في اعتبارنا، وقفا لأن الوقف لا يلغي الكلام، بل ينظمه ويلحمه.

إذا كان الكلام متوالية إيقاعية، فإن للوقف فيه دورا هاما. فالكلام يتم تنظيمه، وفق ما نذهب إليه، إلى مجموعات وقفية تخضع لبنية معينة. ونذكر هنا أن المجموعة الوقفية تتكون من عناصر مختلفة ومتنوعة، منها العناصر الختامية التي تحظى في اللغة العربية، بوضع خاص. وتجمع بنية هذه المجموعات بين المكونات التالية:

1. يشكل العنصر الختامي نهاية مجموعة تنفسية،
2. قد تتسم المجموعة بالتشديد على العنصر الختامي. فتكون السلسلة مكونة من مواقع متفاوتة القوة، إلا أن الموقع الختامي إجباري البروز، ويكون بروزه أهم بروز، وكأن الختامي يعارض بذلك ما ليس بختامي. ومعنى هذا الكلام أن الختامية اليسرى تكون أقوى،
3. قد تكون المجموعة، أيضا، زمنية، أي أن عناصرها تختلف من حيث الزمن (المدة الزمنية الفاصلة للعناصر)، أو أن المواقع الفاصلة بين العناصر تختلف من حيث الزمن (المدة الزمنية الفاصلة بين العناصر). ومن المعلوم أن هذه العناصر قد تكون طويلة أو قصيرة (الأصوات، المقاطع، الكلمات، المركبات)،
4. ليست الأزمنة مستقلة عن بعضها البعض، بل إنها أزمنة متعالقة.

إننا نذهب، وانطلاقا من اعتبار الوقف واصلا بقدر ما هو فاصل، إلى الاعتقاد بأن قواعده أيضا هي قواعد واصلة بقدر ما هي فاصلة. ويتجلى هذا الوصل فيما يلي:

1. تلاحم العناصر المنتمية إلى نفس المجموعة الوقفية واتصالها، وبذلك يكون للوقف دور اللاحم بين أجزاء القول. وبهذا المعنى، فالوقف مكون تطريزي يعمل على تماسك سائر أجزاء القول وتنظيمها والزيادة في تضامها وارتباطها. وإذا كان الأمر كذلك فالوقف لا يمكنه أن يكون أثرا صوتيا للتركيب، خاصة إذا كان يتكلف بتعزيز البناء التركيبي الذي لا يمكن الشك في اعتباره بناء عميقا.
2. تلاحم مواضع الوقوف واتصالها، وذلك من جهتين: من جهة تلاحمها فيما بينها لتناغمها باعتبارها مكونات وقفية للكلام، ومن جهة تلاحمها مع الكلام

في فصلها لأجزائه وهيكلتها لها، بل ووصلها بينهما،

3 تلاحم العناصر الموقوف عليها واتصالها وتناغمها، خاصة وقد علمنا أنها تخضع لتشديد وإبراز.

بهذا المعنى، يمكننا القول بأن التنظيم الإيقاعي تحدده ثلاثة عوامل هي:

1. الفصل والوصل،
2. التشابه والاختلاف،
3. الإبراز واللاإبراز.

فالفصل يعني نفي القرب (وعلاقة القرابة التركيبية) والحميمية بين الوحدات المتجاورة (لكنها غير متقاربة)، وهو يعني أيضا تمييز طرف أو أطراف، وإعلاما إيقاعيا بالحد؛ والوصل يعني تثبيت القرب (علاقة القرابة التركيبية) والتعالق بين الوحدات المتجاورة (والمتقاربة)، وهو أيضا دمج بين النقرات، وإعلام إيقاعي بالاستمرارية. وأما التشابه فهو تشابه الأزمان في مدتها وقوتها وفي الأشكال التي تملأها، وتشابه خواتمها. والاختلاف في قوة الأزمان ومدتها وما يملأها، واختلاف خواتيمها هي كذلك. وأما الإبراز واللاإبراز فيتعلقان بالعلاقات بين الوحدات القائمة على تشديد عنصر أو عناصر على حساب عنصر آخر أو عناصر أخرى. ومن البديهي القول، في هذا الصدد، بأن كل طرف عامل من أطراف هذه العوامل المزدوجة الثلاثة يتداخل مع نظيره.

هكذا، يكون الشكل اللساني مزيجا من القطع والاستمرارية. وهما معا يشكلان التحام الشكل وتماسكه. بذلك، إذن، يتحكم الوقف في تمفصل الوحدات الإيقاعية وتنظيمها. إننا نعتبر صموتات الكلام مماثلة لصموتات الموسيقى التي تعتبر مرتبطة ارتباطا عضويا بما يجاوره من أصوات. وبهذا المعنى يكون الوقف هو الواقع بين الكلمات وبين نوتات الموسيقى.

4.1.4 مناقشة

نبدأ، أولا، بالتذكير بالحجج التي قدمناها من أجل البرهنة على صحة الرأي القاضي بأن للوقف دوره الرئيسي في تنظيم البناء التركيبي. ويتعلق الأمر بالحجج التالية:

1. إحداث الوقف لمقولات تركيبية؛

2. رفع الوقف للبس التركيبي؛
3. تأسيس الوقف لعلاقات ومواقع تركيبية وذلك بتوسيط التركيب؛
4. خرق الوقف للتركيب ووقوعه قصد مراعاة الفاصلة؛
5. عناية الوقف بمواضع وقوعه خدمة للبعد الإيقاعي؛
6. قواعد الوقف قواعد إيقاعية.

ورب معترض يقول إن هذا الذي تدعيه وتزعمه باطل ومردود. فالوقف يبقى تابعا للنحو في كل هذه الأحوال التي ذكرت. فما سمي بإحداث الوقف لمقولات نحوية، وبدور الوقف في رفع اللبس التركيبي، وبتأسيس الوقف لعلاقات نحوية ووظائف نحوية، وبمراعاة الفاصلة ضد التركيب، وغير ذلك، إنما يكون مرده إلى التركيب، أو، على الأصح، إلى التقطيع المركبي الجديد الناتج عن التعديل في العلاقات والوظائف، ذلك أن تقطيعات مركبية تحدث فتنشأ عنها مواقع جديدة وعلاقات جديدة، ويكون مقاس القطوع المحدثة تركيبيا، إذ المعيار هو درجات التلازم أو التعلق أوالتضام، وإلا كيف تبرر وضعك الوقف الذي تقول به في موضع آخر غير الموضع الذي وضعته فيه؟

وقبل مناقشة هذا الرأي، بل ولمناقشته نود أن نبادر إلى إثبات الأمور التالية والبرهنة على صحتها:

1. نعم، إن الوقف لا يخرق التركيب مطلقا ولا ينبغي له، وهو حينما يخرقه فلكي يصهر الوحدات التركيبية في بوتقة التماسك، وليوفر للتركيب حظوظ النجاح في بناء تماسك وحداته، وحظوظ شفافية البناء، وهو لا يقع إلا في المواضع التي لا تخل بالتركيب، حتى إنه لا يحق لنا إلا القول بأن التركيب هو الذي يتيح للوقف أن يقع هنا وهناك، وأن يسمح له باحتمال الورود، فيقوم بتفكيك العلاقات، وهنا يجد الوقف سبيله إلى التحقق، وبمجرد ما يقع الوقف، تنبني تراكيب وعلاقات ووظائف جديدة. وتكون النتيجة هي أن الوقف مقيد تركيبيا. إلا أننا نذهب إلى القول بأن الوقف، إذا صح أنه ليس الوسيلة التي تخلخل العلاقات النحوية التي كانت قائمة قبل إدراجه، يعود، بدوره، ليقيد التركيب، فيعمد إلى هيكلته ويفك تعلق جزء بجزء وتبعية جزء لجزء ويؤسس استقلال جزئي القول. غير أن القول بذلك لا يعني أن التركيب متحكم فيه، بل يعني

أخـذه للبنـاء التركيبـي بعيـن الاعتبار ليتصرف وفـق ضوابطه الخاصة، ولغايات وأغراض لا يقدر التركيب على القيام بها. إن الوقف ينظم التركيب ليتماسك التركيب ويتناسق مع مستويات قولية أخرى (دلالة ومقام).

2. إذا صـح أن الوقـف ليـس، بالضـرورة، عامـل فصـل، وعامـل فصـل فقط، فإنه علينا أن نستنتج أن الوقف وسيلة تطريزية جامعة أيضا. ولعلنا في حاجة إلى أن نميز داخل المجموعات الإيقاعية وفيها وبينها بين العناصر التي تنزع نـحو الانسـجام والتآلف والتماسـك، وبين العناصر التي تنزع نـحو التنافر والتنابذ. ومن هذه الزاوية، فالوقف يراعي ذلك التماسك والتآلف، ويراعي ذلك المقوم اللغوي المنظم الذي هو النحو. إن الوقف وسيلة تطريزية منظمة وليس وسيلة فوضوية تروم التكسير والتحطيم.

3. لماذا هذه الرغبة الجامحة في النظر إلى الأمور غير التركيبية بمنظار تركيبي؟ إننا نذهب إلى القول بأن النحو التوليدي قد أعاق، نسبيا، وفي فترة من تاريخه، تطور الدراسـات الصرفية والدلالية وبعض مجالات الدراسـة الصواتية، وذلك بسب ادعاء التركيب، إلى هذا الحد أو ذاك، أن هذه المجالات من اختصاصه. وقد بقي الأمر كذلك إلى حدود السـنوات الأخيرة التي اعترف فيها للصرف والدلالـة ببعـض الاسـتقلال، وصـار فيهـا التركيب يتخلى عـن بعض «مواقعه» التاريخية للصواتة. وأتصور، في هذا الصدد، أن «تمركز الذات التركيبية»، تحت أي مبرر كيفما كان نوعه، يطرح على الباحث اللساني، والتوليدي خاصة، إعادة النظر في تضخم الذات هاته وفي مقدماتها المنطقية، وفي النتائج المترتبة عنها من اعتبار المكونين الصواتي والدلالي مجرد مكونين تأويليين، وإذن تحكمية التركيب فيهما وفي غيرهما من المكونات الأخرى[1].

4. من المعروف أن الطرق المختلفة التي تتجمع بها الكلمات في مركبات تعود، في أصلها، إلى التركيب. فالكلمات لا تتجمع إلا وفق ما تسمح لها به قواعد تركيب لغة ما. وتكون الطريقة التي تجمعت بها الكلمات في مركبات من إحدى خاصيات الجملة. غير أننا نعلم أن ممارسـات لغوية قد طوعت التركيب لها وفرضـت عليـه مـا سـمي بالرخص والضرورات، مـع أن الرخص والضرورات

(1) أنظر مناقشتنا لهذه المسألة في القسم 2.4 بخصوص هرمية ضوابط مستويات البنينة.

هي تلك التي يفرضها الاستعمال العادي للغة. ومن جهة ثانية، تبين أن التنظيم التركيبي بمفرده للكلام أمر غير وارد. فنحن نعتقد أن الفصل الإجرائي بين المستويات اللغوية لا ينبغي أن نعتبره واقعا لغويا، مهما كانت أهمية أي مستوى من مستويات التحليل اللغوي. إن الكلام يتهيكل دفعة واحدة من قبل مختلف المستويات. فتنظيمه تنظيم متشابك ومتداخل. وهذا الأمر يعني أن كل المستويات تتضافر، وبصفة متزامنة، من أجل بناء نسق لغوي ما.

إن التركيب حتى وإن كان هو الذي يقوم بما نسبناه إلى الوقف، فإنه لا يقوم به إلا بإيعاز من الوقف، باعتباره وسيلة تطريزية، وهو الذي يقوم بما يقوم به بتوسط التركيب، أو أنه مصفاة له أو مراقب. ويعني ذلك أن التركيب ما كان له ليقوم بذلك لولا حافز الوقف باعتباره جزءا من مكون مستقل عن التركيب. فهو ذو بنية خاصة وآثاره خاصة. إننا نزعم أن الوقف أو بنية الوقف باعتبارها بنية تطريزية، لا يقتصر على التنسيق الخطي للمكونات التركيبية، بل إنه يُعْلِم بطبيعة العلاقات التي تعقدها هذه المكونات داخل هذه البنية.

2.4 بنية الوقف وهرمية ضوابط مستويات البنية

يحق لنا،هنا،أن نتساءل عما أفضى بنا إليه البحث عن الوقف وتأثيره على التركيب على خلاف ما كان سائدا، ويتعلق الأمر بمستويات هيكلة القول. منذ عمل ليبرمان (1975) الرائد، تواترت الأعمال التي تؤكد الطبيعة الموسيقية للغة التي نذكر منها ليبرمان وبرينس (1977) وبرينس (1983) وسيلكورك(1984)...الخ، وأصبح القول بأن اللغة نشاط سيميائي إيقاعي قولا بديهيا، كما أصبح القول بأن اللغة (على الأقل اللغة المنطوقة) منظمة تنظيما إيقاعيا، مثلها في ذلك مثل باقي السلوكات (الرقص والأكل والمشي والتفكير) من قبيل القول المكرور.

لكننا نعتقد أن ما ينبغي أن يحظى بالاهتمام هو وحدات الإيقاع، ومنها الوقف باعتباره فاصلا بينهما، ودورها في بنينة الأقوال وصلة هذه البنية بالبنية التركيبية. لقد اعتبر الإيقاع شيئا ما من الدورية الزمنية لأنساق الشدة (التوتر). إنه يتأسس على تكرار نقرات متناوبة يكون البعض منها بارزا (قويا) ويكون البعض الآخر غير بارز (ضعيفا)، وتكون نقراته متفاوتة الطول. إنه يتأسس، في نهاية الأمر، على تجمعات

من النقرات (التي تشكل دورة أو مجموعة إيقاعية) التي قد تتساوى أو لا تتساوى زمنيا. ويتم تمثيل التنظيم الإيقاعي للغة بواسطة المدرج العروضي. وقد تم التمييز بين النقرات التي هي: النقرات القوية والضعيفة، والنقرات وأنصاف النقرات، مثلما تم الحديث عن المواقع المدرجية الصامتة التي تضاف إليها تلك المواقع غير المرصوفة مع المقاطع والتي تسميها سيلكورك (1984) بالتقطيع الزمني التركيبي أو مفصل الجملة. إن في اللغة بنية نقرات مركبة تعتمد، إلى هذا الحد أو ذاك، على أنساق التشديد الدورية. وعلى وجه التقريب، فإن كل نبر يُعلِم ببداية نقرة جديدة. وبإمكان المرء أن يتعرف أن هناك نقرة تامة بين الجمل. وعلاوة على ذلك، فإن للوقوف نقرة كاملة، فهي تكون كلمات منبورة نبرا تاما حتى في الحالة التي يتم فيها إنتاج أي صوت إنتاجا طبيعيا حينما يتم التلفظ بهما[1].

وإذا اعتبرنا الوقف بمثابة مواقع مدرجية صامتة أو فارغة، واعتبرناه وحدة من الوحدات الإيقاعية، وبدا لنا، من خلال الحجج المقدمة أعلاه، أنه عامل مبنين للنصوص ومنظم لها، فكيف ينتظم هذا التنظيم مع تنظيم القول الذي تقوم به مكونات النحو الأخرى؟ وما الصلة التي يعقدها هذا التنظيم مع مختلف تنظيمات النحو؟

إننا لا نشك في أن الوقف بنية مجردة تشكل ركنا أساسيا من الصواتة الإيقاعية، وتتكون هذه البنية من المكونات التالية:

- إبراز نهاية مجموعة إيقاعية وتقويتها؛
- الفصل والوصل؛
- القواعد الصواتية؛
- التشابه والاختلاف؛

وقد تتخذ هذه البنيات تحققات مختلفة نذكر ما توقفنا عليه منها:

- توقف عضلات النطق عن النشاط لفترة من الزمن تطول أو تقصر؛
- قيامها بنشاط صوتي قد يكون:
  - مدا؛
  - تشديدا ؛
  - إصدارا لأصوات قد نسميها بالوحدات الحية (الإيقاعية)؛

(1) أنظر: Ballmer, T (1980), p : 216.

ـ إنجاز لحني خاتم أو متواصل.

وإذا صح هذا الذي ذكرناه، وبرهنت على صحته وقائع لغوية في لغات أخرى، فإن تصور الوقف باعتباره مواقع مدرجية صامتة (أو نقرات صامتة) يبدو تصورا قابلا للتغير والتصحيح، ذلك لأن مثل هذا التصور يفيد بأن الوقف قد يكون كلاما أيضا. ولهذا فإننا نقترح تصورا للوقف يأخذ بعين الاعتبار تحققات الوقف المختلفة، ويتمثل في اعتباره مواقع مدرجية فارغة قابلة لأن تملأ بتحقق من التحققات المختلفة.

لقد قلنا أعلاه إن الكلام يتهيكل دفعة واحدة من قِبَل كل مكونات النحو، وكل مكون من هذه المكونات يعود إلى ضوابطه الخاصة به. وقد يحدث أن تتضارب الضوابط التنظيمية فلا نجد المعايير التي ينبغي الاحتكام إليها من ترجيح ضابط تنظيمي على آخر. هكذا يبدو أن الوقف تحدده البنية الإيقاعية الكبرى برمتها، وتحدده، بالموازاة مع ذلك، البنية التركيبية. ومعنى هذا أننا بإزاء نظامين للهيكلة: نظام إيقاعي ونظام تركيبي. وإذا كنا نعتقد أن النظامين يتناوبان، فإننا نرى، في ذات الوقت، أنهما يتضاربان. فأيهما، إذن، يمكن ترجيحه في هذه الحالة.

إن الوحدات المتجمعة التي تفصل بينها الوقوف هي تلك التي نسميها بالجملة الإيقاعية (المجموعة الوقفية). وبذلك تكون الجملة الإيقاعية الوحدة الإيقاعية (البسيطة أو المركبة) التي يحددها وقف من جانبيها. وهذا يعني أننا نذهب إلى القول بأن الجملة بناء ذهني. أي أن هناك أحيازا يتم ملؤها، وهي أحياز منظمة تنظيما إيقاعيا بما أن الإيقاع إيقاع مدرك، كما رأينا، وأن خرقه يتم على مستوى الإنجاز والتحقيق، أي على مستوى ملئه بالتحققات المختلفة، ومنها تحققات الوقف.

هذه الجملة الإيقاعية تبدأ بموقع فارغ، وتنتهي بموقع فارغ، لأننا نتصور أن هذه الجملة ليست بمستقلة ولا بمنفصلة عن الوقف أو الأحياز الفارغة، ذلك أن «الصمت» سابق على الكلام ولاحق به، ومسؤول عن ولادته، بل إنه كلام بالقوة. وقد يحق لنا، هنا، القول بأن الصمت أو الوقف لا يدرس باعتباره جزءا لا يتجزأ من الكلام، وربما يعود ذلك إلى الوضع الذي أسند إلى الصمت في الفلسفة الكلاسيكية التي تربط الفكر باللغة ربطا وثيقا، فكانت العناية باللغة بالكلام وبمادته الصوت، بينما رمي بالصمت في أحضان الميتافيزيقا.

إننا نرى أن الجملة الإيقاعية لا تطابق، بالضرورة، الجملة التركيبية، إنها القالب الإيقاعي المكون من أحياز تملأها الكلمات والصموتات وفق نظامين اثنين: نظام إيقاعي أولا يليه النظام التركيبي -الدلالي- التداولي الذي يتلوه النظام الإيقاعي مرة أخرى. وبذلك يكون تنظيم الكلام تنظيما دائريا. إن عودة النظام الإيقاعي مرة ثانية، هي عودة من شأنها أن تعيد النظر في خرج النظام التركيبي وأن تراقبه. فإذا حدث أن تبين أن التركيب قد فشل في تفادي اللبس، مثلا، كان للإيقاع ولمكون من مكوناته الحق في التدخل لتصويب القول وإعادة نسيجه نسيجا يتوخى منه تجنب ما كان قد وقع فيه التركيب، والاحتفاء بالكلام احتفاء إيقاعيا.

وفيما يتصل بالتنظيم الإيقاعي للقول، نرى أن له مستويات في اللغة مختلفة. فإما أن يكون هذا التنظيم تنظيما إيقاعيا أدنى وبسيطا، وإما أن يكون تنظيما إيقاعيا تتفاوت درجات تعقيده. هكذا، قد يتم توظيف مكون الإيقاع: فقد يتم ضبط مرقى توالي السكنات والحركات (توالي أنواع المقاطع من قصيرة وطويلة وخفيفة وثقيلة)؛ وقد يتم، على مستوى مرقى آخر، إبراز مقاطع على حساب مقاطع أخرى؛ مثلما يتم ضبط دوريات انتظام كذلك، كما قد يُعمَد، في التنظيم الإيقاعي، إلى مراقي أخرى لتنظيم هرميات القول وفق متطلبات الإيقاع، من قبيل ضبط تساوي الكلمات والمركبات والجمل، ثم الاحتفاء بخواتيمها، أو خواتيم البعض منها، ثم العناية بالتناغم الصوتي وتناسق الأصوات فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين المستويات الأخرى للغة.

ومعنى ذلك أن الإيقاع قد يكون بسيطا وقد يكون مركبا. فإذا كان بسيطا، بدا أن التنظيم التركيبي هو المهيمن، أما إذا كان مركبا، فإن التنظيم الإيقاعي يكون، في حقيقة الأمر شديد الهيمنة.

وسواء أكان التنظيم الإيقاعي بسيطا أم مركبا، فإن ذلك لا يعني ذهاب الإيقاع وعدم إيلائه الأهمية التي تليق به وبدوره. ومن هذه الزاوية، فإن الوقف، باعتباره مكونا إيقاعيا، يبقى قائما سواء اشتدت به العناية أم لم تشتد، وتبقى بنيته الخاصة قائمة الذات.

إننا نتصور الصواتة، إذن ومن هذه الزاوية وغيرها، مكونا أساسيا من مكونات النحو، وأنه لا تفاضل ولا هرمية بين هذه المكونات. غير أن ذلك لا يعني بتاتا ألا ترابط وتعالق بين هذه المكونات. ومع ذلك،فإننا نعتقد بأن الصواتة، في

جانبها الإيقاعي، توجه التركيب لتحسنه وتجوده وترفع اللبس الناتج عن ربط ما بين وحداته، وتراقبه إذا كانت الدلالة والمقام يفترضان إعادة تنظيم التركيب بما يلائمهما. بذلك يكون الوقف ضابطا للتركيب ومصفاة له، بل ومبنينا له وللعلاقة بين وحداته.

وقد يتأتى لنا أن نبني، من داخل الصواتة الإيقاعية، ما يمكن أن نسميه بـ **صواتة الوقف** لتضطلع بمختلف الأدوار النسقية التي تسند إلى الوقف لتنظيم الكلام وبنيته. ونذكر من ذلك:

- العناية بآخر الوحدة الإيقاعية (قطعة ومقطعا وكلمة).
- تحديد مكانة الوقف في الإيقاع وتحديد دوره المبنين.
- تحديد تحققات الوقف المختلفة، وربط الوقف ربطا وثيقا بالصواتة الإيقاعية.
- تقسيم الكلام إلى وحدات إيقاعية بسيطة أو مركبة.
- وصل الوحدات الإيقاعية ببعضها البعض.
- القواعد المرتبطة بهذه العناية، والنظر في صلتها بمختلف قواعد اللغة وتحديد دورها الإيقاعي.
- توجيه التركيب للعمل على درء الالتباس وتجنبه.
- دفع التركيب إلى بناء علاقات ووظائف تنسجم والوقف المدرَج.
- النظر في إمكان أن تكون القواعد والعلاقات التركيبية الناتجة عن الوقف تؤدي وظيفة إيقاعية.

3.4 خلاصة

لقد بدأنا هذا الفصل بفرضيات كنا نتوخى من خلال اختبارها التأكد من صلاحيتها، فكان أن انتهينا إلى الاستنتاجات التالية:

1- إن الوقف مكون إيقاعي فاصل وواصل بين مختلف الوحدات الإيقاعية.

2- إن الوقف مكون إيقاعي من حيث تغييره للبنيات المقطعية (أنواعها وتواليها وإبرازها) وإعلامه بحد وحدة زمنية، وعنايته بهذا الحد، وتحقيقه للتساوي والتوازي.

3 - بدا أن الوقف ليس هو الصمت ولا القطع ولا الفصل ولا توقيف نشاط أعضاء النطق فقط. وإذن، فهو ليس إنجازا أو تحقيقا. إنه بنية مجردة لها مكوناتها الفرعية المتعددة، وهو جزء لا يتجزأ من اللغة ولا يناقضها في أي شيء. إنه إطار الكلام.

4 - لا يقتصر أمر الوقف على الجانب الصواتي، ولا يكشف تصرفه عن تحكم التركيب فيه، كما هو مألوف في الأدبيات اللسانية، وإنما يكشف عن دوره في تنظيم القول وبناء المكون التركيبي. فكان أن تم إحداث مقولات تركيبية بسببه، وكان أن تم رفع اللبس بعونه الشديد، وكان أن أجبر التركيب على إعادة نسجه للعلاقات التركيبية. وأخيرا كان الوقف المرخِّصَ لخرق القواعد التركيبية.

5 - للتنظيم الإيقاعي سلطته على القول. إنه حاضر في الكلام باستمرار. غير أن حضوره قد يكون ضعيفا أو شفافا فيتضاءل دوره، وإما أنه يعظم فيصير دوره وازنا وكثيفا. وفي كل الحالات، فإن الإيقاع يبقى الإطار المنظم للأقوال، يبنيها بمفرده أو بتوسط التركيب.

6 - ظهر أيضا أن القواعد الصواتية قواعد إيقاعية، وأنها تشكل فيما بينها نسقا لتضطلع بمهمة التناغم والتجانس الصوتي ولتزيد في بيان مختلف الوحدات الإيقاعية بل وعلى امتدادها. كما اتضح أن هذه القواعد تشكل جزءا لا يتجزأ من قواعد اللغة العربية، إلا أنه قد أوتي بها، هنا، لتأدية وظائف إيقاعية بالدرجة الأولى.

7 - إذا كان للوقف دور في البناء التركيبي (لمقولاته ولبناء علاقات وحداته) فلا شك أنه يتسبب في إحداث بعض قواعد التركيب. وبذلك تُرَد هذه القواعد إلى الصواتة. أليس لهذه القواعد التركيبية بعد إيقاعي بسبب أن الوقف كان من وراء إحداثها؟

خاتمة الكتاب

لقد كان من شأن تلك الإشراقات الفكرية التي تخللت مسيرة الدراسات الصواتية والصوتية على حد سواء والتي انتهت إلى إرساء ما يسمى بالصواتة الزمنية أن كثفت رغبتنا في الخروج عن المألوف والمعتاد، وأن وطدت فينا العزم على مغالبة الأهواء النظرية والبحث عما يمكنه أن يسند، مرة أخرى، ومن خلال الوقائع اللغوية، هذا النزوع. وهذا ما حفزنا على البحث عن إرساء مقاربة إيقاعية للوقف.

فإذا كانت المصادر الغربية المتنوعة قد بلورت قناعتنا هذه، فإن المصادر العربية قد حفزتنا على المضي قدما في هذا الذي نذهب إليه، وانتهى بنا مطاف البحث، في هذا التراث، إلى الكشف عن الحقائق التالية:

1. تم الربط بين الوقف والنبر، وإذن بين الوقف وبين الإيقاع، إذ تم اعتبار الزمن الميت مثلما تم ربط الوقف بالترتيل والتجويد.
2. نظر إلى الحرف الموقوف عليه باعتباره حرفا ضعيفا تتم تقويته، حتى تنتهي الوحدة الإيقاعية بزمن قوي مماثل للزمن القوي الذي بدأت به.
3. العناية بالوحدات الختامية من حيث جرسها الموسيقي وجهارته ومن حيث عدد المقاطع الموقوف عليها. ولا يخفي ما لذلك من أثر موسيقي ومن توازن بين فقرات القول وفصوله.
4. يكون الوقف، بهذه الخاصية التي صارت له، مقوما إيقاعيا، لحضوره إيذان بالتناسب والتعادل بين أجزاء الكلام، وكأن الوقف بقية من بقايا التنظيم الإيقاعي، لذا صار يكثف تلك الأبعاد الإيقاعية بتلك الوسائل التي هي له.
5. كانت العناية بالوقف شديدة، إذ يصح القول بأنه شكل جزءا لا يتجزأ من الكلام الإلهي. وقد كان هذا الأمر يعني بالنسبة لنا أن للوقف بعدا تنظيميا لفضاء النص القرآني.
6. إن الوقوف تتعالق فيما بينها فتخلق بذلك نسقا من العلاقات: وقوف طويلة ووقوف قصيرة،وقوف صامتة ووقوف صائتة، وقوف واصلة ووقوف فاصلة الخ...

لقد انتهينا الآن إلى رسم خلاصة أساسية مؤداها أن الوقف بنية إيقاعية لفظية فرعية تبني الكلام وتنظمه تنظيما زمنيا. وبذلك يتأتى لنا أن ننظر إلى الوقف في ارتباطه الصميمي باللغة، أي باعتباره بانيا لها لا نقيضا لها.

وقد زاد إيماننا بأن الوقف بنية إيقاعية لفظية فرعية تعمل على بنينة اللغة

وتنظيمها، وذلك حينما رمى بنا البحث في الوقف في القرآن وأنواع الوقف من تام وكامل وناقص وقبيح في أحضان كتب إعراب القرآن، وفي أحضان الفاصلة في القرآن، وحينما أولينا الاهتمام الأكبر بعناية العرب القدماء بالحرف الموقوف عليه، وتأملنا في بعض الأبواب النحوية، وفي ظاهرة اللبس التركيبي.

في ضوء كل ذلك، تأكدت لنا مسلماتنا النظرية فخلصنا بذلك إلى تثبيت استنتاجات نوجزها كما يلي:

1- لقد كانت الأحياز الزمنية التي شغلتها الوقوف أحيازا ضعيفة باعتبار الحرف الأخير(المقطع الأخير) نهاية وحدة إيقاعية، وهي بذلك تعارض بداية الوحدة الإيقاعية التي تكون قوية. إلا أن الوقف قد حول ذلك الحيز الزمني الضعيف إلى حيز زمني قوي. وقد تأتى له ذلك بنسق من القواعد الصواتية. وفي ذلك إشارة إلى أن الوقف ليس زمنا ميتا وليس فراغا،بل تجسّده «إلحاقات» إيقاعية من قبيل الصويت والنفخ والعمليات النطقية الثانوية والتضعيف وحروف المد واللين والنون والهاء. إذن، فالوقف قد يكون تجسيده كلاما.

2- إن الاحتفاء بالوقف احتفاء بالإيقاع من حيث بناؤه للتساوي الزمني والتوازي بين المقاطع والكلمات والمركبات والجمل، ومن حيث التساوي الزمني بين الوقوف ذاتها، وبينها وبين ما يسمى ب «الكلام».

3- لقد انتهى بنا بحثنا هذا إلى التشكيك في الطبيعة التركيبية لبعض الأبواب النحوية. ومن شأن الإقرار بذلك أن يدفع بجمهور الباحثين إلى النظر في بناء المقولات النحوية وتشكيلها. لقد درج القول بأن هذه المفاهيم والمقولات تركيبية خالصة. إلا أننا نرى أن خلطا قد وقع بين الوظيفة التركيبية لهذه المقولات والمفاهيم وبين مصدر بنائها الذي نعتقد أنه الوقف. ويتعلق الأمر بـ«الكلمة، والمركب، والجملة، والكلام، والمبتدأ، والجملة الاستئنافية، والجملة الاعتراضية، والنعت المقطوع والبدل... الخ...». إننا نزعم أن مقولات النحو قد ساهم المكون الصواتي في إحداثها. وإذا تأكد ذلك فمعناه أن إحداث الوقف لأبواب تركيبية لا يدل على تأثير الصواتة على التركيب فحسب، وإنما يدل على أن جزءا من أبواب النحو قد يكون تنظيمها إيقاعيا، وأن النحو يخفي مظاهر أخرى ويضمرها -أي الظواهر التطريزية. وهذا يعني، من جهة أخرى، أن الوقف ليس مناقضا للغة والتكلم، وإنما هو جزء لا يتجزأ منها، إنه جزء

لا يتجزأ من إيقاع اللغة.

4- تبين لنا ما للوقف من دور حاسم في رفع اللبس التركيبي، أي إعادة بنينة اللغة وتنظيم القول بإسناد علاقات ووظائف جديدة إلى الكلمات حتى يزول اللبس. حتى إنه يصح القول بأن الوقف قد صار مصفاة أو عاملا مراقبا لسلامة التركيب في إيفائه بأسلم دلالة. إن الوقف يكشف، إذن، عن عطب ناتج عن التركيب يترتب عنه اللبس وكأن التركيب وحده غير قادر على تأمين سلامة التواصل وغير قادر على رفع الالتباس. بهذا المعنى، لا يرفع اللبسَ التركيبي إلا مستوى فوق-قطعي أو إيقاعي.

5- اتضح لنا أيضا أن إدراج الوقف في مواضع ما من شأنه أن يغير العلاقات التركيبية والوظائف. فيكون الوقف، بذلك باعثا للتركيب على إعادة النظر في نسج العلاقات التركيبية. وعليه، فبإيعاز من متطلب الوقف تمت إعادة بناء التركيب. وهكذا يساهم الوقف في إثراء التركيب وإغنائه وخلق أوجه نحوية جديدة.

6- انتهينا إلى أن الوقف ليس تحقيقا ولا إنجازا للمكون التركيبي، وإنما هو نسق مكون من مجموعة من الوحدات والعناصر التي تنسج في ما بينها علاقات متنوعة. إن الوقف، في التصور الذي بنينا بعض معالمه، بنية إيقاعية فرعية مجردة تتحقق تحققات مختلفة منها: قطع الكلام وفصله، وصل أجزاء الكلام، توقف أعضاء النطق عن النشاط، إصدار أعضاء النطق لأصوات ما، تطويل الصوت.

7- بناء على هذه الحقائق، كان من الضروري أن يعاد النظر في التمثيل الصواتي للوقف. إذ من غير الصائب الحديث عن «نقرات صامتة» لأن الوقف لا يحققه الصمت فقط. لهذا السبب ارتأينا أن نتحدث في المدرج العروضي عن مواقع فارغة أو مفرَّغة.

8- لقد اقتصرت دراستنا على الفاصلة كمثال للبرهنة على أمرين: الطبيعة الإيقاعية للوقف، والترخيص للوقف بخرق التركيب صونا للإيقاع ورعاية له. وقد انكشفت لنا أمور عديدة منها: تضافر القواعد الصواتية للوقف مع التوازي والتناغم والتجانس الصوتيين، والتقديم والتأخير، والوقف في المواضع التي لا يسمح بها التركيب مراعاة للإيقاع.

9- وقد ترتب عن ذلك أن انتهينا إلى التميز داخل التنظيم الإيقاعي بين نمطين اثنين: أحدهما قد نسميه بالإيقاع البسيط والثاني بالإيقاع المركب. وإذا كان

الإيقاع المركب يشترط تلك الترسانة الكثيفة من «الأدوات الإيقاعية» ويبدو فيها أن للوقف مفعولا إيقاعيا مهيمنا ومنظما للقول، فإن الإيقاع البسيط لا يوظف إلا القليل من تلك «الأدوات الإيقاعية» فلا تنكشف حقيقة آثاره على التنظيم القولي فتبخس قيمته ويعهد به، في أحسن الأحوال، إلى التركيب.

10- وقد أفضى بنا البحث أيضا إلى اعتبار القواعد الصواتية المترتبة عن الوقف قواعد إيقاعية لأنها تتوخى احتفاء بخواتيم الكلام من حيث الإبراز والتشديد والتجانس الصوتي، ولأنها علامات على نهاية الوحدة الإيقاعية البسيطة أو المركبة. وقد تبين لنا أنها قواعد تعويض عروضي تروم الحفاظ على النسق وتوازنه الضابط لأزمانه القوية والضعيفة. كما ظهر لنا أنها جزء لا يتجزأ من نسق القواعد الصواتية للغة العربية قد وظفت للقيام بأدوار إيقاعية وتناغمية. وإذن، فهي ليست، بأي حال من الأحوال، مجرد إنجاز لمكون التركيب، أو آثارا صوتية له.

11- إن قولنا بأن الوقف ينظم التركيب ويبنينه قد دفعنا إلى التساؤل عن القواعد التركيبية الناتجة عن هذا التدخل الوقفي. وقد صغنا تساؤلنا على الشكل التالي: ألا يحق لنا القول بأن هذه القواعد التركيبية قواعد إيقاعية أو أن لها، على الأقل، دورا ما إيقاعيا؟

لقد كان من شأن هذه الخلاصات التي خلصنا إليها والمتصلة بالطبيعة الإيقاعية للوقف وبمستويات بنينته للغة وتنظيمها أن تدفعنا إلى أن نعيد النظر، بالضرورة، في بنية مكونات النحو وأساسا بين الصواتة والتركيب. وهكذا، تصورنا أن تنظيم اللغة وبنينتها يتمان دفعة واحدة، وأن كل مكون يبني ما يبنيه وحينما يستعصي عليه أمر ما فإنه يحيله على مكون آخر. ونعتقد أن المستوى الأول في التنظيم والبنينة، بما أن اللغة منظمة تنظيما إيقاعيا، يعود إلى الصواتة الإيقاعية لتراقب نتائج عمل التركيب في تساوق مع الدلالة ومقام التواصل. وهنا، في هذه المرحلة، يتدخل الوقف ليهذّب التراكيب ويجودها رافعا اللبس ومقيما لعلاقات تركيبية جديدة. إننا بهذا الرأي، نزعم ألا تفاضل بين المكونات النحوية، وأن التنظيم التركيبي لا يعدو أن يكون تنظيما من التنظيمات المكونية الأخرى.

هكذا يتضح لنا، إذن أن الوقف، باعتباره بنية إيقاعية فرعية، يضطلع بوظيفة

بنينة اللغة وتنظيمها، وحتى أن أمر الربط بين الكلمات والمركبات والجمل لا يتم إلا بمراقبة الوقف، بل وبتوجيه منه. وبذلك كان التركيب خاضعا للوقف.

التركيب، إذن، خاضع للوقف. ومع ذلك فقد ظلت الأدبيات تكرر أن الوقف هو التابع للتركيب، بل إنه ليس سوى تجل من تجلياته. التركيب يبني نفسه، والوقف يضطلع بما يعجز عنه التركيب فتصير «آذان» التركيب كلها صاغية للوقف من أجل سلامة التواصل واستقامته.

لقد غامرنا وخاطرنا. لكننا نعتقد أننا قد نجونا بجلدنا وبجلد اللسانيات، على الأقل، لأننا فتحنا بابا كان يعتبر أمر الخوض فيه من المخاطر الكبرى، ولأننا طرحنا أسئلة عديدة ووجهنا الأنظار نحو قضايا ظلت مقصاة ومنسية. وإذا كنا قد جاهدنا من أجل الإجابة عن أسئلتنا العديدة، فإن أسئلة أخرى مازالت منتصبة في أذهاننا، وأسئلة ثانية انتصبت على إثر إجابتنا عن أسئلتنا الجوهرية. ونكتفي، هنا، بذكر بعضها:

هل هناك، في اللغات الأخرى، وقائع لغوية قادرة على أن تسند خلاصتنا الجوهرية القائلة بأن الوقف موجه للتركيب؟ وهل هذا الوضع الذي نقول به للوقف سمة كلية أم أنه سمة خاصة باللغة العربية؟ هلا تمكن الاستفادة من علم الموسيقى بغية التأكد من صحة هذا الوضع الجديد الذي أعطيناه للوقف؟ أليست هناك دواع غير إيقاعية لتوجيه الوقف للتركيب ؟ ألا تخفي بعض قواعد التركيب التي تم اصطناعها مفعول الظواهر الفوق-قطعية؟ ما هي الصلات التي يمكن أن يعقدها الوقف مع باقي مكونات النحو باعتباره بنينة إيقاعية مجردة؟ كيف يمكن أن تُنظم الصواتة في ضوء الخلاصات التي انتهينا إليها؟

وبعد،

لقد وطدنا العزم للدفاع عن تصور وللمساهمة في تأسيسه وبلورة بعض معالمه. قد تؤكد الأبحاث القادمة والوقائع اللغوية هذا الذي ذهبنا إليه وتطوره وترفعه شامخا، وقد تفنده كله أو بعضه وتعيد مياه اللسانيات إلى مجاريها. عزاؤنا أننا بادرنا إلى الكتابة في هذا الموضوع بتصور غير مألوف أو معتاد إلى هذا الحد أو ذاك. وعزاؤنا أيضا أننا قد أضأنا جوانب من تراثنا ظلت غامضة وفتحنا أبوابا للبحث والمدارسة، وعقدنا أواصر التواصل بين الثقافات اللسانية من مختلف الأحقاب.

المَصَادِرِ وَالمَرَاجِع

بالعربية

مراجع

- ابن الأنباري، أبو البركات (1980)، **البيان في غريب إعراب القرآن**. تحقيق: طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا. الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
- ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار (1971)، كتاب **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل**. تحقيق: محيي الدين عبد الرحمان رمضان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، سوريا.
- ابن الباذش، أبو جعفر أحمد من علي بن أحمد بن خلف النصاري، (1403 هـ). كتاب **الإقناع في القراءات السبع**، حققه وقدم له: عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي اللملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى.
- ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد (د.ت)، **النشر في القراءات العشر**. صححه علي محمد الضباع. دار الكتب العلمية. بيروت، لبنان.
- ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد (1986)، **التمهيد في علم التجويد**. تحقيق: غانم قدوري الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- ابن الجزري، أحمد بن محمد بن علي (1950)، **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، حققه وضبطه: الشيخ علي محمد الضباع، شركة ومكتبة ومطبعة: مصطفى البابي الحلبي، مصر. الطبعة الأولى.
- ابن جماعة (د.ت)، **مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط**، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (1985)، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا. الطبعة الأولى.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، لبنان.

- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد (1959)، **تلخيص الخطابة**، تحقيق: عبد الرحمان بدوي، وكالة المطبوعات. الكويت، دار القلم، بيروت - لبنان.
- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد (1967)، **تفسير ما بعد الطبيعة**، دار المشرق، بيروت، لبنان.
- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد (1986)، **تلخيص كتاب الشعر**، تحقيق: تشارس بتروث، وأحمد عبد المجيد هريدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
- ابن رشيق القيرواني، أبو علي الحسن (1972)، **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت-لبنان. الطبعة الرابعة.
- ابن زيلة (1964)، **الكافي في الموسيقى**، تحقيق: زكرياء يوسف، دار القلم، القاهرة، مصر.
- ابن سنان الخفاجي (1982)، **سر الفصاحة**، دار الكتب العلمية. بيروت، لبنان.
- ابن سينا (د.ت)، **القانون في الطب**، دار صادر، بيروت، لبنان.
- ابن سينا (1954)، **الخطابة**، تحقيق د. محمد سليم سالم، نشر وزارة المعارف العمومية، القاهرة، مصر.
- ابن سينا (1966)، **الشفاء، المنطق**، -9 الشعر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، مصر.
- ابن سينا (1983)، **أسباب حدوث الحروف**، تحقيق: محمد حسن الطيان ويحيى مير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا.
- ابن الغياث، لطف الله بن محمد (1984)، **المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية**، تحقيق: عبد الرحمن محمد شاهين، الجزء الأول: دار مرجان للطباعة، الجزء الثاني: مكتبة الشباب، القاهرة، مصر.
- ابن القاصح العذري البغدادي، أبو القاسم علي ابن عثمان بن الحسن (1981)، **سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي**، راجعه الشيخ معمد علي الضباع، دار الفكر، بيروت، لبنان.

- ابن القيم الجوزية، شمس الدين ابو عبد الله محمد بن ابي بكر بن ايوب الزرعي (1982)، **الفوائد المشوق إلى علم القرآن وعلم البيان**، حققه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. الطبعة الأولى.
- ابن المنجم (1976)، **رسالة ابن المنجم في الموسيقى**، تحقيق: يوسف شوقي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
- ابن هشام الأنصاري، ابو محمد بن عبد الله (1977)، **شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية**، دراسة وتحقيق: هادي نمر، المطبعة الجامعية، بغداد، العراق.
- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد بن عبد الله (1979)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، دار الجيل، بيروت، لبنان. الطبعة الثالثة.
- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد بن عبد الله (د.ت)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربية، مصر.
- ابن يالوشة، الشيخ محمد بن علي (د.ت)، **الفوائد المفهمية في شرح الجزرية المقدمة**، لا ذكر للناشر ولمكان النشر.
- ابن يعيش، ابو البقاء (د.ت)، **شرح المفصل**، مطبعة عالم الكتب، بيروت، لبنان.
- أبو حيان الأندلسي، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي (1984)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، جزء 1. تحقيق وتعليق مصطفى أحمد النماس. مطبعة النسر الذهبي. القاهرة. مصر. الطبعة الأولى.
- ابو شامة الدمشقي، عبد الرحمن ابن إسماعيل ابن إبراهيم (1982)، **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع**، تحقيق وتقديم وضبط إبراهيم عطوة عوض، شركة ومكتبة ومطبعة، مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- أبو عاصم عبد العزيز عبد الفتاح (1399 هـ)، **قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي الجنود**، لا ذكر للناشر ولا لمكان النشر، الطبعة الرابعة.
- إخوان الصفا (1957)، **رسائل إخوان الصفا**، دار بيروت ودار صادر، بيروت، لبنان.

- الأرموي، صفي الدين عبد المؤمن (1980)، **كتاب الأدوار**، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق.
- الأرموي، صفي الدين عبد المؤمن (1982)، **الرسالة الشرفية في النسب التأليفية**، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق.
- الأزهري، خالد بن عبد الله (د.ت)، **شرح التصريح على التوضيح**، دار الفكر بيروت، لبنان.
- الأستراباذي، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن (د.ت)، **الكافية في النحو لابن الحاجب**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الأستراباذي، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن (1975)، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الأشموني، أحمد محمد بن عبد الكريم (1973)، **منار الهدى في الوقف والابتداء**، بابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية.
- أعراب سعيد (1990)، **القراء والقراءات بالمغرب**، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى.
- الأنصاري أبو يحيى زكريا (1985)، **المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء**، دار المصحف، دمشق، سوريا، الطبعة الثانية.
- الأنطاكي، داود (د.ت)، **ذيل تذكرة أولي الألباب والجامع للعجب والعجاب**، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان.
- الأنطاكي محمد (1969)، **الوجيز في فقه اللغة**، منشورات دار الشرق، بيروت، لبنان.
- الأنطاكي محمد (1971)، **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة.

ب

- بابتي عزيزة فوال (1992)، **المعجم المفصل في النحو العربي**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

- تمام حسان (د.ت)، **اللغة العربية مبناها ومعناها**، دار الثقافة الدار البيضاء، المغرب.

ج

- الجاربردي (د.ت)، **مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط**، عالم الكتب، بيروت- لبنان.
- الجزائري طاهر (1334هـ)، **كتاب التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن عن طريق الإتقان**، مطبعة دار المنار، مصر، الطبعة الأولى .
- الجندي، علي (د.ت)، **صور البديع**، لا ذكر للناشر، القاهرة.

ح

- حبلص، محمد يوسف (1993)، **أثر الوقف على الدلالة التركيبية**، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر.
- حنون، مبارك (1994)، **المد والسكون**، التواصل اللساني، المجلد السادس، العددان 1-2.
- حنون مبارك (1993)، **في الصواتة الزمنية: الوقف في اللسانيات الكلاسيكية**، دار اللسان، الرباط. الطبعة الأولى.
- حنون، مبارك (قيد الطبع)، **الهمزة وحروف المد واللين**.

د

- الداني، أبو عمرو (1983)، **المكتفي في الوقف والابتداء**، دراسة وتحقيق: جايد زيدان مخلف، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، العراق .
- الدماميني، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (1994)، **العيون الغامزة على خبايا الرامزة**، تحقيق: الحساني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية.
- الدمنهوري، محمد (1323 هـ)، **حاشية الدمنهوري على متن الكافي في علمي العروض والقوافي**، مطبعة التقدم العلمية، مصر، الطبعة الأولى.

ر

- الرازي، الفخر (1992)، **التفسير الكبير**، دار الكتب العلمية، طهران الطبعة الثانية.

ز

- زادة، أحمد بن مصطفى طاش كبرى (1985)، **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- الزجاجي، أبو القاسم (1986)، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان الطبعة الخامسة.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (1972)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة. بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.
- الزمخشري، محمود (1946)، **الكشاف**، ترتيب وضبط مصطفى حسين أحمد، مطبعة الاستقامة، القاهرة.

س

- السخاوي، علم الدين (1987)، **جمال القراء وكمال الإقراء**، تحقيق علي حسين البواب، مكتبة الخانجي، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى.
- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي (1983)، **مفتاح العلوم**، ضبطه وكتب هوامشه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (1966)، **الكتاب**، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة.
- السيرافي (1983)، **السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه**، دراسة وتحقيق عبد المنعم فايز، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى.
- السيوطي عبد الرحمن جلال الدين (د.ت.1)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق على حواشيه محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، لبنان.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (د.ت.2)، **همع الهوامع، شرح جمع الجوامع في علم العربية**، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (1967)، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، مصر.
- السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (1976)، **كتاب الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق أحمد محمد قاسم مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى.
- السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (1988)، **معترك الأقران في مشتبه القرآن**، ضبط أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية. بيروت، لبنان.

ش

- شاهين، محمد توفيق (1980)، **علم اللغة العام**، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر.
- الشنتريني الأندلسي، أبو بكر محمد بن عبد الملك بن السراج (1971)، **المعيار في أوزان الأشعار والكافي في علم القوافي**، تحقيق محمد رضوان الداية، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية.
- شوقي يوسف (1976)، **رسالة ابن المنجم في الموسيقى**. تحقيق دار الكتاب، القاهرة، مصر.

ص

- الصباح، توفيق عبد الله، (د.ت)، **فن الترتيل**، مطبعة أوفست الغزالي، حماة، سوريا.
- الصفاقسي، أبو الحسن علي بن محمد النوري (1974)، **تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ في حال تلاوتهم لكتاب الله المبين**، تقديم وتصحيح محمد الشاذلي النيفر، نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس.

ع

- العسكري، أبو هلال (1971)، **كتاب الصناعتين**، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة البابي الحلبي، مصر.
- العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين (1987)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.

- العلوي، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم اليمني(1980)، **كتاب الطراز**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ف

- الفارابي (1967)، **كتاب الموسيقى الكبير**، تحقيق غطاس عبد الملك خشبة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، سلسلة تراثنا، مصر.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (1983)، **الحجة في علل القراءات السبع**، تحقيق علي النجدي وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (1987)، **المسائل الحلبيات**، تقديم وتحقيق حسن هنداوي، دار القلم ودار المنارة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- الفراء، أبو زكرياء يحيى بن زياد (1955)، **معاني القرآن**، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور، بيروت، لبنان.1982.

ق

- القاري، ملا علي بن سلطان محمد (1948)، **المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية**. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- قدامة بن جعفر، أبو الفرج (1987)، **نقد الشعر**، تحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- قدوري، غانم الحمد (1986)، **الدراسات الصوتية عند علماء التجويد**، لا ذكر للناشر بغداد.
- القرطاجني، أبو الحسن حازم (1981)، **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**، تقديم وتحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان. الطبعة الثانية.
- القسطلاني، أبو العباس أحمد بن محمد (1972)، **لطائف الإشارات لفنون القراءات**، تحقيق وتعليق الشيخ عامر السيد عثمان ود. عبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر.
- القيسي، مكي بن أبي طالب (1988)، **الكشف عن وجوه القراءات السبع**، تحقيق د.محيى الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ك

- الكاتب، الحسن بن أحمد بن علي (1975)، **كمال آداب الغناء**، تحقيق غطاس عبد الملك خشبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة، مصر.
- الكندي أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (1962)، **رسائل الكندي الموسيقية**، تحقيق زكريا يوسف، مطبعة شفيق، بغداد، العراق .

م

- المارنغي إبراهيم (د.ت)، **النجوم الطوالع على الدور اللوامع**. طبع ونشر دار الطباعة الحديثة، الدار البيضاء، المغرب.
- محيسن محمد سالم (1992)، **الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية**. دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- المغربي، ابن يعقوب (د.ت)، **مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح**. ضمن شروح التلخيص، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر.
- مؤلف مجهول (1983)، **الشجرة ذات الأكمام الحاوية لأصول الأنغام**. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

ن

- النحاس، أبو جعفر (1987)، **كتاب القطع والائتناف** . تحقيق أحمد خطاب العمر، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى.
- النحاس، مصطفى (1986)، **الفواصل الصوتية في الكلام وأثرها على المواقع النحوية (دراسة للوقف والسكت)**، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد: 24، المجلد السادس.

و

- ويردي، ميخائيل الله (د.ت)، **فلسفة الموسيقى الشرقية**، مطبعة ابن زيدون، دمشق- سوريا.

باللغات الأجنبية

-A-

- Abercrombie, D. (1967). **Elements of General Phonetics**. Edinburgh. Edinburgh University Press .
- Abercrombie, D. (1968). Some Functions of Silent Stress. In: **Work in Progress**. Vol 2.
- Al-Nassir, A. A. (1993), **Sibawayh The Phonologist**. Kegan Paul International. London and New york.

-B-

- Ballmer, T.T . (1980) The Role of Pauses and Suprasegmentals in a Grammar. In dechert, H. W. and Raupach, M. **Temporal variables in speech**. Mouton Publishers. T he Hague.
- Baltar, M. M. (1977). **De l'Enoncé à l'Enonciation: Une Approche Des Fonctions Intonatives**. Gredif, Didier, Collection Vic.
- Bloomfield, L. (1933). **Le Langage**. Payot, Paris.
- Boulakia, G. (1985). Ambiguïté et Intonation, Point de Vue d'Un Phonéticien-Linguiste. in ; Fuchs, C. Bès, G. Boulakia, G. Catach, N. Lang., P. (ed). **Aspecte de l Ambiguïté et de la Paraphrase, dans Les Langues Naturelles**. Berne , Frankfort, new york.
- Brockelman, C. (1910). **Précis de Linguistique Sémitique**. Trad : William Marçais E. M. Cohen. Librairie, Paul Geuthner. Paris.
- Brown, E. and Miron, M. S. (1971). Lexical and Syntactic Predictors of The Distribution of Pause Time in Reading. In: **Journal of verbal Learning and Verbal Behavior** N° 10.
- Brown, E. and Currie, K. L. and Kenworthy, J. (1980). **Questions of Intonation**. London: Croom Helm.
- Butcher, A. (1981). **Aspects of The speech Pause: Phonetic Correlates and Communicative Functions**. Institut für Phonetik Arbeitsberichte. N° 15.
- Butterworth, B. (1980). Evidence From Pauses in Speech. In: Butterworth, B. (ed).

Language Production. Volume 1. Speech and Talk. Academic Press.

- C -

- Chomsky, N. an Halle, M. (1968). **The Sound Pattern of English**. Happer and Row Publishers.

-F-

- Fonagy, I. (1983). **La Vive Voix. Essais de Psychophonétique**. Payot, Paris.
- Fraisse, P. (1956). **Les Structures Rythmiques: Etude Psycologique**. Louvain.
- Fraisse, P. (1974). **La psycologie du Rythme**. PUF. Paris

- G-

- Gairdner, W. H. (1939). **The Phonetics of Arabic: A phonetic Inquiry and Practical Manual for the Pronouciation of Classical arabic and The Colloquial (the Egyptian)**. London, Humphrey Milford. Oxford University press.
- Grosjean, F. and Collins, M (1979). Breathing, Pausing, and Reading, in: **Phonetica**, Vol. 36, N° 2.
- Grosjean, F. (1980). Linguistic Structure and Performance Structures: Studies in Pause Distribution. In: Dechert, H.W.and Raupach, M. (eds): **Temporal Variables in Speech**. Mouton Publishers.
- Grosjean, F. and Grosjean, L. and Lane, H. (1979). The Patterns of Silence. In: **Gognitive Psychology**. N° 11.

-H-

- Hockett, C.f. (1955). **A Manual of Phonology**. Indiana university publications. Memoir 11 of I. J. A. L.
- Hockett, C.f. (1958). **A Course in Modern Linguistics**. The Macmillan Company
- Hooper, j. B .(1976). **An Introduction To Natural Generative Phonology**. New york. Academic Press.

Hooper, J. B. and Bell, A. (1976). Issues and Evidence in Syllabic Phonology. in Hooper, J. B. and bell, A. (eds). **Syllables and Segments**, North Holland Publishing Company.

-K -

Kaisse, E, M. (1985). Connected Spech. **The Interacion of Syntax and Phonology**

Orlando: Academic Press.

- Karcevsky, S. (1931). **Sur La Phonologie de la Phrase.** In :T.C.L.P.4.

-L-

- Lehiste, I. (1972). The Timing of Utterrances and Linguistic Boundaries. In : **The Journal of The Acoustical Society of America**, vol 51.N°6 (Part2).
- Lehiste, I. (1973). Rhythmic Units and Syntactic Units in Production And Perception . in : **Journal of The Acoustical Society of America.** 54.
- Lehiste, I. (1977). Isochromy Reconsidered. in : **Journal of Phonetics** . N°5.
- Lehiste, I (1980). Phonetic Manifestation of Syntactic Structure in English. in : **Annual Bulletin,** N°14.
- Liberman, J. (1971). Sentence Stress and Syntactic Transformation. in: **Language** , N°47.
- Liberman, M. (1975), **The International System of English.** Ph . D. dissertation . Massachussets . Institute of Technology.
- Liberman, M. and Prince, A. (1977). On Stress and Linguistic Rhythm. in: **Linguistic Inquiry** N°8.

-P-

- Pike, K. (1945). General Characteristics of Intonation. in: Bolinger, D. (ed) **Intonation: Selected Readings** 1972. Penguin Books.
- Pike, K. and Pike. E. (1947). Immediate Constituents of Mazateco Syllable . **International Journal Of American Linguistics** N°13.
- Pike, K. L. (1947). Grammatical Prerequisities To Phonemic Analysis. In: **Word,** Volum 3.N°3.
- Prince. A. (1983). Relating to the Grid. In: **Linguistic Inquiry**.14.
- Prince. A. (1990). **Quantitative Consequence of Rhythmic Organization. Papers From The 26th Regional Meeting of The Chicago Linguistic Society II : Parasession On The Syllable in Phonetics and Phonology.**

-R-

- Rochester, S. R(1975-1976). Defining The Silent Pause in Speech. In: **Journal of ontarian Speech and hearing Association** N° 8 .

- Rochester, R (1977). Le rôle des Pauses en Langage Spontané. in : Sarrasin R (dir) **Psycholinguistique Expérimentale et Théorique**. Les Presses de l'Université de Québec Canada .

- Rochester, S. R. and Gill. J. (1973) Production of Complex Sentences in Monologe and Dialogues in: **Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior**. N° 12 .

- Roman, A (1983). **Etude de la Phonologie et de la Morphologie de la Koiné Arabe**. Université de Provence .

- Ruder, K. F. and Jensen. P. J. (1969). Speech Pause Duration As A Function Of Syntactic Junctures. **Paper Presented to Second Louisville Conference On Rate and / or Frequency conrolled-Speech.**

- Ruder. K. F and Jensen . P.J (1972) Fluent and Hesitation Pause As A Function Of Syntactic Complexity. In: **Journal of Speech and Hearing Reseach** N° 15 .

-S-

- Selkirk, E. (1984) **Phonology and Syntax: The Relation Between Sound and Structure**. MIT Press .

- Selkirk, E. O. (1986). On Derived Domains in Sentence Phonology. in: **Phonology Yearbook** N° 3 .

- Stockwell, R. P. (1960) The Place of Intonation in a Generative Grammar of English . in: **Language** 36 .

- Stockwell, R.P . (1972) The Role of Intonation Reconsiderations and Other Considerations in : Bilinger, D. L. (ed) **Intonation**. Selected Reading Books . Penquin .

- Hockett, C.f. (1958). A Course in Modern Linguistics. **The Macmillan Company**

-V-

- Venneman, T. (1972). Ort The Theory of Syllabic Phonology. in: **linguistishe Berichte**, vol. 18 .

- Vergneau, J. R. and Halle, M. (1978). **Metrical Structures in Phonology Unpublished** Ms . MIT .

ثبت المصطلحات

- أ -	
Combination	ائتلاف
starting	الابتداء
substitution	إبدال
inter-stressed dimensions	الأبعاد المابين - نبرية
temporal dimensions	أبعاد زمنية
Apophony	الاتباع
Continuum	الاتصال
gapping	الإثغار
Hiatus	اجتماع ساكنين
Fricative	احتكاكية
temporal slots	أحياز زمنية
reduction	اختلاس
Epenthesis	اجتلاب
insertion	إدراج
embedding	إدماج
release	الارتخاء
Height	الارتفاع
rounding	استدارة
copying	استنساخ

Dental	أسناني
Semi-segments	أشباه القطع
prosodic trees	الأشجار التطريزية
Immediate dominance	إشراف مباشر
resyllabification	إعادة التجزيء المقطعي
realignment rules	إعادة رصف (قواعد)
parenthetisation	الاعتراض
diacritics	الإعجاميات
occlusion	الإغلاق
linking	الاقتران
spreading	الامتداد
features spreading	امتداد الملامح
performance	إنجاز
occlusive	انحباسية
silent demi-beats	أنصاف النقرات الصامتة
Tones	أنغام
stricture	انغلاق مزماري
explosive	انفجاري
nasality	الأنفية
constrition	انقباض
glottal-pharyngeal constrition	انقباض حنجري حلقي
Muscular constrition	انقباض عضلي

glide	انزلاقي
rhythm	إيقاع
- ب -	
prominence	البروز
- ت -	
contrast	تباين
dependency	تبعية
syllabification	التجزيء المقطعي
voicing	تجهير
philology	تحقيق النص، فقه اللغة
command	التحكم
transformations	التحويلات
actualization	التحيين
coarticulation	الترافق النطقي
licensing	الترخيص
synchronization	تزامن
sibilant	تسريبية
isochrony	تساوي زمني
Pruning	التشذيب
split	التشطير
labialisation	تشفيه
correlation	تضايف

reduplication	تضعيف
inclusion	تضمن
restriction	التضييق
sentences prosodies	تطريزات الجملة
lengthening	التطويل
lengthening compensatory	تطويل تعويضي
opposition	تعارض
oppositive	تعارضية
successive	التعاقب
syntactic bracketing	التعقيف التركيبي
compensatory	تعويضي
foot	تفعيلة
prosodic feet	التفعيلات العروضية
advanced tongue root	تقدم جذر اللسان
timing	التقطيع الزمني
phrasing	التقطيع المركبي
segmentation	التقطيع
syntactic constraining	التقييد التركيبي
phonological representation	التمثيل الصواتي
double articulation	التمفصل المزدوج
harmony	تناغم
features harmony	تناغم الملامح

alternations	تناوب
intonation	التنغيم
variants	تنوعات
descendant decreasing	متناقص
frenquency	التواتر
distribution	التوزيع
	- ث -
opaque	ثاخن
weight	الثقل
	- ج -
root	الجذر
sentence	الجملة
root sentence	الجملة الجذرية
Small clause; clause	الجميلة
aspect	الجهة
voicing	الجهر
sonority	الجهارة
	- ح -
obstruant	حاجزية
boundary	حد
deletion	الحذف
redundant	حشوي

pharynx	الحلق
palate	الحنك
- خ -	
extralinguistic	خارج لسانية
output	الخرج
linear	خطي
- د -	
input	دَخْل
diachronic	دياكروني
- ر -	
alignment	رصف
desambiguisation	رفع اللبس
reduction, affaiblissement	روم
- ز -	
temporal phonology	زمنية (صواتة)
- س -	
prefix	سابقة
synchronic	سانكروني
code	سَنَن
amplitude	سعة

	- ش -
phrasal tree	الشجرة المركبية
wellfordmess conditions	شروط سلامة التكوين
transparent	شفاف
bilabial	الشفتانية
labial	الشفوي
	- ص -
voice onset	صدر الجهر
onset	صدر
morphemes	الصُرَيْفَات
phonotactics phonology	صواتة تأليفية
metrical phonology	صواتة عروضية
autosegmental phonology	صواتة مستقلة القطع
non linear phonology	صواتة غير خطية
consonants	الصوامت
initial consonants	الصوامت الاستهلالية
complex consonants affricates	الصوامت المركبة
stop consonants	الصوامت الوقفية أو الحبسية
schwa	صويت
	- ض -
subglottal pressure	الضغط التحت-مزماري

-ط-	
طافٍ	floating
طرف اللسان	coronal
طبقة/ مرقى	tier
-ظ-	
الظواهر المصاحبة للغة	paralinguistic
-ع-	
عال	high
العجرة	node
علاقة عنصر بعنصر	one to one relationship
العلو الموسيقي	pitch
عمق التفريع	deep branching
عمق الدمج	deep embedding
العمليات الصواتية	phonological process
عملية نطقية ثانوية	secondary articulation
عروضي (ة)	metrical
عناصر مدمجة	embedded elements
-غ-	
غشائي	uvular
غير الخطية	non linear
غير مميز	nondistinct

delinking	فك الاقتران
complements	الفضلات
rhythmic phonology	الصواتة الإيقاعية
harmonic phonology	الصواتة التناغمية
suprasegmental	فوق- قطعي
supralaryngeal	الفوق-حنجري
phrasal phonology	الصواتة المركبية
segmental phonemes	الفونيمات القطعية

rhyme	قافية
coda	القفل
peak	قمة
readjustment rules	قواعد التعديل
extern hiatus rules	قواعد الوصل الخارجي
utterance, enonce	القول
enonciation	فعل القوْل
constraints	القيود

competence	كفاءة

suffix	لاحقة

Alveolar	لثوي
melody	اللحن
- م -	
association principle	مبادئ الاقتران
ascendant creasing	متصاعد
multidimensional	المتعددة الأبعاد
polysyllabic	المتعددة المقاطع
variant	متغير
mora	مجتزأ
clitic clustring	مجموعة المتصلات
respiratory group	مجموعة تنفسية أو نَفَسِيَّة
voiced	مجهورة
duration	مدة
metrical grid	المدرج العروضي
phrase	المركب
glottis	المزمار
continuous	مستمرة
geminate	مشدد، مُضَعَّف
vowels	المصوتات
juncture	المفصل
heavy syllables	مقاطع ثقيلة
light syllables	مقاطع خفيفة

syllable	المقطع
category	مقولة
component	مكون
intonational features	الملامح النغمية
prosodic feature	ملمح تطريزي
assimilation	المماثلة
distinct	مميز
non voiced	مهموس
convention	مواضعة
closed	مغلق
empty grid positions	مواقع مدرجية فارغة
marked	الموسوم
- ن -	
Accent emphatique	النبر التشديدي
Silent accent	النبر الصامت
stress	النبر
Silent accent pulse	النبض النبري الصامت
periodical pulses	النبضات الدورية
intonational countour	النطاق التنغيمي
transfert	نقل
silent beats	النقرات الصامتة
noyau	نواة

ton	نغم
	-و-
vocal cords	الوتران الصوتيان
pause	الوقف
stop	وقفية، حبسية
intrasegmental pause	الوقوف الداخل- قطعية
inter-segmental pauses	الوقوف البين-قطعية